

القصص الخبيثة

من

الفيون والمحاسن

نشرات

مكتبة الدافيني



65

Princeton University Library



32101 082355460

ANNEX A

<p><u>Princeton University Library</u></p> <p>This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.</p> <hr/>	

الفصول المختارة

من

العيون والمحاسن

تأليف

الإمام الفقيه المحقق

محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالشيخ (المفيد)

المتوفى ٤١٣ هـ

الطبعة الرابعة

١٣٩٦

منشورات مكتبة الداوري - قم

ترجمة الشيخ المفيد

هو محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام بن جابر بن النعمان بن سعيد بن جبير (١) ولد سنة ٣٣٨ (٢) في الحادى عشر من ذى القعدة بقرية تعرف (بسويقة ابن البصرى) من عكبرى (٣) وتبعد من بغداد الى ناحية الدجيل عشرة فراسخ (٤)، وكان ربعة من الرجال نحيفاً اسمر اللون (٥).

عرف بابن المعلم لأن أباه كان معلماً بواسط (٦)، كما اشتهر (بالمفيد) أما لأن الإمام صاحب العصر (مجل الله فرجه) لقبه به، كما نص عليه ابن شهر اشوب (٧)، أو أن شيخه على بن عيسى الرمانى لقبه به، كما أثبتته الشيخ ورام (٨).

وكيف كان فهو الحرى بهذا اللقب، لاجتماع أهل الفضل وذوى التحقيق من الفريقين على تقدمه على من عاصره، وتبرزه فى العلوم العقلية والنقلية والحديث والرجال والأدب، وله قوة العارضة فى الجدل والظهور على الخصم.

(١) النجاشي ص ٢٨٣ .

(٢) النديم فى الفهرست ص ٢٧٩ .

(٣) مجموعة ورام ص ٤٥٦ .

(٤) معجم البلدان (ج ٦ - ص ٢٠٣) .

(٥) شذرات الذهب (ج ٣ - ص ٢٠٠) .

(٦) لسان الميزان (ج ٥ - ص ٣٦٧) .

(٧) معالم العلماء ص ١٠١ طهران .

(٨) المجموعة ص ٤٥٦ .

قال ابن النديم : شاهده وجالسته فرأته شديد الفطنة ماضى الخاطر بارعاً في العلوم .

وزيد ابن حجر العسقلاني بقوله : إن له على كل إمام منته .
وصادق على هذه الظاهرة في شيخنا المفيد كل من الذهبي والياقيني وابن كثير وابن العماد وأبو حيان التوحيدي (١) .

ومهما كثرت الأقوال من علماء الإمامية وغيرهم في حق الشيخ المعظم فإنني أرى البيان لينحسر عن تحديد نفسيته وما آتاه المهيمن جل شأنه من ملكات فاضلة بعد أن خاطبه (إمام العصر) بجمل الله فرجه في كتابه الأول : بالأخ السديد ، والمولى الرشيد أيها المولى المخلص في ودنا الناصر لنا ، إلخ .

ويقول في الثاني : من عبد الله المرابط في سبيله إلى ملهم الحق ودليله ، سلام عليك أيها العبد الصالح الناصر للحق الداعي إليه بكلمة الصدق ، إلخ (٢) .
فإنك بعد أن أحطت خبراً بأن صاحب الناحية المقدسة لم يخاطب أحداً إلا باسمه الساذج من دون إطراء كما إنه عليه السلام لا يلفظ إلا نفس الحقيقة سواء في ذلك مدح رجل أو بيان حكم أو فصل قضاء وهكذا سبيل امناء الوحي والحجج على الخلق فانهم لا ينطقون إلا عن الأمر الإلهي .

تعرف حينئذ أن من يتخذ (حجة الزمن) عليه السلام أخاً له ويعترف له بالصدق في الأقوال والرشد في الأمر هو فوق مستوى البشر بعد الحجج الأظهار . نعم وجده صاحب الناحية المقدسة الرجل الناهض للدعوة الإلهية الناشر للمعارف الإلهية والذاب عن قدس الشريعة المطهرة فاعطاه ذلك للوسام المشعر بالعظمة والتفوق، على غيره ممن عاصره .

(٢) انظر أقوالهم في ترجمته المطبوعة مع أمالي المفيد ص ٢ في النجف ط ٢ .

(٢) الكتابان في احتجاج الطبرسي ص ٢٧٧ ط النجف .

آثاره

ان آثار شيخنا المترجم في الفقه والحديث والكلام البالغة مائتين كما في نص اليافعي وابن حجر وابن العماد كلها غرر وما أثر نيرة لتبرزها في البرهنة الصحيحة وادحاضها المعرة الشبه فهى منتجع العلماء وأهل التحصيل منذ عهده الذهبي الى يومنا الحاضر فلا تجد من يراجع شيئاً منها إلا بين معجب ومحبذ ومطر لها وعاكف عليها وليس من البدع ولا من العجب أن يكون شيخ الامة مرجعها الوحيد ومستقى علمها ومورد ريبها ومحل ثققتها .

وفاة المفيد :

توفي الشيخ (المفيد) ليلة الثالث من رمضان ببغداد سنة ٤١٣ هـ وصلى عليه علم الهدى السيد المرتضى بميدان الاشنان وحمل إلى مشهد الإمامين الكاظميين عليهما السلام فدفن عند رجليهما ، وكان يوم وفاته كما يحدث عنه الشيخ الطوسي في « الفهرست (١) » يوماً مشهوداً عظيماً اجتمع لتشيعه خلق كثير وبكاه المؤلف والمخالف ووجد على قبره مكتوب :

لا صوت الناعي بفقدك إنه يوم على آل النبي عظيم
إن كنت قد غيبت في جدث الثرى فالعدل والتوحيد فيك مقيم
والقائم المهدي يفرح كلما تليت عليك من الدروس علوم

(١) المطبوع في المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتوحد بالقدم ، العام لجميع خلقه بالنعم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله معادن الدين والكرم ، وسلم كثيراً .

سألت أيدك الله أن اجمع لك فصولاً من كتب شيخنا ومولانا المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد النعمان « ادم الله عزه » في المجالس ، ونكتاً من كتابه المعروف بـ (العيون والمحاسن) لتستريح إلى قراءته في سفرك ، وتنشر ذكره في مستقرك وبلدك ، وقد أحببتك أيدك الله إلى ذلك إشاراً لوفاق مسرتك ، ورغبة فيما عند الله سبحانه لا جابتك ، والله الكريم يوفقك برحمته لذلك ، ويتفضل بحراستك أنه قريب مجيب .

(اتفق للشيخ المفيد أبي عبد الله إيدك الله) اجتماع مع القاضي أبي بكر أحمد ابن سيار في دار السلام بدار الشريف أبي عبد الله محمد بن محمد بن طاهر الموسوي رحمه الله ، وكان بالحضرة جمع كثير يزيد عددهم على مائة انسان ، وفيهم أشراف من بني علي عليه السلام وبني العباس رحمة الله عليه ، ومن وجوه التناء والتجار حضروا في قضاء حق للشريف « رحمه الله » فجرى من جماعة من القوم خوض في ذكر النص على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام « وتكلم الشيخ أبو عبد الله » أيدك الله في ذلك بكلام يسير على ما اقتضاه الحال . (فقال له القاضي) أبو بكر أحمد ابن سيار إخباري ما النص في الحقيقة وما معنى هذه اللفظة ؟ .

(فقال له الشيخ) ايده الله ! النص هو الاظهار والابانة ، من ذلك قولهم فلان قد نص قلوصله اذا ابانها بالسير وبرزها من جملة الابل . ولذلك سمي المقرش العالي منصة لأن الجالس عليه يبين بالظهور من الجماعة ، فلما اظهره المقرش سمي منصة على ما ذكرناه ، ومن ذلك ايضاً قولهم قد نص فلان مذهبه اذا اظهره وابانه ومنه قول الشاعر :

وجيد كجيد الريم ليس بفاحش إذا هي نصته ولا بمعطل
يريد به إذا هي اظهرته ، وقد قيل إذا هي نصته والمعنى في هذا يرجع إلى الاظهار . فاما هذه اللفظة فانها قد جعلت مستعملة في الشريعة على المعنى الذي قدمت ومتى اردت هذا المعنى منها قلت حقيقة النص هو القول المنبئ عن المقول فيه على سبيل الاظهار .

(فقال القاضي) ما احسن ما قلت ولقد اصبت فيما قد اوضحت وكشفت فعبرني الآن اذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قد نص على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فقد اظهر فرض طاعته واذا اظهره استحالة ان يكون مخفياً ، فما بالناس لا تعلمه ان كان الامر على ما ذكرت في حد النص وحقيقته .

(فقال الشيخ ايده الله) اما الاظهار من النبي (ص) فقد وقع ولم يك خفياً في حال ظهوره وكل من حضره فقد علمه ولم يرتب فيه ولا اشتبه عليه ، فاما سؤالك عن علته فقدك العلم به الآن وفي هذا الزمان فان كنت لا تعلمه على ما اخبرت به عن نفسك فذلك لدخول الشبهة عليك في طريقه لعدولك عن وجه النظر في الدليل المفضي بك إلى حقيقته ، ولو تأملت الحجة فيه بعين الانصاف لعلمته . ولو كنت حاضراً في وقت اظهار النبي (ص) له لما اخلت بعلمه ولكن العلة في ذهابك عن اليقين فيه ما وصفناه (فقال) وهل يجوز ان يظهر النبي (ص) شيئاً في زمانه فيخفي على من ينشأ بعد وفاته حتى لا يعلمه إلا بنظر ثاقب واستدلال عليه .

(قال له الشيخ ايده الله تعالى) نعم يجوز ذلك بل لا بد منه لمن غاب عن

المقام في علم ما كان فيه من النظر والاستدلال، وليس يجوز ان يقع به علم الاضطرار لأنه من جملة الغائبات غير ان الاستدلال في هذا الباب يختلف في الغموض والظهور والصعوبة والسهولة على حسب الاسباب المعترضات في طريقه وربما عرا طريق ذلك من سبب فيعلم ييسر من الاستدلال على وجه يشبه الاضطرار إلا أن طريق النص حصل فيه من الشبهات للاسباب التي اعترضته ما تمذر منها العلم به إلا بعد نظر ناقب وطول زمان في الاستدلال «فقال» فاذا كان الأمر على ما وصفت فما انكرت أن يكون النبي (ص) قد نص على نبي آخر معه في زمانه او نبي يقوم من بعده مقامه واظهر ذلك وشهره على حد ما اظهر به امامة امير المؤمنين عليه السلام فذهب عنا علم ذلك كما ذهب عنا علم النص باسبابه .

(فقال الشيخ ايده الله) انكرت ذلك من قبل ان العلم حاصل لي ولك ولكل مقر بالشرع ومنكر له بكذب من ادعى ذلك على رسول الله (ص) ولو كان ذلك حقاً لما عم الجميع علم بطلانه وكذب مدعيه ومضيفه إلى النبي (ص) وسلم ولو تعرى بعض العقلاء من سامعي الاخبار عن علم ذلك لاحتجت في افساده إلى تكلف دليل غير ما وصفت لكن الدليل الذي ذكرت يفيني عن اعتماد غيره فان كان النص على الامامة نظيره فيجب ان يعم العلم ببطلانه جميع سامعي الاخبار حتى لا يختلف في اعتقاد ذلك اثنان، وفي تنازع الامة فيه واعتقاد جماعة بطلانه دليل على فرق ما بينه وبين ما عارضت به .

(ثم قال الشيخ ايده الله) هلا انصف الفاضل عن نفسه والتزم ما التزم خصومه فيما اشار بهم فيه من نفي ما تفردوا به ففصل بينه وبين خصومه في قوله ان النبي (ص) قد نص على رجم الزاني وفعله وموضع قطع السارق وفعله وعلى صفة الطهارة والصلاة وحدود الصوم والحج والزكاة وفعل ذلك وبينه وكرره وشهره ثم التنازع موجود في ذلك وإنما يعلم الحق فيه وما عليه العمل من غيره بضرب من الاستدلال بل في قوله ان انشقاق القمر لرسول الله (ص) كان ظاهراً في حياته ومشهوراً في

عصره وزمانه . وقد انكر ذلك جماعة من المعتزلة وغيرهم من اهل الملل والملحدة وزعموا أن ذلك من توليد اصحاب السير ومؤلفي المغازي وناقلي الآثار . وليس يمكنه ان يدعي من خالف فيما ذكرناه دفع الاضطرار وإنما يعتمد على غلطهم في الاستدلال فثابت منه ان يكون النبي (ص) قد نص على نبي من بعده وان عرأمن العلم بذلك على سبيل الاضطرار . وبم يدفع ان يكون قد حصلت له شبهات حالت بينه وبين العلم بذلك كما حصل لخصومه فيما عددناه ووصفناه وهذا ما لا فصل فيه .

(فقال له) ليس يشبه أمر النص على أمير المؤمنين «ع» جميع ما ذكرت لأن فرض النص عندك فرض عام وما وقع فيه الاختلاف فيما قدمت فانها فروض خاصة ولو كانت في العموم كهلما وقع فيها الاختلاف «فقال له الشيخ ادم الله عزه» فقد انتقض الآن جميع ما اعتمده وبان فساده واحتجت في الاعتماد إلى غيره وذلك انك جعلت موجب العلم وسبب ارتفاع الخلاف ظهور الشيء في زمان واشتباره بين الملأ ولم تضم إلى ذلك غيره ولا شرطت فيه موصوفاً سواه فلما نقضناه عليك ووضح لك دماره عدلت إلى التعلق بعموم الفرض وخصوصه . ولم يك هذا جارياً فيما سلف والزيادة في الاعتلال انقطاع والأنتقال من اعتماد إلى اعتماد ايضاً انقطاع ، على انه ما الذي يؤمنك ان ينص على نبي يحفظ شرعه ويكون فرض العمل به خاصاً في العبادة كما كان الفرض فيما عددناه خاصاً ، فهل فيها من فصل يعقل . فلم يأت بشيء يحج حكايته .

(وذكرت بحضرة الشيخ ابي عبد الله ادم الله عزه) ما ذكره ابو جعفر محمد ابن عبد الرحمن بن قبة الرازي رحمه الله في كتاب (الاينصاف) حيث ذكر أن شيخاً من المعتزلة انكر ان تكون العرب تعرف المولى سيداً وإماماً ، قال فأشيدته قول الأخطل :

فما وجدت فيها قريش لأمرها أعف وأولى من أبيك وامجدنا
وأورى بزنديه ولو كان غيره بغداة إختلاف الناسا كدى واصلدا
فصبغت مولاها من الناس كلهم وأحري قريش ان تهاب وتحمدا

قال ابو جعفر : فأسكت الشيخ كأنما القم حجراً ، وجملت استحسن ذلك .
 (فقال لي الشيخ ابو عبد الله ادام الله عزه) قد قال لي ايضاً شيخ من المعتزلة
 ان الذي تدعونه من النص الجلي على امير المؤمنين «ع» شيء حادث ولم يك معروفاً
 عند متقدمي الشيعة ولا اعتمده احد منهم وإنما بدأ به وادعاه ابن الراوندي في كتابه
 في الامة وناضل عليه ولم يسبقه اليه احد ، ولو كان معروفاً فيما سلف لما أخل
 السيد إسماعيل بن محمد «*» رحمه الله به في شعره ولا ترك ذكره في نظمه مع اغراقه
 في ذكر فضائل أمير المؤمنين «ع» ومناقبه حتى تعلق بشاذ الخديث وأورد من
 الفضائل ما لا نسمع به إلا منه ، فما باله إن كنتم صادقين لم يذكر النص الجلي ولا
 اعتمده في شيء من مقاله وهو الاصل المعول عليه لو ثبت .

(فقلت له) قد ذهب عنك أيها الشيخ مواضع مقاله في ذلك لعدوك عن
 العناية برواية شعر هذا الرجل . ولو كنت بمن صرف همهته الى تصفح قصائده لعرفت
 ما ذهب عليك من ذلك واسكنتك المعرفة به عن الاعتماد على ما اعتمده من خلو
 شعره على ما وصفت في استدلالك بذلك ، وقد قال السيد اسماعيل بن محمد رحمه الله
 في قصيدته الرائية التي يقول في أولها .

الحمد لله حمداً كثيراً ولي المحامد رباً غفورا

حتى انتهى الى قوله :

وفيهم علي وصي النبي بمحضرهم قد دعاه أميراً

وكان الخصبين به في الحياة وصاهره واجتباه عشيراً

أفلا ترى أنه قد أخبر في نظمه ان رسول الله صلى الله عليه وآله دعا علياً
 عليه السلام في حياته بامرأة المؤمنين واحتج بذلك فيما ذكره من مناقبه عليه السلام
 فسكت الشيخ وكان منصفاً .

(*) - هو السيد الحميري ، الشاعر الطائر الصيت المولود سنة ١٠٥ والمتوفى

(وحدثني الشيخ أبو عبد الله أيده الله) قال سأل أبو الحسن علي بن ميثم أبا الهذيل العلاف فقال له أليس تعلم ان ابليس ينهى عن الخير كله ويأمر بالشر كله فقال نعم ، قال افيجوز ان يأمر بالشر كله وهو لا يعرفه وينهى عن الخير كله وهو لا يعرفه ، قال لا فقال له أبو الحسن رحمه الله قد ثبت ان ابليس يعلم الشر كله والخير كله . قال أبو الهذيل أجل . قال فاخبرني عن امامك الذي تأتم به بعد الرسول صلى الله عليه وآله هل يعلم الخير كله والشر كله قال لا ، قال له فابليس أعلم من امامك اذن فانقطع أبو الهذيل .

وقال أبو الحسن علي بن ميثم يوماً آخر لابي الهذيل . اخبرني ممن أقر على نفسه بالكذب وشهادة الزور هل تجوز شهادته في ذلك المقام على آخرين ، قال أبو الهذيل لا يجوز ذلك . قال له أبو الحسن أفلمت تعلم ان الأنصار ادعت الامرة لنفسها ثم اكدت انفسها في ذلك المقام وشهدت عليها بالزور ثم اقرت بها الأبي بكر وشهدت بها له . فكيف تجوز شهادة قوم قد اكدوا انفسهم وشهدوا عليها بالزور مع ما أخذنا رهنك به من القول في ذلك .

(قال لي الشيخ أيده الله) هذا كلام موجز في البيان والمعنى فيه على الايضاح انه اذا كان الدليل عند من خالفنا على امامة أبي بكر اجماع المهاجرين عليه فيما زعمه والانصار . وكان معترفاً ببطلان شهادة الانصار له من حيث أقرت على انفسها بباطل ما ادعته من استحقاق الامامة ، فقد صار وجود شهادتهم كعدمها وحصل الشاهد تامامة أبي بكر من بعض الامة لا كلها ، وبطل ما ادعوه من الاجماع عليها . ولا خلاف بيننا وبين خصومنا ان اجماع بعض الامة ليس بحجة فيما ادعاه وان الغلط جائز عليهم ، وفي ذلك فساد الاستدلال على امامة أبي بكر بما ادعاه القوم وعدم البرهان عليها من جميع الوجوه .

(وحدثني الشيخ ادام الله عزه) قال وحدث عن الحسين بن زيد ، قال حدثني مولاي، قال : كنت مع زيد بن علي عليه السلام بواسط فذكر قوم أبا بكر وعمر

وعلياً عليه السلام فقدموا أبا بكر وعمر عليه ، فلما قاموا قال لي زيد رحمه الله قد سمعت كلام هؤلاء . وقد قلت آياتاً فادفعها إليهم وهي :

ومن شرف الاقوام يوماً برأيه ظن علياً شرفته المناقب
 وقول رسول الله والحق قوله وان رخصت منهم أنوف كواذب
 بانك مني يا علي معالنا كهارون من موسى أخ لي وصاحب
 دعاه يبدر فاستجاب لامره وما زال في ذات الآله يضارب
 فما زال يعلموم به وكأنه شهاب تلقاه القوايس ثاقب

(وأخبرني الشيخ ادم الله عزه) مرسل . قال سألت رجلاً من العابدین علي ابن الحسين عليه السلام ، فقال له يا بن رسول الله (ص) أخبرني بما ذا فضلتم الناس جميعاً وسدتموم ، فقال له عليه السلام انا أخبرك بذلك ؛ اعلم ان الناس كلهم لا يخلون من ان يكونوا احد ثلاثة . اما رجل اسلم علي يد جدنا رسول الله صلى الله عليه وآله فهو مولى لنا ونحس ساداته والينا يرجع بالولاء ، أو رجل قاتلناه فقتلناه فحضى الى النار . أو رجل أخذنا منه الجزية عن يد وهو صاغر ولا رابع للقوم ، فاي فضل لم نحزه وشرف لم نحصله بذلك .

(ومن كلام الشيخ ادم الله عزه) في ابطال امامة أبي بكر من جهة الاجماع سأله المعروف بالكتبي . فقال له ما الدليل على فساد امامة أبي بكر ؟ فقال له الادلة على ذلك كثيرة ، وانا اذكر لك منها دليلاً يقرب الى فهمك ، وهو ان الامة مجمعة على ان الامام لا يحتاج الى امام وقد اجتمعت الامة على ان أبا بكر قال على المنبر (وليتكم وكنت بخير كم فان استقمتم فاتبعوني وان اعوججت فقهوني) فاعترف بحاجته الى رعيته ، وقره اليهم في تدييره . ولا خلاف بين ذوي العقول ان من احتساج الى رعيته فهو إلى الامام أحوج ، واذا ثبت حاجة أبي بكر الى الامام بطلت امامته بالاجماع المنعقد على ان الامام لا يحتاج إلى امام . فلم يدر الكتبي بم يعترض وكان بالحضرة رجل من المعتزلة يعرف بمرزاة فقال ما انكرت علي مني

قال لك ان الامة أيضاً مجمعة علي ان القاضي لا يحتاج الي قاض ، والأمير لا يحتاج الي أمير . فيجب علي هذا الأصل ان توجب عصمة الأمراء والقضاة أو يخرج عن الاجماع .

(فقال له الشيخ ادام الله عزه) ان سكوت الاول أحسن من كلامك هذا وما كنت اظن انه يذهب عليك الخطأ في هذا الفصل أو تحمل نفسك عليه مع العلم بوهنه وذلك انه لا اجماع فيما ذكرت بل الاجماع في ضده لأن الامة متفقة علي ان القاضي الذي هو دون الامام يحتاج الي قاض هو الامام ، والامير من قبل الامام يحتاج الي أمير هو الامام وذلك مسقط ما تعلقت به اللهم إلا ان تكون أشرت بالامير والقاضي الي نفس الامام فهو كما وصفت غير محتاج الي قاض يتقدمه أو أمير عليه ، وانما استغنى عن ذلك لعصمته وكما له فاين موضع الزامك عافاك الله فلم يأت بشيء .

(ومن كلام الشيخ ادام الله عزه) ايضاً سأل رجل من المعتزلة يعرف بابي عمرو الشطوي فقال له ليس قند اجمعت الامة علي ان أبا بكر وعمر كان ظاهرهما الاسلام :

(فقال له الشيخ) نعم قد اجمعا علي انهما قد كانا علي ظاهر الاسلام زماناً فلما ان يكونوا مجمعين علي انهما كانا في سائر احوالهما علي ظاهر الاسلام فليس في هذا اجماع للاتفاق علي انهما كانا علي الشرك ، ولوجود طائفة كثيرة العدد تقول انهما كانا بعد اظهارهما الاسلام علي ظاهر كفر يوحى النص . وانه كان يظهر منهما النفاق في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال الشطوي قد بطل ما اردت ان اورده علي هذا السؤال بما اوردت . وكنت اظن انك لا تطلق القول علي ما سألتك .

(فقال له الشيخ ادام الله عزه) قد سمعت ما عندي ، وقد علمت ما الذي أردت فلم أمكنك منه ، ولتكني انا اضطررك الي الوقوع فيما ظننت انك توقع

خصمك فيه ، أليس الامة مجمعة على انه من اعترف بالشك في دين الله والريب في نبوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد اعترف بالكفر وأقر به على نفسه ؟ فقال بلى .

(فقال له الشيخ ادام الله عزه) فان الامة مجمعة لا خلاف بينها على ان عمر ابن الخطاب قال ما شككت منذ يوم اسلمت إلا يوم قاضى فيه رسول الله (ص) أهل مكة ، فاني جئت اليه فقلت له يا رسول الله أأنت بنبي ! فقال بلى ، فقلت ألسنا بالمؤمنين قال بلى ، فقلت فعلى م تعطى هذه الدنية من نفسك فقال انها ليست بدنية ولا كسبها خير لك . فقلت له . أليس قد وعدتنا ان ندخل مكة قال بلى ، قلت فما بالناس لا ندخلها قال أو وعدتك ان تدخلها العام ! قلت لا . قال فسندخلها ان شاء الله تعالى ، فاعترف بشكه في دين الله ونبوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وذكر مواضع شكوكه وبيّن عن جهاتها واذا كان الامر على ما وصفناه فقد حصل الاجماع على كفره بعد اظهار الايمان واعترافه بموجب ذلك على نفسه ثم ادعى خصومنا من الناصبة انه يتقن بعد الشك ورجع الى الايمان بعد الكفر فاطرحنا قوهم لعدم البرهان عليه واعتمدنا على الاجماع فيما ذكرناه فلم يأت بشيء اكثر من ان قال ما كنت اظن احداً يدعي الاجماع على كفر عمر بن الخطاب حتى الآن .

(فقال الشيخ ادام الله عزه) فالآن قد علمت ذلك وتحققته ولعمري ان هذا مما لم يسبقني الى استخراجيه احد فان كان عندك شيء فلورده فلم يأت بشيء .

(واخبرني الشيخ ادام الله عزه) قال دخل ضرار بن عمرو الضبي على يحيى ابن خالد البرمكي فقال له : يا ابا عمرو هل لك في مناظرة رجل هو ركن الشيعة ، فقال ضرار : هلم من شئت ، فبعث الى هشام بن الحكم رحمه الله فاحضره فقال له يا ابا محمد هذا ضرار وهو من قد علمت في الكلام والخلاف لك فكلمه في الامامة فقال له : نعم ، ثم اقبل على ضرار ، فقال يا ابا عمرو خبرني على ما تجب الولاية والبراءة أعلى الظاهر أم على الباطن ؟ فقال ضرار بل على الظاهر فان الباطن لا يدرك

إلا بالوحي قال هشام صدقت فأخبرني الآن أي الرجلين كان اذبح عن وجه رسول الله
 ﷺ بالسيف واقتل لاعداء الله بين يديه وأكثر آثاراً في الجهاد أعلی بن أبي طالب
 أو أبو بكر؟ فقال بل علي بن أبي طالب، ولكن أبابكر أشد يقيناً فقال هشام هذا
 هو الباطن الذي قد تركنا الكلام فيه وقد اعترفت لعلي عليه السلام بظاهر عمله من
 الولاية وأنه يستحق بها من الولاية ما لم يجب لأبي بكر فقال ضرار هذا هو الظاهر
 نعم قال له هشام أفليس إذا كان الباطن مع الظاهر فهو الفضل الذي لا يدفع فقال له
 ضرار بلي فقال له هشام ألسنت تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لعلي (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا انه لا نبي بعدي) قال ضرار نعم قال
 هشام أفيجوز ان يقول هذا القول إلا وعنده في الباطن مؤمن؟ قال لا، قال هشام
 فقد صح لعلي عليه السلام ظاهره و**باطنه** ولم يصح لصاحبك لا ظاهر ولا باطن
 والحمد لله .

(واخبرني الشيخ ادام الله عزه) أيضاً قال جاء ضرار الى أبي الحسن علي بن
 ميثم رحمه الله فقال له يا ابا الحسن قد جئتك مناظراً فقال له أبو الحسن وفيه مناظرتي؟
 فقال في الامامة فقال ما جئتني والله مناظراً ولا كنتك جئت متحكماً . قال له ضرار
 ومن أين لك ذلك قال أبو الحسن علي البيان عنه ، أنت تعلم ان المناظرة ربما انتهت
 إلى حد يغمض فيه الكلام فمتوجه الحجة على الخصم فيجهل ذلك او يعاند وإن لم
 يشعر بذلك أكثر مستمعيه بل كلهم .

ولكنني ادعوك إلى منصفة من القول وهو ان تختار احدا امرين اما ان
 تقبل قولي في صاحبي واقبل قولك في صاحبك فهذه واحدة قال ضرار لا افعل ذلك
 قال له ابو الحسن ولم لا تفعله قال لانني اذا قبلت قولك في صاحبي قلت لي انه كان
 وصي رسول الله (ص) وافضل من خلفه وخليفته على قومه وسيد المسلمين فلا
 ينغني بعد ان قبلت ذلك منك ان صاحبي كان صديقاً واختاره المسلمون اماماً لأن
 الذي قبلته منك يفسد هذا علي ، قال له ابو الحسن فأقبل قولي في صاحبي واقبل

قولك في صاحبي . قال ضرار وهذا لا يمكن أيضاً لأنني اذا قبلت قولك في صاحبي قلت لي كان ضالا مضلا ظالماً لآل محمد «ع» قعد في غير مجلسه ودفن في الامام عن حقه وكان في عصر النبي (ص) منافقاً فلا ينفعني قبولك قولي فيه انه كان خيراً صالحاً وصاحباً أميناً لأنه قد انتقض بقولي قولك فيه بعد ذلك انه كان ضالا مضلا فقال له ابو الحسن رحمه الله فاذا كنت لا تقبل قولك في صاحبك ولا قولي فيه ولا قولك في صاحبي فما جئني إلا متحكماً ولم تأتني مباحثاً مناظراً .

(ومن كلام الشيخ ايده الله) ايضاً . وحضر الشيخ ادم الله عزه مجلساً للنقيب ابى الحسن العمري ادم الله عزه وكان بالحضرة جمع كثير ، وفيه القاضي ابو محمد العماني وابوبكر بن الدقاق فتخاضوا في ضروب من الحكايات فخرى ذكر الحسد فقال ابو بكر مثل الحسن البصري فقيل له ايها الشيخ هل يكون في اهل الايمان حسد فقال سبحانه الله أما علمتم ما جرى بين اخوة يوسف ويوسف «ع» او ما قرأتم قصتهم في محكم القرآن فكيف يجوز ان يخرج الحسد عن الايمان فاستحسن هذه الحكاية ابو محمد العماني وهو معتزلي المذهب والحاكي ايضاً من المعتزلة .

(فقال الشيخ ادم الله عزه) لهم ان نفس هذا الاستدلال الذي استحسنتموه يوجب ان تكون كبار الذنوب لا تخرج ايضاً عن الايمان وذلك انه لا خلاف ان ما صنعه اخوة يوسف «ع» باخيهم من القائه في غيابة الجب وبيعه بالثمن البخر وكذبهم على الذئب وما اوصلوه إلى قلب اييهم نبي الله يعقوب «ع» من الحزن كان كبيراً من الذنوب . وقد قص الله تعالى قصتهم واخبر عن سؤالهم اباهم الاستغفار عن توبتهم وندمهم ، فان كان الحسد لا يخرج عن الايمان بما حكى عن الحسن من الاستدلال فالكبير من الذنوب ايضاً لا يخرج عن الايمان بذلك بعينه ، وهذا نقض مذهب اهل الاعتزال فلم يرد احد منهم جواباً .

(ومن كلام الشيخ ادم الله عزه) ايضاً حضر في دار الشريف ابى عبد الله

محمد بن محمد بن طاهر رحمه الله ، وحضر رجل من للنفقة يعرف بالورثاني ، وهو من فقهاؤها فقال له الورثاني اليس من مذهبك ان رسول الله (ص) كان معصوماً من الخطأ هباً من الزلل ما موناً عليه من السهو والغلط كاملاً بنفسه غنياً عن رعيته .
 (فقال له الشيخ ايده الله) بلى كذلك ، كان (ص) قال له : فما تصنع في قول الله جل جلاله (وشاورهم في الأمر فاذا عزم فتوكل على الله) اليس قد امره الله بالاستعانة بهم في الرأي وافقره اليهم ، فكيف يصح لك ما ادعيت مع ظاهر القرآن وما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

(فقال له الشيخ ادام الله عزه) إن رسول الله (ص) لم يشاور اصحابه لفقرك منه إلى آرائهم ولحاجة دعتهم إلى مشورتهم من حيث ظننت وتوهمت بل لأمر آخر انا اذكره لك بعد الايضاح عما اخبرتك به ، وذلك انا قد علمنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان معصوماً من الكبار والصغار وإن خالفت انت في عصمته من الصغار ، وكان أكمل الخلق باتفاق اهل الله واحسنهم رأياً واوفرهم عقلاً واكملهم تدبيراً ، وكانت المواد بينه وبين الله سبحانه متصلة والملائكة تتوارى عليه بالتوفيق من الله عز وجل والتهديب والانباء له عن المصالح ، واذا كان بهذه الصفات لم يصح أن يدعو داع إلى اقتباس الرأي من رعيته لأنه ليس احد منهم إلا وهو دونه في سائر ما عددناه وإنما يستشير الحكيم غيره على طريق الاستفادة والاستعانة برأيه اذا تيقن أنه احسن رأياً منه واجود تدبيراً واكمل عقلاً او ظن ذلك ، فأما اذا احاط علماً بأنه دونه فيما وصفناه لم يكن للاستعانة في تدبيره برأيه معنى لأن الكامل لا يفتقر إلى الناقص فيما يحتاج فيه إلى الكمال ، كمالا يفتقر الظالم إلى الجاهل فيما يحتاج فيه إلى العلم والآية بيّنة يدل متضمنها على ذلك ألا ترى إلى قوله تعالى (وشاورهم في الأمر فاذا عزم فتوكل على الله) فمعلق وقوع الفعل بعزمه دون رأيهم ومشورتهم ، ولو كان إنما امره بمشورتهم للاستفتاء برأيهم لمقال له فاذا شاروا عليك فاعمل واذا اجتمع رأيهم على شيء فامضه ، فكما تعلق فعله

بالمشورة دون العزم الذي يختص به فلما جاء الذكر بما تلوناه سقط عما توهمته ، فإما
وجه دعائهم إلى المشورة عليه صلى الله عليه وآله وسلم فإن الله امره أن يتألفهم
بعشورتهم ويعلمهم بما يصنعونه عند عزما تهم ليتأدبوا بآداب الله عز وجل
فاستشارهم لذلك لا للحاجة إلى آرائهم ، على أن هاهنا وجهاً آخر بيناً وهو أن الله
سبحانه أعلمه أن في امته من يتبغي له الغوائل ويتربص به الدوائر ويسر خلافه
ويبطن مقلته ويسمى في هدم امره ويناقضه (ينافقه خ ل) في دينه ولم يعرفه
بأعيانهم ولا دله عليهم باسمائهم ، فقال عز اسمه (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق
لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم) وقال جل اسمه
(وإذا ما أنزلت سورة نظر بعضهم إلى بعض هل يراكم من أحد ثم انصرفوا صرف
الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون) وقال تبارك اسمه (يخلفون لكم لترضوا عنهم فإن
ترضوا عنهم فإن الله لا يرضى عن القوم الفاسقين) وقال (ويخلفون بالله إنهم لمنكم
وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون) وقال عز من قائل (وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم
وإن يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسندة يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو
فاحذرهم قاتلهم الله أنى يؤفكون) وقال جل جلاله (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا
كسالى يראؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى
ولا ينفقون إلا وهم كارهون) ثم قال سبحانه بعد أن أنبأ عنهم في الجملة (ولولم نأمر
لأرناهم فلعرفتهم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول) فدل عليه عليهم بمقالمهم وجعل
الطريق إلى معرفتهم ما يظهر من نفاقهم في لحن قولهم ، ثم امره بمشورتهم ليصل بما
يظهر منهم إلى علم باطنهم ، فإن الناصح تبدو نصيحته في مشورته ، والغاش المنافق
يظهر ذلك في مقاله ، فاستشارهم صلى الله عليه وآله وسلم لذلك ، ولأن الله جل جلاله
جعل مشورتهم الطريق إلى معرفتهم ألا ترى أنهم لما أشاروا ببدر عليه (ص) في
الأسرى فصدرت مشورتهم عن نيات مشوبة في نصيحته فكشف الله تعالى ذلك له
وذمهم عليه وأبان عن ادخالهم فيه ، فقال جل وتعالى « ما كان لني أن يكون له

اسرى حتى يشخن في الارض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم « فوجه التوبيخ اليهم والتعنيف على رأيهم وابان لرسوله (ص) عن حالهم فيعلم ان المشورة لهم لم تكن للفقر إلى آرائهم وإنما كانت لما ذكرناه ، فقال شيخ من القوم يعرف بالجراحي وكان حاضرآ يا سبحان الله أترى ان ابا بكر وعمر كانا من اهل النفاق كلا ما نظن انك ايدك الله تطلق هذا وما رأينا ان النبي (ص) استشار بيدر غيرها ، فان كانا هما من المنافقين فهذا مالا نصبر عليه ولا نقوى على استماعه ، وإن لم يكونا من جملة اهل النفاق فاعتمد على الوجه الاول ، وهو أن النبي (ص) أراد ان يتألفهم بالمشورة ويعلمهم كيف يصنعون في امورهم .

(فقال له الشيخ اذام الله عزه) ليس هذا من الحجاج أيها الشيخ في شيء وإنما هو استكبار واستعظام معدول به عن الحججة والبرهان ولم نذكر انساناً بعينه وإنما اتينا بمجمل من القول ففصله الشيخ وكان غنياً عن تفصيله ، فصاح الورثاني واعلى صوته بالصياح يقول ، الصحابة اجل قدراً من ان يكونوا من اهل النفاق وسيا الصديق والفاروق ، واخذ في كلام نحو هذا من كلام السوقة والعامة واهل الشغب والفتن .

(فقال له الشيخ اذام الله عزه) :

دع عنك الضجيج وتخلص مما اوردته عليك من البرهان واحتل لنفسك وللقوم فقد بان الحق وزهق الباطل بأهون سعي والحمد لله .

(ومن كلام الشيخ اذام الله عزه) وقد سأله بعض اصحابه فقال له إن المعزلة والحشوية يدعون ان جلوس ابى بكر وعمر مع رسول الله (ص) في العريش كان افضل من جهاد أمير المؤمنين «ع» بالسيف لانهما كانا مع النبي (ص) في مستقره

يدبران الأمر معه ولولا انهما افضل اخلق عنده لما اختصهما بالجلوس معه فبأي شيء يدفع هذا ؟ .

(فقال له الشيخ ادام الله عزه) سبيل هذا القول ان يعكس وهذه القصة ان تغلب وذلك ان النبي (ص) لو علم انهما لو كانا في جملة المجاهدين بانفسهما يبارزان الاقران ويقتلان الابطال ويحصل لهما جهاد يستحقان به الثواب لما حال بينهما وبين هذه المنزلة التي هي اجل واشرف واعلى واسنى من القعود على كل حال بنص الكتاب حيث يقول الله سبحانه (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله باموالهم وانفسهم ، فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى ، وفضل الله المجاهدين على القاعدين اجرا عظيماً) فلما رأينا الرسول (ص) قد منحهما هذه العزلة واجلسهما معه علمنا أن ذلك لعلمه بانهما لو تعرضا للقتال او عرضا له لأسدا ، إما بان ينهزما ، او يوليا الدبر كما صنعا في يوم احد وخيبر وحنين ، فكان يكون في ذلك عظيم الضرر على المسلمين ولا يؤمن وقوع الوهن فيهم بهزيمة شيخين من جملتهم ، او كانا لفرط ما يلحقهما من الخوف والجزع يصيران إلى اهل الشرك مستأمنين او غير ذلك من الفساد الذي يعلمه الله تعالى ، ولعله لطف للامة بأن امر نبيه (ص) بحبسهما عن القتال ، فأما ما توهموه من انه حبسهما للاستعانة برأيهما فقد ثبت انه كان كاملا وانهما كانا ناقصين عن كماله ، وكان معصوماً وكانا غير معصومين ، وكان مؤيداً بالملائكة وكانا غير مؤيدين ، وكان يوحى اليه وينزل القرآن عليه ولم يكونا كذلك ، فأي فقر يحصل له مع ما وصفناه اليهما لولا عمي التلويب وضعف الرأي وقلة الدين ، والذي يكشف لك عن صحة ما ذكرناه آنفاً في وجه اجلاسهما معه في المرش قول الله سبحانه : (ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً في النوراة والانجيل والقرآن) الآية فلا يدخلو الرجلان من ان يكونا مؤمنين او غير مؤمنين ، فان كانا مؤمنين

فقد اشترى الله انفسهما منهما بالجنتة ، على شرط القتل المؤدي إلى القتل منها لغيرها او قتل غيرها لهما ، ولو كانا كذلك لما حال النبي (ص) بينهما وبين الوفاء بشرط الله عليهما من القتل ، وفي منعهما من ذلك دليل على إنها بغير الصفة التي يعتقدونها فيهما الجاهلون ، فقد وضع بما بيناه ان العريش وبال عليهما ودليل على نقصهما وانه بالضد مما توهموه لهما والمنة لله .

(وحدثني الشيخ ادم الله عزه) فقال لما حج الرشيد ونزل المدينة اجتمع اليه بنو هاشم وبقايا المهاجرين والانصار ووجوه الناس ، وكان في القوم سيدنا أبو الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام فقال لهم الرشيد قوموا إلى زيارة رسول الله قال ثم نهض معتمداً على يد أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام حتى انتهى الى قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوقف ثم قال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا بن عم افتخاراً على قبائل العرب الذين حضروا معه واستظالة عليهم بالنسب ، قال فنزع أبو الحسن موسى «ع» يده من يده ثم تقدم فقال : السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا ابة ، قال فتغير لون الرشيد ثم قال : يا ابا الحسن إن هذا هو الفخر الجسيم .

وحدثني الشيخ ادم الله عزه) أيضاً قال : روي أنه لما سار المأمون إلى خراسان وكان معه الرضا علي بن موسى عليهما السلام فبينما هما يسيران إذ قال له المأمون يا ابا الحسن إنى فكرت في شيء فتحت لي الفكر الصواب فيه ، فكرت في أمرنا وامركم ونسبنا ونسبكم فوجدت الفضيلة فيه واحدة ورأيت اختلاف شيعتنا في ذلك محمولا على الهوى والعصية ، فقال له أبو الحسن الرضا عليه السلام إن لهذا الكلام جواباً فان شئت ذكرته لك وإن شئت امسكت ، فقال له المأمون إنى لم اقله إلا لأعلم ما عندك فيه ، قال له الرضا عليه السلام أنشدك الله يا أمير المؤمنين لو أن الله تعالى بعث نبيه محمداً (ص) فخرج علينا من وراء اكمة من هذه الآكف فخطب اليك ابنتك أكننت تزوجه إياها فقال يا سبحان الله وهل احد يرغب عن رسول الله (ص) .

فقال له الرضا عليه السلام : أفتراه يحل له أن يخطب إلي ، قال فسكت المأمون هنيئة ثم قال : أنتم والله أُمس برسول الله (ص) رحماً .

(قال الشيخ ادم الله عزه) وإنما المعنى لهذا الكلام أن ولد العباس يحلون لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما يحل له البعداء في النسب منه وان ولد أمير المؤمنين عليه السلام من فاطمة « ع » ومن أمامة بنت زينب ابنة رسول الله ﷺ يحرم من عليه لانهم من ولده في الحقيقة فولد الصق بالوالد واقرب واحرز للفضل من ولد المم بلا ارتياب بين أهل الدين ، فكيف يصح مع ذلك أن يتساواوا في الفضل بقرابة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فنبهه الرضا عليه السلام على هذا المعنى واوضحه له .

(وحدثني الشيخ ادم الله عزه) ايضاً قال : قال المأمون يوماً للرضا « ع » أخبرني يا كبر فضيلة لأمر المؤمنين عليه السلام يدل عليها القرآن قال فقال له الرضا عليه السلام فضيلته في المباهلة قال الله جل جلاله (فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وابناءكم ونساءنا ونساءكم وانفسنا وانفسكم ثم تتهدل فنجعل لعنة الله على الكاذبين) فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحسن والحسين عليهما السلام فكانا ابنيه ودعا فاطمة عليها السلام فكانت في هذا الموضع نساء ودعا أمير المؤمنين عليه السلام فكان نفسه بحكم الله عزوجل وقد ثبت أنه ليس احد من خلق الله سبحانه أجل من رسول الله (ص) وأفضل فوجب أن لا يكون احد أفضل من نفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحكم الله عزوجل ، قال فقال له المأمون أليس قد ذكر الله الابناء بلفظ الجمع وإنما دعا رسول الله (ص) ابنيه خاصة وذكر النساء بلفظ الجمع وإنما دعا رسول الله (ص) ابنته وحدها فلم لا جاز أن يذكر الدماء لمن هو نفسه ويكون المراد نفسه في الحقيقة دون غيره فلا يكون لأمر المؤمنين عليه السلام ما ذكرت من الفضل ، قال فقال له الرضا عليه السلام ليس بصحيح ما ذكرت يا أمير المؤمنين وذلك أن الداعي إنما يكون داعياً لغيره كما يكون الأمر

أمراً لغيره ولا يصح أن يكون داعياً لنفسه في الحقيقة كما لا يكون أمراً لها في الحقيقة ، وإذا لم يدع رسول الله ﷺ رجلاً في المباهلة إلا أمير المؤمنين «ع» فقد ثبت أنه نفسه التي عناها الله تعالى في كتابه وجعل حكمه ذلك في تنزيهه ، قال فقال البأمون اذا ورد الجواب سقط السؤال .

(قال الشيخ ادام الله عزه) وإني لاستحسن قول الفرزدق في كلمته التي يمدح فيها علي بن الحسين عليه السلام ، وانه ليليق بما تقدم في هذه الفصول ويجانسه حيث يقول وهو يعني زين العابدين عليه السلام :

يكاد يمسكه عرفان راحته	ركن الحطيم إذا ما جاء يستلم
مشتقة من رسول الله نبعته	طابت عناصره والحيم والشيم
ينجاب نور الهدى عن نور غرته	كالشمس ينجاب عن إشراقها الظلم
يفضي حياء ويفضي من مهابته	فلا يكلم إلا حين يتسم
هذا ابن فاطمة أن كنت جاهله	بجده أنبياء الله قد ختموا
وليس قولك من هذا بضاره	العرب تعرف من أنكرت والمعجم
من معشر جهنم دين وبفضهم	كفر وقربهم منجى ومعتصم
يستدفع سوء والبلوى بحبهم	ويسترب به الا حسان والنعم
مقدم بعد ذكر الله ذكرهم	في كل فرض ومختوم به الكلم
إن عد أهل التقى كانوا أئمتهم	أوقيل من خير أهل الارض؟ قيل هم
لا يستطيع جواد بعد غايتهم	ولا يدانينهم قوم وإن كرموا
هم الفيوث إذا ما أزمة أزمتم	والأسد أسد الشرى والبأس محتم
لا يقبض العسر بسطاً من اكفهم	سيان ذلك إن أروا وإن عدموا
أي الخلاق ليست في رقابهم	لأولية هذا أوله نعم
ما قال لا قط إلا في تشهده	لولا التشهد كانت لاؤه نعم
من يعرف الله يعرف اولية ذا	فالدن من بيت هذا ناله الأمم

وفي مثله لعلي بن محمد العلوي الحناني رضى الله عنه :

تحتال فيه المعالي والمحاميد	بين الوصي وبين المصطفى نسب
أدارها ثم إحكام وتجويد	كانا كشمس نهار في البروج كما
الى مطهرة آبائها صيد	كبيرها انتقلا من طاهر علم
بعد النبوة توفيق وتسديد	تفرقا عند عبد الله واقترنا
فأثبت نور له في الأرض تخليد	وذو العرش ذرأ طاب بينهما
منه شعوب لها في الدين تمديد	نور تفرع عند البعث فأنشعبت
على المطاول آباء مناجيد	هم فتية كسيوف الهند طال بهم
عند التكرم تصويب وتصعيد	قوم لماء المعالي في وجوههم
والمود ينسب في أفئانه العود	يدعون احمد إن عد الفقار أباً
والذائدون اذا قل المذاويد	والمنعمون إذا ما لم تكن نعم
شم قواعدهن الفضل والجود	أوفوا من المجد والعليا في قلل
أحشائه لهم ود وتسويد	ماسود الناس إلا من تمكن في
أسد اللقاء اذا صد الصناديد	سبطاً لكف اذا شيمت مخايلهم
وتشرئب لهم منها القواعيد	يزهي المطاف إذا طافوا بكعبته
وللمكارم من أفعالهم عيد	في كل يوم لهم ياش يعاش به
حبل المودة يضحى وهو محسود	محسودون ومن يعقد بحبهم
فلدهر مذ كان مذموم ومحسود	لا ينكر الدهر إن الوى بحقهم

ونظير هذا بيتان من قبله رحمه الله ايضاً :

رأت بيتي على رغم الملاح	هو البيت المقابل للضراح
ووالدي المشار به اذا ما	دعا الداعي بحبي على الملاح

وفي مثل ذلك قول العباس بن الحسن بن عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي

طالب «ع» محتجاً بفضل علي قريش التي هي أفضل الخلق جميعاً :

وقالت قريش لنا مفخر رفيع على الناس لا ينكر
فقد صدقوا لهم فضلهم وبينهم رتب تقصر
وأدناهم رحماً بالنبي إذا فخرُوا فبه المفخر
بنا الفخر منكم على غيركم فأما علينا فلا نفخروا
ففضل النبي عليكم لنا أقروا به بمد ما أنكروا
فإن طرتم بسوى مجدنا فان جناحكم الأقصر

ومما يدخل في جملة هذا النظم من نثر الكلام قول داود بن القاسم أبي هاشم الجعفري رحمه الله وقد دخل على محمد بن عبد الله بن طاهر بمد قتل يحيى بن عمر المقتول بشاهي رحمه الله ، فقال له أيها الأمير إنا قد جئناك لنهنيك بامر لو كان رسول الله (ص) حياً لعزينا به ، وفي مثله قول بعض الشيعة لرجل من الناصبة في محاوراة له في فضل آل محمد عليهم السلام أرأيت لو أن الله بعث نبيه محمداً صلى الله عليه وآله أين رأى كان يحط رحله وثقله فقال له الرجل الناصب كان يحطه في أهله وولده فقال له المتشيع فأنى قد حطت هواي حيث يحط رسول الله (ص) رحله وثقله ، ومنه قول الكيث بن زيد رحمه الله تعالى :

ما ابالي اذا حفظت أبا الفاء بهم فيهم ملامة اللوام
ما أبالي ولن ابالي فيهم ابدأ رغم ساخطين رغم
فيهم شيعتي وقسمي من الأمة حسبي من سائر الاقسام

(ومن حكايات الشيخ ادم الله عزه وكلامه) قال الشيخ ادم الله عزه : قال أبو الحسن الخياط ، جاءني رجل من اصحاب الامامة عن رئيس لهم زعم أنه أمره أن يسألني عن قول النبي صلى الله عليه وآله لأبي بكر « لا تعزن » أطاعة حزن أبي بكر أم مصيبة ؟ قال فان كان طاعة فقد نهاه عن الطاعة ، وإن كان مصيبة فقد عصي أبو بكر . قال فقلت له دع الجواب اليوم ولكن ارجع اليه فأسأله عن قول الله عز وجل لموسى صلى الله عليه وآله (لا تعظ) أيخو خوف موسى «ع» من أن يكون طاعة أو

محصية فان يكن طاعة فقد نهاء عن الطاعة وإن يكن معصية فقد عصى موسى «ع»
قاله ففضي ثم عاد إلي فقلت له رجعت اليه؟ قال نعم، فقلت له ما قال؟ قال: قال لي لا
تجلس اليه .

(قال الشيخ ادم الله عزه) ولست ادري صحة هذه الحكاية ولا ابعد أن
يكون تخرصها الخياط ، ولو كان صادقاً في قوله إن رئيساً من الشيعة انفذ يسأله
عن هذا السؤال لما سكنت عن اسقاط ما أورده من الاعتراض ، ويقوي في النفس
أن الخياط أراد التفتيح على أهل الامامة في تخرص هذه الحكاية ، غير أني أقول
ولاصحابه الفصل بين الامرين واضح ، وذلك إنى لو خليت وظاهر قوله تعالى لموسى
﴿فَلْيَخَافِ الْوَيْلَ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ ، وقوله لنبيه ﴿يَا أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ (ولا يعزتك قولهم) وما اشبه هذا مما يوجه
إلى الأنبياء لقطعت على أنه نهي لهم عن قبيح يستحق فاعله الذم عليه لان في ظاهره
حقيقة النهي من قوله لا تفعل كما أن في ظاهر خلافه ومقابلة في الكلام حقيقة الامر
اذا قال له إفعل لكنني عدلت عن الظاهر في مثل هذا لدلالة عقلية أوجبت على المدول
عنه كما توجب الدلالة على المرور مع الظاهر عند عدم الدليل الصارف عنه وهي ما ثبتت
من عصمة الانبياء عليهم السلام التي تنبئ عن اجتنابهم الآثام ، واذا كان الاتفاق حاصلًا
على أن ابا بكر لم يكن معصوماً كمعصمة الانبياء وجب أن يجري كلام الله تعالى
فيما ضمنه من قصته على ظاهر النهي وحقيقته وقبح الحال التي كان عليها فتوجه
النهي اليه عن استدامتها إذ لا صارف يصرف عن ذلك من عصمة ولا خبر عن الله
تعالى فيه ولا عن رسوله صلى الله عليه وآله ، فقد بطل ما اورده الخياط وهو في الحقيقة رئيس
المنزلة وبان وهن اعتماده ويكشف عن صحة ما ذكرناه ما تقدم به مها يخنا رحمهم الله
تعالى وهو أن الله سبحانه لم ينزل السكينة قط على نبيه صلى الله عليه وآله في موطن كان معه
فيه احد من أهل الايمان إلا صمهم في نزول السكينة وشملهم بها بذلك جاء القرآن ،
قال الله عز وجل (ويوم حنين إذ أعجبتكم كثيركم فلم تفرن عنكم شيئاً وضاقت عليكم
الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ثم أنزل الله مكيفته على رسوله وعلى المؤمنين)

وقال في موضع آخر (فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين) ولما لم يكن مع النبي ﷺ في الغار إلا أبو بكر أفرد الله عز وجل نبيه ﷺ بالسكينة دونه وخصه بها ولم يشركه معه ، وقال الله عز وجل (فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها) فلو كان ائرجل مؤمناً لجرى مجرى المؤمنين في صوم السكينة لهم ، ولو لا أنه احدث بحزنه في الغار منكرراً لأجله توجه النهى اليه عن استدامته لما حرمه الله تعالى من السكينة ما تفضل به على غيره من المؤمنين الذين كانوا مع رسول الله ﷺ في المواطن الاخرى على ما جاء في القرآن ونطق به محكم الذكر بالبيان ، وهذا بين لمن تأمله .

(قال الشيخ أيدته الله) وقد حير هذا الكلام جماعة من الناصبة وضيق عليهم صدورهم فتشعبوا واختلفوا في الحيلة للتخلص منه فما اعتمد منهم احد إلا على ما يدل على ضعف عقله وسخف رأيه وضلاله عن الطريق ، فقال قوم منهم ان السكينة إنما نزلت على أبي بكر واعتلوا في ذلك بأنه كان خائفاً رعباً ورسول الله صلى الله عليه وآله كان آمناً مطمئناً وقالوا والآمن غنى عن السكينة وإنما يحتاج اليها الخائف الوجمل .

(قال الشيخ ادام الله عزه) فيقال لهم قل جنيم على انفسكم وطعنتم على كتاب الله عز وجل بهذا الضعيف الواهي من استدلالكم ، وذلك أنه لو كان ما اعتلتم به صحيحاً لوجب أن لا تكون السكينة نزلت على رسول الله (ص) في يوم بدر ولا في يوم حنين لأنه لم يكن عليه السلام في هذين المواطنين خائفاً ولا رعباً ولا جزعاً بل كان آمناً مطمئناً متيقناً بكون الفتح له وأن الله عز وجل يظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، وفيما نطق به القرآن من نزول السكينة عليه ما يدمر على هذا الاعتلال ، فان قلتم إن النبي ﷺ كان في هذين المقامين خائفاً وان لم يبد خوفه ولذلك نزلت السكينة عليه فيهما وحماتم انفسكم على هذه الدعوى ، قلنا لكم وهذه كانت قصته ﷺ في الغار فبم تدفعون ذلك ، فان قلتم إنه ﷺ قد كان محتاجاً

الى السكينة في كل حال لينتفي عنه الخوف والجزع ولا يتعلقان به في شيء من الاحوال فقتضت ما سلف لكم من الاعتلال وشهدتم ببطلان مقالكم الذي قدمناه على أن نص التلاوة يدل على خلاف ما ذكرتموه ، وذلك إن الله سبحانه قال (فانزل الله مكينته عليه وايدته بجنود لم تروها) فانبا الله سبحانه خلقه أن الذي نزلت عليه السكينة هو المؤيد بالملائكة اذ كانت الهاء التي في التأيد تدل على ما دلت عليه الهاء التي في نزول السكينة وكانت هاء الكناية في مبتدأ قوله (إلا تنصروه فقد نصره الله) الى قوله «وأيدته بجنود لم تروها» عن مكنتي واحد ولم يجوز أن تكون عن اثنين غيرين كما لا يجوز أن يقول القائل لقيت زيدا فكلمته وأكرمه فيكون الكلام لزيد بهاء الكناية وتكون الكرامة لعمرو أو خالد أو بكر ، واذا كان المؤيد بالملائكة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باتفاق الامة فقد ثبت أن الذي نزلت عليه السكينة هو خاصة دون صاحبه ، وهذا ما لا شبهة فيه ، وقال قوم منهم إن السكينة وإن اختص بها النبي (ص) فليس يدل ذلك على نقص الرجل لأن السكينة إنما يحتاج اليها الرئيس المتبوع دون التابع ، فيقال لهم هذا أيضاً رد على الله تعالى لأنه قد انزلها على الاتباع المرؤسين بيدر وحنين وغيرها من المقامات ، فيجب على ما أصلتموه أن يكون الله سبحانه فعل بهم ما لم تكن بهم الحاجة اليه ، ولو فعل ذلك لكان عابثاً تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

(قال الشيخ) وهاننا شبهة يمكن إيرادها هي أقوى مما تقدم غير أن القوم لم يهتدوا اليها ولا اظن أنها خطرت ببال احد منهم ، وهي أن يقول قائل قد وجدنا الله سبحانه ذكر شيئين ثم عبر عن احدهما بالكناية فكانت الكناية عنهما دون أن تختص باحدهما وهو مثل قوله سبحانه (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) فأورد لفظ الكناية عن الفضة خاصة وإنما أرادها جميعاً معاً وقد قال الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

وانما أراد نحن بما عندنا راضون وأنت راض بما عندك فذكر احد الامرين واستغنى عن الآخر ، كذلك يقول سبحانه (فانزل الله سكينته عليه) ويريدها جميعاً دون احدها (والجواب) عن هذا وبالله التوفيق أن الاختصار بالكنية على احد الامرين دون عموم الجميع مجاز واستمارة استعمله أهل اللسان في مواضع مخصوصة وجاء به القرآن في اما كن محصورة وقد ثبت أن الاستمارة ليست باصل يجري في الكلام ولا يصح عليها القياس وليس يجوز لنا ان نعدل عن ظواهر القرآن وحقيقة الكلام إلا بدليل يلجأ الى ذلك ولادليل في قوله تعالى « فانزل الله سكينته » عليه فيتمدى من اجله المكنى عنه الى غيره (وشيء آخر) وهو ان العرب إنما تستعمل ذلك اذا كان المعنى فيه معروفاً والالتباس منه مرتفعاً فنكتفي بلفظ الواحد عن الاثنين للاختصار مع الأمن من وقوع الشبهة والارتباب ، فما اذا لم يكن الشيء معروفاً وكان الالتباس عند افراده متوهماً لم يستعمل ذلك ومن استعمله كان عندهم ملفزاً معيماً ، ألا ترى أن الله سبحانه لما قال (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) علم كل سامع للخطاب أنه أرادها معاً بما قدمه من كراهة كثرهما المانع من انفاقهما فلما عم الشئيين بذكر يتضمنهما في ظاهر المقال بما يدل على معنى ما أخره من ذكر الانفاق اكتفي بذكر احدهما للاختصار ، وكذلك قوله تعالى (وإذا رأوا تجارة أو هواً انفضوا اليها) إنما اكتفي بالكنية عن احدهما معاً لما قدمه في ذكرهما من دليل ما تضمنته الكنية فقال تعالى (وإذا رأوا تجارة أو هواً انفضوا اليها) فوقع الرؤية على الشئيين جميعاً وجعلها سبباً للاشتغال بما وقفت عليه منهما عن ذكر الله عزوجل والصلاة ، وليس يجوز أن يقع الالتباس في أنه أراد احدهما مع ما قدمه من الذكر ، إذ لو اراد ذلك لخلا الكلام عن الفائدة المعقولة فكان العلم بذلك يجزي في الاشارة اليه ، وكذلك قوله تعالى (والله ورسوله احق أن يرضوه) لما تقدم ذكر الله على التفصيل وذكر رسوله على البيان دل على أن الحق في الرضا لهما جميعاً وإلا لم يكن ذكرهما جميعاً معاً يفيد فائدة شيئاً على الحد

الذي قدمناه وكذلك قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

لو لم يتقدمه قوله نحن بما عندنا ، لم يجز الاقتصار على الثاني لأنه لو حمل الاول على اسقاط المضمرة من قوله راضون لخلا الكلام عن الفائدة فلما كان سائر ما ذكرناه معلوماً عند من عقل الخطاب جاز الاقتصار فيه على احد المذكورين للايجاز والاختصار ، وليس كذلك قوله تعالى (فانزل الله سكينته عليه) لان الكلام يتم فيها وينتظم في وقوع الكناية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة دون السكان معه في الفاعل ، ولا يفترق إلى رداها عليهما معاً مع كونها في الحقيقة كناية عن واحد في الذكرو ظاهر اللسان ، ولو أراد بها الجميع لحصل الاتباس والنعمية والالغاز لانه كما يكون التليس واقعاً عند دليل الكلام على انتظامها الجميع متى اريد بها الواحدة مع عدم الفائدة ولو لم يرجع على الجميع كذلك يكون التليس حاصلًا إذا اريد بها الجميع عند عدم الدليل الموجب لذلك وكما الفائدة مع الاقتصار على الواحد في المراد الا ترى ان قائلاً لو قال لقيت زيداً ومعه عمرو فخطبت زيداً وناظرته واران ذلك مناظرة الجميع لكان ملفزاً معمياً لانه لم يكن في كلامه ما يفترق إلى عموم الكناية عنهما ، ولو جعل هذا نظيراً للآيات التي تقدمت لكان جاهلاً لفرق ما بينهما وبينه مما شرحناه ، فيعلم أنه لانسبة بين الامرين « وشيء آخر » وهو ان الله سبحانه وتعالى كنى بالهاء التالية للهاء التي في السكينة عن النبي (ص) خاصة فلم يجز أن يكون اراد بالاوله غير النبي (ص) خاصة لانه لا يعقل في لسان القوم كناية عن المذكورين بلفظ الواحد وكناية تدفها على النسق عن واحد من الاثنين وليس لذلك نظير في القرآن ولا في الاشعار ولا في شيء من الكلام فلما كانت الهاء في قوله تعالى : (وايدته بجنود لم تروها) كناية عن النبي (ص) بالاتفاق ثبت أن التي قبلها من قوله (فانزل الله سكينته عليه) كناية عنه عليه السلام خاصة

وبان مفارقة ذلك لجميع ما تقدم ذكره من الآي والشعر الذي استشهدوا به والله
الموفق للصواب بمنه .

(وأخبرني الشيخ ادم الله عزه) قال: سألت يحيى بن خالد البرمكي بحضرة الرشيد هشام بن الحكم رحمه الله ، فقال له أخبرني يا هشام عن الحق هل يكون في جهتين مختلفتين؟ قال هشام لا، قال فخبّرني عن نفسين اختصما في حكم في الدين وتنازعا واختلفا هل يخلوان من أن يكونا محقين أو مبطلين أو يكون احدهما مبطلا والآخر محقاً ، فقال له هشام لا يخلوان من ذلك وليس يجوز أن يكونا محقين على ما قدمت من الجواب ، قال له يحيى بن خالد فخبّرني عن علي عليه السلام والعباس لما اختصما إلى أبي بكر في الميراث أيهما كان المحق من المبطل إذ كنت لا تقول إنهما كانا محقين ولا مبطلين ، قال هشام فنظرت فإذا أنتي إن قلت بان علياً عليه السلام كان مبطلا كفرت وخرجت عن مذهبي ، وإن قلت إن العباس كان مبطلا ضرب الرشيد عنقي ووردت على مسألة لم أكن سئلت عنها قبل ذلك ولا اعددت لها جواباً فذكرت قول أبي عبد الله عليه السلام وهو يقول لي يا هشام لا تزال مؤيداً بروح القدس ما نصرتنا بلسانك فعلمت اني لا اخذك وعن لي الجواب في الحال فقلت له لم يكن من احدهما خطأ وكانا جميعاً محقين ولهذا نظير قد نطق به القرآن في قصة داود «ع» حيث يقول الله جل اسمه (وهل اتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب) الى قوله (خصمان بنفي بعضنا على بعض) فأى الملاكين كان مخطئاً وأيها كان مصيباً أم تقول أنهما كانا مخطئين فجوابك في ذلك جوابي بعينه ، فقال يحيى لست أقول إن الملاكين اخطأ بل أقول إنهما أصابا ، وذلك إنهما لم يختصما في الحقيقة ولا اختلفا في الحكم وإنما اظهر ذلك لينبها داود عليه السلام على الخطيئة ويعرفاه الحكم ويوقاه عليه ، قال فقلت له كذلك علي «ع» والعباس لم يختلفا في الحكم ولا اختصما في الحقيقة وإنما اظهرا الاختلاف والخصومة لينبها ابا بكر على غلظه ويوقاه على خطئه ويدلاه على ظلمه لهما في الميراث ولم يكونا في ريب من أمرهما وإنما كان ذلك منهما

على حد ما كان من الملكين فلم يحرجوا بآ واستحسن ذلك الرشيد .

(وأخبرني الشيخ ادم الله عزه) ايضاً قال احب الرشيد أن يسمع كلام هشام بن الحكم مع الخوارج فصره باحضاره واحضار عبد الله بن يزيد الاباضي وجلس بحيث يسمع كلامهما ولا يرى القوم شخصه ، وكان بالحضرة يحيى بن خالد فقال يحيى لعبد الله بن يزيد سل ابا محمد يعني هشاماً عن شيء فقال هشام إنه لا مسألة للخوارج علينا ، فقال عبد الله بن يزيد وكيف ذلك فقال هشام لانكم قوم قد اجتمعتم معنا على ولاية رجل وتعديله والاقرار بامامته وفضله ثم فارقتمونا في عداوته والبراءة منه فنحن على اجتماعنا وشهادتكم لنا ، وخلافكم علينا غير قادح في مذهبنا ، ودعواكم غير مقبولة علينا إذ الاختلاف لا يقابل الاتفاق وشهادة الخصم لخصمه مقبولة وشهادته عليه مردودة فقال يحيى بن خالد لقد قربت قطعه يا ابا محمد ولكن جاره شيئاً فان امير المؤمنين أطال الله بقاءه يحب ذلك قال هشام انا افعل ذلك غير أن الكلام ربما انتهى إلى حد يغمض ويدق على الافهام فيعاند احد الخصمين او يشتبه عليه فان احب الانصاف فليجعل بيني وبينه واسطة عدلاً إن خرجت من الطريق ردتى اليه وإن جار في حقه شهد عليه فقال عبد الله بن يزيد لقد دعا أبو محمد إلى الانصاف ، فقال هشام فمن يكون هذا الواسطة وما يكون مذهبه ا يكون من اصحابي او من اصحابك او مخالفاً للملة اولنا جميعاً فقال عبد الله بن يزيد اختر من شئت فقد رضيت به ، قال هشام أما انا فارى أنه إن كان من اصحابي لم يؤمن عليه العصبية لي وإن كان من اصحابك لم آمنه في الحكم علي وإن كان مخالفاً لنا جميعاً لم يكن مأموناً علي ولا عليك ولكن يكون رجلاً من اصحابي ورجلاً من اصحابك لينظران فيما بيننا ويحكمان علينا بموجب الحق ومحض الحكم بالعدل ، فقال عبد الله بن يزيد قد انصفت يا ابا محمد وكنت انتظر هذا منك فأقبل هشام على يحيى بن خالد فقال له قد قطعتة أيها الوزير ودمرت على مذهبها كلها باهون سعي ولم يبق معه شيء واستغنيت عن مناظرته ، قال فخر الك رشيد السمر

فصنف يحيى بن خالد فقال له هذا متكلم الشيعة وافق الرجل موافقة لم تتضمن مناظرة ثم ادعى عليه أنه قد قطعه وافسد عليه مذهبه فخره ان يبين عن صحة ما ادعاه على الرجل فقال يحيى بن خالد لهشام إن أمير المؤمنين يأمرك أن تكشف عن صحة ما ادعيت على هذا الرجل ، قال فقال هشام إن هؤلاء القوم لم يزالوا معنا على ولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حتى كان من أمر الحكيم ما كان فأكفروه بالتحكيم وضلوه بذلك وهم الذين اضطروه اليه والآن قد حكم هذا الشيخ وهو عماد اصحابه مختاراً غير مضطر رجلين مختلفين في مذهبهما احدهما يكفروه والآخر يعدله ، فان كان مصيباً في ذلك فأمير المؤمنين «ع» اولى بالصواب منه ، وإن كان مخطئاً كافرأ فقد اراحنا من نفسه بشهادته بالكفر عليها والنظر في كفره وإيمانه اولى من النظر في إكفاره علياً عليه السلام ، قال فاستحسن ذلك الرشيد وامر بصلته وجأزته.

(قال الشيخ ادام الله عزه) وهشام بن الحكم كان من اكبر اصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد «ع» ، وكان فقيهاً ، وروى حديثاً كثيراً وصحب ابا عبد الله عليه السلام وبعده ابا الحسن موسى «ع» وكان يكنى ابا محمد و ابا الحكم وكان مولى بني شيبان وكان مقيماً بالكوفة وبلغ من مرتبته وعلوه عند أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام أنه دخل عليه بمنى وهو غلام اول ما اختط عارضاه وفي مجلسه شيوخ الشيعة كعمران بن اعين وقيس الماصر ويونس بن يعقوب و ابي جعفر الاحول وغيرهم فرفعه على جماعتهم وليس فيهم إلا من هو اكبر سناً منه فلما رأى ابو عبد الله عليه السلام أن ذلك الفعل قد كبر على اصحابه قال هذا ناصرنا بقلبه ولسانه ويده ، وقال له ابو عبد الله عليه السلام وقد سأله عن اسماء الله تعالى واشتقاقها فأجابته ثم قال له افهمت يا هشام فهماً تدفع به اعداءنا الملحدين مع الله عزوجل ، قال هشام نعم قال ابو عبد الله عليه السلام نعمك الله به وثبتك عليه ، قال هشام فوالله ما قهرني احد في التوحيد حتى قتت مقامي هذا .

(قال الشيخ ايده الله) وقد روى عن ابي عبد الله عليه السلام ثمانية رجال كل

واحد منهم يقال له هشام ، فمنهم ابو محمد هشام بن الحكم مولى بني شيبان هذا ، ومنهم هشام بن سالم مولى بشر بن مروان ، وكان من سبي الجوزجان ، ومنهم هشام الكندي الذي روي عنه علي بن الحكم ، ومنهم هشام المعروف بابي عبد الله البراز ومنهم هشام الصيدائي ، ومنهم هشام الخياط ، ومنهم هشام بن يزيد ، ومنهم هشام ابن المثني الكوفي .

(ومن كلام الشيخ ادام الله عزه) قال له رجل من اصحاب الحديث ممن يذهب إلى مذهب الكرابيسي ما رأيت اجسر من الشيعة فيما يدعونه من المحال وذلك أنهم زعموا أن قول الله سبحانه (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيراً) نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين مع مافي ظاهر الآية من أنها نزلت في ازواج رسول الله . وذلك انك إذا تأملت الآية من اولها الى آخرها وجدتها منتظمة لذكر الازواج خاصة ولم نجد لمن ادعوا لها ذكراً . فقال له الشيخ ايد الله) اجسر الناس على ارتكاب الباطل وابهتهم واشدم إنكار الحق واجهلهم من قام مقامك في هذا الاحتجاج ودفع ما عليه الاجماع والاتفاق وذلك أنه لاخلاف بين الامة أن الآية من القرآن قد يأتي اولها في شيء وآخرها في غيره ووسطها في معنى واولها في سواه وليس طريق الاتفاق في معنى احاطة وصف الكلام بالآي وقد نقل المخالف والموافق أن هذه الآية نزلت في بيت أم سلمة رضى الله تعالى عنها ورسول الله (ص) في البيت ومعه علي وفاطمة والحسن والحسين عليه السلام وقد جللهم بعبادة خيرية وقال اللهم هؤلاء أهل بيتي فانزل الله عز وجل (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيراً) فتلاها رسول الله (ص) فقالت له ام سلمة رضى الله عنها يا رسول الله الست من اهل بيتك ، فقال لها إنك إلى خير ولم يقل إنك من اهل بيتي ، حتى روى اصحاب الحديث أن عمر سئل عن هذه الآية فقال سلوا عنها عائشة فقالت، عائشة إنها نزلت في بيت اختي ام سلمة فاسألوها عنها فانها اعلم بها مني فلم يختلف اصحاب الحديث من الناصبة ولا اصحاب

الحديث من الشيعة في خصوصها فيمن عددناه ، وحمل القرآن في التأويل على ما جاء به الأثر أولى من حمله على الظن والترجيم ، مع ان الله سبحانه قد دل على صحة ذلك بمضمن الآية حيث يقول جل وعلا (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت) وإذ هاب الرجس لا يكون إلا بالعصمة من الذنوب لان الذنوب من الرجس اهل البيت والخبر عن الارادة هنا إنما هو خبر عن وقوع الفعل خاصة دون الارادة التي يكون بها لفظ الأمر أمراً لاسيما على ما اذهب اليه في وصف القديم بالارادة ، وأفرق بين الخبر عن الارادة هاهنا والخبر عن الارادة في قوله (يريد الله ليبين لكم) وقوله (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) إذ لو جرت مجرى واحداً لم يكن لتخصيص اهل البيت بها معنى إذ الارادة التي يقتضي الخبر والبيان يعم الخلق كلهم على وجهها في التفسير ومعناها فلما خص الله اهل البيت ^{بالتكليف} بارادة إذهاب الرجس عنهم دل على ما وصفناه من وقوع اذهابه عنهم وذلك موجب للعصمة على ما ذكرناه وفي الاتفاق على ارتفاع العصمة عن الأزواج دليل على بطلان مقال من زعم أنها فيهن ، مع ان من عرف شيئاً من اللسان واصله لا يرتكب هذا القول ولا توهم صحته وذلك انه لاخلاف بين اهل العربية أن جمع المذكر بالميم وجمع المؤنث بالنون وان الفصل بينهما بهاتين العلامتين ، ولا يجوز في لغة القوم وضع علامة المؤنث على المذكر ولا وضع علامة المذكر على المؤنث ولا استعمالوا ذلك في حقيقة ولا مجاز ، ولما وجدنا الله سبحانه قد بدأ في هذه الآية بخطاب النساء فأورد علامة جملهن من النون في خطابهن فقال (يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقين فلا تخضعن بالقول) إلى قوله (واطعن الله ورسوله) ثم عدل بالكلام عنهن بعد هذا الفصل إلى جمع المذكر فقال (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم تطهيرا) فلما جاء بالميم واسقط النون علمنا انه لم يتوجه هذا القول إلى المذكور الأول بما بيناه من اصل العربية وحقيقتها ثم رجع بعد ذلك إلى الأزواج ، فقال (واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة إن الله كان لطيفاً خبيراً) فدل ذلك على

إفراد من ذكرناه من آل محمد عليهم السلام بما علقه عليهم من حكم الطهارة الموجبة للمعصية وجليل الفضيلة ، وليس يمكنكم معشر المخالفين أن تدعوا أنه كان في الأزواج مذكوراً رجل غير النساء وذكر ليس برجل فيصح التعاقب منكم بتغليب المذكر على المؤنث إذا كان في الجمع ذكر وإذا لم يمكن ادعاء ذلك وبطل أن يتوجه إلى الأزواج فلا غير لمن توجهت إليه إلا من ذكرناه ممن جاء فيه الأمر على ما بيناه .

(ومن كلامه أيضاً) في الدلالة على أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يبايع أبابكر (قال الشيخ إمام الله عزه) قد اجتمعت الأمة على أن أمير المؤمنين عليه السلام تأخر عن بيعة أبي بكر فالمقل يقول تأخره ثلاثة أيام ، ومنهم من يقول تأخر حتى ماتت فاطمة عليها السلام ثم بايع بعد موتها ، ومنهم من يقول تأخر أربعين يوماً ، ومنهم من يقول تأخر ستة أشهر ، والمحققون من أهل الإمامة يقولون لم يبايع ساعة قط فقد حصل الاجماع على تأخره عن البيعة ثم اختلفوا في بيعته بعد ذلك على ما قدمنا به الشرح .

فما يدل على أنه لم يبايع البتة أنه ليس يخلو تأخره من أن يكون هدى وتركه ضلالاً أو يكون ضلالاً وتركه هدى وصواباً أو يكون صواباً وتركه خطأ أو يكون خطأ وتركه خطأ فلو كان التأخر ضلالاً وباطلاً لكان أمير المؤمنين «ع» قد ضل بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بترك الهدى الذي كان يجب المصير إليه وقد اجتمعت الأمة على أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يقع منه ضلال بعد النبي (ص) ولا في طول زمان أبي بكر وأيام عمر وعثمان وصدراً من أيامه حتى خالفت الخوارج عند التحكيم وفارقت الأمة ، وبطل أن يكون تأخره عن بيعة أبي بكر ضلالاً ، وإن كان تأخره هدى وصواباً وتركه خطأ وضلالاً فليس يجوز أن يعدل عن الصواب إلى الخطأ ولا عن الهدى إلى الضلال لاسيما والاجماع واقع على أنه لم يظهر منه ضلال في أيام الثلاثة الذين تقدموا عليه ، ومحال أن يكون التأخر خطأ وتركه خطأ للاجماع على بطلان ذلك أيضاً ولما يوجب القياس من فساد هذا المقال ، وليس يصح أن يكون

صواباً وتركه صواباً لان الحق لا يكون في جهتين مختلفتين ولا على وصفين متضادين ولأن القوم المخالفين لنا في هذه المسألة يجمعون على أنه لم يكن اشكال في جواز الاختيار وصحة إمامة أبي بكر، وانما الناس بين قائلين قائل من الشيعة يقول إن امامة أبي بكر كانت فاسدة فلا يصح القول بها أبداً وقائل من الناصبة يقول إنها كانت صحيحة ولم يكن على احد ريب في صوابها إذ جهة استحقاق الامامة هو ظاهر العدالة والنسب والعلم والقدرة على القيام بالامور ولم تكن هذه الامور تلتبس على احد في أبي بكر عندهم وعلى ما يذهبون اليه فلا يصح مع ذلك أن يكون المتأخر عن بيعته مصيباً ابداً لأنه لا يكون متأخراً لفقد الدليل بل لا يكون متأخراً لشبهة وإنما يتأخر اذا ثبت أنه تأخر للعناد فثبت بما بيناه أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يبايع أبا بكر على شيء من الوجوه كما ذكرناه وقدمناه وقد كانت الناصبة غافلة عن هذا الاستخراج في موافقتها على أن أمير المؤمنين عليه السلام تأخر عن البيعة وقتاً ما ولو فطنت له لسبقت بالخلاف فيه عن الاجماع وما أبعد أنهم سير تكبون ذلك اذا وقفوا على هذا الكلام غير أن الاجماع السابق لمرتكب ذلك بحجة ويسقط قوله فيهمون قصته ولا يحتاج معه الى الاكثار .

(وأخبرني الشيخ ادم الله عزه) قال: قال أبو الحسن علي بن ميثم رحمه الله لرجل نصراني لم علقت الصليب في عنقك؟ قال لأنه شبيه الشيء الذي صلب عليه عيسى عليه السلام قال ابو الحسن فكان عيسى «ع» يجب أن يمثل به قال لا قال فاخبرني عن عيسى «ع» أكان يركب الحمار ويمضي عليه في حوائجه قال نعم قال أكان يحب بقاء الحمار حتى يبلغ عليه حاجته قال نعم قال فتركت ما كان يحب عيسى بقاءه وما كان يركبه في حياته بحجة منه وعمدت الى ما حمل عليه عيسى «ع» بالسكره منه وركبه بالبغيض له فعلقته في عنقك فقد كان ينبغي على هذا القياس أن تعلق الحمار في عنقك وتطرح الصليب وإلا فقد تجاهلت .

(وأخبرني الشيخ ادم الله عزه) قال لما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله

الاختفاء من قريش والهرب منهم الى الشعب لخوفه على نفسه استشار أبا طالب
رحمة الله عليه في ذلك فأشار به عليه ثم تقدم أبو طالب الى أمير المؤمنين عليه السلام
أن يضطجع على فراش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليقبه بنفسه فأجابه الى ذلك
فلما نامت العيون جاء أبو طالب ومعه أمير المؤمنين عليه السلام فقام رسول الله (ص)
واضحج أمير المؤمنين «ع» مكانه فقال أمير المؤمنين «ع» يا ابتاه إني مقتول فقال
أبو طالب رحمه الله :

إصبرن يا بني فالصبر احجى
قد بذلناك والبلاء شديد
أعداء الاغرذي الحسب الثا
إن يصبك المنون فالنبل يبرى
كل حسي وإن تملى بعيش
قال ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام :

أتأمرنى بالصبر في نصر أحمد
ولكنني أحببت اظهار نصرتي
وسعي لوجه الله في نصر أحمد
وقال أمير المؤمنين عليه السلام بعد ذلك :

وقيت بنفسي خير من طمى الحصى
رسول إله الخلق إذ مكروا به
وبات رسول الله بالشعب آمناً
وبت أراعيهم وهم يفتؤنني
وأضمرت حتى أوسد في قبري
ومن طاف بالبيت العتيق وبالحجر
فنجاه ذوالطول الكرم من الماكر
وذلك في حفظ الآله وفي ستر
وقدصبرت نفسي على القتل والاسر

(قال الشيخ ادم الله عزه) واكثر الاخبار جاءت بميت أمير المؤمنين «ع»

على فراش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة مضي رسول الله (ص) الى

الغار ، وهذا الخبر وجدته في ليلة مضيه الى الشعب ، ويمكن أن يكون قد بات عليه السلام مرتين على فراش الرسول (ص) وفي مبيته (ع) حجج على أهل الخلاف من وجوه شتى (احدها) في قولهم إن أمير المؤمنين آمن برسول الله (ص) وهو ابن خمس سنين أو سبع سنين أو تسع سنين ليبتلوا بذلك فضيلة إيمانه ويقولوا إنه وقع منه - على سبيل التلقين دون المعرفة واليقين إذ لو كانت منه عند دعوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما ذكروا له لم يكن امره يلتبس عند مبيته على الفراش وتشبهه برسول الله (ص) حتى يتوهم أنه هو فيرصدونه الى وقت السحر لأن جسم الطفل لا يلتبس بجسم الرجل الكامل ، فلما التبس على قريش الامر في ذلك حتى ظنوا أن علياً «ع» رسول الله (ص) بائناً على حاله في مكانه ، وكان هذا في أول الدعوة وابتدائها وعند مضيه الى الشعب ، دل على أن أمير المؤمنين «ع» كان عند إجابته للرسول (ص) بالغا كاملا في صورة الرجال ومثلهم في الجسم ومقاربتهم إذ كانت الحجج على صحة إيمانه وفضيلته وأنة لم يقع إلا بالمعرفة لا يفتقر الى ذكر هذا وإنما اوردناه استظهاراً (ومنها) أن الله سبحانه قص علينا في محكم كتابه قصة اسماعيل في تعبده بالصبر على ذبح ابنيه ابراهيم «ع» له ثم مدحه بذلك وعظمه وقال (إن هذا هو البلاء المبين) وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في افتخاره بأبائه انا ابن النبيين يعني اسماعيل «ع» وعبد الله ، ولعبد الله في الذبح قصة مشهورة يطول شرحها يعرفها أهل السير وأن أباه عبد المطلب فداه بمائة ناقة حمراء واذا كان ما اخبر الله تعالى به من محنة اسماعيل «ع» بالذبح يدل على اجل فضيلة وأفخر منقبة احتجنا أن ننظر في حال مبيت أمير المؤمنين عليه السلام على الفراش وهل يقارب ذلك أو يساويه فوجدناه يزيد في الظاهر عليه ، وذلك أن ابراهيم «ع» قال لابنه اسماعيل «ع» (إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ما ذا ترى قال يا ابي افعل ما تؤمر مستجدي إن شاء الله من الصابرين) فاستسلم لهذه المحنة مع علمه باشفاق الوالد على الولد ورأفته به ورحمته له وأن هذا الفعل لا يكاد يقع من الوالد بولده

بل لم يقع فيما سلف ولم يتوهم فيما يستقبل ، وكان هذا أمراً يقوى في ظن اسماعيل أن المقال مع أبيه خرج مخرج الامتحان له في الطاعة دون تحقق العزم على ايقاع الفعل فيزول كثير من الخوف معه وترجي السلامة عنده وأمير المؤمنين عليه السلام دعاه أبو طالب رحمه الله الى المبيت على فراش النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفدائه بنفسه وليس له من الطاعة عليه ما للانبياء عليهم السلام على البشر ولم يأمره بذلك عن وحي من الله تعالى كما أمر ابراهيم «ع» ابنه وأسند أمره الى الوحي ومع علم أمير المؤمنين عليه السلام أن قريشاً اغلظ الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقسام قلباً وما يعرفه كل عاقل من الفرق بين الاستسلام للمعدو المناصب والمبغض المعاند الذي يريد أن يشفي نفسه ولا يبلغ الغاية في شفائها إلا بنهاية التنكيل وغاية الاذى بضروب الآلام وبين الاستسلام للولي المحب والوالد المشفق الذي يغلب في الظن أن أشفاقه يحول بينه وبين ايقاع الضرر بولده ، إما مع طاعة الله تعالى بالمسألة والمراجعة أو بارتكاب المعصية ممن يجوز عليه ارتكاب المعاصي أو بحمل ذلك منه على ما قدمناه من الاختبار والتورية في الكلام ليصح له مطلوبه من الامتحان وإذا كانت محنة أمير المؤمنين «ع» اعظم من محنة اسماعيل «ع» بما كشفناه ثبت أن الفضل الذي حصل به لأمر المؤمنين عليه السلام يرجح على كل فضيلة حصلت لاحد من الصحابة وأهل البيت عليهم السلام وبطل قول من رام المفاضلة بينه وبين أبي بكر من العامة والمعزلة الناصبة له «ع» إذ قد حصل له عليه السلام فضل يزيد على الفضل الحاصل للانبياء .

(فصل) ولعل قائل يقول عند سماع هذا كيف يسوغ لكم ما ادعيتموه في هذه المحنة وتعظيمها على محنة اسماعيل «ع» وذلك نبي وهذا عندكم وصي نبي وليس يجوز أن يكون من ليس بنبي افضل من احد من الانبياء عليهم السلام (فانه يقال لهم) ليس في تفضيلنا هذه المحنة على محنة اسماعيل «ع» تفضيل لأمر المؤمنين عليهم السلام على احد الانبياء عليهم السلام وذلك أن علياً «ع» وإن حصل له فضل لم يحزه نبي فيما

مضى فان الذي حازته الانبياء من الفضل الذي لم يحصل منه شيء لأمير المؤمنين «ع»
يوجب فضلهم عليه ويمنع من المساواة بينه وبينهم او تفضيله عليهم كما بيناه ، وبعد
فان الحجة اذا قامت على فضل أمير المؤمنين «ع» على نبي من الانبياء ولاح على
ذلك البرهان وجب علينا القول به وترك الخلاف فيه ولم يوحشنا منه خلاف العامة
الجهلاء ، وليس في تفضيل سيد الوصيين وإمام المتقين واخي رسول رب العالمين
سيد المرسلين ونفسه بحكم التنزيل وناصره في الدين وابي ذرية الأئمة الراشدين
الميامين على بعض الأنبياء المتقدمين امر يحيله العقل ولا يمنع منه السنة ولا يرده
القياس ولا يبطله الاجماع إذ عليه جمهور شيعته ، وقد نقلوا ذلك عن الأئمة من
ذريته عليهم السلام واذا لم يكن فيه إلا خلاف الناصبة والمستضعفين ممن يتولاه لم
يمنع من القول به .

(فان قال قائل) إن محنة إسماعيل «ع» أجل قدرآ من محنة أمير المؤمنين «ع»
وذلك أن أمير المؤمنين «ع» قد كان عالماً بأن قريشاً إنما تريد غيره وليس غرضها قتله
وإنما قصدها لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دونه فكان على ثقة من السلامة
واسماعيل «ع» كان متحققاً لحلول الذبح به من حيث امتثل الامر الذي نزل الوحي
به فشتان بين الامرين .

(قيل له) إن أمير المؤمنين عليه السلام وإن كان قد كان عالماً بأن قريشاً
انما قصدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دونه فقد كان يعلم بظاهر الحال
وما يوجب غالباً الظن من العادة الجارية شدة غيظ قريش على من فوت غرضهم في
مطلبهم ومن حال بينهم وبين مرادهم من عدوهم ومن لبس عليهم الامر حتى ضلت
حيلهم وخابت آمالهم من أنهم يعاملونه باضعاف ما كان في أنفسهم أن يعاملوا صاحبه
لترديد حنقهم وحقدهم واعتراء الغضب لهم فكان الخوف منه عند هذه الحال أشد
من خوف الرسول (ص) واليأس من رجوعهم عن ايقاع الضرر به أقوى من يأس
النبي (ص) وهذا هو المعروف الذي لا يختلف فيه اثنان لانه قد كان يجوز منهم عند

ظفرهم بالنبي (ص) أن تلين قلوبهم له ويتعطفوا للنسب والرحم التي بينهم وبينه ويلحقهم من الرقة عليه ما يلحق الظافر بالمظفور به فيبرد قلوبهم ويقل غيظهم وآسكن نفوسهم ، وإذا فقدوا المأمول من الظفر به وعرفوا وجه الحيلة عليهم في فواتهم غرضهم وعلموا أنه بعلي عليه السلام تم ذلك ازدادت الدواعي لهم الى الاضرار به وتوفرت عليه وكانت البلية اعظم على ما شرحناه ، وعلى أن اسماعيل عليه السلام قد كان يعلم أن قتل الوالد لولده لم يجز به عادة من الانبياء والصالحين ولا وردت به فيما مضى عبادة فكان يقوى في نفسه أنه على ما قدمناه من الاخبار . ولولم يقع له ذلك لجوز نسخه لغرض توجيه الحكمة أو كان يجوز أن يكون في باطن الكلام خلاف ما في ظاهره أو يكون تفسير المنام بعقد حقيقته ، أو يحول الله عز وجل بين أبيه وبين مراده بالاخترام أو يشغل يعوقه عنه . ولا محالة أنه قد خسر بياله ما فعله الله من فدائه واعفائه عن الذبح ولولم يخسر ذلك لكان مجوزاً عنده . إذ لو لم يجز في عقله لما وقع من الحكيم سبحانه : وعلى أنه متى تيقن الفعل تيقنه من مشفق رحيم . وإذا تيقنه أمير المؤمنين عليه السلام تيقنه من عد وقاس حقوقه ، فكان الفصل بين الامرين لاختفاء به عند ذوي العقول .

فصل - فان قال قائل منهم في الجواب الاول إذا كنتم فضلتم علياً على اسماعيل في محنة الاستسلام للقتل ولم يمنع ذلك من فضل اسماعيل «ع» عليه في أمور توجب التفاوت بينه وبينه في الفضل فما انكرتم أن يكون علي أفضل من أبي بكر بهذه الحال ولا يمنع ذلك من فضل أبي بكر عليه في طاعات آخر .

(قيل له) الفصل بين الامرين واضح ، وذلك إما فضلنا اسماعيل عليه السلام على أمير المؤمنين عليه السلام مع اختصاصه بهذه الفضيلة منه لاحاطة العلم منا بفضل النبوة لاسماعيل عليه السلام الذي لم يحصل لأهمل المؤمنين عليه السلام مثله ولفضيلة ولا حصل له معنى يوازيه الوحي بنزول الملائكة وغير ذلك ، فلو كان لأبي بكر فضل يوازي هذه الفضيلة أو يزيد عليها لوجب أن يكون معروفاً ، فلما وجدنا

أبا بكر عرياً من فضيلة المبيت على الفراش وعرياً من فضيلة الجهاد ووجدنا كل فضل تدعيه أصحابه له قد شاركه فيه أمير المؤمنين عليه السلام وزاد عليه في معناه بطل مقال من أوجب الشك في حاله على كل ما ذكرناه ، ولو جاز ذلك لقائل يقترحه بغير برهان لجاز لآخر أن يوجب الشك في فضل بعض أمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على كثير من الانبياء عليهم السلام وإن لم يظهر منهم فعل يقارب النبوة ويعتمد في ذلك على المبهم من القول والشك في البواطن دون الظواهر والموجود من الاعمال ولوجب أن لا يقطع على فضل أحد على غيره في الظاهر ، لانا لا نأمن أن يكون مع المفضول في الظاهر أعمال باطنة توفي في الفضل على ما عرفناه ، وفي ذلك أنه يجب على من خالفنا أن لا يأمن أن يكون قد كان في بعض الاعراب أو غيرهم ممن صحب النبي ﷺ وقتاً ما يزيد في فضله عند الله على أبي بكر وعمر وعثمان ، وهذا نقض مذاهبهم بأسرها وهو لازم لهم على ما أوردوه من السؤال .

(وأخبرني الشيخ ادم الله عزه) مرسلاً عن علي بن عاصم عن عطا بن السائب عن ميسرة أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام مر برحبة الفصارين بالكوفة فسمع رجلاً يقول لا والذي احتجب بسبع طباق ، قال فعلاه بالدرة وقال له ويلك إن الله لا يحجبه شيء عن شيء فقال الرجل فاكفر عن يميني يا أمير المؤمنين فقال لا إنك حلقت بغير الله تعالى .

(قال الشيخ ادم الله عزه) وفي هذا الحديث حجة على المشبهة ، وحجة على مذهبي في المعرفة والارجاء وقولي في ذبايح أهل الكتاب ، فأما المشبهة فلها زعمت أن الله تعالى في السماء دون الارض وأنه محتجب عن خلقه بالسموات السبع ، وفي دليل العقل على أن الذي يحويه مكان ويستتره حجاب لا يكون إلا جسماً او جوهرأ والجسم محدث والبرهان قائم على قدم الله سبحانه ، ما يمنع من التشبيه ويفسده ، وقول الله سبحانه (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) وقول أمير المؤمنين عليه السلام بصريحه يفسد ذلك ايضاً على ما تقدم به الشرح ، وأما قولي في المعرفة فأنفي أقول

إنه ليس يصح أن يعرف الله من وجهه وبجهد من وجهه وإنما يصح ذلك في المحسوسات فتعرف بالحس وبجهد حقايقها لتعلق العلم بها بالاستنباط ، وأما مذهبي في الارجاء فإني أقول لا طاعة مع كفر لانه لا يعرف ربه وإذا لم يعرفه لم تصح منه طاعة اذ الفعل إنما يكون طاعة بقصد الفاعل به الى المضاع ، واذا كان جاهلا بالمضاع لم يصح منه توجيه الفعل اليه . وفي قول أمير المؤمنين عليه السلام لا تحالف لا كفارة عليك لأنك لم تحلف بالله دليل على صحة ما ذهبت اليه وبطلان قول من خالفني في هذا الباب من الفرق كلها ، واصحاب خاصة الذين يثبتون للكافر طاعات يزعمون أن الله يشبهه عليها في الدنيا ، وأما قولني في ذبايح أهل الكتاب فإني أحررها لقول الله تعالى ذكره (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن اطعتموهم إنكم لمشركون) وإذا ثبت أن اليهودي لا يعرف الله سبحانه لا اعتقاده أن الله عز وجل أيد شرع موسى «ع» وأكذب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وكفره بمرسل محمد (ص) واعتقاده ان الذي أرسله الشيطان دون الرحمان ، وكذلك النصراني لا يعرف الله لانه يعتقد ان الله جل اسمه ثلاث ثلاثه وأنه ثلاثة اقانيم جوهر واحد وأن المسيح ابنه أحد به ، وكفرهم بمن أرسل محمداً ﷺ واعتقادهم أنه جاء من قبل الشيطان مع أن اكثر اليهود مشبهة بحجرة يزعمون أن إلههم شيخ كبير أبيض الرأس واللحية ويعتمدون في ذلك على ما زعموا أنهم وجدوه في بعض كتب الانبياء أنه قال صعدت الى عتيق الامام فوجدته جالسا على كرسي وحوله الملائكة فرأيت أبيض الرأس واللحية ، واذا ثبت أن القوم لا يعرفون الله تعالى ثبت أن الذي يظهر منهم من التسمية ليس يتوجه الى الله تعالى وأن جهلهم بالله تعالى يوجه الاسم الى ما يعتقدونه إلهها وذلك غير الله في الحقيقة ، وإذا لم يقع منهم التسمية لله في الحقيقة لم تحل ذبايحهم ، والذي يخالفنا في هذا الباب من اصحابنا لا يعرف معاني هذا الكلام ولا يعمل فيما يذهب اليه على الواضح من الاخبار وإنما يعتمد في ذلك على احاديث شواذ وأخر لها معاني وتأويلات ، ولم

اقصد للنقض عليهم فاستقصى الكلام وإنما ذكرت هذه النكتة لما اقتضاه شرح الحديث الذي قدمناه .

(قال الشيخ ادام الله عزه) حكى أبو القاسم الكعبي في كتاب الفرع عن أبي الحسن الخياط ، قال حدثني أبو مخالد ، قال مرأب وعمرو بن العلاء بعمرو بن عبيد وهو يتكلم في الوعيد فقال يعني أبا عمرو وإنما أتيتم من العجمة لأن العرب لا ترى ترك الوعيد ذمًا وإنما ترى ترك الوعيد ذمًا وأنشد :

وإني وإن أوعدته ووعدته لأخلف إيعادي وأنجز موعدي

قال فقال له عمرو أفليس يسمى تارك الایعاد مخلفًا ، قال بلى قال فذمى الله عز وجل مخلفًا إذا لم يفعل ما أوعد ، قال لا ، قال فقد أبطلت شاهدك .

(قال الشيخ ادام الله عزه) ووجدت أبا القاسم قد اعتمد على هذا الكلام واستحسنه ورأيته قد وضعه في أما كن شتى من كتبه واحتج به على اصحابنا الراجئة ، فيقال له إن عمرو بن عبيد ذهب عن موضع الحجّة في الشعر وغالط أبا عمرو ابن العلاء أو جهل مواضع العمدة من كلامه ، وذلك أنه اذا كانت العرب والعجم وكل عاقل يستحسن العفو بعد الوعيد ولا يعلقون بصاحبه ذمًا فقد بطل أن يكون العفو من الله تعالى مع الوعيد قبيحًا ، لأنه لو جازان يكون منه قبيحًا ما هو حسن في الشاهد عند كل عاقل لجاز ان يكون منه حسنًا ما هو قبيح في الشاهد عند كل عاقل ، وهذا نقض العدل والمصير الى قول أهل التجوير والجبر ، مع أنه اذا كان العفو مستحسنًا مع الخلف فهو اولى بان يكون حسنًا مع عدم الخلف ونحن اذا قلنا إن الله سبحانه يعفو مع الوعيد فإتاما نقول بأنه توعده بشرط يخرج عن الخلف في وعيده لانه حكيم لا يعبت ، واذا كان حسن العفو في الشاهد منا يفمر قبح الخلف حتى يسقط الذم عليه وهو لو حصل في موضع لم يجزبه الى العفو أو ما حصل في معناه من الحسن لكان الذم عليه قائمًا ويجعل وجود الخلف كعده في ارتفاع اللوم عليه ، فهو في اخراج الشرط المشهور عن القبيح الى صفة الحسن وايجاب الحمد والشكر لصاحبه

أخرى وأولى من اخراجه الخلف عما كان يستحق عليه من الدم عند حسن العفو
واوضح في باب البرهان وهذا بين لمن تدبره (وشيء آخر) وهو أننا نطلق على كل
تارك الايماد الوصف بأنه مخلف لانه لا يجوز أن يكون قد شرط في وعيده شرطاً
أخرجه به عن الخلف، وإن اطلقنا ذلك في البعض فلا حاطة العلم أو عدم الدليل على
الشرط فنحكم على الظاهر، وإن كان أبو عمرو بن الملا اطلق القول في الجواب
اطلاقاً فإما اراد به الخصوص دون العموم وتكلم على معنى البيت الذي استشهد به
وما رأيت اعجب من متكلم يقطع على حسن معنى مع مضامته لقبيح ويجعل حسنة
مسقطاً للدم على القبيح ثم يمتنع من حسن ذلك المعنى مع تعريه من ذلك القبيح ثم
يفتخر بهذه النكدة عند اصحابه ويستحسنون احتجابه المؤدى الى هذه المناقضة :
ولسكن العصبية ترين القلوب .

(وأخبرني الشيخ ادم الله عزه) قال سئل أبو الحسن علي بن اسماعيل بن
ميثم رحمه الله فقيل له لم صلى أمير المؤمنين عليه السلام خلف القوم ، قال جعلهم بمنزلة
السواري (بمثل سواري المسجد - خل) قال السائل فلم ضرب الوليد بن عقبة الحد
بين يدي عثمان ، قال لأن الحد له واليه فاذا امكنه اقامته اقامه بكل حيلة ، قال فلم
اشار على أبي بكر وعمر قال طلباً منه ان يحجى احكام الله عزوجل ويكون دينه القيم
كما اشار يوسف عليه السلام على ملك مصر نظراً منه للخلق ولأن الفرض والحكم
فيها اليه فاذا امكنه أن يظهر مصالح الخلق فعل واذا لم يمكنه ذلك بنفسه توصل اليه
على يدي من يمكنه طلباً منه لاجياء أمر الله تعالى ، قال فلم قعد عن قتالهم ، قال كما
قعد هارون بن عمران عن السامري وأصحابه وقد عبدوا العجل ، قال افكان ضعيفاً
قال كان كهارون «ع» حيث يقول (يا بن أم ان القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني)
وكان كنوح عليه السلام ، إذ قال (إني مغلوب فانتصر) وكان كلوط عليه السلام
إذ قال (لو ان لي بكم قوة أو آوي الى ركن شديد) وكان كوسى وهارون «ع»
إذ قال موسى (رب إني لا املك إلا نفسي وأخي) قال فلم قعد في الشورى ، قال

اقتداراً منه على الحججة وعلماً منه بان القوم إن ناظروه وأنصفوه كان هو الغالب ، ولولم يفعل وجبت الحججة عليه لانه من كان له حق فدعي الى أن يناظر فيه أجب فان ثبت له الحججة سلم الحاق اليه وأعطيه فان لم يفعل بطل حقه وأدخل بذلك الشبهة على الخلق ، وقد قال عليه السلام يومئذ اليوم أدخلت في باب إن أنصفت فيه وصلت الى حقي يعني أن ابابكر استبد بها يوم السقيفة ولم يشاوره ، قال فلم زوج عمر بن الخطاب ابنته ، قال لاظهاره الشهادتين واقراره بفضل رسول الله ﷺ واراد بذلك استصلاحه وكفه عنه وقد عرض لوط عليه السلام بناه على قومه وهم كفار ليردهم عن ضلالتهم فقال (هؤلاء بناتي هن أظهر لكم فاتقوا الله ولا تخزونني في ضيقي أليس منكم رجل رشيد) .

(وأخبرني الشيخ ادام الله عزه) مرسلا عن عمرو بن وهب اليماني قال حدثني عمرو بن سعد عن محمد بن جابر عن أبي اسحاق السبيعي قال قال شيخ من أهل الشام حضر صفين مع أمير المؤمنين عليه السلام بعد انصرفهم من صفين أخبرنا يا امير المؤمنين عن مسيرنا الى الشام أكان بقضاء من الله وقدر قال نعم يا اخا أهل الشام والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما وطئنا موطئاً ولا هبطنا وادياً ولا علونا تلمة إلا بقضاء من الله وقدر فقال الشامي عند الله تعالى احتسب عنائي إذا يا أمير المؤمنين وما اظن ان لي اجرآ في سعي إذا كان الله قضاءه علي وقدره لي فقال أمير المؤمنين عليه السلام إن الله قد اعظم لكم الاجر على مسيركم وأنتم سارون وعلى مقامكم وأنتم مقيمون ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا اليها مضطرين ولا عليها مجبرين ، فقال الشامي فكيف يكون ذلك والقضاء والقدر ساقانا وعنهما كان مسيرنا وانصرافنا فقال له أمير المؤمنين عليه السلام ويحك يا اخا أهل الشام لعلك ظننت قضاء لازماً وقدرآ حتماً لو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب وسقط الوعد والوعيد والامر من الله عز وجل والنهي منه وما كان المحسن اولى بثواب الاحسان من المسيء ولا المسيء اولى بمقوبة الذنب من المحسن تلك مقالة عبدة الاوثان وحزب الشيطان

وخصاء الرحمن وشهداء الزور وقدرية هذه الامة ومجوسها إن الله أمر عباده تخييراً
 ونهاهم تحذيراً وكلف يسيراً وأعطى على القليل كثيراً ولم يطع مكرها ولم يعص
 مغلوباً ولم يكلف عسيراً ولم يرسل الانبياء لعباً ولم ينزل الكتب على العباد عبثاً
 (وما خلق السموات والارض وما بينهما باطلاً ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين
 كفروا من النار) قال الشامي فما الفضاء والقدر اللذان كان مسيرنا بهما وعنهما قال
 الامر من الله تعالى في ذلك والحكم منه ثم تلا (وكان امر الله قدراً مقدوراً)
 فقام الشامي مسروراً فرحاً لما سمع هذا المقال وقال فرجت عني يا أمير المؤمنين فرج
 الله عنك وأناشأ يقول :

أنت الامام الذي نرجو بطاعته	يوم النشور من الرحمن رضوانا
أوضحت من ديننا ما كان ملتبساً	جزاك ربك عنا فيه احسانا
نفى الشكوك مقال منك متضح	وزاد ذا العلم والايمان ايقانا
فلن أرى عاذراً في فعل فاحشة	ما كنت راكبها ظالماً وعدوانا
كلا ولا قائلاً يوماً لداهية	ارداه فيها لدينا غير شيطانا
ولا أرا ولا شاء المسوق لنا	قبل البيان لنا ظالماً وعدوانا
نفسى العداء لخير الخلق كلهموا	بعد النبي علي الخير مولانا
أخسى النبي ومولى المؤمنين معاً	وأول الناس تصديقاً وایمانا
وبعل بذت رسول الله سيدنا	اكرم به وبها سرّاً واعلانا

(وأخبرني الشيخ ايده الله) ايضاً قال : قال ابو حنيفة دخلت المدينة فأتيت
 جعفر بن محمد فسلمت عليه وخرجت من عنده فرأيت ابنه موسى في دهليز قاعد آفي
 مكتب له وهو صبي صغير السن فقلت له يا غلام اين يحدث الغريب عندكم اذا أراد
 ذلك فنظر إلي ثم قال يا شيخ اجتنب شطوط الانهار ومسقط الثمار وفيء النزال وأفنية
 الدور والطرق النافذة والمساجد وارفع وضع بعد ذلك حيث شئت ، قال فلما سمعت
 هذا القول منه نبه في عيني وعظم في قلبي . فقلت له جعلت فداك ممن المصيبة فنظر

إلي نظراً ازدراني به سم قال اجلس حتى أخبرك فجلست بين يديه فقال ان المعصية لا بد من أن تكون من العبد أو من خالقه أو منهما جميعاً ، فان كانت من الله تعالى فهو اعدل وانصف من أن يظلم عبده ويأخذه بما لم يفعله ، وإن كانت منهما فهو شريكه والقوي أولى بانصاف عبده الضعيف ، وان كانت من العبد وحده فعليه وقع الامرواليه توجه النهي وله حق الثواب وعليه العقاب ووجبت له الجنة والنار قال ابو حنيفة فلما سمعت ذلك قلت (ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم) .

(قال الشيخ ايده الله) وفي ذلك يقول الشاعر :

لم تخذل افعالنا اللاتي يذم بها	إحدى ثلاث معان حين تأتيها
إما تفرد بارينا بصنعتها	فيسقط اللوم عنا حين ننشئها
أو كان يشركنا فيها فيلحقه	ما سوف يلحقنا من لائم فيها
أو لم يكن لاهلي في جنائتها	ذنب فما الذنب إلا ذنب جانيتها

(وأخبرني الشيخ ادم الله عزه) ايضاً مرسلاً قال مر فضال بن الحسين بن فضال الكوفي بابي حنيفة وهو في جمع كثير يميل عليهم شيئاً من فقهه وحديثه ، فقال لصاحب كان معه والله لا أبرح او أخجل ابا حنيفة ، فقال صاحبه إن ابا حنيفة ممن قد علمت حاله ومنزلته وظهرت حجته ، فقال مه هل رأيت حجة كافر علت على مؤمن ، ثم دنا منه فسلم عليه فرد ورد القوم باجمعهم السلام ، فقال يا ابا حنيفة رحمك الله إن لي اخاً يقول ان خير الناس بعد رسول الله (ص) علي بن أبي طالب وانا اقول ان ابا بكر خير الناس بعد رسول الله (ص) وبعده عمر ، فما تقول أنت رحمك الله فاطرق ملياً ثم رفع رأسه فقال كفي بمكانهما من رسول الله كرمياً وفخرأ أما علمت أنهما ضجيماه في قبره فاي حجة أوضح لك من هذه ، فقال له فضال اني قد قلت ذلك لأخي ، فقال والله لئن كان الموضع لرسول الله (ص) دونهما فقد ظلما بدفنهما في موضع ليس لهما فيه حق ، وان كان الموضع لهما فوهباه لرسول الله (ص) لقد اساءآ وما احسنا اليه اذ رجما في هبتهما ونكثنا عهدهما ، فاطرق أبو حنيفة

ساعة ، ثم قال قل له لم يكن لهما ولا له خاصة ولكنهما نظرا في حق عائشة وحفصة فاستحقا الدفن في ذلك الموضع بحقوق ابنتيهما ، فقال له فضال قد قلت له ذلك ، فقال أنت تعلم أن النبي (ص) مات عن تسع حشايا فنظرنا فإذا لكل واحدة منهن تسع الثمن ثم نظرنا في تسع الثمن فإذا هو شبر في شبر فكيف يستحق الرجلان أكثر من ذلك ، وبعد فما بال عائشة وحفصة ترثان رسول الله (ص) وفاطمة ابنته تمنع الميراث ، فقال ابو حنيفة يا قوم نحوه عني فإنه والله رافضي خبيث .

(ومن كلام الشيخ ادام الله عزه) على عبد الله بن كلاب ، قال الشيخ ايده الله استدل ابن كلاب على أن معنى الكلام غير معنى المتكلم بان قال قد يقول القائل فلان متكلم لفلان ولا يصح أن يقول هو متكلم لفلان قال فتعلم أن لفظة متكلم لا تدل على أكثر من موصوف بالكلام وهو يجري مجرى العالم والمعلم في أنه ليس معنى احدهما معنى الآخر فيقال له ليس بيننا وبينك خلاف في اختلاف المعنيين وأن احد الوصفين يتعدى والآخر لا يتعدى وانما الخلاف بيننا وبينك في وجه آخر وهو أن هذا الوصف لا بد من ان يتعدى إذا كان الموصوف به حكيماً ولم يك محتاجاً وإلا بطل المعقول ، ألا ترى أنه متى تعرى المتكلم من الآفة والحاجة لم يعقل في الشاهد إلا وهو متكلم وانما يخرج عن هذا الوصف المنعدي الى ما يختص به من لفظ متكلم بآفة تعرض له أو حاجة به الى فعل الكلام ولا متكلم غيره كالمغني ليطرب والمحدث نفسه للضجر والمتحفظ لكلامه قد سمعه أو يريد تأليفه أو يكون مألوفاً بالنوم الذي يغمر عقله أو الجنة أو ضرب من السوءاء وما جانسها مما يغمر العقل فيقع الكلام منه مع عدم القصد ، وإذا ثبت أن القديم تعالى ليس محتاج ولا يصح عليه تعلق الآفات به فقد ثبت أنه لا يكون متكلماً إلا وهو مكلم فلو جاز خلاف ذلك مع كون الحقيقة في الشاهد على ما بيناه لجاز قلب الحقائق كلها وهو محال فاسد على أنه يقال له أليس قد ثبت أن المكلم لا يكون مكلماً إلا بكلام كما أن المحرك لا يكون محركا إلا بحركة ولا مسكناً إلا بسكون ، فلا يخلو أن القديم تعالى في كلامه

لموسى بن عمران عليه السلام من إحدى منزلتين إما أن يكون مكلاماً له بكلامه الذي هو عنده قديم فيلزم أن يكون فيما لم يزل مكلاماً له كما أنه لو حركه بحركة لم يزل لوجب أن يكون فيما لم يزل له محرراً ، وفي هذا نقض مذهبه الذي اجتبه لنفسه في الفرق بين المكلم والمتكلم واثبات القديم متكلاماً دون أن يكون مكلاماً أو يكون مكلاماً له بكلام غير كلامه القديم فيكون مكلاماً بالكلام المحدث وذلك أيضاً نقض مذهبه لقوله إنه لا يكون مكلاماً إلا بكلامه ومحال أن يكون كلامه محدثاً .

(وأخبرني الشيخ ادم الله حراسته) أيضاً قال دخل أبو الحسن علي بن ميثم رحمه الله على الحسن بن سهل والى جانبه ملحد قد عظمه والناس حوله ، فقال لقد رأيت بيابك عجباً ، قال وما هو ، قال رأيت سفينة تعبر بالناس من جانب الى جانب بلا ملاح ولا ماصر (١) ، قال فقال له صاحبه الملحد وكان يحضرته إن هذا اصلحك الله لمجنون ، قال فقلت وكيف ذلك ، قال خشب جماد لا حيلة له ولا قوة ولا حياة فيه ولا عقل كيف يعبر بالناس ، قال فقال أبو الحسن فأيما اعجب هذا أو هذا الماء الذي يجري على وجه الارض يمنة ويسرة بالروح ولا حيلة ولا قوى ، وهذا النبات الذي يخرج من الارض والمطر الذي ينزل من السماء تزعم أنت أنه لا مدبر لهذا كله وتنكر أن تكون سفينة تحرك بلا مدبر وتعبر بالناس ، قال فبهت الملحد .

(وأخبرني الشيخ ادم الله عزه) أيضاً مر سلا قال وقف رجل من بني اسد على أمير المؤمنين عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين العجب فيكم يا بني هاشم كيف عدل بهذا الامر عنكم وانتم الاعلون نسباً واشد نوطاً بالرسول (ص) وفهماً للكتاب فقال أمير المؤمنين عليه السلام يا بن داود إنك لقلق الوضين ضيق المجمع ترسل عن غير ذي سدود (بغير سدود - خل) ولك ذمامة الصهر - لانه من اصهاره عليه السلام - وحق المسألة وقد استعملت فاعلم ، كانت أثرة سخت بها نفوس قوم وشخت عليها نفوس قوم آخرين (فدع عنك نهياً صريح في حجراته) وهلم الخطب في امراني سفیان (١) الماصر جبل يوضع بين الشطين لتعبر عليه السفينة (تاج العروس)

فلقد أضحكني الدهر بعد إبطائه ولاغرو يؤس القوم والله من خفصي وهيتي وحاولوا
الادهان في ذات الله وهيئات ذلك مني ، فان تنجر عنا نحن البلوى أحملهم من الحق
على محضه ، وإن تكن الاخرى (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ولا تأس على
القوم الفاسقين) .

(قال الشيخ ادام الله عزه) وهذا القول من أمير المؤمنين عليه السلام أدل
دليل على أنه لم تستقر به الدار ولم يتمكن من انفاذ حكم من الاحكام ، وانه إنما عدل
عن قبض فذلك وترك حقه لضروب من الاستصلاح وقد أبان عن ذلك ايضا بكلامه
المشهور عند الخاصة والعامة ، حيث يقول أما والله لو نئيت لي الوسادة لحكت بين
أهل التوراة بتوراتهم وبين أهل الانجيل بانجيلهم وبين أهل الزبور بزبورهم وبين
أهل الفرقان بفرقانهم حتى يزهر كل كتاب من هذه الكتب ويقول يا رب ان
علياً قضى بقضائك ، فدل على أنه عليه السلام غير متمكن من انفاذ جميع الاحكام
وقد روت الناصبة عنه عليه وآله السلام أنه قال حين أفضي الامر اليه لقضائه -
وقد قالوا له بم نقضي يا أمير المؤمنين - فقال افضوا بما كنتم تقضون حتى تكون
الناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي ، فدل على أنه عليه السلام قد أقر القضاء
بمذهبه في كثير من الاحكام لمكان الاختلاف عليه وانتظر الاجماع من المختلفين
أو وجود المصلحة .

(ومن حكايات الشيخ ادام الله عزه) وكلامه قال وقال أبو القاسم الكعبي
سمعت ابا الحسن الخياط يحتج في ابطال قول المرجئة في الشفاعة بقوله تعالى (أفمن
حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار) قال والشفاعة لا تكون إلا لمن
استحق العقاب ، قال فيقال له ما كان اغفل ابا الحسن واعظم قدرته أرى أن الرجئة
إذا قالت إن النبي (ص) يشفع فيشفع فيمن يستحق العقاب ، قالوا إنه هو الذي
ينقذ من في النار ، ام يقولون إن الله سبحانه هو الذي انقذه بتفضله ورحمته وجعل
ذلك اكراماً لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم فإن وجه الحججة فيما تلاه أو ما علم أن من

مذهب خصومه القول بالوقف في الاخبار وأنهم لا يقطعون بالظاهر على العموم والاستيعاب ، فلو كان القول يتضمن نفي خروج احد من النار لما كان ذلك ظاهراً ولا مقطوعاً به عند القوم ، وكيف ونفس الكلام يدل على الخصوص دون العموم بقوله (أفن حق عليه كلمة العذاب) ، وانما يعلم من المراد بذلك بدليل دون نفسه وقد حصل الاجماع على أنه توجه الى الكفار ؛ وليس أحد من اهل القبلة يدين بجواز الشفاعة للكفار فيكون ما تعلق به الخياط حجة عليه ، ثم قال أبو القاسم وكان ابو الحسن يعني الخياط يتلو في ذلك ايضاً قوله عز وجل : (تالله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين وما أضلنا إلا المجرمون فما لنا من شافعين ولا صديق حميم) .

(قال الشيخ ادم الله عزه) فيقال لهم ما رأيت أعجب منكم يا معاشر المعتزلة تنكلمون فيما قد شاركم الناس فيه من التوحيد أحسن كلام حتى إذا صرتم الى الكلام في الامامة والارجاء صرتم فيهما عامة حشوية تعذبون خبط عشواء لا تدرن ما تأتون وما تدرن ولكن العجب من ذلك وانتم انما جودتم فيما عاونكم عليه غيركم واستفدتموه من سواكم وقصرتم فيما تفردتم به لا سيما في نصره الباطل الذي لا يقدر على نصرته في الحقيقة قادر ولكن العجب منكم في ادعائكم الفضيلة والبيئونة بها من سائر الناس ، ولو والله حكى هذا الاستدلال مخالف لكم لا ربنا بحكايته ، ولكن لا ريب وشيخكم يحكونه عن مشايخهم لا يقنعون حتى يوردوه على سبيل التبجح به والاستحسان له ، وأنت أيها الرجل من غلوك فيه جعلته أحد الفرر ، فانت وإن كنت أعجمي الاصل والمنشأ فانت عربي اللسان صحيح الحس ، وظاهر الآية في الكفار خاصة ولا يخفى ذلك على الانباط فضلا عن غيرهم حيث يقول الله تعالى حاكياً عن الفرقة بعينها وهي تعني معبوداتها دون الله وتخطبها فتقول : (إذ نسويكم برب العالمين) فيعتفون بالشرك بالله ثم يقولون : (وما أضلنا إلا المجرمون) وقبل ذلك يقسمون فيقولون (تالله إن كنا لفي ضلال مبين) فهل

يا أبا القاسم أصلحك الله تعرف أحداً من خصومك في الإرجاء والشفاعة يذهب الى جواز الشفاعة لعباد الاصنام المشركين بالله عز وجل ، والكفار برسله عليهم السلام حتى استحسنت استدلال شيخك بهذه الآية على المشبهة ، كما زعمت ، والمجبرة ومن ذهب مذهبهم من العامة ، فان ادعيت علم ذلك تجاهلت ، وان زعمت أنه إذا بطلت الشفاعة للكفار فقد بطلت للفاسق ، أتيت بقياس طريف من القياس الذي حكى عن أبي حنيفة أنه قال فيه ، للبول في المسجد أحياناً أحسن من نقض القياس ، ، وكيف تزعم ذلك وأنت إنما حكيت مجرد القول في الآية ، ولم تذكر وجه الاستدلال منها وإنما توهمت أن الحجة في ظاهرها غفلة عظيمة حصلت منك على أنه إنما يصح القياس على العلل والمعاني دون الصور والالفاظ ، والكفار إنما بطل قول من ادعى الشفاعة لهم أن لو إدعاها مدع بصريح القرآن لا غير فيجب أن لا تبطل الشفاعة لفاسق أهل الملة إلا بنص القرآن أيضاً أو قول من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يجرى مجرى القرآن في الحجة ، وإذا عدم ذلك بطل القياس فيه ، مع إنا قد بيّنا أنك لم تقصد القياس وإنما تعلقت بظاهر القرآن وكشفنا عن غفلتك في المتعلق به ، فليتأمل ذلك أصحابك وليستحيوا لك منه ، على أنه قد روى عن الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام أنه قال : في هذه الآيات دلالة على وجود الشفاعة ، قال وذلك ان أهل النار لو لم يروا يوم القيامة شافعين يشفعون لبعض من استحق العقاب فيشفعون ويخرجون بشفاعتهم من النار أو يعفون منها بعد الإستحقاق لما تعاضمت حسراتهم ولا صدر عنهم هذا المقال لكنهم لما رأوا شافعاً يشفع فيشفع ، وصديقاً حميماً يشفع لصديقه فيشفع عظمت حسراتهم عند ذلك فقالوا : (فما لنا من شافعين ولا صديق حميم فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين) .

ولعمري أن مثل هذا الكلام لا يرد إلا عن إمام هدى ، أو أحد من

الائمة - ائمة الهدى عليهم السلام - ، فأما ما حكاه أبو القاسم فيلبق بمقام الخياطين ونتيجة عقول السخفاء والضعفاء في الدين .

(ومن كلام الشيخ أدام الله عزه) أيضاً في ابطال القياس : سئل الشيخ أيده الله في مجلس لبعض القضاة وكان فيه جمع كثير من الفقهاء والمتكلمين ، فقيل له : ما الدليل على ابطال القياس في الاحكام الشرعية ؟ فقال الشيخ أدام الله عزه) : الدليل على ذلك أنني وجدت الحكم الذي تزعم خصومي أنه أصل يقاس عليه ويستخرج منه الفرع قد كان جائزاً من الله سبحانه التعبد في الحادثة التي هو حكمها بخلافه مع كون الحادثة على حقيقتها وبجميع صفاتها ، فلو كان القياس صحيحاً لما جاز في العقول التعبد في الحادثة بخلاف حكمها إلا مع اختلاف حالها وتغير الوصف عليها وفي جواز ذلك على ما وصفناه دليل على ابطال القياس في الشرعيات .

فصل

فلم يفهم السائل معنى هذا الكلام ولا عرفه ، والتبس على الجماعة كلها طريقه ولم يلح لأحد منهم ولا فطن به ، وخاط السائل وعارض على غير ما سلف ، فوافق الشيخ أدام الله عزه على عدم فهمه للكلام وكرره عليه فلم يحصل له معناه .

(قال الشيخ أيده الله) : فاضطرت الى كشفه على وجه لا يخفى على الجماعة ، فقلت : ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نص على تحريم التفاضل في البر فكان النص في ذلك أصلاً زعمتم أيها القايسون أن الحكم بتحريم التفاضل في الارز مقيساً عليه وأنه الفرع له ، وقد علمنا أن في العقل يجوز أن كان يتعبد القديم سبحانه وتعالى بإباحة التفاضل في البر وهو على جميع صفاته بدلا من تعبده بحضرة فيه ، فلو كان الحكم بالحظر لعله في البر أو صفة هو عليها لاستحال ارتفاع الحظر إلا بعد ارتفاع العلة أو الوصف ، وفي تقديرنا

وجوده على جميع الصفات والمعاني التي يكون عليها مع الحظر عند الإباحة دليل على بطلان القياس فيه ، ألا ترى انه لما كان وصف المتحرك إنما لزمه لوجود الحركة ، أو لقطعه المكانين استحالة توهم حصول السكون له في الحقيقة مع وجود الحركة أو قطعه للمكانين ، وهذا بين لمن تدبره فلم يأت القوم بشيء يجب حكايته .

(حكاية مجلس آخر في هذا الإستدلال)

(قال الشيخ أدام الله عزه) : ثم جرى هذا الإستدلال في مجلس آخر فاعترض بعض المعتزلة فقال : أما أنكرت على من قال لك ان هذا الدليل إنما هو على من زعم أن الشرعيات علل موجبة كعمل العقليات . وليس في الفقهاء من يذهب الى ذلك ، وإنما يذهبون الى أنها سمات وعلامات غير موجبة لكنها دالة على الحكم ، ومنبئة عنه . وإذا كانت سمات وعلامات لم يمنع من تقدير خلاف الحكم على الحادثة مع كونها على صفاتها ، وذلك مسقط لما اعتمدت عليه .

(قال الشيخ أيده الله) : فقلت له ليس مناقضة الفقهاء الذين أرمأت اليهم حجة على فيما اعتمدته ، وقد ثبت أن حقيقة القياس هو حمل الشيء على نظيره في الحكم بالعلة الموجبة له في صاحبه ، فإذا وضع هؤلاء القوم هذه السمة على غير الحقيقة فأخطأوا لم يخل خطأهم بموضع الإعتماد مع ان الذي قدمته يفسد هذا الاعتراض ايضاً ، وذلك ان السمة والعلامة إذا كانت تدل على حكم من الاحكام فحاله وجودها وهي لا تدل لان الدليل لا يصح أن يخرج عن حقيقته ، فيكون تارة دليلاً وتارة ليس بدليل ، وإذا كنتم تزعمون أن العلامة هي صفة من صفات المحكوم عليه بالحكم الذي ورد به النص فقد جرت مجرى العلة في استحالة وجودها مع عدم مدلولها كما يستحيل

وجود العلة مع عدم معلولها ، وليس بين الأمرين فصل ، نلاحظ هذا الرجل تخليطاً بيننا، ثم ثاب إليه فكره ، فقال هذه السمات عندنا سمعية طارئة على الحوادث ولسنا نعلمها عقلا ولا اضطراراً وإنما نعلمها سمعاً وبدليل السمع ، وعندنا مع ذلك أن العلل السمعية والأدلة السمعية قد تخرج أحياناً عن مدلولها ومعلولها وهي كالأخبار العامة التي تدل على استيعاب الجنس بإطلاقها ثم تكون خاصة عند قرينها ، وهذا فرق بين الأمور العقلية والسمعية .

(قال الشيخ أيداه الله) : فقلت له ان كانت هذه السمات سمعية طارئة على الحوادث وليست من صفاتها اللازمة لها وإنما هي معان متجددة فيجب أن يكون الطريق إليها السمع خاصة دون العقل والإستنباط لأنها حينئذ تجري مجرى الاسماء التي هي الألقاب فلا يصل عاقل الى حقايقها إلا بالسمع الوارد بها ، ولو كان ورد بها سمع لبطل القياس لأنه كان حينئذ يكون نصاً على الحمل كقول القائل اقطعوا زيدا فقد سرق من حرز وإنما استحق القطع لأنه سرق من حرز لا لغير ذلك من شيء يضاد هذا الفعل أو يقاربه ، وهذا نص على قطع كل سارق من حرز إذا كان التقييد فيه على ما بيتهاه ، فان كنتم تذهبون في القياس الى ما ذكرناه فالخلاف بيننا وبينكم في الإسم دون المعنى والمطالبة لكم بعده بالنصوص الواردة في سائر ما استعملتم فيه القياس ، فان ثبت لكم زال المرء بيننا وبينكم ، وإن لم يثبت علمتم انكم إنما تدفعون عن مذاهبكم بغير أصل معتمد ، ولا برهان يلجأ إليه ، فقال : لسنا نقول أن النص قد ورد في الأصول حسبها ذكرت وإنما ندرك السمات بضرب من الإستخراج والتأمل .

(قال الشيخ أيداه الله) : فقلت هذا هو الذي يعجز عنه كل أحد إلا أن يلجأ الى استخراج عقلي وقد أفسدنا ذلك فيما ساف ، والآن فان كنت صادقاً فعاط ذلك ، فان قدرت عليه أقررنا لك بالقياس الذي أنكركناه ؛

وإن عجزت عنه بأن ما حكمناه به عليك من دفاعك عن الاصل المعروف ،
فقال : لا يلزمي ذكر طريق الإستخراج ، وجعل يضيع في الكلام ،
وبان عجزه .

فقال أبو بكر بن الباقلاني : لسنا نقول هذه العلامات مقطوع بها ،
ولا معلومة فنذكر طريق استخراجها ، ولكن الذي أذهب اليه وهو مذهب
هذا الشيخ وأوماً الى الاول القول بغلبة الظن في ذلك ، فما غاب في ظني
عملت عليه وجعلته سمة وعلامة ، وإن غلب في ظن غيري سواء وعمل عليه
أصاب ولم يخطيء وكل مجتهد مصيب فهل معك شيء على هذا المذهب ؟ فقلت
هذا أضعف من جميع ما سلف وأوهن ، وذلك أنه إذا لم يكن لله تعالى دليل
على المعنى ولا السمة وإنما تعبدك على ما زعمت بالعمل على غلبة الظن فلا بد
أن يجعل لغلبة الظن سبباً وإلا لم يحصل ذلك في الظن ولم يكن لغلبته طريق ،
وهب أنا سلمنا لك التعبد بغلبة الظن في الشريعة ما الدليل على أنه قد يغلب فيما
زعمت ؟ وما السبب الموجب له أرناهُ ؟ فانا نطالبك به كما طالبنا هذا الرجل
بجبهة الإستخراج للسمة .

والعلة السمعية كما وصف فان أوجدتنا ذلك ساغ لك وإن لم توجدها
بطل ما اعتمدت عليه .

فقال : أسباب غلبة الظن معروفة وهي كالرجل الذي يغلب في ظنه
إن سلك هذا الطريق نجا وإن سلك غيره هلك ، وإن أبحر في ضرب من
المتاجر ربح ، وإن أبحر في غيره خسر ، وإن ركب الى ضيعة والسماء متغيمة
(معتمة - خ ل -) مطر ، وإن ركب وهي مصحية سلم ، وإن شرب هذا
الدواء انتفع ، وإن عدل الى غيره استضر وما أشبه ذلك .

ومن خالفني في أسباب غلبة الظن قبح كلامه فقلت له : ان هذا الذي
أوردته لا نسبة بينه وبين الشريعة وأحكامها ، وذلك أنه ليس شيء منه إلا

وللخلق فيه عادة وبه معرفة فأنما يغلب ظنونهم حسب عاداتهم ، وإمارات ذلك ظاهرة لهم ، والعقلاء يشتركون في أكثرها وما اختلفوا فيه فلاختلاف عاداتهم خاصة ، وأما الشريعة فلا عادة فيها ولا إمارة من درية ومشاهدة لأن النصوص قد جاءت فيها باختلاف المتفق في صورته وظاهر معناه واتفاق المختلف في الحكم وليس للعقول في رفع حكم منها وإيجابه مجال ، وإذا لم يك فيها عادة بطل غلبة الظن فيها .

ألا ترى أنه من لا عادة له بالتجارة ولا سمع بعادة الناس فيها لا يصح أن يغلب ظنه في نوع منها بربح ولا خسران ، ومن لا معرفة له بالطرق ولا بأغيارها ولا له عادة في ذلك ولا سمع بعادة أهلها فليس يغلب ظنه بالسلامة في طريق دین طریق .

ولو قدرنا وجود من لا عادة له بالمطر ولا سمع بالعادة فيه لم يصح أن يغلب في ظنه بحجى المطر عند الغيم دین الصحو ، وإذا كان الأمر كما بيناه وكان الإتفاق حاصلًا على أنه لا عادة في الشريعة للخلق بطل ما ادعيت من غلبة الظن وقت مقام الأول في الإقتصار على الدعوى ، فقال : هذا الآن رد على الفقهاء كالمهم وتكذيب لهم فيما يدعون من غلبة الظن ومن صار الى تكذيب الفقهاء كالمهم تبحت مناظرته ، فقالت له : ليس كل الفقهاء يذهب مذهبك في اعتماد في المعاني والعلل على غلبة الظن ، بل أكثرهم يزعم أنه يصل الى ذلك بالإستدلال والنظر فليس كلامنا رداً على الجماعة وإنما هو رد عليك وعلى فرقك خاصة . فإن كنت تقشعر من ذلك فما ناظرناك إلا له ، ولا خالفناك إلا من أجله ، مع ان الدليل إذا ~~الكذب~~ كذب الجماعة فلا حرج علينا في ذلك ولا لوم ، بل اللوم لهم اذا صاروا الى ما تدل الدلائل على بطلانه وتشهد بفساده ، وليس قولى انكم معشر المتفهمة تدعون غلبة الظن ، وليس الأمر كذلك بأعجب من قولك وفرقتك ان الشيعة والمعزلة

وأكثر المرجحة ، وجمهور الخوارج فيما يدعون العلم به من مذهبهم في التوحيد والعدل مبطلون كاذبون مغرورون ، وإنهم في دعواهم العلم بذلك جاهلون ، فأى شناعة تنزم فيما وصفت به أصحابك مع الدليل الكاشف عن ذلك فلم يأت بشيء .

(وأخبرني الشيخ أدام الله عزه) قال : سألت أبو الهذيل العلاف أبا الحسن علي بن ميثم رحمه الله عند علي بن رباح فقال له : ما الدليل على أن علياً كان أولى بالإمامة من أبي بكر ؟ فقال له : الدليل على ذلك إجماع أهل القبلة على أن علياً عليه السلام كان عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مؤمناً عالماً كافياً ولم يجمعوا بذلك على أبي بكر ، فقال له أبو الهذيل : ومن لم يجمع عليه عافاك الله ؟ قال له أبو الحسن : أنا وأسلماني من قبل وأصحابي الآن ، فقال له أبو الهذيل : فأنت وأصحابك ضلال تائبون ، قال له أبو الحسن : ليس جواب هذا الكلام إلا السباب ثم اللطام .

فصل

(قال الشيخ أدام الله عزه) : حضرت يوماً مجلساً فجرى فيه كلام في رذالة بني تميم بن مرة وسقوط أقدارهم ، فقال شيخ من الشيعة قد ذكر أبو عيسى الوراق فيما يدل على ذلك قول الشاعر :

ويقضى الأمر حين تغيب تيم ولا يستأذنون وهم شهود
وإنك لو رأيت عبيد تيم وتيماً قلت أيها العبيد

فذكر الشاعر أن الرائي لهم لا يفرق بين عبيدهم وساداتهم من الضعة وسقوط القدر فانتدب له أبو العباس هبة الله بن المنجم فقال له : يا شيخ ما أعرفك بأشعار العرب هذا في تيم ابن مرة ، أو في تيم الرباب ، وجعل يتضحك بالرجل ويتماجن عليه ويقول له : سيالك إلى أن تؤلف دواوين العرب فإن بصرك بها حسن .

(فقال الشيخ أدام الله عزه) : فقلت له قد جعلت هذا الباب رأس مالك ، ولو أنصفت في الخطاب لأنصفت في الإحتجاج وإن أخذنا معك في إثبات هذا الشعر تعلق البرهان فيه بالرجال والكتب والمصنفات ، واندفع المجلس ومضى الوقت ولكن بيننا وبينك كتب السير وكل من اطلع على حديث الجمل وحرب البصرة ، فهل ريب في شعر عمير بن الأهلبي الضبي . وهو يجرى بنفسه بالبصرة وقد قتل بين يدي الجمل وهو يقول :

لقد أردتنا حومة الموت أمنا	فلم نتصرف إلا ونحن رواء
نصرنا قريشاً ضلة من حلومنا	ونصرتنا أهل الحجاز عناء
لقد كان عن نصر ابن ضبة أمة	وشيعتها مندوحة وغناء
نصرنا بنى تميم بن مرة شقوة	وهل تيم إلا أعبد وإمام

وهو قول رجل من أنصار عائشة ، ومن سفك دمه في ولايتها يقول هذا القول في قبيلتها بلا ارتياب بين أهل السير ، ولم يك بالذي يقوله في تلك الحال إلا وهو معروف عند الرجال غير مشكوك فيه عند أحد من العارفين بقبائل العرب من سائر الناس فأخذ في الضجيج ولم يأت بشيء .

(ومن كلام الشيخ أدام الله عزه) في إثبات الحكم بقول فاطمة عليها السلام قال الشيخ أيداه الله : قد ثبت عصمة فاطمة عليها السلام بإجماع الأمة على ذلك فنياً مطلقاً ، وإجماعهم على أنه لو شهد عليها شهود بما يوجب إقامة الحد من الفعل المنافي للعصمة لكان الشهود مبطلين في شهادتهم ووجب على الأمة تكذيبهم وعلى الساطان عقوبتهم فإن الله تعالى قد دل على ذلك بقوله : (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً) ، ولا خلاف بين نقلة الآثار أن فاطمة عليها السلام كانت من أهل هذه الآية ، وقد بيننا فيما سلف أن ذهاب الرجس عن أهل البيت الذين عنوا بالخطاب يوجب عصمتهم

ولإجماع الأمة أيضاً على قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « من آذى فاطمة فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله عز وجل » ، فلو لا أن فاطمة عليها السلام كانت معصومة من الخطأ ، مبرأة من الزلل لجاز منها وقوع ما يجب أذاها به بالأدب والعقوبة ، ولو وجب ذلك لوجب أذاها ، ولو جاز وجوب أذاها لجاز أذى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأذى لله عز وجل فلما بطل ذلك دل على أنها عليها السلام كانت معصومة حسبما ذكرناه ، وإذا ثبت عصمة فاطمة عليها السلام وجب القطع بقولها واستغنت عن الشهود في دعواها لأن المدعى إنما افتقر للشهود له لإرتفاع العصمة عنه وجواز ادعائه الباطل فيستظهر بالشهود على قوله لئلا يطمع كثير من الناس في أموال غيرهم ووجد الحقوق الواجبة عليهم . وإذا كانت العصمة مغنية عن الشهادة وجب القطع على قول فاطمة عليها السلام وعلى ظم ما نعتها فذلك ومطالبها بالبيئنة عليها ، ويكشف عن صحة ما ذكرناه أن الشاهدين إنما يقبل قولها على الظاهر مع جواز أن يكونا مبطلين كاذبين فيما شهدا به ، وليس يصح الإستظهار على قول من قد أمن منه الكذب بقول من لا يؤمن عليه ذلك ، كما لا يصح الإستظهار على قول المؤمن بقول الكافر وعلى قول العدل البر بقول الفاسق الفاجر ، ويدل أيضاً على ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استشهد على قوله فشهد خزيمه بن ثابت في نافة نازعه فيها منازع ، فقال له النبي (ص) : من أين علمت يا خزيمه أن هذه النافة لي ؟ أشهدت شراي لها ؟ فقال : لا ولكني علمت أنها لك من حيث علمت أنك رسول الله فأجاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهادته كشهادة رجلين وحكم بقوله ، فلو لا أن العصمة دليل الصدق تغني عن الإستشهاد لما حكم النبي (ص) بقول خزيمه بن ثابت وحده وصوبه في الشهادة له على ما لم يره ولم يحضره باستدلاله عليه بدليل ذبته وصدقه على الله سبحانه فيما أداها إلى بريته ، وإذا وجب قبول قول فاطمة عليها السلام

بدلائل صدقها واستغنت عن الشهود لها ثبت أن من منع حقها وأوجب الشهود على صحة قولها قد جار في حكمه وظلم في فعله وآذى الله تعالى ورسوله (ص) بإيذائه لفاطمة عليها السلام ، وقد قال الله جل جلاله : « إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيناً » .

(ومن حكايته أدام الله عزه) قال : سئل هشام بن الحكم رحمه الله عما ترويه العامة من قول أمير المؤمنين عليه السلام لما قبض عمر ، وقد دخل عليه وهو مسجى « لوددت أن ألقى الله بصحيفة هذا المسجى » ، وفي حديث آخر لهم « إني لأرجو أن ألقى الله بصحيفة هذا المسجى » ، فقال هشام : هذا حديث غير ثابت ولا معروف الإسناد وإنما حصل من جهة القصاص وأصحاب الطرقات ، ولو ثبت لكان المعنى فيه معروفاً ، وذلك أن عمر واطأ أبا بكر والمغيرة وسالم مولى أبي حذيفة وأبا عبيدة على كتب صحيفة بينهم يتعاقدون فيها على أنه إذا مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يورثوا أحداً من أهل بيته ولم يولوهم مقامه من بعده ، فكانت الصحيفة لعمر إذ كان عماد القوم والصحيفة التي ود أمير المؤمنين عليه السلام ورجا أن يلقى الله بها هي هذه الصحيفة فيخاصمه بها ويحتج عليه بمتضمنها .

والدليل على ذلك ما روته العامة عن أبي بن كعب أنه كان يقول في مسجد رسول الله (ص) بعد أن أفضى الأمر إلى أبي بكر بصوت يسمعه أهل المسجد « ألا هلك أهل العقدة والله ما آسى عليهم وإنما آسى على من يضلون من الناس ، فليل له : يا صاحب رسول الله من هؤلاء أهل العقدة ؟ وما عقدتهم ؟ فقال قوم : تعاقدوا بينهم إن مات رسول الله لم يورثوا أحداً من أهل بيته ولا يولوهم مقامه ، أما والله لئن عشت إلى يوم الجمعة لأقومن فيهم مقاماً أبين به للناس أمرهم ، قال : فما أتت عليه الجمعة » .

(وأخبرني الشيخ أدام الله عزه) مرسلا قال : قال الصادق عليه السلام
أعربوا حديثنا فانا قوم فصحاء .

(وأخبرني الشيخ أدام الله عزه) مرسلا عن محمد بن سلامة الجعفي .
أن أبا الأسود الدؤلي دخل على أمير المؤمنين عليه السلام فرمى اليه رقعة فيها
بسم الله الرحمن الرحيم الكلام ثلاثة أشياء : إسم وفعل وحرف جاء لمعنى ،
فالإسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما
أوجد معنى في غيره ، فقال أبو الأسود : يا أمير المؤمنين هذا كلام حسن
فما تأمرني أن أصنع به فإنني لا أدري ما أردت بإيقافي عليه ؟ فقال أمير المؤمنين
عليه السلام : إني سمعت في بلدكم هذا لحناً كثيراً فاحشاً فأجبت ان أرسم
كتاباً من نظر اليه ميز بين كلام العرب وكلام هؤلاء فابن على ذلك ، فقال
أبو الأسود : وفقنا الله بك يا أمير المؤمنين للصواب .

(قال الشيخ أدام الله عزه) : وقد اختلف في معنى النحو ما هو ؟
فقيل : النحو ما قصد له ، تقول : نحناحوه أى قصد قصده ، وإنما أرادوا
قصد نحو الإعراب .

وقال أبو عثمان المازني : النحو ناحية من الكلام ، والعريضة إسم
اللغة ، يقال هي اللغة العربية يراد به الجيدة الفصيحة البيّنة ، وقيل للعربي
عربي لأنه عرب الألفاظ أى بيّنها .

وقال الأصمعي : قال رجل لبنيه : يا بني اصلحوا ألسنتكم فإن
الرجل تنوبه النائبة يحب أن يتجمل فيها ، فيستعير من أخيه دابته وثوبه ،
ولا يجد من يعيره لسانه .

(وأخبرني الشيخ أدام الله عزه) مرسلا عن محمد بن أحمد بن ابان
النخعي ، قال : حدثني معاذ بن سعيد الحميري قال : شهد السيد اسماعيل بن
محمد الحميري رحمه الله عند سوار القاضي بشهادة ، فقال له : ألسنت اسماعيل

ابن محمد الذي يعرف بالسيد ؟ فقال : نعم ، فقال له : كيف أقدمت على الشهادة عندي وأنا أعرف عداوتك للسلف ؟ فقال السيد : قد أعاذني الله من عداوة أولياء الله وإنما هو شيء لزمي ثم نهض ، فقال له : قم يا رافضى فوالله ما شهدت بحق ، فخرج السيد رحمه الله وهو يقول :

أبوك ابن سارق عنز النبي وأنت ابن بنت أبي جحدر
ونحن على رغمك الرافضو ن لأهل الضلالة والمنكر

ثم عمل شعراً وكتبه في رقعة وأمر من ألقاها في الرقاع بين يدي سوار قال : فأخذ الرقعة سوار ، فلما وقف عليها خرج إلى أنى جعفر المنصور وكان قد نزل الجسر الأكبر ليستعدي على السيد فسبقه السيد إلى المنصور فأنشأ قصيدته التي يقول فيها :

يا أمين الله يا منصور يا خير الولات إن سوار بن عبد الله من شر القضاة
نعلى جملى لكم غير موات جده سارق عنز فجرة من فترات
والذي كان ينادى من وراء الحجرات يا هنات أخرج الينا إننا أهل هنات
فاكفنيه لا كفاه الله شر الطارقات سن فينا سنناً كانت مواريث الطغاة

قال : فضحك أبو جعفر المنصور ، وقال : نصبتك قاضياً فامدحه كما

هجوته ، فأنشد السيد رحمه الله يقول :

إني امرؤ من حمير أسرق بحيث تحوى سروها حمير
آليت لا أمدح ذا نائل له سناء وله مفخر
إلا من الغر بنى هاشم إن لهم عندي يداً تشكر
إن لهم عندي يداً شكرها حق وإن أنكرها منكر
يا أحمد الخير الذي إنما كان علينا رحمة تشر
حمزة والطيار في جنة فحيث ما شاء دعا جعفر
منهم وهاديننا الذي نحن من بعد عمانا فيه نستبصر

لما دجا الدين ورق الهدى وجار أهل الارض واستكبروا
 ذاك على بن أبي طالب ذاك الذي دانت له خيبر
 دانت وما دانت له عنوة حتى تدهدا عرشه الأكبر
 ويوم سلع إذ أتى عاتياً عمرو بن عبد مهلتاً يخطر
 يخطر بالسيف مدلاً كما يخطر فحل الصرمة الدوسر
 إذ جلال السيف على رأسه أبيض عضباً حده مبر
 نخر كالجدع وأوداجه ينصب منها حلب أحمر

وكان أيضاً مما جرى له مع سوار ما حدث به الحرث بن عبيد الله الربيعي قال:
 كنت جالساً في مجلس المنصور وهو بالجرس الأكبر وسوار عنده والسيد يشده:
 إن الإله الذي لا شيء يشبهه آتاكم الملك للدينيا وللدين
 آتاكم الله ملكاً لا زوال له حتى يقاد اليكم صاحب الصين
 وصاحب الهند مأخوذ برمته وصاحب الترك محبوس على هون

حتى أتى على القصيدة والمنصور مسرور ، فقال سوار : هذا والله
 يا أمير المؤمنين يعطيك بلسانه ما ليس في قلبه ، والله ان القوم الذين يدين
 بحبهم لغيركم وإنه لينطوي في عداوتكم ، فقال السيد : والله انه لكاذب
 وانني في مديحك لصادق ولكنه حملة الحسد إذ رآك على هذه الحال ، وان
 انقطاعي ومودتي لكم أهل البيت لمعرق لي فيها عن أبوي . وإن هذا وقومه
 لأعداؤكم في الجاهلية والإسلام ، وقد أنزل الله عز وجل على نبيه عليه وآله
 السلام في أهل بيت هذا : (إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم
 لا يعقلون) فقال المنصور : صدقت .

فقال سوار : يا أمير المؤمنين إنه يقول بالرجعة ، ويتناول الشيخين
 بالسب والوقعة فيهما ، فقال السيد : أما قوله بأني أقول بالرجعة فان قولي
 في ذلك علي ما قال الله تعالى : (ويوم نحشر من كل أمة فوجاً ممن يكذب

بآياتنا فهم يوزعون) ، وقد قال في موضع آخر : (وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً) ، فعلمت ان هاهنا حشرين أحدهما عام والآخر خاص ، وقال سبحانه : (ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين فاعترفنا بذنوبنا فهل الى خروج من سبيل) ، وقال الله تعالى : (فأما لله مائة عام ثم بعثه) وقال الله تعالى (ألم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم) .

فهذا كتاب الله عز وجل ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « يحشر المتكبرون في صور الذر يوم القيامة » ، وقال صلى الله عليه وآله : « لم يجر في بني اسرائيل شيء إلا ويكون في أمتي مثله حتى المسخ والخسف والقذف » ، وقال حذيفة : « والله ما أبعد أن يمسح الله كثيراً من هذه الامة قردة وخنزير » .

فالرجعة التي نذهب اليها هي ما نطق به القرآن وجاءت به السنة ، وإنني لأعتقد أن الله تعالى يرد هذا - يعني سواراً - الى الدنيا كلباً ، أو قرداً أو خنزيراً ، أو ذرة ، فانه والله متعجب متكبر كافر ، قال : فضحك المنصور وأنشد السيد يقول :

عند الإمام الحاكم العادل	جائيت سواراً أبا شملة
عند اورى الحافى والناعل	فقال قولا خطأ كله
في أهله بل لج في الباطل	ماذب عما قلت من وصمة
قد بان كذب الأنوك الجاهل	وبان للبنصور صدق كما
من رسله بالنير الفاضل	يبغض ذا العرش ومن يصفى
فضل بالفضل على الفاضل	ويشأ الحبر الجواد الذي
أدوا حقوق الرسل للراسل	ويعتدى بالحكم في معشر
فصار مثل الهائم الهائل	فبين الله تزويقه

قال : فقال المنصور كف عنه ، فقال السيد : يا أمير المؤمنين البادى
أظلم يكف عني حتى أكف عنه ، فقال المنصور لسوار : تكلم بكلام فيه
نصفة ، كف عنه حتى لا يهجوك :

(وأخبرني الشيخ أدام الله عزه) : مرسلا عن محمد بن عيسى بن عبيد
اليقطيني عن سعيد بن جناح عن سليمان بن جعفر قال : قال لي أبو الحسن
العسكري : نمت وأنا أفكر في بيت ابن أبي حفصة .

أني يكون وليس ذاك بكائن لبني البنات ورائة الأعمام
فاذا إنسان يقول لي :

قد كان إذ نزل الكتاب (١) بفضله ومضى القضاء به من الأحكام (٢)
إن ابن فاطمة (٣) المنوة باسمه حاز الوراثة عن بني الأعمام
وبقي ابن ثثة (٤) واقفا متجيرا يسكى ويسعده ذروا الأرحام

(١) هو قوله تعالى (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون
الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) ، وغير ذلك من الآيات المتضمنة
لفضله عليه السلام .

(٢) يريدان ابن العم من الأبوين وهو على عليه السلام يمنع العم من
الأب وهو العباس رضي الله عنه ، وهذه المسألة أجمعت عليها الطائفة
الحقة وهم الإمامية بلا خلاف بينهم وهي المستثناة من قولهم الأقرب
يمنع الأبعد .

(٣) هو الإمام أمير المؤمنين على عليه السلام فإن أمه فاطمة بنت أسد
ابن هاشم بن عبد مناف .

(٤) يريد بابن ثثة العباس بن عبد المطالب رضي الله عنه فإن أمه ثثة
بنت خباب بن كليب بن مالك بن عمرو بن زيد بن نزار بن مناة .

(ومن كلام الشيخ أدام الله عزه) سئل في مجلس الشريف أبي الحسن أحمد بن القاسم العلوي المحمدي ، فقيل له : ما الدليل على أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كان أفضل الصحابة ؟ فقال : الدليل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : (اللهم اثنى بأحب خلقك اليك يا كل معي من هذا الطائر) فجاء أمير المؤمنين عليه السلام وقد ثبت أن أحب الخلق إلى الله سبحانه وتعالى أعظمهم ثواباً عند الله وإن أعظم الناس ثواباً لا يكون إلا لأنه أشرفهم أعمالاً وأكثرهم عبادة لله تعالى ، وفي ذلك برهان على فضل أمير المؤمنين عليه السلام على الخلق كما هم سوى النبي صلى الله عليه وآله ، فقال له السائل : وما الدليل على صحة هذا الخبر ؟ وما أنكرت أن يكون غير معتمد لأنه إنما رواه أنس بن مالك (١) وحده ، وأخبار الآحاد ليست بحجة فيما يقطع

(١) هذا الحديث أخرجه الترمذي في جامعه ، وهو أحد الصحاح الستة وقد صحح الترمذي سماع السدي من أنس ، ووثقه أحمد بن حنبل وسفيان الثوري وشعبة وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان ، وقال الحاكم النيسابوري حديث الطائر يلزم البخاري ومسلم أخرجه في صحيحهما ، لأن رجاله ثقات .

ورواه الحافظ أيضاً في تاريخه وطرقه عن جماعة من الصحابة والتابعين ورواه المحاملي في الجزء التاسع من أماليه ، وخرجه الحاكم أبو عبد الله الحافظ النيسابوري عن ستة وثمانين رجلاً كما هم رووا عن أنس ، ومن الرواة عدة كثيرة من كبار التابعين المتفق على ثقتهم وعدالتهم ، المخرج حديثهم في الصحاح ممن لا إرتياب في واحد منهم .

(عن كفاية الطالب محمد بن يوسف)

الكنجي الشافعي المتوفى سنة ٦٥٨

على الله تعالى بصوابه .

(فقال الشيخ أدام الله عزه) : هذا الخبر وإن كان من أخبار الآحاد على ما ذكرت من أن أنس بن مالك رواه وحده فإن الأمة بأجمعها قد تلقتة بالقبول ولم يرووا أن أحداً رده على أنس ولا أنكر صحته عند روايته ، فصار الإجماع عليه هو الحجة في صوابه ولم يخجل ببرهانه كونه من أخبار الآحاد كما شرحناه . مع أن التواتر قد ورد بأن أمير المؤمنين عليه السلام إحتج به في مناقبه يوم الدار ، فقال : أنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم إئتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر) فجاء أحد غيري ؟ فقالوا : اللهم لا ، فقال اللهم اشهد ، فاعترف القوم بصحته ولم يك أمير المؤمنين عليه السلام بالذي يحتج بباطل لاسيما وهو في مقام المنازعة والتوسل بفضائله الى أعلى الرتب التي هي الإمامة والخلافة للرسول صلى الله عليه وآله وسلم وإحاطة علمه بأن الحاضرين معه في الشورى يريدون الأمر دونه مع قول النبي (ص) (على مع الحق والحق مع على يدور حيثما دار) ، وإذا كان الأمر على ما وصفناه دل على صحة الخبر حسماً بيننا فاعترض بعض المجبرة فقال : إن احتجاج الشيعة برواية أنس من أطرف الأشياء ، وذلك أنهم يعتقدون تفسير أنس بل تكفيره ، ويقولون : إنه كتم الشهادة في النص حتى دعا عليه أمير المؤمنين « ع » ببلاء لا تواريه الثياب (العامة - خ ل) فبرص على كبر السن فمات وهو أبرص ، فكيف يجوز بأن يستشهد برواية الكافرين ، فقالت المعتزلة : قد أسقط هذا الكلام الرجل ولم يجعل الحجة في الرواية أنساً وإنما جعلها الإجماع ، وهذا الذي أوردته هذيان قد تقدم إبطاله ، فقال السائل : هب أنا سلمنا صحة الخبر ما أنكرت إلا يفيد ما ادعيت من فضل أمير المؤمنين عليه السلام على الجماعة ، وذلك أن المعنى فيه (اللهم إئتني بأحب الخلق إليك يأكل معي من هذا الطائر) يريد أحب

الخلق الى الله عز وجل في الأكل معه دون أن اراده أحب الخلق اليه في نفسه لكثرة أعماله ، إذ قد يجوز أن يكون الله سبحانه يجب أن يأكل مع نبيه من غيره أفضل منه ويكون ذلك أحب اليه للمصلحة .

(فقال الشيخ أدام الله عزه) : هذا الذي اعترضت به ساقط وذلك أن محبة الله تعالى ليست ميل الطباع وإنما هي الثواب كما أن بغضه وغضبه ليسا باحتياج الطباع وإنما هما العقاب ولفظ (أفعل) في أحب وأبغض لا يتوجه إلا الى معنهما من الثواب والعقاب ، ولا معنى على هذا الأصل لقول من زعم أن أحب الخلق الى الله يأكل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توجه الى محبة الأكل والمبالغة في ذلك بلفظ « أفعل » ، لأنه يخرج اللفظ عما ذكرناه من الثواب الى ميل الطباع ، وذلك محال في صفة الله تعالى سبحانه .

(وشيء آخر) وهو أن ظاهر الخطاب يدل على ما ذكرناه دون ما عارضت به أن لو كانت المحبة على غير معنى الثواب ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : (اللهم إئتني بأحب خلقك اليك يأكل معي من هذا الطائر) ، وقوله : (بأحب الخلق اليك) كلام تام ، وقوله بعده : (يأكل معي من هذا الطائر) كلام مستأنف لا يفتقر الأول اليه ، ولو كان أراد ما ذكرت لقال : (اللهم إئتني بأحب خلقك اليك في الأكل معي) ، فلما كان اللفظ على خلاف هذا وكان على ما قد ذكرناه لم يجز العدول عن الظاهر الى محتمل المجاز .

(وشيء آخر) وهو أنه لو تساوى المعنيان في ظاهر الكلام لكان الواجب علينا تحميلهما اللفظ معاً دون الإقتصار على أحدهما إلا بالدليل لأنه لا يتنافى الجمع بينهما فيكون أراد بقوله (أحب خلقك اليك) في نفسه وللأكل معي ، وإذا كان الأمر على ما بيناه سقط اعتراضك .

(وقال رجل من الزيدية) كان حاضراً للسائل هذا الإعتراض ساقط

على أصلك وأصلنا ، لأننا نقول جميعاً إن الله عز وجل لا يريد المباح والآكل مع النبي (ص) مباح وليس بفرض ولا نفل فيكون الله عز وجل يحبه فضلاً عن أن يكون بغضه أحب إليه من بعض ، وهذا السائل من أصحاب أبي هاشم فلذلك أسقط الزيدى كلامه على أصله إذ كان يوافقه في الاصول على مذهب أبي هاشم نغاط السائل هنيئة .

(ثم قال الزيدى للشيخ أدام الله عزه) فانا اعترض باعتراض آخر وهو أن أقول ما أنكرت أن يكون هذا القول إنما أفاد أن علياً وع ، كان أفضل الخلق في يوم الطائر ولكن بم يدفع أن يكون قد فضله قوم من الصحابة عند الله عز وجل بكثرة الاعمال والمعارف بعد ذلك ، وهذا أمر لا يعام بالعقل وليس معك سمع في نفس الخبر يمنع من ذلك ، ويدل على أنه عليه السلام أفضل الصحابة كما هم الى وقتنا هذا . فاما لا نسألك عن فضله عليهم وقتاً بعينه .

(فقال الشيخ أدام الله عزه) : هذا السؤال أو هن مما تقدم والجواب عنه أيسر ، وذلك أن الامة مجمعة على إبطال قول من زعم أن أحداً اكتسب أعمالاً زادت على الفضل الذي حصل لأمير المؤمنين عليه السلام على الجماعة من قبل أنهم بين قائلين .

(فقائل) يقول : ان أمير المؤمنين عليه السلام كان أفضل من الكل في وقت الرسول (ص) ولم يساوه أحد بعد ذلك وهم الشيعة الإمامية والزيدية وجماعة من شيوخ المعتزلة وجماعة من أصحاب الحديث .

(وقائل) يقول : إنه لم يبين لأمير المؤمنين في وقت من الاوقات فضل على سائر الصحابة يقطع به على الله عز وجل وتجزم الشهادة بصحته ولا بان لأحد منهم فضل عليه وهم اواقفة في الاربعة من المعتزلة ، منهم أبو علي ، وأبو هاشم وأتباعهما .

(وقائل) يقول : ان أبا بكر كان أفضل من علي أمير المؤمنين في وقت الرسول (ص) وبعده ، وهم جماعة من المعتزلة ، وبعض المرجئة وطوائف من أصحاب الحديث .

وقائل يقول : ان أمير المؤمنين خرج عن فضله بحوادث كانت منه فساواه غيره وفضل عليه من أجل ذلك من لم يكن له فضل عليه وهم الخوارج وجماعة من المعتزلة ، منهم الاصم ، والجاحظ .

وجاعة من أصحاب الحديث أنكروا قتال أهل القبلة ، ولم يقل أحد من الامة إن أمير المؤمنين كان أفضل عند الله سبحانه وتعالى من الصحابة كاهم ولم يخرج عن ولاية الله عز وجل ولا أحدث معصية لله تعالى ، ثم فضل عليه غيره بعمل زاد به ثوابه على ثوابه ولا جوز ذلك فيكون معتبراً ، وإذا بطل الإعتبار به للإتفاق على خلافه سقط ، وكان الإجماع حجة يقوم مقام قول الله تعالى في صحة ما ذهبنا اليه فلم يأت بشيء .

(وذاكرني الشيخ أدام الله عزه) في هذه المسألة بعد ذلك فزادني فيها زيادة ألحقتها ، وهي أن قال إن الذي يسقط ما اعترض به السائل في تأويل قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « اللهم إئتني بأحب خلقك اليك » على المحبة للأكل معه دون محبته في نفسه باعظام ثوابه بعد الذي ذكرناه في اسقاطه أن الرواية جاءت عن أنس بن مالك أنه قال : لما دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يأتيه الله عز وجل بأحب الخلق اليه قلت : اللهم اجعله رجلاً من الأنصار ليكون لي الفضيلة بذلك ، فجاء علي عليه السلام فرددته وقلت له رسول الله على شغل فمضى ثم عاد ثانية فقال لي : استأذني لي على رسول الله فقلت له : إنه على شغل ، فجاء ثالثة فاستأذنت له فدخل فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قد كنت سألت الله تعالى أن يأتيني بك دفعتين ولو أبطأت علي الثالثة لأقسمت على الله بأن يأتيني بك ، فلو لا أن النبي (ص)

سأل الله عز وجل بأحب خلقه إليه في نفسه وأعظمهم ثواباً عنده ، وكانت هذه من أجل الفضائل لما آثر أنس أن يختص بها قومه ، ولو لا أن أنس أفهم ذلك من معنى كلام الرسول (ص) لما دافع أمير المؤمنين عليه السلام عن الدخول ليكون ذلك الفضل لرجل من الأنصار فيحصل له جزء منه .

وشيء آخر وهو أنه لو احتمل معنى لا يقتضى الفضيلة لأمر المؤمنين عليه السلام لما احتج به أمير المؤمنين «ع» ، يوم الدار ولا جعله شاهداً على أنه أفضل من الجماعة ، وذلك أنه لو لم يكن الأمر على ما وصفناه وكان محتملاً لما ظنه المخالفون من أنه سأل ربه أن يأتيه بأحب الخلق إليه في الأكل معه لما أمن أمير المؤمنين «ع» ، من أن يتعلق بذلك بعض خصومه في الحال أو يشتبه ذلك على انسان ، فلما احتج به أمير المؤمنين «ع» ، على القوم واعتمده في البرهان دل على أنه لم يكن مفهوماً منه إلا فضله ، وكان إعراض الجماعة أيضاً عن دفاعه عن ذلك بتسليم ما ادعاه دليلاً على صحة ما ذكرناه ، وهذا بعينه يسقط قول من زعم أنه يجوز مع إطلاق النبي (ص) في أمير المؤمنين (ع) ما يقتضى فضله عند الله تعالى على الكافة وجود من هو أفضل منه في المستقبل ، لأنه لو جاز ذلك لما عدل القوم عن الإعتقاد عليه ولجعلوه شبهة في منعه مما ادعاه من القطع على نقصانهم عنه في الفضل ، وفي عدول القوم عن ذلك دليل على أن القول مقيد بإطلاق فضله عليه السلام ومؤمن من بلوغ أحد منزلته في الثواب بشيء من الأعمال ، وهذا يبين لمن تدبره .

(ومن كلامه أدام الله عزه) أيضاً : سئل الشيخ أدام الله حراسته عن معصية داود عليه السلام وما كانت ؟ فقال فيها جوابان : (أحدهما) ان الله سبحانه لما جعله خليفة في الأرض بقوله : (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق) أراد سبحانه وتعالى أن يهذبه ويؤدبه لأمر عليه منه فجعل ذلك بملائكته دون البشر ، وأهبط عليه الملكين في

صورة بشرين ، فقالا له : (خصمان بغى بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط واهدنا الى سواء الصراط إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال اكفلنيها وعزني في الخطاب) ، فقال داود « ع » للمدعى حاكماً على المدعى عليه من غير أن يسأل المدعى عليه عن صحة دعوى المدعى (لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه) وقد كان الحكم يوجب أن لا يعجل بذلك حتى يسأل المدعى عليه فيقول له : ما تقول في هذه الدعوى ؟ فلما عجل بالحكم قبل الإستثبات كان ذلك منه صغيرة ووجب عليه التوبة منها وميز ذلك في الحال ففعل ما وجب عليه مما وصفناه ، قال الله عز وجل : (وظن داود إنما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعاً وأناب فغفرنا له ذلك وإن له عندنا لزلفى وحسن مآب) .

والجواب الآخر : حكاه الناصر فأخبر أن داود « ع » ذكرت له امرأة أوريا بن حنان فسأله أن ينزل له عنها ليتزوج بها بعد انقضاء عدتها ، وكان ذلك مباحاً في شرعه ، فامتنع عليه أوريا ورغب بامرأته على جزع لحقه من الإمتناع عليه ورهبة حصلت له منه وكانت الخطيئة من داود عليه السلام أن طلب ذلك من أوريا بن حنان وهو نبي وملك مطاع وأوريا رعية وتابع ، وأو سأل أوريا ذلك مثله من الرعية لما كان بسؤاله مخطأ لأنه لم يكن يحدث له عند الإمتناع من الجزع والخوف والهلع ما حدث له عند الإمتناع من نبيه وملئكه ورئيسه داود عليه السلام ، وهذا الجواب غير بعيد ، والله نسأل التوفيق .

(قال الشيخ أدام الله عزه) : فإن قال قائل أليس قد نطق القرآن بوقوع المعصية من نبي من أنبياء الله سبحانه في حال نبوته ، وهذا خلاف مذهبك في ارتفاع المعاصي عن الأنبياء كلهم والأئمة عليهم السلام لأنهم على أصلك معصومون من الذنوب والخطأ في الدين ؛

(فالجواب) إن الذي أذهب إليه في هذا الباب أنه لا يقع من الانبياء عليهم السلام ذنب بترك واجب مفترض ، ولا يجوز عليهم خطأ في ذلك ولا سهو يوقعهم فيه . وإن جاز منهم ترك نفل و مندوب إليه على غير القصد والتعمد ، ومتى وقع ذلك منهم عوجلوا بالتنبيه عليه ، فينزلون عنه في أسرع مدة وأقرب زمان .

فأما نبينا صلى الله عليه وآله وسلم خاصة والائمة من ذريته عليهم السلام فلم يقع منهم صغيرة بعد النبوة والإمامة من ترك واجب ولا مندوب إليه ، لفضلهم على من تقدمهم من الحجج عليهم السلام ، وقد نطق القرآن بذلك وقامت الدلائل منه ومن غيره على ذلك للأئمة من ذريته عليهم السلام قال الله تعالى : وقد ذكر معصية آدم عليه السلام (وعصى آدم ربه فغوى) فسمى المعصية غواية وذلك حكم كل معصية ، إذ كان فاعلها يخيب بفعلها من ثواب تركها ، وكانت الغواية هي الخيبة في وجه من الوجوه ، وعلى مفهوم اللغة ، قال الشاعر :

ومن يلق خيراً يحمد الناس أمره ومن يعفو لا يعدم على الغي لائماً

وقال الله سبحانه في آية الدين عند ذكر الشهود : (فاستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تضل إحداهما فتذكر إحداهما الاخرى) يريد لثلاثي تنسى إحداهما فسمى النسيان ضلالاً ، وذلك معروف في اللغة ، فلما تقرر أن كل معصية غواية وكل نسيان ضلال دل قوله سبحانه وتعالى : (والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى) على أنه قد نفي عن نبيه عليه وآله السلام المعاصي على كل وجه والنسيان من كل وجه ، وهذا بين لمن تأمله .

(قال الشيخ أدام الله عزه) وأقول : إن ترك النفل قد يسمى معصية كما أن فعله قد يسمى طاعة لا سيما إذا وقع ذلك من نبي أو وصي أو صفي فانهم

لمنزلتهم عند الله سبحانه يؤاخذهم بالقليل من الفعل ولا يعذرهم فيه ليؤدبهم بذلك ويهذبهم ويزجرهم عن مثله في المستقبل ، ولو وقع من غيرهم ما كان ليؤاخذهم به ولا يعجل لهم الأدب عليه على ما قدمت ذكره .

(ومن حكاياته أدام الله عزه) وكلامه ، قال الشيخ أدام الله عزه ، قال أبو القاسم الكعبي في كتاب الغرر ، إن سألت سائل فقال : من أين ثبت الإجتهد ، قلنا : إنا وجدنا كل مبطل له قد صار فيما أقامه مقامه الى الإجتهد فكانه أبطل الإجتهد وأوجب الوقوف في الحادثة وأوجب الأخذ بقول الإمام حسب ما تقول الرافضة - يعني الإمامية - قال : فهو على كل حال قد صار الى الإجتهد لأن إيجابه الوقوف حكم حكم به ، وكذلك الأخذ بقول الإمام حكم لم ينص الله عليه ولا نص عليه رسوله ، فلما كان هؤلاء إنما أبطلوا الإجتهد من هذه الجهة كانوا مصححين له من حيث لا يشعرون ومثبتين أنه لا بد من الإجتهد .

(قال الشيخ أدام الله عزه) فيقال له خبرنا عن أثبت الاصول عندك من جهة الإجتهد وأبطل النص فيها ولم يعتمد عليه ، وزعم أن الإجتهد هو طريق الى العلم بها ، أيكون النظر أصلا في إبطال مقاله ؟ أم لا سبيل الى الرد من جهة التوقيف ، (فان قال) : لا سبيل الى كسر مذهبه إلا من جهة التوقيف (قيل له) : فقد كان العقل إذن يميز للناس وضع الشرايع كلها من جهة الإجتهد ، وهذا خلاف مذهبك وما لا نعلم أن أحدا من الفقهاء ولا أهل العلم كافة ركبه ، على أن صحة السمع لا يخلو من أن تكون معروفة من جهة النظر أو الخبر ، فإن كانت معروفة من جهة الخبر فحكم صحة الخبر كحكمها ، وهذا يؤدي الى ما لا نهاية له ، وإن كانت معروفة بالنظر فقد ظفرنا بالبعية في إلزامك ذلك ، وإن للقائل الذي قدمنا ذكره أن يستدل على صحة مقاله بمثل استدلالك ، فيقول : وجدت كل من أبطل الإجتهد في

استخراج هذه الأحكام يضطره الأمر في ذلك إلى الاجتهاد ، لأنه إن استعمله مبتدئاً فيه فضرورته إليه ظاهرة وإن استعمل النص والاحتجاج بالإجماع فإيا نصحتها بالإجتهد فهو مضطر في أصل ما اعتمد عليه إلى الاجتهاد وهذا نظير ما قلت يا أبا القاسم لمخالفتك في الاجتهاد في الفروع عندك ، مع أنها أصول عندهم لا مجال للإجتهد فيها ولا فصل في ذلك ، على أنه يقال له ما أبين غفلتك أنت تزعم أن الاجتهاد في الأحكام له حد يمنع من الحكم على الذاهب عنه بالضلال ، ومبطلو الاجتهاد إنما أبطلوه بضرب من النظر والاستدلال حكموا على الذاهب عنه بالضلال ، فمن أين صار ما أبطله القوم من الاجتهاد هو الذي به صحوه ، وما صححوه هو الذي شهدوا بفساده لولا سهوك عن الحق ، واعلم رحمك الله أن الذي يذهب إليه هذا الرجل ومن شاركه في خلافنا في الحكم بالنص ليس هو اجتهاد في الحقيقة ، بل هو حدس وترجم وظن فاسد لا ينتج يقيناً ولا يولد علماً ، ولو اعترفنا لهم بأنهم يجتهدون لما نام على فعلهم لكننا نعتقد فيهم أنهم مقصرون مفرطون تأهون ضالون ، ومن أطلق لفظه بالرد على أهل الاجتهاد في الأحكام فإنما أطلقه مجازاً لأن القوم قد شهروا أنفسهم بهذه الصفة حتى صارت كالعلم لهم ، وإن كانوا بالضد منها فجرت لهم مجرى سمة المهلكة بالمفازة واللدیغ بالسليم وعين الشمس بالجونة وما أشبه ذلك ، فتأمله ترشد إن شاء الله .

(قال الشيخ أدام الله عزه) وقد تعلق قوم من ضعفة متفهمة العامة ومن جهال المعتزلة في صحة الاجتهاد والقياس بقول أمير المؤمنين عليه السلام (علمني رسول الله صلى الله عليه وآله ألف باب فتح لي كل باب ألف باب) فيقال لهم : وهل أصول الشريعة كلها ألف أصل وفروعها ألف ألف وذلك نهايتها وهي محصورة بهذا الغدد لا أقل منه ولا أكثر ، فان زعموا ذلك قالوا قولاً مرغوباً عنه .

وقيل لهم : أرونا أصلاً واحداً له ألف فرع ، وقد ظهرت حججكم وهذا ما تعجزون عنه ، وإن قالوا : ليست الأصول ألفاً على التحرير وليس فيها مائة ألف فرع ابطلوا استدلالهم ، فإن قالوا فما وجه قول أمير المؤمنين عليه السلام وما تأويله ؟ قيل لهم يحتمل وجوهاً (منها) أن المعلم له الأبواب وهو رسول الله (ص) فتح له بكل باب منها ألف باب ووقفه على ذلك ، (ومنها) أن عليه بكل باب أو جب فكره فيه فبعثه الفكر على المسألة عن شعبه ومتعلقاته واستفاد بالفكر فيه علم ألف باب بالبحث عن كل باب منها ومثل هذا معنى قول النبي صلى الله عليه وآله من عمل بما يعلم ورثه الله ما لم يعلم (ومنها) أنه عليه السلام نص له على علامات تكون عندها حوادث كل حادثة يدل على حادثة إلى أن ينتهي إلى ألف حادثة فلما عرف الألف علامة عرف بكل علامة منها ألف علامة ، والذي يقرب هذا من الصواب أنه عليه السلام أخبرنا بأمر تكون قبل كونها .

ثم قال عليه السلام عقيب إخباره بذلك : (علمني رسول الله ص ، ألف باب فتح لي كل باب ألف باب) .

وقد قال بعض الشيعة : إن معنى هذا القول أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نص له على صفة ما فيه الحكم على الجملة دون التفصيل كقوله (يحرم من الرضاع ما يحرم بالنسب) وكان هذا باباً استفاد منه تحريم الاخت من الرضاعة والام والحالة والعمة وبنت الاخ وابنة الاخت ، وكقول الصادق عليه السلام : (الربا في كل مكيل وموزون) فاستفيد بذلك الحكم في اصناف المكيلات والموزونات كلها .

وكقوله عليه السلام : (يحل من الطير ما يذف ، ويحرم منه ما يصف ويحل من البيض ما اختلف طرفاه ، ويحرم منه ما اتفق طرفاه ويحل من السمك ما كان له فلوس ، ويحرم منه ما ليس له فلوس ، وما أشبه ذلك ،

والاجوبة الاولى هي لى خاصة وأنا اعتمدها .

(ومن كلام الشيخ ادم الله عزه) فى تفسير القرآن سئل عن قول الله عز وجل : (وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون) وقوله فى موضع آخر : (تعرج الملائكة والروح إليه فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة فاصبر صبراً جميلاً) .

وقوله تعالى فى موضع آخر : (يدبر الأمر من السماء الى الارض ثم يعرج إليه فى يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون) ، وما اوجه فى هذه الآيات مع اختلاف ظواهرها ؟

(فقال الشيخ ادم الله عزه) : أما معنى الاولة والثانية فإنه نحمل على التعظيم لأمر الآخرة والاختبار عن شدته وأهواله ، فاليوم الواحد من أيامها على أهل العذاب كألف سنة من سنى الدنيا لشدته وعظم بلائه وما يحمل بالكافرين فيه من أنواع العذاب .

واليوم الذى مقداره خمسون ألف سنة فهو يوم المحشر ، وإنما طال على الكافرين حتى صار قدره عندهم ذلك لما يشاهدون فيه من شدة الحساب وعذاب جهنم وصعوبته ، والممر على الدراط ، والمعاناة للسعير وإسماعهم زفرات النار وصوت سلاسلها وأغلالها ، وصياح خزنتها ، ورؤيتهم لإستظارة شررها ، ألا ترى الى قوله تعالى : (إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً) وقد وصف الله عز وجل ذلك اليوم وقال : (إن هؤلاء يحبون العاجلة ويذرون وراءهم يوماً ثقيلاً) ، وقال تعالى : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد) ، وقال تعالى : (يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه) وهذا الذى ذكرناه معروف فى اللسان يقول القائل (كانت ليلتي البارحة شهراً) وقال

امرؤ القيس بن حجر :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجل بصبح وما الاصبح فيك بأمثل
فيا لك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت يبذل
والليل لم يطل في نفسه ولكن طال عليه لما قاسى فيه من الهم والسرور
والعرب تقول ليوم الشر (هذا يوم أطول من عمر النسر) ، وأما قوله
عز وجل : (يدبر الأمر من السماء الى الارض ثم يعرج اليه في يوم كان
مقداره ألف سنة مما تعدون) .

فالعنى فيه على ما ذكر أنه يعرج في يوم مقداره لورام نسر
قطعه لما قطعه إلا في ألف سنة ، وإذا كان الأمر على ما بيتهاه لم يكن بين
المعاني تفاوت على ما وصفناه .

(ومن حكايات الشيخ أدام الله عزه) وكلامه في الغيبة (قال الشيخ
أيده الله) قال لى شيخ من حذاق المعتزلة وأهل التدين بمذهبه منهم أريد
أن أسألك عن مسألة كانت خطرات بيالى وسألت عنها جماعة ممن لقيت من
متكلمي الامامية بخراسان وفارس والعراق فلم يجيبوا فيها بجواب مقنع ،
(فقلت) : سل على اسم الله إن شئت ، (فقال) : خبرني عن الامام
الغائب عنكم أهو في تقية منك كما هو في تقية من أعدائه ؟ أم هو في تقية
من أعدائه خاصة ؟ (فقلت له) : الامام عندى في تقية من أعدائه لا محالة
وهو أيضاً في تقية من كثير من الجاهلين به ممن لا يعرفه ولا سمع به فيعاديه أو
يواليه ، هذا على غالب الظن والعرف ، ولست أنكر أن يكون في تقية من
جماعة ممن يعتقد إمامته الآن ، فأما أنا فانه لا تقية عليه منى بعد معرفته بي
على حقيقة المعرفة والحمد لله (فقال) : هذا والله جواب طريف لم أسمع من
أحد قبلك ، فأحب أن تفصل لى وجوهه وكيف صار في تقية ممن لا يعرفه
وفي تقية من جماعة تعتقد إمامته الآن وليس هو في تقية منك إذ عرفك ؟

(فقلت له) : أما تقيته من أعدائه فلا حاجة لي إلى الكلام فيها لظهور ذلك وأما تقيته ممن لا يعرفه فإنما قلت ذلك على غالب الظن وظاهر الحال وذلك أنه ليس يبعد أن لو ظهر لهم لكانوا بين أمور ، أما أن يسفكوا دمه بأنفسهم لينالوا بذلك المنزلة عند المتغاب على الزمان ويحوزوا به المال والرياسة أو يسعوا به إلى من يحل هذا الفعل به أو يقبضوا عليه ويسلبوه إليه فيكون في ذلك عطبه وفي عطبه وهلاكه عظيم الفساد ، وإنما غلب في الظن ذلك لأن الجاهل لحقه ليس يكون معه المعرفة التي تمنعه من السعي على دمه ولا يعتقد في الكف عنه ما يعتقد المتدين بولايته وهو يرى الدنيا مقبلة إلى من أوقع الضرر به ، فلم يبعد منه ما وصفناه بل قرب وبعد منه خلافه ، وأما وجه تقيته من بعض من يعتقد إمامته الآن ، فإن المعتقدين بذلك ليسوا بمعصومين من الغلط ولا مأموناً عليهم الخطأ بل ليس مأموناً عليهم العناد والارتداد ، فلا ينكر أن يكون المعلوم منهم أنه لو ظهر لهم الامام عليه السلام أو عرفوا مكانه أن تدعوهم دواعي الشيطان إلى الإغراء به والسعي عليه والإخبار بمكانه طمعاً في العاجلة ورغبة فيها وإيثاراً لها على الآجلة كما دعت دواعي الشيطان أمم الأنبياء إلى الارتداد عن شرايعهم حتى غيرها جماعة منهم وبدلها أكثرهم وكما عاند قوم موسى نبينهم وإمامهم هارون وارتدوا عن شرعه الذي جاء به هو وأخوه موسى عليهما السلام واتبعوا السامري فلم يلتفتوا إلى أمر هارون ونبيه ولا فكروا في وعظه وزجره وإذا كان ذلك على ما وصفت لم ينكر أن تكون هذه حال جماعة من منتحلي الحق في هذا الزمان لارتفاع العصمة عنهم ، وأما حكيم لنفسه فإنه ليس يختصي لآفته يعم كل من شاركني في المعنى الذي من أجله حكمت وإنما خصصت نفسي بالذكر لأنني لا أعرف غيري عيناً على اليقين مشاركاً لي في الباطن فأدخله معي في الذكر ، والمعنى الذي من أجله نفيت أن يكون صاحب الأمر عليه السلام متقبلاً مني عند المعرفة بحالي لأنني

أعلم أنني عارف بالله عز وجل وبرسوله صلى الله عليه وآله وسلم وبالائمة أجمعين عليهم السلام ، وهذه المعرفة تمنعني من ايقاع كفر غير مغفور والسعي على دم الامام عليه السلام ، بل إخافته عندي كفر غير مغفور ، وإذا كنت على ثقة تعصمني من ذلك الى ما أذهب اليه في الموافاة فقد أمنت ان يكون الامام في تقية مني أو ممن شاركني فيما وصفت من اخواني ، وإذا تحقق أمورنا على ما ذكرت فلا يكون في تقية مني بعد معرفته أني على حقيقة المعرفة إذ التقية إنما هي الخوف على النفس والاخافة للإمام لا تقنع من عارف بالله عز وجل على ما قدمت (فقال) : فكأناك انما جوزت تقية الامام من أهل النفاق من الشيعة ، فأما المعتقدون للتشيع ظاهراً وباطناً فخالهم كحالك وهذا يؤدي الى المناقضة لأن المناق لا يس بمعتقد للتشيع في الحقيقة ، وأنت قد أجزت ذلك على بعض الشيعة في الحقيقة فكيف يكون هذا ؟ (فقالت له) : ليس الامر كما ظننت ، وذلك أن جماعة من معتقدي التشيع عندي غير عارفين في الحقيقة وانما يعتقدون الديانة على ظاهر القول بالتقليد والاسترسال دون النظر في الأدلة والعمل على الحججة ، ومن كان بهذه المنزلة لم يحصل له الثواب الدائم المستحق للمعرفة المانع بدلالة الخبر به عن ايقاع كفر من صاحبه فيستحق به الخلود في الجحيم فتأمل ذلك .

(قال) فقد اعترض الآن هاهنا سؤال في غير الغيبة احتاج الى معرفة جوابك عنه ثم ارجع الى المسألة في الغيبة ، خبرني عن هؤلاء المقلدين من الشيعة الامامية أنهم كفار يستحقون الخلود بالنار ؟ فإن قلت ذلك فليس في الجنة من الشيعة الامامية إذا غيرك لأننا لا نعرف أحداً منهم على تحقيق النظر سواك بل إن كان فيهم فلعلمهم لا يكونون عشرين نفساً في الدنيا كلها ، وهذا ما أظنك تذهب اليه ، وان قلت أنهم ليسوا بكفار وهم يعتقدون التشيع ظاهراً وباطناً فهم مثلك وهذا مبطل لما قدمت .

(فقلت له) : لست أقول ان جميع المقلدة كفار لأن فيهم جماعة لم يكلفوا المعرفة ولا النظر في الأدلة لنقصان عقولهم عن الحد الذي به يجب تكليف ذلك ، وان كانوا مكلفين عندي للقول والعمل ، وهذا مذهبي في جماعة من أهل السواد والنواحي الغامضة والبوادي والاعراب والعجم والعامه ، فهؤلاء إذا قالوا وعملوا كان ثوابهم على ذلك كعوض الاطفال والبهائم والمجانين وكان ما يقع منهم من عصيان يستحقون عليه العقاب في الدنيا وفي يوم الحساب ، طول زمان الحساب ، أو في النار احقاباً ، ثم يخرجون الى محل الثواب ، وجماعة من المقلدة عندي كفار لأن فيهم من القوة على الإستدلال ما يصلون به الى المعارف فاذا انصرفوا عن النظر في طرقها فقد استحقوا الخلود في النار فأما قولك انه ليس في الدنيا أحد من الشيعة ينظر حق النظر إلا عشرون نفساً أو نحوهم فانه لو كنت صادقاً في هذا المقال ما منع أن يكون جمهور الشيعة عارفين لأن طرق المعرفة قريبة يصل اليها كل من استعمل عقله وإن لم يكن يتمكن من العبارة عن ذلك ويسهل عليه الجدل ويكون من أهل التحقيق في النظر ، وليس عدم الخدق في الجدل وإحاطة العلم بحدوده والمعرفة بغوامض الكلام ودقيقه ولطيف القول في المسألة دليلاً على الجهل بالله عز وجل ، (فقال) : ليس أرى أن أصل معك الكلام في هذا الباب الآن لأن الغرض هو القول في الغيبة ولكن لما تعلق بمذهب غريب أحببت أن أقف عليه وأنا أعود الى مسألتى الاولى وأكلمك في هذا المذهب بعد هذا يوماً آخر ، أخبرني الآن إذا لم يكن الإمام في تقيّة منك فما باله لا يظهر لك فيعرفك نفسه بالمشاهدة ، ويريك معجزة ويبيّن لك كثيراً من المشكلات ويؤنسك بقربه ويعظم قدرك بقصده ويشرفك بمكانه إذا كان قد أمن منك الاغراء به وتيقن ولايتك له ظاهرة وباطنة ؟

(فقلت له) : أول ما في هذا الباب أني لا أقول لك ان الإمام «ع»

يعلم السرائر وإنه مما لا يخفى عليه الضمائر فتكون قد أخذت رهني ، أنه يعلم مني ما أعرفه من نفسي ، وإذا لم يكن ذلك مذهبي . وكنت أقول أنه يعلم الظواهر كما يعلم البشر وإن علم باطناً فبإعلام الله عز وجل له خاصة على لسان نبيه عليه السلام بما أودعه آباؤه عليهم السلام من النصوص على ذلك أو بالتمام الذي يصدق ولا يخلف أبداً ، أو لسبب ذكره غير هذا ، فقد سقط سؤالك من أصله لأن الإمام إذا فقد علم ذلك من جهة الله عز وجل أجاز علي ما يجيزه علي غيري بمن ذكرت فأوجبت الحكمة تقيته مني . وإنما تقيته مني علي الشرط الذي ذكرت آنفاً ولم أقطع علي حصوله لا محالة ، ولم أقل إن الله عز وجل قد اطلع الإمام علي باطني . وعرفه حقيقة حالي قطعاً ففرع الكلام عليه علي أنني لو قطعت علي ذلك لكان لترك ظهوره لي وتعرفه إلي وجه واضح غير التقية ، وهو انه عليه السلام قد علم أنني . وجميع من شاركني في المعرفة لا يزول عن معرفته ولا يرجع عن اعتقاد إمامته ولا يرتاب في أمره ما دام غائباً ، وعلم أن اعتقادنا ذلك من جهة الاستدلال ، ومع عدم ظهوره لحواسنا أصلح لنا في تعاضم الثواب وعلو المنزلة باكتساب الأعمال ، إذ كان ما يقع من العمل بالمشاق الشديدة أعظم ثواباً مما يقع بالسهولة مع الراحة ، فلما علم عليه السلام ذلك من حالنا وجب عليه الاستتار عنا لنصل الي معرفته وطاعته علي حد يكسبنا من المثوبة أكثر مما يكسبنا العلم به والطاعة له مع المشاهدة وارتفاع الشبهة التي تكون في حال الغيبة والخواطر ، وهذا ضد ما ظننت ، مع ان أصلك في اللطف يؤيد ما ذكرناه ويوجب ذلك وإن علم أن الكفر يكون مع الغيبة والإيمان مع الظهور لأنك تقول : أنه لا يجب علي الله تعالى فعل اللطف الذي يعلم أن العبد إن فعل الطاعة مع عدمه كانت أشرف منها إذا فعلها معه ، فكذلك يمنع الإمام من الظهور إذا علم أن الطاعة للإمام تكون عند غيبته أشرف منها عند ظهوره وليس يكفر القوم به في كلا

الحالين ، وهذا بين لا إشكال فيه ، فلما ورد عليه الجواب سكت هنيئة ،
 (ثم قال) : هذا لعمرى جواب يستمر على الأصول التي ذكرتها والحق
 أولى ما استعمل ، (فقلت له) : أنا أجيبك بعد هذا الجواب بجواب آخر
 أظنه مما قد سمعته لا أنظر كلامك عليه ، (فقال) : هات ذلك فاني أحب
 أن أستوفي ما في هذه المسألة (فقلت له) : ان قلت ان الامام في تقية مني
 وفي تقية من خالفني ما يكون كلامك عليه ؟ (قال) : أفتطلق أنه في تقية
 منك كما هو في تقية من خالفك (قلت) لا (قال) : فما الفرق بين القولين ؟
 (قلت) : الفرق بينهما أنني إذا قلت انه في تقية مني كما هو في تقية من
 خالفني أو همت ان خوفه مني على حد خوفه من عدوه وان الذي يحذره مني
 هو الذي يحذره منه أو مثله في القبح ، (فإذا قلت) : انه يتقى مني ومن
 خالفني ارتفع هذا الابهام ، (قال) : فمن أي وجه أتقى منك ؟ ومن أي
 وجه أتقى من عدوه فصّل لي الأمرين حتى أعرفهما :

(فقلت له) : تقيته من عدوه هي لاجل خوفه من ظلمه له وقصده
 الاضرار به وحذره من سعيه على دمه وتقيته مني لاجل خوفه من اذا عني
 على سبيل السهو أو للتجمل والتشرف بمعرفته بالمشاهدة ، أو على التقية مني
 بمن أوعزه اليه من اخواني في الظاهر فيعقبه ذلك ضرراً عليه فبان الفرق بين
 الأمرين ، (فقال) : ما أنكرت أن يكون هذا يوجب المساواة بينك
 وبين عدوه ، لأنه ليس يثق بك كما لا يثق بعدوه ، (فقلت له) قد بينت
 الفرق وأوضحته وهذا سؤال بين قد سلف جوابه وتكراره لا فائدة فيه على
 أنني أقلبه عليك .

فأقول لك : أليس قد هرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 أعدائه واستتر عنهم في الغار خوفا على نفسه منهم ، (قال) بلى (قلت له)
 فهل عرف عمر بن الخطاب حال هربه ومستقره ومكانه كما عرف ذلك أبو بكر

لكونه معه ، (قال) : لا أدري (قلت) : فهب عرف عمر ذلك أعرف ذلك جميع أصحابه والمؤمنين به ؟ (قال) : لا قلت : فأى فرق كان بين أصحابه الذين لم يعلموا بهر به ولا عرفوا بمكانه وبين أعدائه الذين هرب منهم وهلا أبانهم من المشركين بإيقافهم على أمره ، ولم ستر ذلك عنهم كما ستره عن أعدائه ، وما أنكرت أن يكون لا فرق بين أوليائه وأعدائه وأن يكون قد سوتى بينهم في الخوف منهم والتقية وإلا فما الفصل بين الأمرين ، فلم يأت بشيء أكثر من انه جعل يومى الى معتمدى فى الفرق بيننا ألزم ولم يأت به على وجهه وعلم من نفسه العجز عن ذلك .

(قال الشريف أبو القاسم على بن الحسين الموسوى) واستزدت الشيخ أدام الله عزه على هذا الفصل من هذا المجلس حيث اعتل بأن غيبة الامام وع، عن أوليائه إنما هى لطف لهم فى وقوع الطاعة منهم على وجه يكون به أشرف منها عند مشاهدته .

(فقلت له) : فكيف يكون حال هؤلاء الأولياء عند ظهوره عليه السلام ، أليس يجب أن يكون القديم تعالى قد منعهم اللطف فى شرف طاعتهم وزيادة ثوابهم ؟

(فقال الشيخ أدام الله عزه) : ليس فى ذلك منع لهم من اللطف على ما ذكرت من قبل انه لا ينكر ان يعلم الله سبحانه وتعالى منهم انه لو أدام ستره عنهم وإباحة الغيبة فى ذلك الزمان بدلا من الظهور لفسق هؤلاء الأولياء فسقا يستحقون به من العقاب ما لا يفي أضعاف ما يفوتهم من الثواب فأظهره سبحانه لهذه العلة ، وكان ما يقتطعهم به عنه من العذاب أرد عليهم وأنفع لهم مما كانوا يكتسبون من فضل الثواب على ما تقدم به الكلام .

(قال الشيخ أيدى الله) : ووجه آخر وهو أنه لا يستحيل أن يكون الله تعالى قد علم من حال كثير من أعداء الامام عليه السلام أنهم يؤمنون عند

ظهوره ويعترفون بالحق عند مشاهدته ويسلمون له الأمر ، وأنه ان لم يظهر في ذلك الزمان أقاموا على كفرهم وازدادوا طغياناً بزيادة الشبهة عليهم فوجب في حكمته تعالى إظهاره لعموم الصلاح ، ولو اباحه الغيبة لكان قد خص بالصلاح ومنع من اللطف في ترك الكفر ، وليس يجوز على مذهبنا في الأصح أن يخص الله تعالى بالصلاح ، ولا يجوز أيضاً أن يفعل لطفاً في اكتساب بعض خلقه منافع تزيد على منفعه إذ كان في فعل ذلك اللطف رفع لطفه لجماعة في ترك القبح والإنصراف عن الكفر به سبحانه ، والإستخفاف بحقوق أوليائه عليهم السلام ، لأن الأصل والمدار على إنقاذ العباد من المهالك ، وزجرهم من القبائح ، وليس الغرض زيادتهم في المنافع خاصة إذ كان الإقطاع بالالطاف عما يوجب درام العقاب أولى من فعل اللطف فيما يستزاد به من الثواب لأنه ليس يجب على الله تعالى أن يفعل بعبده ما يصل معه إلى نفع يمنعه من اضعافه من النفع ، وكذلك لا يجب عليه أن يفعل اللطف له في النفع بما يمنع غيره من اضعاف ذلك النفع ، وهو إذا سلبه هذا اللطف لم يستدرجه به إلى فعل القبيح ، ومتى فعله حال بين غيره وبين منفعه ومنعه من لطف ما ينصرف به عن القبيح ، وإذا كان الأمر على ما بيتهاه كان هذان الفصلان يسقطان هذه الزيادة .

(ومن حكايات الشيخ أدام الله عزه) قال : سئل أبو محمد الفضل ابن شاذان النيسابوري رحمه الله (قيل له) ما الدليل على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ؟ (فقال) : الدليل على ذلك من كتاب الله عز وجل ومن سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ومن إجماع المسلمين ، (فأما كتاب الله سبحانه وتعالى) قوله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) فدعانا سبحانه وتعالى إلى إطاعة أولي الأمر كما دعانا إلى طاعة نفسه وإطاعة رسوله (ص) فاحتجنا إلى معرفة أولي

الأمر كما وجبت علينا معرفة الله ومعرفة رسوله (ص) ، فنظرنا في أقاويل
الامة فوجدناهم قد اختلفوا في أولى الأمر وأجمعوا في الآية على ما يوجب
كونها في علي بن أبي طالب عليه السلام .

(فقال بعضهم) : أولوا الأمر هم أمراء السرايا (وقال بعضهم) هم
العلماء ، (وقال بعضهم) : هم القوام على الناس ، والأمرون بالمعروف
والناهون عن المنكر ، (وقال بعضهم) : هم علي بن أبي طالب والائمة
من ذريته عليهم السلام ، فسألنا الفرقة الاولى فقلنا لهم : أليس علي بن
أبي طالب من أمراء السرايا ؟ فقالوا بلى ، فقلنا للثانية : ألم يكن علي وع
من العلماء ؟ قالوا بلى ، وقلنا للثالثة : أليس علي عليه السلام قد كان من
القوام على الناس بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ فقالوا بلى فصار
أمير المؤمنين عليه السلام معنياً بالآية باتفاق الامة وإجماعها ، وتيقنا ذلك
بإقرار المخالف لنا في إمامته عليه السلام والموافق عليها ، فوجب أن يكون
إماماً بهذه الآية لوجود الاتفاق على أنه معنى بها ، ولم يجب العدول الى غيره
والإعتراف بإمامته لوجود الاختلاف في ذلك ، وعدم الاتفاق وما يقوم
مقامه في البرهان .

(وأما السنة) فانا وجدنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقضى علياً
عليه السلام على اليمن وأمره على الجيوش وولاه الأموال وأمره بأدائها
الى بنى جذيمة الذين قتلهم خالد بن الوليد ظلماً ، واختاره عليه السلام لاداء
رسالات الله عز وجل والإبلاغ عنه في سورة البراءة ، واستخلفه عند غيبته
على من خلف ولم نجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم سن هذه السنن في غيره
ولا اجتمعت هذه السنن في أحد بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما اجتمعت
في علي عليه السلام وستة رسول الله (ص) بعد موته واجبة كوجوبها في
حياته ، وإنما تحتاج الامة الى الإمام لهذه الخصال التي ذكرناها فإذا وجدناها

في رجل قد سنّها الرسول (ص) فيه كان أولى بالإمامة من لم يسن النبي (ص) فيه شيئاً من ذلك .

(وأما الاجماع) فإن إمامته ثبتت من جهته من وجوه (منها) أنهم قد أجمعوا جميعاً على أن علياً عليه السلام قد كان إماماً ولو يوماً واحداً ، ولم يختلف في ذلك أصناف أهل الملة ثم اختلفوا .

(فقالت طائفة) : كان إماماً في وقت كذا دون وقت كذا ، (وقالت طائفة) : كان إماماً بعد النبي (ص) في جميع أوقانه ولم تجتمع الأمة على غيره أنه كان إماماً في الحقيقة طرفة عين ، والاجماع أحق أن يتبع من الخلاف .

(ومنها) أنهم أجمعوا جميعاً على أن علياً عليه السلام كان يصلح للإمامة وأن الامامة تصلح لبني هاشم ، واختلفوا في غيره ، وقالت طائفة لم تكن تصلح لغير علي بن أبي طالب عليه السلام . ولا تصلح لغير بني هاشم والاجماع حق لا شبهة فيه ، والاختلاف لا حجة فيه .

(ومنها) أنهم أجمعوا على أن علياً عليه السلام كان بعد النبي (ص) ظاهر العدالة واجبة له الولاية ، ثم اختلفوا (فقال قوم) : إنه كان مع ذلك معصوماً من الكبائر والضلال .

وقال آخرون : لم يك معصوماً ولكن كان عدلاً برآً نقياً على الظاهر لا يشوب ظاهره الشوائب فحصل الاجماع على عدالته ، واختلفوا في نقي العصمة عنه ، ثم أجمعوا كلهم جميعاً على ان أبا بكر لم يك معصوماً واختلفوا في عدالته ، (فقالت طائفة) كان عدلاً ، (وقالت اخرى) : لم يكن عدلاً لأنه أخذ ما ليس له ، فمن أجمعوا على عدالته واختلفوا في عصمته أولى بالإمامة من اختلفوا في عدالته وأجمعوا على نقي العصمة عنه .

(ومن حكايات الشيخ أدام الله عزه) وكلامه ، حضر الشيخ مجلس

أبي منصور بن المرزبان وكان بالحضرة جماعة من متكلمي المعتزلة فجرى كلام وخوض في شجاعة الامام ، وهل ذلك شرط يجب في الامامة أم لا يجب ، ومضى فيه طرف على سبيل المذاكرة ، فقال أبو بكر بن صرايا عندي أن أبا بكر الصديق كان من شجعان العرب ومتقدميهم في الشجاعة .

(فقال له الشيخ أدام الله عزه) من أين حصل ذلك عندك وبأى وجه عرفته ؟ (فقال) : الدليل على ذلك أنه رأى قتال أهل الردة وحده في نفر معه وخالفه على رأيه في ذلك جمهور الصحابة وتقاعدوا عن نصرته فقال : أما والله لو منعوني عقالا لقاتلتهم ، ولم يستوحش من اعتزال القوم له ولا ضعف ذلك نفسه ولا منعه من التصميم على حربهم ، فلو لا أنه كان من الشجاعة على حد يقصر الشجعان عنه لما أظهر هذا القول عند خذلان القوم له .

(فقال له الشيخ أيده الله) : ما أنكرت على من قال لك إنك لم تلجأ الى معتمد عليه في هذا الباب : وذلك ان الشجاعة لا تعرف بالحس لصاحبها فقط ولا بإدعائها ، وإنما هي شيء في الطبع يمدده الاكتساب ، والطريق اليها أحد أمرين ، أما الخبر غنها من جهة علام الغيوب المطلع على الضمائر فيعلم خلقه حال الشجاع وإن لم يبده فعل يستدل به عليها ، والوجه الآخر أن يظهر منه أفعال يعلم بها حاله كمنارزة الأقران ومقاومة الشجعان ومنازلة الأبطال والصبر عند اللقاء وترك الفرار عند تحقق القتال ، ولا يعلم ذلك أيضاً بأول وهلة ولا بواحدة من الفعل حتى يتكرر ذلك على حد يتميز به صاحبه ممن حصل له ذلك اتفاقاً أو على سبيل الهوج والجهل بالتدبير ، وإذا كان الخبر من الله سبحانه وتعالى بشجاعة أبي بكر معدوماً ، وكان هذا الفعل الدال على الشجاعة غير موجود للرجل فكيف يجوز لعاقل أن يدعى له الشجاعة بقول قاله هو لیس من دلالتها في شيء عند أحد من أهل النظر

والتحصيل لا سيما ودلائل جبينه وهلعه وخوفه وضعفه أظهر من أن يحتاج فيها إلى التأمل ، وذلك أنه لم يبارز قط قرناً ولا قاوم بطلاً ولا سفك بيده دماً ، وقد شهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشاهدته فكان لكل واحد من الصحابة أثر في الجهاد إلا له ، وفرّ في يوم أحد ، وانهمز في يوم خيبر ، وولى الدبر يوم التقى الجمعان ، وأسلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذه المواطن مع ما كتب الله تعالى عليه الجهاد ، فكيف تجتمع دلائل الجبن ودلائل الشجاعة لرجل واحد في وقت واحد لو لا أن العصية تميل بالعبد إلى الهوى .

وقال له رجل من طياب الشيعة وكان حاضراً عافاً الله أي دليل هذا وكيف يعتمد عليه وأنت تعلم أن الإنسان قد يغضب فيقول : لو سامني هذا السلطان لهذا الأمر ما قبلته ، وإن عندنا لشيخاً ضعيف الجسم ظاهر الجبن يصلي بنا في مسجدنا فلا يحدث أمر يضجره وينكره إلا قال : والله لأصبرن على هذا أو لأجاهدن فيه ولو اجتمعت علي ربيعة ومضر ، (فقال) ليس الدلائل على الشجاعة ما ذكرت دون غيره ، والذي اعتمدنا عليه يدل كما يدل العقل والخبر ، ووجه الدلالة منه أن أبا بكر باتفاق لم يكن مألوف العقل ولا غيباً ولا ناقصاً بل كان بالإجماع من العقلاء ، وكان بالاتفاق جيد الآراء ، فلو لا أنه كان واثقاً من نفسه عالماً بصبره وشجاعته لما قال هذا القول بمحضرة المهاجرين والأنصار وهو لا يأمن أن يقيم القوم على خلافه فيخذلونه ويتأخرون عنه ويعجز هو لجبينه أن لو كان الأمر على ما ادعيتموه عليه ، فيظهر منه الخلف في قوله وليس يقع هذا من عاقل حكيم ، فلما ثبتت حكمة أبي بكر دل مقاله الذي حكيناه على شجاعته كما وصفناه .

(فقال له الشيخ أدام الله عزه) : ليس تسليماً لعقل أبي بكر وجودة رأيه تسليماً لما ادعيت من شجاعته كما رويت عنه من القول ولا يوجب ذلك

في عرف ولا عقل ولا سنة ولا كتاب ، وذلك أنه لو كان على ما ذكرت من الحكمة فليس بممتنع أن يأتي بهذا القول مع جنبه وخوفه وهلعته لتشجيع أصحابه ولحض المتأخرين عنه على نصرته ، ولحثهم على جهاد عدوه وتقوى عزمهم على معرفته ، ولصرفهم عن رأيهم في خذلانه . وهكذا يصنع الحكماء في تدبيراتهم فيظفرون من الصبر ما ليس عندهم ومن الشجاعة ما ليس في طبيعتهم حتى يمتحنوا الأمر وينظروا عواقبه ، فإن استجاب المتأخرون عنهم ونصرهم الخاذلون لهم وكالوا الحرب اليهم وعلقوا الكلفة بهم ، وإن أقاموا على الخذلان وانقطعوا على ترك النصرة لهم والعدول من معونتهم أظهروا من الرأي خلاف ما سلف ، وقالوا : قد كانت الحال موجبة للقتال وكان عزمنا على ذلك تاماً ، فلما رأينا أشياعنا وعامة أتباعنا يكرهون ذلك أوجبت الضرورة إعفاهم عما يكرهون والتدبير لهم بما يؤثرون ، وهذا أمر قد جرت به عادة الرؤساء في كل زمان ولم يك تنقلهم من رأى إلى رأى مسقطاً لأقدارهم عند الاتمام ، فلا ينكر أن يكون أبو بكر إنما أظهر التصميم على الحرب لحث القوم على موافقته في ذلك ولم يبدلهم جزعه لثلاثين يوماً في فشلهم ويقوى به رأيهم ، واعتمد على أنهم إن ساروا إلى أمره ، ويقع هذا التدبير من تمام غرضه فقد بلغ المراد ، وإن لم ينجح ذلك عدل عن الرأي الأول ، كما وصفناه من حال الرؤساء في تدبيراتهم على أن أبا بكر لم يقسم بالله في قتال أهل الردة بنفسه ، وإنما أقسم في قتالهم بأنصاره الذين اتبعوه على رأيه ، وليس في يمينه بالله لينفذن خالداً وأصحابه ليصلوا بالحرب دليل على شجاعته في نفسه .

(وشيء آخر) وهو أن أبا بكر قال هذا القول عند غضبه لمباينة القوم له ولا خلاف بين ذوى العقول أن الغضبان قد يعتريه عند غضبه من هيجان الطباع ما يفسد عليه رأيه حتى يقدم من القول على ما لا ينبغي به عند سكون نفسه

ويعمل من الأعمال ما يندم عليه زوال الغضب عنه ولا يكون في وقوع ذلك منه دليل على فساد عقله ووجوب إخراجه عن جملة أهل التدبير ، وقد صرح الرجل بذلك في خطبته المشهورة عنه التي لا يختلف فيها اثنان ، وأصحابه خاصة يقولون بها ويجمعونها من مفاخره حيث يقول : (ان رسول الله خرج من الدنيا وليس أحد من الامة يطالبه بضربة سوط فما فوقها ، وكان عليه وآله السلام معصوماً عن الخطأ تأتيه الملائكة بالوحي . فلا تكلفوني ما كنتم تكلفونه فإن لي شيطانا يعتريني عند غضبي فاذا رأيتوني مغضباً فاجتنبوني لا أوثر في أشعاركم وأبشاركم) .

فقد أعذر هذا الرجل الى القوم وأنذرهم فيما يأتيه عند غضبه من قول وفعل ودلهم على الحال فيه فلذلك آمن من نكير المهاجرين والأنصار عليه مقاله عند غضبه ، مع إحاطة العلم منهم بما لحقه في الحال من خلاف المخالفين عليه حتى بعثه على ذلك المقال فلم يأت بشيء .

(ومن كلام الشيخ أدام الله عزه) أيضاً سئل عن صلاة أبي بكر بالناس هل كانت عن أمر النبي (ص) أم عن غير أمره ؟ (فقال) الذي صح في ذلك وثبت أن عائشة قالت : مروا أبا بكر أن يصلي بالناس ، فكان الأمر بذلك من جهتها في ظاهر الحال ، وادعى المخالفون أنها إنما أمرت بذلك عن النبي (ص) ولم تثبت لها هذه الدعوى بحجة يجب قبولها .

(قال الشيخ أدام الله عزه) : والدليل على أن الأمر كان مختصاً بعائشة دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قول النبي (ص) لها عند إفاقة من غشيته وقد سمع صوت أبي بكر في المحراب إسكن بصويحبات يوسف ومبادرته معجلاً معتمداً على أمير المؤمنين عليه السلام والفضل بن العباس ورجلاه يخطان الأرض من الضعف حتى نحى أبا بكر عن المحراب ، فلو كان عليه السلام هو الذي أمره بالصلاة لما رجع باللوم على أزواجه في ذلك

ولا بادر وهو على الحال التي وصفناها حتى صرفه عن الصلاة ، ولكن قد أقره حتى يقضى فرضه ويتم الصلاة وفي صرفه له ، وقوله لعائشة ما ذكرناه دليل على صحة ما وصفناه .

(قال الشيخ أدام الله عزه) : وقد تعلق القوم في تأويل قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنكن لصويجات يوسف بشيء يدل على جهلهم ، فقالوا : ان لهذا القول من النبي (ص) سبباً معروفاً وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : قدموا أبا بكر ، فقالت عائشة : يا رسول الله ان ابا بكر رجل أسيف فان قام مقامك لم يملك العبرة فمر عمر أن يصلي بالناس فقال النبي (ص) لها عند خلافها عليه : إنكن لصويجات يوسف ، وقد كان اعترض علي بهذا الكلام شيخ من مشايخ أهل الحديث واعتمده (فقلت له) أول ما في هذا الباب أنك قد اعترفت بخلاف عائشة للنبي (ص) وردها عليه أمره حتى أنكرك عليها ذلك ، وفي الاعتراف به شهادة منك عليها بالمعصية لله عز و علا ، ولرسوله (ص) هذا أعظم مما تنكرونه على الشيعة من شهادتهم عليه بالمعصية بعد النبي (ص) عند محاربتها لأمير المؤمنين عليه السلام .

(والثاني) انه لا خلاف أن النبي (ص) كان من أحكم الحكماء ،

وأفصح الفصحاء ولم يكن يشبه الشيء بخلافه ويمثله بصدده وإنما كان يضع المثل في موضعه فلا يخرم مما مثله به في معناه شيئاً ، ونحن نعلم أن صويجات يوسف إنما عصين الله تعالى وخالفنه بأن أرادت كل واحدة منهن من يوسف عليه السلام ما أرادته الأخرى وفتنت به كما فتنت به صاحبتهما ، وبذلك نطق القرآن قال الله جل وعلا : (فلما رأينه أكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم ، قالت فذلكن الذي لمتنني فيه ولقد راودته عن نفسه فاستعصم ولئن لم يفعله ما آمره ليسجنن وليكونن من الصاغرين) ، فلو كانت عائشة دفعت الأمر عن أبيها ولم ترد شرف ذلك

المقام له ولم تفتن بمحبة الرياسة وعلو المنزلة لكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تشبيها بصويحبات يوسف قد وضع المثل في غير موضعه وشبه الشيء بضده وخلافه ، ورسول الله (ص) يجل عن هذه الصفة ولا يجوز عليه النقص ويرتفع عن الجهل بحقيقة الأمثلة ، وإذا كان الأمر على ما وصفناه ثبت أن التمثيل إنما وقع من النبي (ص) لموضع خلاف المرأة وتقديمها بالأمر بغير إذن النبي (ص) لأبيها عليه لفتلتها بمحبة الاستطالة والرغبة في حوز الفضيلة بذلك والرياسة على ما قدمناه .

(قال الشيخ أدام الله عزه) وقد قالوا أيضاً في مبادرة النبي (ص) بالخروج الى المسجد وصرف ابى بكر عن الصلاة إنما كان ذلك لأن المسلمين كانوا متعلقى القلوب برسول الله (ص) عليهم الكفاية والحزن بتأخره عنهم فحشى عليه السلام أن يتأخر عنهم فيختلفوا ويرجف عليه منهم المرجفون ، ولم يبادر لما ذكرتموه من الإنكار للصلاة ابى بكر بالناس (فيقال لهم) لو كان الأمر على ما وصفتموه لما نحتى رسول الله (ص) ابابكر عن المحراب ، ولأمكنه الوصول الى غرضه مع إتمام أبى بكر للصلاة بأن كان عليه وآله السلام يخرج الى القوم عند فراغ ابى بكر من الصلاة فيشاهدونه على حال الاستقلال ويسرون بلفائه ويبطل ما يتخوفونه من اراجيفهم عليه ، ولا يعزل الرجل عن صلاة قد أمره بإقامتها ليدل بذلك على أنه قد أحدث ما يوجب عزله أو يكشف عن حال مستحقة له كانت مستورة عن الأنام لاجلها لم يصح أن يصلى بالناس أو يكون القول على ما قلناه من انه لم يكن عن أمره عليه السلام تلك الصلاة ، أو كان عليه وآله السلام لما خرج صلى خلفه كما فعل على أصولكم مع عبد الرحمان لما أدركه وهو في الصلاة فلم يعزله عن المقام وصلى عليه السلام خلفه مع المؤمنين به من الناس .

وقد علم العقلاء بالعادة الجارية أن الذى يقدم إنساناً في مقام يشرف به

قدره ويعظم، به منزلته لا يبادر بعد تقديمه بغير فصل الى صرفه وخط تلك الرتبة التي كان جعلها له إلا لحادث يحدثه أو اعتراض أمر ظاهر يرفع الشبهة بظهوره من غير تغير حاله الموجبة لصرفه ، وان الفعل الذي وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في باب ابى بكر مع القول الذي اقترن اليه من التوييخ لزوجته لا يكون من الحكماء إلا للسكير المحض ، والدلالة على استدراك ما كان يفوت من الصلاح بالفعل لو لم يقع فيه ذلك البدار ، ومن أنكرك ما وصفناه خرج من العرف والعادات .

(وقد زعم) قوم من أهل العناد أن النبي (ص) لم يعزل ابا بكر عن الصلاة بخروجه الى المسجد وأنه كان مع ذلك على امامته في الصلاة ، (قلنا لهم) : أفكان ابو بكر اماماً للنبي (ص) وكان الرسول (ص) مؤتماً به في الحال ؟ (فقالوا) بأجمعهم لا ، (قلنا لهم) : أفكان شريكاً للنبي (ص) في امامة الصلاة حتى كانا جميعاً امامين للمسلمين في تلك الصلاة ؟ (فقالوا) ايضاً لا ؛ (قلنا لهم) أفليس لما خرج النبي (ص) كان هو امام المسلمين في تلك الصلاة وصار ابو بكر بعد أن كان امامهم فيها مؤتماً كأحد الجماعة بالنبي (ص) ؟ (قالوا) بلى ، (قلنا لهم) من لا يعقل أن هذا صرف له من المقام فليس يعقل شيئاً على الوجوه والاسباب ، وهذه الطائفة رحمك الله جهال جداً وأوباش غمار ، ولعل معانداً منهم لا يبالي بما قال يرتكب القول بأن ابا بكر كان باقياً على امامته في الصلاة بعد خروج النبي (ص) فيقال له هذا خروج من الاجماع ، ومع انه خروج من الاجماع فما معنى ما جاء به التواتر وحمل عليه الاطباق من أن رسول الله صلى الله عليه وآله صلى بالناس ثم الاختلاف في ابتدائه من حيث ابتدأ ابو بكر من القرآن أو من حيث انتهى من القرآن ، ومع ذلك فاذا كان أبو بكر هو الامام للنبي (ص) في آخر صلاة صلاها عليه السلام فواجب أن

يكون النبي (ص) معزولاً عن إمامة أمته ومصروفاً عن النبوة لأن الله تعالى أخره في آخر أيامه عن المقام وختم بذلك عمله في ملة الاسلام ، وليس يشبه هذا ما يدعونه في صلاته خلف عبد الرحمن فان ذلك وإن كان ايضاً ظاهراً الفساد فقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك بالناس وأخّر عبد الرحمن كما كان قدمه فيه فلم يجب أن تثبت سنته بتقدمه عليه إذ أفاد رسول الله (ص) ينسخ بعضها بعضاً فلا تثبت السنة منها إلا بما استقر وأخر أفعاله عليه السلام سنة ثابتة الى آخر الزمان .

(ومن حكايات الشيخ أدام الله عزه) وكلامه ايضاً ، قال الشيخ أدام الله عزه : كان يختلف إلى حدث من أولاد الأنصار ويتعلم الكلام فقال لي يوماً : اجتمعت البارحة مع الطبراني شيخ من الزيدية فقال لي أتم يا معشر الامامية حنبلية وأتم تستمزون بالحنبلية ، فقلت له وكيف ذلك ؟ فقال : لأن الحنبلية تعتمد على المنامات وأتم كذلك ، والحنبلية تدعى المعجزات لا كبارها وأتم كذلك .

والحنبلية ترى زيارة القبور والاعتكاف عندها وأتم كذلك فلم يكن عندي جواب أرضيه ، فما الجواب ؟

(قال الشيخ أدام الله عزه) : فقلت له ارجع اليه فقل له قد عرضت ما ألقته إلي على فلان فقال لي : قل له ان كانت الامامية حنبلية بما وصفت أيها الشيخ فالمسلمون بأجمعهم حنبلية والقرآن ناطق بصحة الحنبلية وصواب مذاهب أهلها ، وذلك أن الله تعالى يقول : (اذ قال يوسف لا يبيه يا أبت اني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين قال يا بني لا تقصص رؤياك على اخوتك فيكيدوا لك كيدها ان الشيطان للإنسان عدو مبين) .

فأثبت الله جل اسمه المنام وجعل له تأويلاً عرفه أولياؤه عليهم السلام

وأثبتته الأنبياء ودان به خلفاؤهم وأتباعهم من المؤمنين واعتمده في عام ما يكون وأجروه مجرى الخبر مع اليقظة وكالعيان له .

وقال سبحانه : (ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما اني أراني أعصر خمراً وقال الآخر اني أراني أحمل فوق رأسي خبزاً تأكل الطير منه نبئنا بتأويله انا نراك من المحسنين) فنبأهما عليه السلام بتأويله وذلك على تحقيق منه لحكم المقام ، وكان سؤالهما له مع جهلها بما بدبوته دليلاً على أن المنامات حق عندهم ، والتأويل لأكثرها صحيح اذا وافق معناها ، وقال عز اسمه : (وقال الملك اني أرى سبع بقرات سمان يا كامن سبع بحفاف وسبع سنبلات خضر واخر يابسات يا أيها الملاء أفقوني في رؤياي ان كنتم للرؤيا تعبرون ، قالوا اضغاث أحلام وما نحن بتأويل الاحلام بعالمين) ، ثم فسرها يوسف عليه السلام وكان الامر كما قال .

وقال تعالى في قصة ابراهيم واسماعيل عليهما السلام : (فلما بلغ معه السعي قال يا بني اني أرى في المنام اني أذبحك فانظر ماذا ترى قال يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني ان شاء الله من الصابرين) فأنبأ عليهما السلام الرؤيا أوجباً للحكم ولم يقل اسماعيل لآبيه عليه السلام يا أبت لا تسفك دمي برؤيا رأيتها فان الرؤيا قد تكون من حديث النفس وأخلط البدن وغلبة الطباع بعضها على بعض كما ذهب اليه المعتزلة .

فقول الإمامية في هذا الباب ما نطق به القرآن ، وقول هذا الشيخ هو قول الملاء من أصحاب الملك حين قالوا اضغاث أحلام ومع ذلك فانا لسنا نثبت الاحكام الدينية من جهة المنامات وانما نثبت من تأويلها ما جاء الاثر به عن ورثة الأنبياء عليهم السلام .

(فاما قولنا في المعجزات) فهو كما قال الله تعالى : (وأوحينا الي

أم موسى أن أرضعيه فاذا خفت عليه فالقيه في اليم ولا تخافي ولا تحزني إنا رادوه اليك وجعلوه من المرسلين) .

فضمن هذا القول تصحيح المنام اذ كان الوحي اليها في المنام ، وضمن المعجز لها بعلمها ما كان قبل كونه .

وقال سبحانه في قصة مريم عليها السلام : (فأشارت اليه بالوا كيف نكلم من كان في المهد صبياً قال اني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبياً وجعلني مباركاً أينما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً) ، فكان نطق المسيح عليه السلام معجزاً لمريم وع ، اذ كان شاهداً ببرائة مساحتها وأم موسى عليه السلام ومريم لم تكونا نبيين ولا مرسلين ولكنهما كانتا من عباد الله الصالحين ، فعلى مذهب هذا الشيخ كتاب الله يصح الحنبلية .

(وأما زيارة القبور) فقد أجمع المسلمون على وجوب زيارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى روي (من حج ولم يزره متعمداً فقد جفاه صلى الله عليه وآله وثلم حجه بذلك الفعل) وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (من سلم علي من عند قبري سمعته ومن سلم علي من بعيد بلغته) سلام الله عليه ورحمته وبركاته ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم للحسن عليه السلام (من زارك بعد موتك أو زار أباك أو زار أخاك فله الجنة) ، وقال ايضاً في حديث له أول مشروح في غير هذا الكتاب (تزوركم طائفة من أمي تريد به برتي واصلتي فاذا كان يوم القيامة زرتها في الموقف فأخذتها (١) بأعضادها وأنجبتها من أهواله وشدائده) ، ولا خلاف بين الامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من حجة الوداع لاذ بقبر قد درس فقعد عنده طويلاً ثم استعبر فقيل له يا رسول الله ما هذا القبر ؟ فقال هذا قبر أمي آمنة بنت وهب سألت الله في زيارتها فأذن لي .

وقال عليه السلام : (قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور إلا فزوروها
وكنت نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي فادخروها) .

وقد كان أمر في حياته عليه السلام بزيارة قبر حمزة «ع» ، وكان «ع»
يلم به وبالشهداء ، ولم تزل فاطمة عليها السلام بعد وفاته صلى الله عليه وآله
وسلم تغدو الى قبره وتروح لزيارته ، وكان أهل بيته والمسلمون يثابرون على
زيارته وملازمة قبره (ص) فان كان ما نذهب اليه الإمامية من زيادة مشاهد
الائمة عليهم السلام حنبلية وسخفاً من الفعل فالإسلام مبني على الحنبلية
ورأس الحنبلية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذا قول متهافت
جداً يدل على قلة دين قائله وضعف رأيه وبصيرته .

(ثم قال له) : يجب أن تعلم أن الذي حكيت عنه قد حرف القول
وقبحه ولم يأت به على وجهه ، والذي نذهب اليه في الرويا أنها أضرب فضرب
منه يبشر الله به عباده ويحذرهم وضرب تهويل من الشيطان وكذب يخظر
ببال النائم وضرب من غلبة الطباع بعضها على بعض ، ولسنا نعلم على
المنامات كما حكاه لكننا نانس بما نبشر به ، وتخوف مما نحذر منها ومن
وصل اليه شيء من علمها عن ورثة الانبياء عليهم السلام ميز بين حق تأويلها
وباطله ومتى لم يصل اليه شيء من ذلك كان على الرجاء والخوف وهذا يسقط
ما لعله سيتعلق به في منامات الانبياء عليهم السلام من أنها وحى لأن تلك
مقطوع بصحتها وهذه مشكوك فيها مع أن منها أشياء قد اتفق ذو العادات
على معرفة تأويلها حتى لم يختلفوا فيه ووجدوه حسناً ، وهذا الشيخ لم يقصد
بكلامه الإمامية ولكنه قصد الامة ونصر البراهمة والملاحدة ، مع أني
أعجب من هذه الحكاية عنه وأنا أعرفه يميل الى مذهب أبي هاشم ويعظمه
ويختاره ، وأبو هاشم يقول في كتابه المسألة في الامامة : ان ابا بكر رأى
في المنام كأن عليه ثوباً جديداً عليه رقمان ففسره على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فقال له : إن صدقت رؤياك تبشر بخير وتلى الخلافة سنتين فلم يرض شيخه أبو هاشم أن أثبت المناملت حتى أوجب بها الخلافة وجعلها دلالة على الإمامة فيجب على قول هذا الشيخ الزيدي عند نفسه أن يكون أبو هاشم رئيس المعزلة عنده حنبلياً بل يكون عنده أبو بكر حنبلياً بل رسول الله (ص) لأنه صحح المنام وأوجب به الأحكام ، وهذا من بهرج المقال .

(ومن حكايات الشيخ أدام الله عزه) أيضاً وكلامه ، قال أيده الله حضرت بمجمع لقوم من الرؤساء وكان فيهم شيخ من أهل الري معتزلياً يعظمونه لمح سلفه وتعلقه بالمولة فسأت عن شيء من الفقه فأفتيت فيه على المأثور عن الأئمة عليهم السلام (فقال) ذلك الشيخ : هذه الفتيا تخالف الإجماع (فقلت له) : إجماع من تعني عافاك الله ؟ (فقال) : إجماع الفقهاء المعروفين بالفتيا في الحلال والحرام من فقهاء الامصار (فقلت له) هذا ايضا يجهل من القول ، فهل يدخل آل محمد عليهم السلام في جملة هؤلاء الفقهاء أم تخرجهم عن الإجماع ؟ (فقال) : بل أجعلهم في صدور الفقهاء ولو صح عنهم ما تروونه لما خالفناه ، (فقلت له) : هذا مذهب لا أعرفه لك ولا لمن أو مات اليه ممن جعلتهم الفقهاء لأن القوم بأجمعهم يرون الخلاف على أمير المؤمنين عليه السلام وهو سيد أهل البيت عليهم السلام في كثير مما قد صح عنه من الأحكام فكيف تستوحشون من خلاف ذريته وع ، وتوجبون على أنفسكم قبول قولهم على كل حال ؟ (فقال) : معاذ الله ما نذهب الى هذا ولا يذهب اليه أحد من الفقهاء ، وهذه شناعة منك على القوم بحضرة هؤلاء الرؤساء .

(فقلت له) : لم أقل إلا فيما أقيم عليه البرهان ولا ذكرت إلا المعروف لا يمكن أحداً من أهل العلم دفعي عنه لما هو عليه من الإشتهار لكنك أنت تريد أن تتجمل بضد مذهبك عند هؤلاء الرؤساء ، ثم أقبلت على القوم فقات

لا خلاف عند شيوخ هذا الرجل وأئمة وفقهائه وسادته أن أمير المؤمنين عليه السلام قد يجوز عليه الخطأ في شيء يصيب فيه عمرو بن العاص زيادة على ما حكيت عنه من المقال فاستعظم القوم ذلك وأظهروا البراءة من معتقديه وأنكره هو وزاد في الإنكار ، (فقلت له) : أليس من مذهبك ومذهب هؤلاء الفقهاء ان علياً عليه السلام لم يكن معصوماً كعصمة النبي (ص) قال بلي (قلت) : فلم لا يجوز عليه الخطأ في شيء من الأحكام فسكت (ثم قلت له) أليس عندكم أن أمير المؤمنين عليه السلام قد كان يجتهد برأيه في كثير من الأحكام وإن عمر بن العاص وأبا موسى الأشعري والمغيرة بن شعبة كانوا من أهل الإجتهد (قال) بلي (قلت له) : ما الذي يمنع من إصابة هؤلاء القوم ما يذهب على أمير المؤمنين عليه السلام من جهة الإجتهد مع ارتفاع العصمة عنه وكون هؤلاء القوم من أهل الإجتهد ، (فقال) : ليس يمنع من ذلك مانع (فقلت له) فقد أقررت ما أنكرت الآن ، ومع هذا أفليس من أصلك أن كل أحد بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يؤخذ من قوله ويترك إلا ما انعقد عليه الإجماع ؟ (قال) بلي ، (قالت) : أفليس هذا يسوغكم الخلاف على أمير المؤمنين عليه السلام في كثير من أحكامه التي لم يقع عليها الإجماع ، وبعد فليست في حاجة الى هذا التعسف ولا أنا مفتقر فيما حكيت الى هذا الاستدلال لأنه لا أجد من الفقهاء إلا وقد خالف أمير المؤمنين (ع) في بعض أحكامه ورغب منها الى غيره ، وليس فيهم أحد وافقه في جميع ما حكم فيه عليه السلام من الحلال والحرام .

وإني لأعجب من إنكارك لما ذكرت وصاحبك الشافعي يخالف أمير المؤمنين عليه السلام في الميراث والمكاتب ويذهب الى قول زيد فيهما .

ويروى عنه عليه السلام أنه كان لا يرى اوضوء من مس الذكر ويقول

هو أن اوضوء منه واجب ، وأن علياً عليه السلام خالف الحكم فيه بضرب من الرأي .

وحكى الربيع عنه في كتابه المشهور عنه انه قال : لا بأس بصلاة الجمعة والعيدين خلف كل أمين وغير مأمون ومتغلب ، صلى على بالناس وعثمان محصور ، فجعل الدلالة على جواز الصلاة خلف المتغلب على أمر الامة صلاة الناس خلف على عليه السلام في زمن حضر عثمان ، فصرح بأن علياً عليه السلام كان متغلباً ، ولا خلاف أن المتغلب على أمر الامة فاسق ضال ، وقال لا بأس بالصلاة خلف الخوارج لأنهم متأولون وإن كانوا فاسقين ، فمن يكون هذا مذهبه ومقالة إمامه وفقهه يزعم معه انه لو صح له عن أمير المؤمنين «ع» شيء أو عن ذريته الطاهرين عليهم السلام لدان به لو لا ان الذهاب الى هذا يريد التلبيس ، وليس في فقهه الامصار سوى الشافعي وإلا وقد شارك الشافعي في الطعن على أمير المؤمنين عليه السلام وتزييف كثير من قوله والرد عليه في أحكامه حتى أنهم يصرحون بأن الذي يذكره أمير المؤمنين عليه السلام في الأحكام معتبر فان أسنده الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبلوه منه على ظاهر العدالة كما يقبلون من أبي موسى الأشعري وأبي هريرة والمغيرة بن شعبة ما يسنده الى النبي (ص) بل كما يقبلون من جمال في السوق على ظاهر العدالة ما يرويه مسنداً الى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) .

وأما ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام من غير إسناد له الى الرسول (ص) كان موقوفاً على سيرهم ونظرم واجتهادهم فإن وضع لهم صوابه فيه قالوا به من حيث النظر لا من حيث حكمه به ، وقوله : وإن عثروا على خطأ فيه اجتنبوه وردوا عليه وعلى من اتبعه فيه فزعموا أن آراءهم هي المعيار على قوله عليه السلام ، وهذا لا يذهب اليه من وجد في صدره جزء من مودته صلوات الله عليه وسلامه وحقه الواجب له عليه السلام وتعظيمه الذي فرضه

الله عز وجل ورسوله ، بل لا يذهب الى هذا القول إلا من رد على رسول الله صلى الله عليه وآله قوله : (علي مع الحق والحق مع علي يدور معه حيثما دار) ، وقوله : (أنا هديته العلم وعلي بابها) ، وقوله : (علي أفضاكم) وقول أمير المؤمنين عليه السلام : (ضرب رسول الله (ص) بيده علي صدري وقال اللهم اهد قلبه وثبت لسانه فما شككت في قضاء بين اثنين) ، فلما ورد عليه هذا الكلام تحير وقال : هذه شغاطت علي الفقهاء والقوم لهم حجج علي ما حكيت عنهم .

فقال له بعض الحاضرين : نحن نبرأ الى الله من هذا المقال ومن كل دائن به ، وقال له آخر : إن كان مع القوم حجج علي ما حكاه الشيخ فمى حجج علي إبطال ما ادعيت أولاً من ضد هذه الحكاية ، ونحن نعيذك بالله من أن تذهب الى هذا القول فإن كل شيء تظنه عليه فهو كالحججة في إبطال نبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسكت مستحيماً مما جرى وتفرق الجمع .

(ومن كلام الشيخ أدام الله عزه) في تفسير القرآن ، سئل عن قوله تعالى : (علمت نفس ما قدمت وأخرت) .

وعن قوله تعالى : (يذنب الإنسان يومئذ بما قدم وأخر) ، وقيل له ما هو المقدم هاهنا والمؤخر ، (فقال) : أما ما قدمه الإنسان فهو ما عمله في حياته مما لم يكن له أثر بعد وفاته ، وأما الذي أخره فهو ما سنه في حياته ، فاعتدى به بعد وفاته .

وهذا مبين في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : (من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة ، ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة) .

وقد قال الله سبحانه : (وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم) يريد به عقاب إضلالهم لمن أضلوه من الناس ، والأصل في هذا تعاضم العقاب

عليهم بما يفعل هر القبيح في الاقتداء بهم و تعاضم الثواب لهم بما يصنع عن الجليل بالاتباع لستهم الحسنة في الناس .

(وسئل الشيخ أدام الله عزه) عن قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) ، (فقيل له) : فيمن نزلت هذه الآية ؟ (فقال) : في أمير المؤمنين عليه السلام وجرى حكمها في الأئمة من ذريته الصادقين عليهم السلام .

(قال الشيخ أدام الله عزه) : وقد جاءت آثار كثيرة في ذلك ، وبما يدل على صحة هذا التأويل ما أنا أذكره بمشيئة الله وعونه ، قد ثبت ان الله سبحانه دعا المؤمنين في هذه الآية الى اتباع الصادقين والكون معهم فيما يقتضيه الدين ، و ثبت أن المنادى به يجب أن يكون غير المنادى اليه لإستحالة أن يدعى الإنسان الى الكون مع نفسه واتباعها ، فلا يخلو أن يكون الصادقون الذين دعا الله تعالى اليهم جميع من صدق وكان صادقاً حتى يعمهم اللفظ ويستغرق جنسهم أو يكونوا بعض الصادقين ، وقد تقدم إفسادنا لمقال من زعم أنه عم الصادقين لأن كل مؤمن فهو صادق بإيمانه فكان يجب بذلك أن يكون الدعاء للإنسان الى اتباع نفسه وذلك محال على ما ذكرناه ، وإن كان بعض المؤمنين دون بعض فلا يخلو من أن يكونوا معهودين معروفين فتكون الألف واللام إتماماً للعمود أو يكونوا غير معهودين ، فإن كانوا معهودين فيجب أن يكونوا معروفين غير مختلف فيهم ، وتأتي الروايات بأسمائهم والإشارة اليهم خاصة وأنهم طائفة معروفة عند من سمع الخطاب من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي عدم ذلك دليل على بطلان مقال من ادعى أن هذه الآية نزلت في جماعة غير من ذكرناه كانوا معهودين ، وإن كانوا غير معهودين فلا بد من اللدالة عليهم لتمييزوا بمن يدعى مقامهم وإلا بطلت الحججة لهم وسقط تكليف اتباعهم ، وإذا ثبت أنه لا بد من الدليل عليهم ولم يدع

أحد من الفرق دلالة على غير من ذكرناه ثبت أنها فيهم خاصة لفساد خلوا الامة كلها من تأويلها وعدم أن يكون القصد الى أحد منهم بها ، على أن الدليل قائم على أنها فيمن ذكرناه لأن الامر ورد باتباعهم على الإطلاق وذلك يوجب عصمتهم وبراءة ساحتهم والامان من زللمهم بدلالة إطلاق الامر باتباعهم ، والعصمة توجب النص على صاحبها بلا ارتياب ، وإذا اتفق مخالفونا على نفي العصمة والنص عن ادعوا له تأويل هذه الآية فقد ثبت أنها في الائمة عليهم السلام لوجود النقل بالنص عليهم وإلا خرج الحق عن أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وذلك فاسد ، مع أن في القرآن دليلا على ما ذكرناه وهو أن الله سبحانه قال : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب وأقام الصلوة وآتى الزكوة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون) .

فجمع الله تبارك اسمه وتعالى هذه الخصال كلها ثم شهد لمن كملت فيه بالصدق والتقى على الإطلاق ، فكان مفهوم معنى الآيتين الاولى وهذه الثانية أن اتبعوا الصادقين الذين باجتماع هذه الخصال التى عدناها فيهم استحقوا إطلاق الاسم بصادقين ، ولم نجد أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعت فيه هذه الخصال إلا أمير المؤمنين على بن أبى طالب وعه فوجب أنه الذى عناه الله سبحانه بالآية وأمر فيها باتباعه والسكون معه فيما يقتضيه الدين ، وذلك أنه ذكر الإيمان به جل اسمه وتعالى (واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين) ، فكان أمير المؤمنين عليه السلام أول الناس إيماناً به وبما وصف من الاخبار المتواترة بأنه أول من أجاب رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من الذكور ، وبقول النبي (ص) لفاطمة عليها السلام
(زواجك أقدمهم سلباً وأكثرهم علماً) .

وقول أمير المؤمنين عليه السلام : (أنا عبد الله وأخو رسوله لم يقلها
أحد قبلي ولا يقولها أحد بعدي إلا كذاب مفتر صليت قبلهم سبع سنين)
وقوله عليه السلام : (اللهم إني لا أقر لأحد من هذه الأمة عبدك قبلي) ،
وقوله عليه السلام : وقد بلغه من الخوارج مقالا أنكروه (أم يقولون ان
علياً يكذب أفعلى من أكذب أعلى الله فأنا أول من عبده أم على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فأنا أول من آمن به وصدقته ونصره) .

وقول الحسن عليه السلام صبيحة الليلة التي قبض فيها أمير المؤمنين (ع)
(لقد قبض في الليلة رجل ما سبقه الأولون بعمل ولا يدركه الآخرون) في
أدلة يطول شرحها على ذلك ، ثم أردف الوصف الذي تقدم الوصف بإتمام المال
على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائئين وفي الرقاب
ووجدنا ذلك لا أمير المؤمنين (ع) بالتنزيل وتواتر الأخبار به على التفصيل .

قال الله عز وجل : (ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً)
وانفقت الرواة من الفريقين الخاصة والعامة على أن هذه الآية بل السورة كلها
نزلت في أمير المؤمنين وزوجته فاطمة وابنيه عليهم السلام ، وقال سبحانه
(الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم
ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) .

وجاءت الرواية أيضاً مستفيضة بأن المعنى بهذا أمير المؤمنين عليه السلام
ولا خلاف أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعتق من كد يده جماعة لا يحصون
كثرة ووقف أراضى كثيرة وعيناً استخرجها عليه السلام وأحيائها بعد موتها
فانتظم الصفات على ما ذكرناه ، ثم أردف ذلك قوله : (وأقام الصلوة
وأتى الزكاة) ، وكان هو المعنى بها عليه السلام بدلالة قوله : (إنما

وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) وانفق أهل النقل على أنه صلوات الله عليه المزكي في حال ركوعه في الصلاة فطابق هذا الوصف وصفه في الآية المتقدمة وشاركه في معناها ، ثم أعقب ذلك قوله : (والموفون بعهدهم إذا عاهدوا) .

وليس أحد من الصحابة إلا من نقض العهد في الظاهر أو تقول عليه ذلك إلا أمير المؤمنين عليه السلام فإنه لا يمكن أحداً أن يزعم أنه نقض ما عاهد عليه رسول الله (ص) من النصرة والمساواة فاخص أيضاً بهذا الوصف ثم قال سبحانه : (والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس) ولم يوجد أحد صبر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند الشدائد غير أمير المؤمنين عليه السلام فإنه باتفاق وليه وعدوه لم يول دبراً ولا فر من قرن ولا هاب في الحرب خصماً ، فلما استكمل عليه السلام هذه الخصال بأسرها قال سبحانه (اولئك الذين صدقوا) يعني به أن المدعو إلى اتباعه من جملة الصادقين هو من دل على اجتماع الخصال فيه وذلك أمير المؤمنين عليه السلام ، وإنما عبر عنه بحرف الجمع تعظيماً له وتشريفاً ، إذ العرب تضع لفظ الجمع على الواحد إذا أرادت أن تدل على نباهته وعلو قدره وشرف محله ، وإن كان قد يستعمل فيمن لا يراد له ذلك إذا كان الخطاب يتوجه إليه ويعم غيره بالحكم ، ولو جعلنا المعنى في لفظ الجمع بالعبارة عن أمير المؤمنين عليه السلام لذلك لكان وجهاً لأنه وإن خص بالذكر فإن الحكم جار فيمن يليه من أئمة الهدى عليهم السلام على ما قد شرحناه ، وهذا بين والله نسأل توفيقاً نصل به إلى الرشاد بمنته .

(ومن كلام الشيخ أدام الله عزه) - في توبة طلحة والزبير على ما تدعيه المعتزلة من ذلك :

قال الشيخ أدام الله عزه : (أما طلحة) فقتل بين الصفيين وهو مصمم على الحرب ، وهذه حال ظاهرها الإقامة على الفسق ، ومن ادعى باطنياً

غير ما فقد ادعى علم غيب لا يجب قبوله منه إلا ببرهان ولا برهان على ذلك ، مع أن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه مر به وهو قيل فقال لأصحابه : أجلسوا طلحة فأجلسوه فقال : هل وجدت ما وعدك ربك حقاً فقد وجدت ما وعدني ربي حقاً ، ثم قال : أضجموا طلحة وقال في موضع آخر وقد مر به لقد كان برسول الله (ص) صحبة لكن الشيطان دخل منخريك فأوردك النار .

(وكتب عليه السلام الى عماله في الأفاق بالفتح فكان فيه (إن الله تعالى قتل طلحة والزبير على بغيهما وشقاقهما ونكثهما وهزم جمعهما ورد عائشة خاسرة) في كلام طويل ، ولو كان الرجل نائباً لما قال هذا القول فيه أمير المؤمنين عليه السلام ، مع أننا ان جاوزنا توبة طلحة مع الحال التي وصفناها ووجب علينا الشك في أمره والانتقال عن ظاهر حاله ووجب أن يشك في كل فاسق وكافر ظهر لنا ضلاله ولم يظهر منه ندمه بل كان على ظاهر الضلال الى وقت خروجه من الدنيا ، وهذا فاسد ، وقد استقصيت القول في هذا الباب في كتابي المعروف بالمسألة الكافية .

(وأما الزبير) فقتل وهو منهزم من غير إظهار ندم ولا إقلاع ولا توبة ولو كان انصرفه للندم والتوبة لكان يصير الى أمير المؤمنين عليه السلام ويكون مصيره الى ولي الأمر ويظهر نصرته ومعونته كما جرد في حربه وعداوته ، ولو جاز أن يقطع على توبته ويجب علينا ولايته مع ما وصفناه لوجب على المسلمين أن يقطعوا على توبة كل منهزم عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وإن لم يصيروا الى حيزه ولا أظهروا الاقرار بنبوته ، وقد تعلق القوم في باب الزبير بقولين رويا عن أمير المؤمنين عليه السلام :

(أما أحدهما) : فانهم ذكروا أن الزبير رجع عن الحرب بعد أن ذكره أمير المؤمنين عليه السلام كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فقال له عبد الله ابنه : يا أبت تركتنا في مثل هذا المقام وتنصرف عنا في مثل هذه الحال ، فقال له : يا بني ان علياً ذكرني أمراً أنسانيه الدهر ، فقال له عبد الله لا ولكنك فررت من سيف ابن أبي طالب ، فقالوا فرجع الزبير عند ذلك كاراً على أصحاب أمير المؤمنين «ع» فقال أمير المؤمنين «ع» : أفرجوا للشيخ فانه مخرج ، قالوا : فلما شهد له أمير المؤمنين عليه السلام بذلك وكف أصحابه عن قتله دل على ندمه وتوبته .

(والقول الآخر) : زعموا أن ابن جرموز لما جاء برأس الزبير وبسيفه الى أمير المؤمنين عليه السلام قال له : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : بشر قاتل ابن صفية بالنار ، قالوا : فلو لم يكن الزبير تائباً لما كان قاتله ضالاً من أهل النار ، ولو لم يكن من أهل الجنة لما كان قاتله من أهل النار .

(قال الشيخ أدام الله عزه) : فيقال لهم إن كان رجوع الزبير عند اذكار أمير المؤمنين عليه السلام توبة توجب مدحه فالانصاف يوجب أن رجوعه عند تحريض ابنه له نقض للتوبة وإصرار يوجب ذمه ، بل رجوعه الى القتال على الوجه الذي روي أسوء الحالة لأنه يدل على عناده بارتفاع الشبهة عنده في فسقه به وضلاله ، ولأنه ترك الديانة للحمية والعصية والانفة ومحبة الرياسة ، وهذا بخلاف ما ظنتموه .

(أما قول أمير المؤمنين عليه السلام) : أفرجوا للشيخ فانه مخرج فانه متى صح كان على الاستمراء والذم لأنه لا يجوز أن يأمر عليه السلام أصحابه بالتمكين لعدوه من حربه ولا يميز له تسويفه لإظهار خلافه ، ولأن الخروج لا يدعو الى الفسق ولا يبعث على خلاف الحق ، مع أن الذي كان من ابن الزبير غير مخرج لأهل الايمان الى إظهار الضلال ولا ملجئ لأحد من الخلق الى ارتكاب المعاصي والطغیان ، فعلم أن قول أمير المؤمنين عليه السلام

متى صح عنه صلوات الله عليه وسلامه خرج مخرج قوله سبحانه : (ذق انك أنت العزيز الكريم) ، وقوله تعالى : (انظر الى إهلك الذي ظلت عليه عاكفاً) ، وقوله سبحانه : (فما أغنت عنهم آلهم التي تدعون من دون الله من شيء) ، ونظائر ذلك من آي القرآن .

(وأما ترك أمير المؤمنين عليه السلام) الأمر لأصحابه بقتل الزبير وقاله فذلك من تفضله ومنته عليه ، وهو كقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المن على أهل مكة وأمانهم فليس في العفو عن الجاني ، وترك التعجيل لعقوبته دلالة على الرضا بفعاله ، بل هو دليل التفضل والصفح للتأام والاستصلاح .

(وأما تعلقهم) بما رووا عن أمير المؤمنين عليه السلام من قوله لابن جرموز حين جاء برأس الزبير بشر قاتل ابن صفية بالنار ، وأن ذلك يوجب للزبير الجنة ويدل على أنه من أهل الإيمان .

فأول ما في هذا الباب أنه ليس كل من وجب عليه النار بقتل نفس دل على أن النفس من أهل الجنة لأن قتل المعاهد يوجب النار وإن كان المقتول في النار وقتل الغيلة يوجب النار وإن كان المقتول في النار ، وقتل الكافر لشفاء الغيظ دون الديانة أو للرياء والسمعة أو للقربة الى المخلوقين أو للعتة أو لجعله علامة لفجور أو لقتل مؤمن كل ذلك يوجب لفاعله النار وإن كان المقتول في النار ، وكذلك قتل الكافر يوجب النار وإن كان الكافر من أهل النار ، على أن قصة ابن جرموز في قتل الزبير والمعنى الذي وجب له به بالنار معروف عند من سمع الأخبار غير مختلف فيه بين نقلة السير والآثار ، وذلك أن ابن جرموز كان يوم الجمل مع عائشة في نفر من بني سعد فقتل من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام جماعة فلما رأى الدائرة على أصحاب الجمل لحق بالأنحف بن قيس وهو بلحلاء على فرسخين من البصرة معتزلاً

للقاتل فجاء رجل الى الاحنف فأسر اليه ان الزبير بوادى السباع متوجهاً الى المدينة مستخفياً من الناس ، فقال الاحنف رافعاً صوته ما عسيت أن أصنع بالزبير إن كان بوادى السباع ، وقد جاء فقتل الناس بعضهم ببعض وفتنهم ثم انطلق سالماً الى المدينة فعلم القوم انه إنما رفع صوته ليعلمهم بذلك وأنه يعجبه قتله ، فقام ابن جرموز ومعه رجلان من بنى عوف ابن سعد أحدهما فضالة ابن حابس والآخر جميسع بن عمير فركبوا خيولهم فأدركوه وقد توجه منطلقاً ركض فرسه فسبقهم اليه عمرو بن جرموز فحده الزبير وجعل يتحذر منه ، فقال له عمرو لا بأس عليك وإنما أنا منطلق في طريقي ومصاحبك فأمته الزبير عند ذلك واطمان اليه فاغتمله حتى إذا شغل عنه طعنسه بالرمح فقتله ثم نزل فاحتز رأسه فأتى به الاحنف ثم انحدر به الى أمير المؤمنين عليه السلام متقرباً به اليه صلوات الله عليه يريد الخروج بذلك عما صنع في قتاله وقتل أصحابه ولم يك قتله له تديناً ولا على بصيرة من أمره وكان ذلك معلوماً لا أمير المؤمنين عليه السلام بما أنبأه به الرسول صلى الله عليه وآله فلاجل ذلك خبر بأنه من أهل النار ، مع انه قد استحق النار بأمانه له وقتله له بعد الايمان ثم باغتياله ايضاً ، مع ان ابن جرموز خرج على أمير المؤمنين عليه السلام مع الخوارج وكان أحد أركانهم فقتله الله على يد أمير المؤمنين عليه السلام وأورده بقتله إياه النار فكان الخبر الذي رووه خبراً عن عاقبته لئلا يلتبس أمره بقتل الزبير فيظن ان ذلك عاصم له عن استحقاق العقاب .

وقد أطبق أهل النقل على مثل القول الذي روى عن أمير المؤمنين «ع» في ابن جرموز عند مجيئه برأس الزبير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رجل من الانصار قتل جماعة من المشركين في يوم احد وأبلى بلاء حسناً فبشره رسول الله (ص) بالنار .

فرووا أن رجلاً من الانصار يقال له قزمان قاتل في يوم احد قتلاً

شديداً حتى قتل ستة نفر من المشركين أو سبعة فأثبته الجراح فأحتمل إلى بيته وجاء المسلمون إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبروه بخبره ، وذكروه عنده بحسن معونته وزكوه ومدحوه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنه من أهل النار فأبى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك فقيل له يا رسول الله إن قزمان قد استشهد فقال عليه السلام : يفعل الله ما يشاء ثم أبى فقيل يا رسول الله إنه قتل نفسه ، فقال اشهدوا أبى رسول الله ، وذكروا أنه لما أحتمل وبه الجراح نزل في دور بني ظفر فقال له المسلمون : أبشر فقد أبليت اليوم فقال : بم تبشرونني فوالله ما قاتلت إلا على أحساب قومي ولو لا ذلك ما قاتلت ، فلما اشتد به ألم الجراحة حبا إلى كنيته فأخذ منها مشقاً فقتل نفسه فإذا كان الأمر على ما شرحناه وكان رسول الله صلى الله عليه وآله قد قطع بالنار على رجل جاهد في الظاهر لمعونة الإسلام وقتل جماعة من المشركين ثم شهد عليه بالعقاب عند أخبار المسلمين له ببلائه وعظم نكايته في الكفار وحسن معونته لما عليه من عاقبة أمره ومآله إلى الفعل الذي يستحق به النار مخافة أن يشقبه أمره على أهل الإسلام فيعتقدوا فيه الإيمان مع قتله نفسه بما سلفت له من الجهاد أو يشكوا في استحقاق العقاب لم ينكر أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام بشر ابن جرموز بالنار عند مجيئه برأس الزبير لعاقبة أمره والعلم منه بضميره الذي يستحق به العقاب وما سبق له من العلم فيه بحصوله على الخارجية في العقد ، وقاله الذي كان منه يوم النهروان مخافة أن يشقبه أمره فيما يصير إليه على أحد من أهل الإيمان كما وصفناه وبيته .

ولا يدل ذلك منه عليه السلام على استحقاق الزبير الجنان ولا على توبته من الضلال ولا على عدم استحقاق النار كما لم يدل ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على استحقاق من قتل قزمان من الكفار الجنان

ولا على توبتهم من الشرك وانتقالهم الى الاسلام ، ولا على عدم استحقاتهم العقاب ، وهذا يبين لمن تدبره .

(ووجه آخر) وهو أن بعض الشيعة قال إن ابن جرموز إنما استحق النار لخلافه على الإمام العادل عليه السلام في قتل الزبير بن العوام وذلك أن أمير المؤمنين عليه السلام نادى يوم البصرة ألا لا تتبعوا مدبراً ولا تجمروا على جريح ولكم ما حوى عسكرهم من الكراع والسلاح يخالفه ابن جرموز واتبع الزبير فكان في ذلك مخالفاً لإمامه وعاصياً له في أفعاله فاستحق النار لما ارتكبه من ضلالة ولم يجب بذلك أن يكون الزبير من أهل الجنة لأنه لا تعلق لإستحقاقه الثواب باستحقاق هذا المخالف لإمامه العقاب ، وهذا لا بأس بالتعلق به بل هو واضح معتمد .

سؤال - (قال الشيخ أدام الله عزه) فان قال قائل ما أنكرتم أن يكون إخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم باستحقاق قاتل الزبير النار يدل على استحقاق الزبير الجنان ويوجب أن قاتله إنما استحق النار من أجل ان المقتول من أهل الجنة لا شيء من الأسباب التي ذكرتموها وإلا فبقي ما كان الأمر على ما ادعيتمره دون ما ذكرناه بطل معنى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه قد نبهه باستحقاق القاتل النار على استحقاق المقتول الجنة بذكر المقتول والحكم على قاتله بالنار .

(الجواب) قيل له إن لذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزبير وقتله عند البشارة لقاتله بالنار وجهاً غير الذي ظننته وهو إنه لما كان الزبير رأس الفتنة وأمير أهل الضلالة وقائد أهل النكث والجهالة كان القتل له يوجب على الظاهر لقاتله أعظم المنازل وأجل المراتب وأكبر الثواب والمدائح كما يجب لقاتل النبي (ص) أو الصديق التقي أو إمام المسلمين البر الوفي عظيم العقاب ، وكان المعلوم من حال هذا القاتل ضد ما يقتضيه الظاهر ، أراد

رسول الله صلى الله عليه وآله الإبانة عن حاله والكشف عن باطنه ومآله لئلا يلبس أمره على ما قدمناه فيما سلف وليزيل الشبهة فيما يجب من الاعتقاد فيه على ظاهر الحال ، وهذا يجري مجرى من علم الله سبحانه أنه سيقتل عبداً مسلماً تقياً برأ عدلاً وفي أعلى غير التعمد ومع حسن الطوية وسلامة النية والإخلاص لله تعالى في الطاعة فذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن هذا القاتل من أهل الجنة فقال : إن فلاناً يعني الإمام سيقتل وأن قاتله من أهل الجنة ليكشف بذلك عن حاله ويمنع الاعتقاد فيه ما يوجب ظاهراً فعله من القتل الذي تلبس بالتعمد ، وإنما بشره بالجنة مع وصفه بقتل رجل من أهل الجنة ليدل على أن قتله لم يقع على الوجه الذي به يستحق العقاب وليزيل الشبهة من أمره ويصرف الناس عن اعتقاد موجب ظاهره ، وهذا كقول نبي قال لأمتيه : ألا ترون أن فلاناً الصائم نهاره القائم ليله المتصدق ماله إعلموا أنه من أهل النار ليدلهم بذلك على مآله ويكشف لهم عن باطنه ولتزل الشبهة عنهم في أمره بحسن ظاهره ، أو قال في رجل مرتكب لكبائر الذنوب ، إعلموا أن فلاناً الشارب للخمر القاتل للنفوس المرتكب للفجور من أهل الجنة فذلك شايع جائز يدل على مآل الرجل ويكشف عن عاقبته ويمنع من الاعتقاد لما يجب بظاهره على أغلب الأمور ، ومدار هذا الباب هو أن كل من فعل فعلاً أوجب ظاهره فيه حكماً لأجل الفعل وكان الباطن عند الله سبحانه وتعالى يخالف الظاهر وأراد الإبانة عن حاله وإزالة الشبهة في أمره حكم عليه بخلاف حكم الظاهر وعلقه بذكر الفعل الذي يوجب على الظاهر ضد ما حكم به لأجل الباطن ليزيل الشبهة بذكر ذلك ، ويدل على ما كان ملتبساً بالفعل بعينه ، ولو لا أن النبي صلى الله عليه وآله ذكر قاتل الزبير وخبر عنه بالنار عند ذكر قتله لوجب أن يعتقد في قاتله منزلة أجل الصالحين ، ومن فقا عين الفتنة واجتث أصل الضلالة حتى يجب له من الحكم أن ينزل في أعلى منازل المشايين من حيث

كان الزبير أعظم أهل الفتنة عقاباً لكونه إمام القوم وداعيتهم إلى الفتنة ولما يجب من تعاضم الثواب لقاتل من يتعاضم له العقاب ولما يجب لمزيل الفتنة من الثواب الموفى على ما يستحقه مثيها من العقاب ولما علم الله سبحانه من حال ابن جرmoz ما ذكرناه أعلم نبيه عليه السلام ذلك ليدل أمته عليه فدسهم بالذکر الذي حكيناه ، وهذا واضح لمن تأمله ، وأحسن النظر فيه والمنته لله جل وعلا .

(ومن كلام الشيخ أدام الله عزه) فيما يختص مذاهب أهل الإمامة ، قال الشيخ أدام الله عزه : (إن قال قائل) كيف يصح لكم معشر الإمامة القول بإمامة الإثنى عشر عليهم السلام وأتم تعلمون أن فيهم من خلفه أبوه وهو صبي صغير لم يبلغ الحلم ولا قارب بلوغه كأبي جعفر محمد بن علي بن موسى عليهم السلام ، وقد توفي أبوه وله عند وفاته سبع سنين ، وكفائكم الذي تدعون له وسنة عند وفاة أبيه عند المكثرين سنة خمس سنين ، وقد علمنا بالعادات التي لم تنتقض في زمان من الأزمنة أن من كان له من السنين ما ذكرناه لم يكن من بالنى الحلم ولا مقاربيه ، والله تعالى يقول : (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم) وإذا كان الله تعالى قد أوجب الحجر على هذين النفسين في أموالهما لا يجابه ذلك في جملة الأيتام بطل أن يكونا إمامين لأن الإمام هو الوالي على الخلق في جميع أمر الدين والدنيا ، وليس يصح أن يكون الوالي على أموال الله تعالى كلها من الصدقات والاحماس والمأمون على الشريعة والأحكام وإمام الفقهاء والقضاة والحكام والحاجر على كثير من ذوى الالياب في ضروب من الاعمال من ولاية له على درهم واحد من مال نفسه ولا يؤمن على النظر لنفسه ومن هو محجور عليه لصغر سنه ونقصان عقله لتناقض ذلك واستحالته ، وهذا دليل على بطلان مذاهب الإمامية خاصة .

(فالجواب) عن ذلك وبالله التوفيق .

(قال الشيخ أدام الله عزه) : هذا كلام يوم الضعفة ويوقع الشبهة لمن لا بصيرة له ، ويردع بظاهره قبل الفحص عن معناه والعلم بباطنه (وجملة القول فيه) ان الآية التي اعتمدها هؤلاء القوم في هذا الباب خاصة وليست بعامة بدلالة توجب خصوصها وتدلل على بطلان الاعتقاد لعمومها وذلك أن الله سبحانه وتعالى قد قطع العذر في كمال من أوجب له الامامة ودل على عصمة من نصبه للرياسة ، وقد وضع بالبرهان القياسي والدليل السمعي إمامة هذين الامامين عليهما السلام فأوجب ذلك خروجهما من جملة الأيتام الذين توجه نحوهم الكلام كما أوجب العقل خصوص قوله : (والله على كل شيء قدير) ، وقام الدليل على عدم العموم من قوله : (وأوتيت من كل شيء) وفتحنا عليهم أبواب كل شيء) ، وكما خص الاجماع قوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) ، فأفرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغير هذا الحكم من انتظمه الخطاب .

وكما خص العقل قوله تعالى (إنا أعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها) وقوله تعالى : (ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها) وقوله تعالى : (ومن يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا) ، فأخرج آدم وموسى وذا النون وغيرهم من الأنبياء عليهم السلام والصالحين الذين وقع منهم ظلم صغير فذكرهم الله في صريح التنزيل إذ لم يذكرهم على التفصيل ، وكما اختصت الآية في السراق من قوله (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) ، فخصت في سارق دون سارق ولم يعم السراق ، وكما اختصت آية القتل قوله : (النفس بالنفس) ، وأشبه ذلك مما يطول شرحه .

وإذا كان المستدل بما حكيناه على الإمامية (عن الآيات - خ ل) معترفا

بخصوص ما هو على الظاهر عموم بدليل يدعيه ربما وفق فيه وربما خولف فيه كانت الإمامية غير حرجة في اعتقادها خصوص آية الحجر بدليل يوجبه العقل ويحصل عليه الإجماع على التنزيل الذي أذكره والبيان ، وذلك أنه لا خلاف بين الامة أن هذه الآية يختص انتظامها لنواقص العقول عن حد الإكمال الذي يوجب الإيناس فلم تك منتظمة لمن حصل له من العقل ما هو حاصل لبالغى الحلم من أهل الرشاد فبطل أن تكون منتظمة للأئمة عليهم السلام والذي يكشف لك عن وهن هذه الشبهة التي أوردتها هؤلاء الضعفاء هو أن المحتج بهذه الآية لا يخلو من أن يكون مسلماً للشريعة لإمامة هذين النفسين «ع» تسليم جدل أو منكر لإمامتهما غير معترف بها على حال ، فإن كان مسلماً لذلك فقد سقط احتجاجه لضرورته الى الإعتراف بخروج من أكمل الله عقله وكلفه المعارف وعصمه من الذنوب والمآثم من عموم هذه الآية ووجوب ما وصفناه للإمام ، وإن كان منكر لم يك لكلامه في تأويل هذه الآية معنى لأن التأويل للقرآن فرع لا يتم إلا بأصله ، ولأن إنكاره لإمامة من ذكرناه بغير الآية التي تعلق بها يغنيه عن الإعتقاد عليها ولا يفقره إليها فان اعتمد عليها فإنما يعتمد على ضرب من الرجحان ، مع أن كلامه حينئذ يكون كلام من احتج بعموم قوله (والله على كل شيء قدير) مع منازعته في المخلوق ، وإنكاره القول بالتعديل وككلام من تعلق بعموم قوله : (ومن يظلم منكم نذقه عذاباً كبيراً) مع إنكاره عصمة الأنبياء من الكبائر والقطع على أنهم من أهل الثواب ، وهذا تخليط لا يصير اليه ناظر مع أن الخصوص قديقع في القول ولا يصح وقوعه في عموم العقل والعقل موجب لعموم الأئمة «ع» بالكمال والعصمة فإذا دل الدليل على إمامة هذين النفسين عليهما السلام وجب خصوص الآية فيمن عداهما بلا ارتياب مع أن العموم لا صيغة له عندنا فيجب استيعاب المجلس بنفس اللفظ وإنما يجب ذلك بدليل يقترن اليه فتى

تعري عن الدليل وجب الوقف فيه ولا دليل على عموم هذه الآية ، وهذا خلاف ما توهموه ، على أن خصومنا قد نسوا في هذا الباب شيئاً لو ذكروه لصرفهم عن هذا الإحتجاج ، وذلك أنهم يخصون قوله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف) ويخرجون ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عموم هذه الآية بخبر واحد ينقضه القرآن ويرده اتفاق آل محمد «ع» ولا يقنعون من خصومهم أن يخصوا آية الأيتام بدليل العقل وبرهان القياس وتواتر الاخبار بالنص على هؤلاء الأئمة عليهم السلام ، فما رأى أعجب من هؤلاء القوم ، ولا أظلم ولا أشد جوراً في الأحكام ، والله نسأل التوفيق للصواب بمنه .

(ومن كلام الشيخ أدام الله عزه) في الرجعة وجواب سؤال فيها ، سأله المخالفون (قال الشيخ) سألت بعض المعتزلة شيخاً من أصحابنا الإمامية وأنا حاضر في مجلس قد ضم جماعة كثيرة من أهل النظر والمتفهمة (فقال له) إذا كان من قولك إن الله جل اسمه يرد الأموات إلى دار الدنيا قبل الآخرة عند قيام القائم عليه السلام ليشفي المؤمنين كما زعمتم من الكافرين وينتقم لهم منهم كما فعل ببني إسرائيل فيما ذكرتم حتى تتعلقون بقوله تعالى : (ثم رددنا لكم الكرة وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيراً) فخبرني ما الذي يؤمنك أن يتوب يزيد والشمر وعبد الرحمان بن ملجم فيرجعوا عن كفرهم وضلالهم ويصيروا في تلك الحال إلى ضاعة الامام عليه السلام فيجب عليك ولايتهم والقطع بالثواب لهم ؟ وهذا نقض مذاهب الشيعة ؟

(فقال الشيخ المسؤول) : القول في الرجعة إنما قبلته من طريق التوقيف وليس للنظر فيه مجال وأنا لا أجيب عن هذا السؤال لأنه لا نص عندي فيه وليس يجوز أن أتكلف من غير جهة النص الجواب ، فشنع السائل وجماعة

المعزلة عليه بالعجز والإنقطاع .

(قال الشيخ أدام الله عزه) فأقول أنا أبين في هذا السؤال جوابين :
 (أحدهما) أن العقل لا يمنع من وقوع الإيمان عن ذكره السائل لأنه لا
 يكون إذ ذاك قادراً عليه ومتمكناً منه لكن السمع الوارد عن أئمة الهدى
 عليهم السلام بالقطع عليهم بالخلود في النار ، والتدين بلعنهم ، والبراءة
 منهم الى آخر الزمان منع من الشك في حالهم ، وأوجب القطع على سوء
 اختيارهم فجزوا في هذا الباب مجرى فرعون وهامان وقارون ومجرى من
 قطع الله عز اسمه على خلوده في النار .

ودل بالقطع على أنهم لا يختارون أبداً الايمان من قال الله تعالى في
 جملتهم : (ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل
 شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله) يريد إلا أن يلجئهم الله ، والذين
 قال الله تعالى فيهم : (إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون
 ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون) ثم قال
 جل من قائل في تفصيلهم وهو توجه القول الى ابليس : (لأملأن جهنم منك
 ومن تبعك منهم أجمعين) .

وقوله : (وإن عليك لعنتي الى يوم الدين) ، وقوله : (تبت يدا
 أبي لهب وتب ما أغنى عنه ماله وما كسب سيصلى ناراً ذات لهب) فقطع عليه
 بالنار وأمن من انتقاله الى ما يوجب له الثواب ، وإذا كان الأمر على ما
 وصفناه بطل ما توهموه على هذا الجواب .

(والجواب الآخر) : أن الله سبحانه إذا رد الكافرين في الرجعة
 ليذنبهم منهم لم يقبل لهم توبة وجزوا في ذلك مجرى فرعون لما أدركه الغرق
 (قال آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو اسرائيل وأنا من المسلمين) ،
 قال الله سبحانه : (الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين) فرد الله

عليه إيمانه ولم ينفعه في تلك الحال ندمه وإقلاعه وكأهل الآخرة الذين لا تقبل لهم توبة ولا ينفعهم ندم لأنهم كالمجانين إذ ذاك إلى الفعل ولأن المحكمة تمنع من قبول التوبة أبداً وتوجب اختصاص بعض الأوقات بقبولها دون بعض ، وهذا هو الجواب الصحيح على مذهب أهل الإمامة ، وقد جاءت به آثار ظاهرة عن آل محمد عليهم السلام حتى روى عنهم في قوله سبحانه (يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً قل انتظروا إما منتظرون) ، فقالوا : إن هذه الآية هو القائم عليه السلام ، فإذا ظهر لم تقبل توبة المخالف ، وهذا يسقط ما اعتمده المخالف .

(سؤال) فإن قالوا في هذا الجواب ما أنكرتم أن يكون الله سبحانه على ما أصلتموه قد أغرى عباده بالعصيان وأباحهم الهرج والمرج والطفیان لأنهم كانوا يقدرّون على الكفر وأنواع الضلال وقد يتسوا من قبول التوبة لم يدعهم داع إلى الكفر عما في طباعهم ولا ازجروا عن فعل قبيح يصلون به إلى النفع العاجل ، ومن وصف الله سبحانه بإغراء خلقه بالمعاصي وأباحهم الذنوب فقد أعظم القرية عليه .

(جواب) قيل لهم ليس الأمر على ما ظننتموه وذلك إن الدواعي لهم إلى المعاصي ترتفع إذ ذاك ولا يحصل لهم داع إلى قبيح على وجه من الوجوه ولا سبب من الأسباب لأنهم يكونون قد علموا بما سلف لهم من العقاب إلى وقت الرجعة على خلاف أمتهم عليهم السلام ويعلمون في الحال أنهم معذبون على ما سبق لهم من العصيان ، وأنهم إن راموا فعل قبيح تزيد عليهم العقاب ولا يكون لهم عند ذلك طبع يدعوهم إلى ما يتزايد عليهم به العذاب بل تتوفر لهم دواعي الطباع والخواطر كلها إلى إظهار الطاعة والانتقال عن العصيان وإن لزمنا هذا السؤال لزم جميع أهل الإسلام مثله في أهل الآخرة وحالهم

في إبطال توبتهم وكون توبتهم غير مقبولة منهم فبها أجاب به الموحدون لمن ألزمهم ذلك فهو جوابنا بعينه .

(سؤال آخر) وإن سألوا على المذهب الأول والجواب المتقدم فقالوا كيف يتوهم من القوم الإقامة على العناد والإصرار على الخلاف وقد عاينوا فيما يزعمون عقاب القبور ، وحل بهم عند الرجعة العذاب على ما يعلمون بما زعمتم أنهم مقيمون عليه ، وكيف يصح أن تدعوهم الدواعي الى ذلك ، أو يخطر لهم في فعله الخواطر ، وما أنكرتم أن تكونوا في هذه الدعوى مكابرين .

(الجواب) قيل لهم يصح ذلك على مذهب من أجاب بما حكيناه من أصحابنا بأن نقول : إن جميع ما عدتموه لا يمنع من دخول شبهة عليهم في استحسان الخلاف لأن القوم يظنون أنهم إنما بهشوا بعد الموت تكريماً لهم وليلوا الدنيا كما كانوا ولا يظنون أن ما اعتمدوه في العقاب السالف لهم كان غلطاً منهم وإذا حل بهم العقاب ثانية توهموا قبل مفارقة أرواحهم أجسادهم أن ذلك ليس من طريق الاستحقاق وأنه من الله تعالى لكنه كما تكون الدرل وكما حل بالأنبياء .

ولا أصحاب هذا الجواب أن يقولوا ليس ما ذكرناه في هذا الباب بأعجب من كفر قوم موسى وعبادتهم العجل وقد شاهدوا منه الآيات وعاينوا ما حل بفرعون وملائه على الخلاف ولا هو بأعجب من إقامة أهل الشرك على خلاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهم يعلمون بعجزهم عن مثل ما أتى به القرآن ويشهدون معجزاته وآياته عليه وآله السلام ويجدون مخبرات أخباره على حقايقها من قوله : (سيهزم الجمع ويولون الدبر) ، وقوله : (ليدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) ، وقوله : (ألم غلبت الروم في أدنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون) وما حل بهم من العقاب بسيفه عليه

وآله السلام وهلاك كل من توعد به الهلاك ، هذا وفيمن أظهر الايمان به المنافقون ينضافون في خلافه الى أهل الشرك والضلال على أن هذا السؤال لا يسوغ لأصحاب المعارف من المعتزلة لأنهم يزعمون أن أكثر المخالفين على الأنبياء كانوا من أهل العناد ، وأن جمهور المظهرين للجمل بالله يعرفونه على الحقيقة ويعرفون أنبياءه وصدقهم ولكنهم في الخلاف على اللجاج والعناد فلا يمنع أن يكون في الرجعة وأهلها على هذا الوصف الذي حكيناه ، وقد قال الله تعالى : (ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب آيات ربنا ونكون من المؤمنين بل بدلهم ما كانوا يخفون من قبل ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وإنهم لكاذبون) ، فأخبر سبحانه أن أهل العقاب لو ردوا الله تعالى الى الدنيا لعادوا الى الكفر والعناد مع ما شاهدوا في القبور وفي المحشر من الأهوال وما ذاقوه من أليم العذاب .

(ومن كلام الشيخ أدام الله عزه) في المتعة ، قال الشيخ أدام الله عزه : حضرت دار بعض قواد الدولة وكان بالحضرة شيخ من الاسماعيلية يعرف بابن لو لو فسالني ما الدليل على إباحة المتعة (فقلت له) الدليل على ذلك قول الله جل جلاله : (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة إن الله كان عليماً حكيماً) فأحل جل اسمه نكاح المتعة بصريح لفظها وبذكر أوصافه من الأجر عايتها والتراضى بعد الفرض له من الازدياد في الأجل وزيادة الأجر فيها .

(فقال) : ما أنكرت أن يكون هذه الآية مسوخة بقوله (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فاهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) .

فحظر الله تعالى النكاح إلا لزوجة أو ملك يمين ، وإذا لم تكن المتعة

زوجة ولا ملك يمين فقد سقط من أحلها ، (فقلت له) : قد أخطأت في هذه المعارضة من وجهين : (أحدهما) أنك ادعيت أن المستمتع بها ليست بزوجة ومخالفك يدفعك عن ذلك ويثبتها زوجة في الحقيقة ، (والثاني) أن سورة المؤمنين مكية وسورة النساء مدنية والمكي متقدم البدني فكيف يكون ناسخاً له وهو متأخر عنه ، وهذه غفلة شديدة .

(فقال) : لو كانت المتعة زوجة لكانت ترث ويقع بها الطلاق ، وفي إجماع الشيعة على أنها غير وارثة ولا مطلقة دليل على فساد هذا القول . (فقلت له) : وهذا أيضاً غلط منك في الديانة ، وذلك أن الزوجة لم يجب لها الميراث ويقع بها الطلاق من حيث كانت زوجة فقط وإنما حصل لها ذلك بصفة تزيد على الزوجية ، والدليل على ذلك ان الامة إذا كانت زوجة لم ترث ولم تورث والقائلة لا ترث ، والذمية لا ترث ، والامة المبيعة تبين بغير طلاق ، والملاعنة تبين ايضاً بغير طلاق .

وكذلك المختاعة والمرتدة والمرتد عنها زوجها والمرضة قبل الفطام بما يوجب التحريم من لبن الام والزوجة تبين بغير طلاق وكل ما عدناه زوجات في الحقيقة فبطل ما توهمت فلم يأت بشيء ، فقال صاحب الدار وهو رجل أعجمي : لا معرفة له بالفقه وإنما يعرف الظواهر ، أنا أسألك في هذا الباب عن مسألة خبرني هل تزوج رسول الله (ص) متعة ، أو تزوج أمير المؤمنين «ع» ؟ (فقلت له) : لم يأت بذلك خبر ولا عليه ، (فقال لي) لو كان في المتعة خير ما تركها رسول الله (ص) وأمير المؤمنين «ع» (فقلت له) : أيها القائل ليس كل ما لم يفعله رسول الله (ص) كان محرماً وذلك أن رسول الله (ص) والأئمة عليهم السلام كافة لم يتزوجوا بالاماء ، ولا نكحوا الكتابيات ولا خالعوها ولا تزوجوا بالزنج ولا نكحوا السند ولا انجروا الى الأمصار ولا جلسوا باعة للتجار وليس ذلك كله محرماً ولا منه

شيء محظور إلا ما اقتصت الشيعة به دون مخالفيها من القول في نكاح الكتابيات (فقال) : فدع هذا خبرني عن رجل ورد من قم يريد الحج فدخل الى مدينة السلام فاستمتع فيها بامرأة ثم انقضى أجلها فتركها وخرج الى الحج وكانت حاملا منه ولم يعلم بحالها فحج ومضى الى بلده وعاد بعد عشرين سنة وقد ولدت بنتاً وشبت ثم عاد الى مدينة السلام فوجد فيها تلك الابنة فاستمتع بها وهو لا يعلم أليس يكون قد نكح ابنته وهذا فظيع جداً ؟ (فقلت له) إن أوجب هذا الذي ذكره القائل تحريم المتعة وتقيحها أوجب تحريم نكاح الميراث وكل نكاح وتقيحه ، وذلك أنه قد يتفق فيه مثل ما وصف وجعله طريقاً الى حظر المتعة وذلك أنه لا يمنع أن يخرج رجل من أهل السنة وأصحاب أحمد بن حنبل من خوارزم قاصداً للحج فينزل بمدينة السلام ويحتاج الى النكاح فيستدعي امرأة من جيرانه حنبلية سنية فيسألها أن تلتمس له امرأة ينكحها فتدله على امرأة شابة ستيرة نسيب لا ولي لها فيرغب فيها وتجعل المرأة أمرها الى إمام المحلة وصاحب مسجدتها فيحضر رجلين ممن يصلي معه ويعقد عليها النكاح للخوارزمي السنّي الذي لا يرى المتعة ويدخل بالمرأة ويقوم معها الى وقت رحيل الحاج الى مكة فيستدعي الشيخ الذي عقد عليه النكاح فيطلقها بحضرة ويعطيهما عدتها وما يجب عليه من نفقتها ثم يخرج فيحج وينصرف من مكة على طريق البصرة ويرجع الى بلده وقد كانت المرأة حاملا وهو لا يعلم فيقيم عشرين سنة ثم يعود الى مدينة السلام للحج فينزل في تلك المحلة بعينها ويسأل عن العجوز فيفقدتها لموتها فيسأل عن غيرها فتأنيه قرابة لها أو نظيرة لها في الدلالة فتذكر له جارية هي ابنة المتوفاة بعينها فيرغب فيها ويعقد عليها كما عقد على أمها بولي وشاهدين ثم يدخل بها فيكون قد وطئ ابنته فيجب على القائل أن يحرم لهذا الذي ذكرناه كل نكاح ، فاعترض الشيخ السائل أولاً (فقال) : عندنا أنه يجب على هذا الرجل أن

بوصى الى جيرانه باعتبار حالها ، وهذا يسقط هذه الشناعة ، (فقلت له) إن كان هذا عندكم واجباً فعندنا أوجب منه وأشد لزوماً أن يوصى المستمتع بثقة من اخوانه في البلد باعتبار حال المستمتع بها فإن لم يجد أخاً أو وصى قوماً من أهل البلد وذكر أنها كانت زوجته ولم يذكر المتعة ، وهذا شرط عندنا فقد سقط أيضاً ما توهمته ، ثم أقبلت على صاحب المجلس (فقلت له) إن أمرنا مع هؤلاء المتفهمة عجيب وذلك أنهم مطبقون على تبديعنا في نكاح المتعة مع إجماعهم على أن رسول الله (ص) قد كان أذن فيها وانها عملت على عهده ومع ظاهر كتاب الله عز وجل في تحليلها وإجماع آل محمد عليهم السلام على إباحتها والاتفاق على أن عمر حرّمها في أيامه مع إقراره بأنها كانت حلالاً على عهد رسول الله (ص) ، فلو كنا على ضلالة فيها لكننا في ذلك على شبهة تمنع ما يعتقدده المخالف فينا من الضلال والبرائة منا وليس فيمن خالفنا إلا من يقول في النكاح وغيره بضد القرآن وخلاف الاجماع ونقض شرع الاسلام وانكر في الطباع وعند ذوى المروآت ولا يرجع في ذلك الى شبهة تسوغ له في قوله وهم معه يتولى بعضهم بعضاً ويعظم بعضهم بعضاً وليس ذلك إلا لإختصاص قولنا بآل محمد عليهم السلام فلعداوتهم لهم رمونا عن قوس واحد ، (هذا أبو حنيفة النعمان بن ثابت) يقول : لو أن رجلاً عقد على امته عقدة النكاح وهو يعلم أنها أمه ثم وطئها لسقط عنه الحد ولحق به الولد .

وكذلك قوله في الاخت والبنت ، وكذلك سائر المحرمات ، ويزعم ان هذا نكاح شبهة أوجبت سقوط الحد .

(ويقول) : لو أن رجلاً استأجر غسالة أو خياطة أو خبازة أو غير ذلك من أصحاب الصناعات ثم وثب عليها فوطئها وحملت منه سقط عنه الحد ولحق به الولد .

(ويقول) : إذا لف الرجل على إحليله حريرة ثم أوجله في قبل امرأة

ليست له بمحرم له حتى ينزل لم يكن زانياً ولا وجب عليه الحد ، (ويقول) ان الرجل إذا يلوط بغلام فأوجب له الحد ولكن يردع بالكلام الغليظ والأدب بالحففة بالنعل والحفقتين وما أشبه ذلك ، (ويقول) إن شرب النبيذ الصلب المسكر حلال طلق ، وهو سنة وتجرمه بدعة .

(وقال الشافعي) : إذا فجر الرجل بامرأة فحملت منه فأولدت بنتاً فانه يحل للفاجر أن يتزوج بهذه الابنة ويطأها ويولدها لا حرج عليه في ذلك فأحل زكاح البنات .

(وقال) : لو أن رجلاً اشترى أخته من الرضاعة ووطئها لما وجب عليه الحد ، (وكان) يجيز سماع الغناء بالقصب وأشباهه ، (وقال مالك ابن أنس) (ان وطئ النساء في أحشاشهن حلال طلق ، (وكان) يرى سماع الغناء بالدف وأشباهه من الملامى ، ويزعم ان ذلك سنة في العرسات والولائم ، (وقال داود بن علي الاصفهاني) : ان الجمع بين الاختين في ملك اليمين حلال طلق ، والجمع بين الام والابنة غير محذور ، فاقسم هؤلاء الفجور وكل منكر فيما بينهم واستحلوه ، ولم ينكر بعضهم على بعض ، مع أن الكتاب والسنة والاجماع تشهد بضلالهم في ذلك ، ثم عظموا أمر المتعة والقرآن شاهد بتحليلها والسنة والاجماع يشهدان بذلك ، فيعلم أنهم ليسوا من أهل الدين ولكنهم من أهل العصية والعداوة لآل الرسول «ع» فاستعظم صاحب المجلس ذلك وأنكره وأظهر البراءة من معتقديه وسهل عليه أمر المتعة والقول بها .

فصل

(قال الشيخ أدام الله عزه) : وقد كنت استدلت بالآية التي قدمت تلاوتها علي تحليل المتعة في مجلس كان صاحبه رئيس زمانه فاعترضني فيها

أبو القاسم الداركي (فقال) : ما أنكرت أن يكون المراد بقوله تعالى :
 (فما استمتعتم به منهن فما توهن أجورهن فريضة) إنما أراد به نكاح الدوام
 وأشار بالاستمتاع الى الإلتذاذ دون نكاح المتعة الذي تذهب اليه (فقلت له) ان
 الإستمتاع وإن كان في الأصل هو الإلتذاذ فإنه إذا علق بذكر النكاح وأطلق
 بغير تقييد لم يرد به إلا النكاح المتعة خاصة لكونه علماً عليها في الشريعة وتعارف
 أهلها ، ألا ترى أنه (لو قال قائل) نكحت أمس امرأة متعة ، أو هذه
 المرأة نكاحي لها أو عقدي عليها للمتعة أو أن فلاناً يستحل نكاح المتعة لما
 فهم من قوله إلا النكاح الذي يذهب اليه الشيعة خاصة ، وإن كانت المتعة
 قد تكون بوطن الإماء والحرائر على الدوام كما أن الوطء في اللغة هو وطئ
 القدم وبماسة باطنه للشيء على سبيل الإعتماد ، (ولو قال قائل) : وطئت
 جاريتي ومن وطئ امرأة غيره فهو زان ، وفلان يبطأ امرأته وهي حائض
 لم يعقل من ذلك مطلقاً على أصل الشريعة إلا النكاح دون وطئ القدم ،
 وكذلك الغائط هو الشيء المحوط ، وقيل هو الشيء المنهبط .

(ولو قال قائل) هل يجوز أن آتى الغائط ثم لا أتوضأ وأصلى ،
 أو قال : فلان آتى الغائط ولم يستبرأ لم يفهم من قوله إلا الحدث الذي يجب
 منه الوضوء وأشبه ذلك مما قد قرر في الشريعة ، وإذا كان الأمر على ما
 وصفناه فقد ثبت أن إطلاق لفظ نكاح المتعة لا يقع إلا على النكاح الذي
 ذكرناه ، وإن كان الإستمتاع في أصل اللغة هو الإلتذاذ كما قدمناه فاعترض
 القاضي أبو محمد بن معروف (فقال) : هذا الإستدلال يوجب عليك أن
 لا يكون الله تعالى أحل بهذه الآية غير نكاح المتعة لأنها لا تتضمن سواه ،
 وفي الإجماع على انتظامها تحليل نكاح الدوام دليل على بطلان ما اعتمده ،
 (فقلت له) : ليس يدخل هذا الكلام على أصل الاستدلال ولا يتضمن
 معتمدي ما ألزمه القاضي فيه وذلك أن قوله سبحانه : (وأحل لكم ما وراء

ذلكم أن تبغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين) ، يتضمن تحليل المناكح المخالفة للسفاح في الجملة ويدخل فيه نكاح الدوام من الحرائر والاماء ثم يختص نكاح المتعة بقوله : (فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة) ويجرى ذلك مجرى قول القائل (قد حرم الله عليك نساء بأعيانهن وأحل لك ما عداهن فان استمتعتم منهن فالحكم فيه كذا وكذا ، وإن نكحت الدوام فالحكم فيه كيت وكيت) ، فيذكر فيه المحللات في الجملة ، وتبين له حكم نكاح بعضهم ، كما ذكرهن له ، ثم تبين له أحكام نكاحهن كلهن ، فما أعلمه زاد على شيئاً .

فصل

(قال الشيخ أدام الله عزه) : قد كنت حضرت مجلس الشريف أبي الحسن أحمد بن القاسم الحمدي وحضره أبو القاسم الداركي فسأله بعض الشيعة عن الدلالة على تحريم نكاح المتعة عنده فاستدل بقوله تعالى (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم فانهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) ، قال : والمتعة باتفاق الشيعة ليست بزوجة ولا بملك يمين فبطل أن تكون حلالاً .

(فقال له) السائل : ما أنكرت أن تكون زوجة ، وما حكيت به عن الشيعة من إنكار ذلك لا أصل له ، (فقال له) : لو كانت زوجة لسكيات وارثة لأن الاتفاق حاصل على أن كل زوجة فهي وارثة وموروثة إلا ما أخرجه الدليل من الأئمة والذمية والقائلة فنازعه السائل في هذه الدعوى (وقال) : ما أنكرت أن تكون المتعة أيضاً زوجة تجرى مجرى الذمية والرق والقائلة في خروجها عن استحقاق الميراث وضايقه في هذه المطالبة ، فلها طالب الكلام بينهما في هذه النبكته تردد ، (قال) : الدليل على أنها

ليست بزوجة أن القاصد الى الاستمتاع بها إذا قال لها تمتعيني نفسك فأنعمت له حصلت متعة ليس بينها وبينه ميراث ولا يلحقها الطلاق ، وإذا قال لها زوجيني نفسك فأنعمت حصلت زوجية يقع بها الطلاق ويثبت بينها وبينه الميراث ، فلو كانت المتعة زوجة ما اختلف حكمها باختلاف الالفاظ ولا وقع الفرق بين أحكامها بتغيير الكلام ولوجب أن يقع الاستمتاع في العقد بلفظ التزويج ، ويقع التزويج بلفظ الاستمتاع ، (قال) : وهذا باطل بإجماع الشيعة وما هم عليه من الانفاق ، فلم يدر السائل ما يقول له لعدم فقهه وضعف بصيرته بأصل المذهب .

(فقال الشيخ أدام الله عزه) : فقلت للداركي لم زعمت أن الأحكام قد تتغير باختلاف ما ذكرت من الكلام وما أنكرت أن يكون العقد عليها بلفظ الإستمتاع يقوم مقام العقد عليها بلفظ الزوجية وأن يكون لفظ الزوجية يقوم مقام لفظ الإستمتاع فهل تجد لما ادعيت في هذين الأمرين برهاناً أو عليه دليلاً أو فيه بيان .

وبعد فكيف استجزت أن تدعى إجماع الشيعة على ما ذكرت ولم يسمع ذلك من أحد منهم ولا قرأت لهم في كتاب ونحن معك في المجلس نفتي بأنه لا فرق بين اللفظين في باب العقد للنكاح سواء كان نكاح الدوام أو نكاح الإستمتاع ، وإنما الفصل بين النكاحين في اللفظ ومن جهة الكلام ذكر الأجل في نكاح الاستمتاع وترك ذكره في نكاح الميراث ، فلو قال : تمتعيني نفسك ، ولم يذكر الأجل لوقع نكاح الميراث لا ينحل إلا بالطلاق ، ولو قال : تزوجيني الى أجل كذا ، فأنعمت به لوقع نكاح استمتاع ، وهذا ما ليس فيه بين الشيعة خلاف ، فلم يرد شيئاً يجب حكايته وظهر عليه بحمد الله الكلام .

(ومن حكايات الشيخ أدام الله عزه) قال : سئل الفضل بن شاذان

رحمه الله تعالى عما روته الناصبة عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لا أوتي برجل يفضلي على أبي بكر وعمر إلا جلده جلدة المفتري ، فقال إنما روى هذا الحديث سويد بن غفلة ، وقد أجمع أهل الآثار على أنه كان كثير الغلط وبعد فإن نفس الحديث متناقض لأن الأمة مجمعة على أن علياً عليه السلام كان عدلاً في قضيته وليس من العدل أن يجلد حد المفتري من لم يفتر ، هذا جور على لسان الأمة كلها وعلى بن أبي طالب عليه السلام عندنا برىء من ذلك .

فصل

(قال الشيخ أدام الله عزه) وأقول : إن هذا الحديث إن صح عن أمير المؤمنين عليه السلام ولن يصح بأدلة أذكرها بعد ، فإن الوجه فيه أن المفاضل بينه وبين الرجلين إنما وجب عليه حد المفتري من حيث أوجب لها بالمفاضلة ما لا يستحقانه من الفضل لأن المفاضلة لا تكون إلا بين متقاربين في الفضل وبعد أن يكون في المفضول فضل ، وإذا كانت الدلائل على أنه من لا طاعة معه لا فضل في الدين له ، وأن المرتد عن الإسلام ليس فيه شيء من الفضل الديني .

وكان الرجلان يجحدهما النص قد خرجا عن الإيمان ، بطل أن يكون لها فضل في الإسلام ، فكيف يحصل لها من الفضل ما يقارب فضل أمير المؤمنين عليه السلام ؟ ومتى فضل إنسان أمير المؤمنين عليه السلام عليهم فقد أوجب لها فضلاً عظيماً في الدين فإنما استحق حد المفتري الذي هو كاذب دون المفتري الذي هو راجم بالقيح لأنه افتري بالتفضيل لا أمير المؤمنين عليه السلام عليهما من حيث كذب في إثبات فضل لها في الدين ، وجرى في هذا الباب مجرى من فضل المسلم البر التقي على الكافر المرتد الخارج عن الدين ومجرى من فضل جبرئيل عليه السلام على إبليس ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

على أبي جهل بن هشام في أن المفاضلة بين ما ذكرناه توجب لمن لا فضل له على وجه فضلاً مقارياً لفضل العطاء عند الله سبحانه ، وهذا بين لمن تأمله ، مع أنه لو كان هذا الحديث صحيحاً وتأويله على ما ظنه القوم لوجب أن يكون حد المفتري واجباً على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وحاشا له من ذلك لأن رسول الله (ص) قد فضل أمير المؤمنين عليه السلام على سائر الخلق فأخى بينه وبين نفسه ، وجعله بحكم الله في المباهلة نفسه ، وسد أبواب القوم إلا بابيه ، ورد كبراء أصحابه عن نكاحهم ابنته سيدة نساء العالمين عليها السلام وأنكحه وقدمه في الولايات كلها ولم يؤخره ، وأخبر أنه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ، وأنه أحب الخلق إلى الله وأنه مولى من كان مولاه من الأنام ، وأنه منه بمنزلة هارون من موسى بن عمران ، وأنه عليه السلام أفضل من سيدى شباب أهل الجنة ، وأن حربه حربه وسله سله وغير ذلك مما يطول به الكتاب إن ذكرناه .

وكان يجب أيضاً أن يكون عليه السلام قد أوجب الحد على نفسه إذ أبان عن فضله على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث يقول أنا عبد الله وأخو رسول الله (ص) لم يقلها أحد قبلي ولا يقولها أحد بعدى إلا كذاب مفتر ، صليت قبلهم سبع سنين .

وفي قوله عليه السلام لعثمان وقد قال له أبو بكر وعمر خير منك ، فقال : بل أنا خير منك ومنهما ، عبدت الله قبلهما وعبدته بعدهما ، وكان أيضاً قد أوجب الحد على ابنه الحسن عليه السلام وجميع ذريته وأنصاره وأشياعه وأهل بيته ، فانه لا ريب في اعتقادهم فضله على سائر الصحابة ، وقد قال الحسن عليه السلام صبيحة الليلة التي قبض فيها أمير المؤمنين عليه السلام (لقد قبض في هذه الليلة رجل ما سبقه الا ولون بعمل ولا أدركه الآخرون) وهذه المقالة متهافنة جداً .

(قال الشيخ أدام الله عزه) : ولست أمنع العبارة بأن أمير المؤمنين عليه السلام كان أفضل من أبي بكر وعمر على معنى تسليم فضلمها من طريق الجدل ، أو على معتقد الخصوم في أن لها فضلا في الدين ، فأما على تحقيق القول في المفاضلة فانه غلط وباطل .

(قال الشيخ أدام الله عزه) : وشاهد ما أطلقت من القول ونظيره قول أمير المؤمنين عليه السلام في أهل الكوفة : (اللهم إني قد مللتهم وملوني وسئمتهم وسئمتوني اللهم فابدلني بهم خيرا منهم وابدلهم بي شرا مني) ، ولم يكن في أمير المؤمنين عليه السلام شر وإنما أخرج الكلام على اعتقادهم فيه ومثله قول حسان وهو يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

أتهجوه ولست له بكفؤ فشركا لخيركا الفداء

ولم يكن في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شر وإنما أخرج الكلام على معتقد الهاجى فيه .

(ومن حكايات الشيخ أدام الله عزه) وكلامه ، قال الشيخ أيد الله وقد كان الفضل بن شاذان رحمه الله استدل على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بقول الله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين) ، قال : وإذا أوجب الله للأقرب برسول الله (ص) الولاية وحكم بأنه أولى به من غيره وجب أن أمير المؤمنين عليه السلام أولى بمقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كل أحد .

قال الفضل : (فإن قال قائل) فإن العباس كان أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من علي عليه السلام (قيل له) : إن الله تعالى لم يذكر الأقرب في النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون أن علقه بوصف ، فقال (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين) فشرط في الأولى

بالرسول الايمان والهجرة ، ولم يكن العباس من المهاجرين ، ولا كانت له هجرة بالانفاق .

(قال الشيخ) - وأقول - : إن أمير المؤمنين عليه السلام كان أقرب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من العباس وأولى بمقامه منه إن ثبت أن المقام موروث ، وذلك أن علياً عليه السلام كان ابن عم رسول الله (ص) لأبيه وأمه والعباس عمه لأبيه خاصة ومن يقرب بسببين كان أقرب بمن يقرب بسبب واحد .

(وأقول) لو لم تكن فاطمة عليها السلام موجودة بعد الرسول (ص) لكان أمير المؤمنين عليه السلام أحق بميراث رسول الله (ص) وبتركته من العباس إذ لو ورث مع الولد أحد غير الأبوين والزوج والزوجة لكان أمير المؤمنين عليه السلام أحق بميراث الرسول (ص) مع فاطمة «ع» من العباس لما قدمت من انتظام القرابة من جهتين واختصاص العباس بها من جهة واحدة .

(قال الشيخ أدام الله عزه) : ولست أعلم بين أهل العلم خلافاً في أن علياً عليه السلام كان ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبيه وأمه وأن العباس كان عمه لأبيه خاصة ، ويدل على ذلك ما رواه نافلة الآثار وهو أن أبا طالب رحمة الله عليه مر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي وعلى عليه السلام الى جانبه فلما سلم قال : ما هذا يا بن أخ ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : شيء أمرني به ربي يقربني به اليه ، فقال لابنه جعفر : يا بني صل جناح ابن عمك فصلى رسول الله (ص) بعلي وجعفر جميعاً يومئذ فكانت أول صلاة جماعة في الاسلام ، ثم أنشأ أبو طالب عليه السلام يقول :

إن علياً وجعفرأ ثقتي عندم الزمان والكرب

والله لا أخذل النبي ولا
لا اتخذلا وانصرا ابن عمكما
يخذه من بني ذو حسب
أخى لأمي من بينهم وأبي
(ومن ذلك) ما رواه جابر بن عبد الله الأنصاري رحمه الله قال سمعت
علياً عليه السلام ينشد ورسول الله صلى الله عليه وآله يسمع :
أنا أخو المصطفى لاشك في نسبي
جدي وجد رسول الله منفرد
فالحمد لله شكراً لا شريك له
صدقه وجميع الناس في بهم
قال : فابتم رسول الله (ص) وقال : صدقت يا علي ، وفي ذلك
يقول الشاعر أيضاً :

إن علي بن أبي طالب
أبو علي وأبو المصطفى
جدا رسول الله جداه
من طينة طيبها الله

(ومن كلام الشيخ أدام الله عزه) في حوز الابنة المال دون العم
والأخ ، (سئل الشيخ أدام الله عزه) في مجلس الشريف أبي الحسن علي
ابن أحمد بن إسحاق أدام الله عزه (فقيل له) : خبرنا عن رجل توفي وخلف
ابنة وعماً كيف تقسم الفريضة في تركته ؟ (فقال الشيخ أدام الله عزه) إذا لم
يترك غير المذكورين فالمال بأسره للإبنة خاصة وليس للعم شيء (فقال السائل) لم
زعمت أن المال للإبنة خاصة ، وما الدليل على ذلك ؟
(فقال الشيخ أيده الله) : الدليل على ذلك من كتاب الله عز وجل
ومن سنة نبيه ومن إجماع آل محمد عليهم السلام .

(فأما كتاب الله سبحانه) فقوله جل جلاله : (يوصيكم الله في
أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك
وإن كانت واحدة فلها النصف) ، فأوجب الله سبحانه للإبنة النصف كالأولاد مع

الأبوين ، وأوجب لها النصف الآخر مع العم بدلالة قوله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين) ، وذلك أنه إذا كان الأقرب أولى من الأبعد كانت الابنة مستحقة للنصف مع العم كما تستحقه مع الأبوين بنص التلاوة .

نظرنا في النصف الآخر ومن أولى به أمي أم العم ؟ فإذا هي وجدناها أقرب من العم لأنها تقرب بنفسها والعم يتقرب الى الميت بجمده ، والجدة يتقرب الى الميت بأبيه ، وجب رد النصف الباقي الى الابنة بمفهوم آية ذوى الأرحام .

(وأما السنة) فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قتل حمزة بن عبد المطلب عليه السلام وخلف ابنته وأخاه العباس وابن أخيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبني أخيه علياً عليه السلام وجعفرأ وعقيلاً رضى الله عنهما ، فورث رسول الله (ص) ابنته جميع تركته ولم يرث هو منها شيئاً ولا ورث أخاه العباس ولا بني أخيه أبي طالب رحمه الله ، فدل على أن الابنة أحق بالميراث كاه من العم والايخ وابن الايخ .

وقد قال الله جل اسمه : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) ، وقال تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) .

(وأما إجماع آل محمد عليهم السلام) : فإن الأخبار متواترة عنهم بما حكيناه ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (إني مخاف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي وأنها لن يفترقا حتى يردا على الحوض) ، فقال السائل : وما أنكرت أن يكون قوله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) ، ليس في الميراث لكنه في غيره وأما فعل النبي (ص) مع ابنة حمزة فما أنكرت أن يكون إما جازله ذلك لأنه استطاب نفوس الوارث معها .

وأما الإجماع الذي ذكره عن آل محمد «ع» ، فإنه ليس بحجة لأن الحجة هي في إجماع الامة بأسرها .

(فقال الشيخ أدام الله عزه) : أما إنكار كون آية ذوى الأرحام في الميراث فإنه غير مرتفع به ولا يعتمد عليه من كان معدوداً في جملة أهل العلم وذلك أن الله سبحانه نسخ بهذه الآية ما كان عليه القوم من الموارثة بين الإخوان في الدين ، وحط عن الأنصار ميراث المهاجرين لهم دون أقربائهم فقال سبحانه وتعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفًا كان ذلك في الكتاب مسطوراً) ، فبين سبحانه أن ذوى الأرحام أولى بذوى أرحامهم من المهاجرين الذين لا رحم بينهم ومن المؤمنين البعداء منهم في النسب ، ثم قال إلا أن تبرعوا عليهم ففعلوا بهم معروفًا ، وهذا مما لا يختلف فيه من عرف الأخبار ونظر في السير والآثار مع دلالة تتضمن الكلام ، على أنها لا نجد من ذوى الأرحام أولى بأقاربهم في شيء من الأشياء إلا في الميراث خاصة والفعل الذي يوجب الميراث وما عدا ذلك فالإمام أولى به من ذوى الأرحام والمسلمون أولى به إذا لم ينظر فيه الإمام (وأما) ما ادعيت من استطابة رسول الله (ص) أنفس المذكورين فلو كان على ما ذكرت ووصفت لوجب أن يرد به النقل ويثبت في الآثار ويكون معروفًا عند حملة الأخبار فلما لم يذكر ذلك على وجه من الوجوه دل على أنه لا أصل له وأن تخريجه باطل محال .

(وأما) دفعك الحجة من إجماع آل محمد عليهم السلام واعتمادك على إجماع الامة كافة فإنه إذا وجبت الحجة بإجماع الامة وجبت بإجماع أهل البيت عليهم السلام لحصول الإجماع الذي ذكرت على موجب العصمة لآل محمد «ع» من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإن بطل الإجماع على آل محمد

عليهم السلام مع الشهادة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن المتمسك بهم لا يضل أبداً بطلت الحججة من إجماع الأمة إذ قد وجد الفساد فيما أجمعوا عليه من نقل الخبر الذي روينا. وهذا محال لا خفاء باستحالته فلم يزد شيئاً .

(ومن كلام الشيخ أدام الله عزه) : في الطلاق ، قال الشيخ : حضرت يوماً عند صديقنا أبي الطفيل سبيع بن المنبه المخزاري رحمه الله وألحقه بأوليائه الطاهرين عليهم السلام وحضر عنده الشيخان أبو طاهر وأبو الحسن الجوهريان والشريف أبو محمد بن المأمون (فقال لي) أحد الشيخين : ما تقول في طلاق الحامل إذا وقع الرجل منه ثلاثاً في مجلس واحد؟ (فقال الشيخ أيده الله) فقلت : إذا أوقعه بحضور مسلمين عدلين وقعت منه واحدة لا أكثر من ذلك فسكت الجوهري هنيئاً ثم قال : كنت أظن أنكم لا توقعون شيئاً منه بته ، (فقال أبو محمد بن المأمون) للشيخ أدام الله عزه : أتقولون أنه يقع منه واحدة؟

(فقال الشيخ أيده الله) : نعم إذا كان بشرط الشهود فأظن تعجباً من ذلك ، وقال : ما الدليل على أن الذي يقع بها واحدة وهو قد تلفظ بالثلاث ، (قال الشيخ أيده الله) : فقلت له الدلالة على ذلك من كتاب الله عز وجل ومن سنة نبيه (ص) ومن إجماع المسلمين ومن قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ومن قول ابن عباس رحمه الله ومن قول عمر ابن الخطاب ، فازداد الرجل تعجباً لما سمع هذا الكلام ، وقال : أحب أن تفصل لنا ذلك وتشرحه على البيان .

(قال الشيخ) : أما كتاب الله تعالى - فقد تقرر أنه نزل بلسان العرب وعلى مذاهبها في الكلام قال الله سبحانه : (قرآناً عربياً غير ذي عوج) ، وقال : (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) ثم قال سبحانه في آية الطلاق : (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) ،

فكانت الثالثة في قوله : (أو تسريح بإحسان) .

ووجدنا المطلق إذا قال لامرأته أنت طالق أتى بلفظ واحد يتضمن
تطبيقاً واحدة ، فإذا قال عقيب هذا اللفظ ثلاثاً لم يخل من أن تكون إشارته
إلى طلاق وقع فيما سلف ثلاث مرات أو إلى طلاق يكون في المستقبل ثلاثاً ،
أو إلى الحال ، فإن كان أخبر عن الماضي فلم يقع الطلاق إذا باللفظ الذي أورده
في الحال وإنما أخبر عن أمر كان ، وإن كان أخبر عن المستقبل فيجب أن لا
يقع بها طلاق حتى يأتي الوقت ثم يطلقها ثلاثاً على مفهوم اللفظ والكلام ،
وليس هذان القسمان مما جرى الحكم عليهما ولا تضمنهما المقال فلم يبق إلا أنه
أخبر عن الحال وذلك كذب ولغو بلا ترتيب لأن الواحدة لا تكون أبداً
ثلاثاً فلاجل ذلك حكمنا عليه بتطبيقه واحدة من حيث تضمنه اللفظ الذي
أورده وأسقطنا ما لغافيه وأطر حناه إذ كان على مفهوم اللغة التي نطق بها
القرآن فاسداً وكان مضاداً لأحكام الكتاب .

(وأما السنة) فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : كلما لم يكن
على أمرنا هذا فهو رد .

وقال عليه السلام : ما وافق الكتاب فخذوه وما لم يوافق فاطرحوه
وقد بينا أن المرة لا تكون مرتين أبداً ، وإن الواحدة لا تكون ثلاثاً ،
فأوجب السنة إبطال طلاق الثلاث .

(وأما إجماع الأمة) فاهم مطبقون على أن كل ما خالف الكتاب
والسنة فهو باطل ، وقد تقدم وصف خلاف الطلاق الثلاث للكتاب والسنة
فخص الإجماع على بطلانه .

(وأما قول أمير المؤمنين عليه السلام) : فإنه قد تظاهر عنه بالخبر
المستفيض أنه قال : إياكم والمطلقات ثلاثاً في مجاس واحد فانهن ذوات أزواج
(وأما قول ابن عباس) فإنه يقول : ألا تعجبون من قوم يحلون المرأة لرجل

وهي تحرم عليه ، ويحرمونها على آخر وهي تحل له فقالوا : يا ابن عباس ومن هؤلاء القوم ؟ قال : هم الذين يقولون للمطلق ثلاثاً في مجلس قد حرمت عليك امرأتك .

(وأما قول عمر بن الخطاب) : فلا خلاف انه رفع اليه رجل قد طلق امرأته ثلاثاً فأوجع رأسه ثم ردها اليه ، وبعد ذلك رفع اليه رجل وقد طلق كالأول فأبانها منه فقيل له في اختلاف حكمه في الرجلين فقال : قد أردت أن أحمله على كتاب الله عز اسمه ولكنني خشيت أن يتتابع فيه السكران والغيران فاعترف بأن المطلقة ثلاثاً ترد الى زوجها على حكم الكتاب لأنه إنما أبانها منه بالرأى والإستحسان ، فعلينا من قوله على ما وافق القرآن ، ورجبنا عما ذهب اليه من جهة الرأى فلم ينطق أحد من الجماعة بحرف وأنشأوا حديثاً آخر تشاغلوا به .

فصل

(قال الشيخ أيده الله) : وما أشبه قولهم في الحكم على الواحدة من الطلاق بأنها ثلاث إلا بقول النصارى ثلاثة أقانيم جوهر واحد بل النصارى أعذر منهم لأنهم ذكروا ثلاثة معان معقولة ، ثم وصفوها بمعنى واحد في خلاف وصفها في الثلاثة فأخطأوا في المعنى القياسي وإن كان غلطهم على الظاهر في المعنى العددي ، والناصفة أتت بمعنى واحد ولفظ واحد فخبر واعنه بأنه ثلاثة في المعنى ما كان واحداً ، وهذا نهاية الجهل وضعف العقل على انه لا خلاف بين أهل اللسان وأهل الإسلام أن المصلي لو قال في ركوعه سبحان ربي العظيم فقط ثم قال في عقيبته ثلاثاً لم يكن مسبحاً ثلاثاً ، ولو قال في سجوده سبحان ربي الأعلى ثم قال ثلاثاً لم يكن مسبحاً ثلاثاً ، ولو قرأ الحمد مرة ثم

قال في آخرها بلفظة عشرأ لم يكن قارئاً لها عشرأ .

وقد أجمعت الامة على أن الملاعن لو قال في شهادته أشهد بالله أربع مرات أني لمن الصادقين لم يكن شاهداً أربع مرات على الحقيقة حتى يفصلها ولو أن حاجاً رمى الجمره بسبع حصيات في دفعة واحدة لم يجز ذلك عن رمي سبع متفرقات ، وهذا كاه دليل على انه إذا قال : أنت طالق ثم قال ثلاثاً لم يكن طلاقاً ثلاثاً ، وهذا بين لمن تدبره .

(ومن حكايات الشيخ أدام الله عزه) وكلامه في الطلاق ، قال الشيخ أيده الله : وقد أزم الفضل بن شاذان رحمه الله فقهاء العامة على قولهم في الطلاق أن يحل للمرأة الحرة المسلمة أن تمكن من وطئها في اليوم الواحد عشرة أنفس على سبيل النكاح وهذا شنيع في الدين منكر في الإسلام .

(قال الشيخ أيده الله) : وجه إزامه لهم ذلك بأن قال لهم خبروني عن رجل تزوج امرأة على الكتاب والسنة وساق إليها مهرها أليس قد حل له وطئها ؟ فقالوا وقال المسلمون كلهم بلى ، (قال لهم) : فإن وطئها ثم كرها عقيب الوطئ أليس يحل له خلعها على مذهبكم في تلك الحال ؟ (فقالت العامة) خاصة نعم ، (قال لهم) : فانه خلعها ثم بدا له بعد ساعة في العود اليها أليس يحل له أن يخطبها لنفسه ويحل لها أن ترغب فيه ؟ (قالوا) : بلى ، (فقال لهم) : فانه قد عقد عليها عقد النكاح أليس قد عادت الى ما كانت عليه من النكاح وسقط عنها الخلع (قالوا) بلى (قال لهم) : فانه قد رجع الى نيته في فراقها ففارقها عقيب العقد الثاني بالطلاق من غير أن يدخل بها ثانية ، أليس قد بأت منه ولا عدة عليها بنص القرآن من قوله : (فان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) (قالوا نعم) ولا بد لهم من ذلك مع التمسك بالدين ، (قال لهم) أليس قد حلت من وقتها للأزواج إذ ليس عليها عدة بنص القرآن ؟ (قالوا) بلى ،

(قال لهم) : فما تقولون إن صنع بها الثاني كصنع الأول ، أليس يكون قد نكحها اثنان في بعض يوم من غير حظر من ذلك على أصولكم في الاحكام ، (قالوا) : 'ولا بد أن يقولوا بلى ، (قال لهم) : وكذلك لو نكحها ثالث ورابع الى أن يتم ناكحوها عشرة أنفس وأكثر من ذلك الى آخر النهار ، أليس يكون ذلك جائزاً طلقاً حلالاً ، وهذه هي الشناعة التي لا تليق بأهل الإسلام .

(قال الشيخ أيده الله) : والموضع الذي لزمته منه هذه الشناعة فقهاء العامة دون الشيعة الإمامية أنهم يجيزون الخلع والطلاق والظهار في الحيض ، وفي الطهر الذي قد حصل فيه جماع من غير استبانة حمل ، والإمامية تمنع من ذلك وتقول : إن هذا أجمع لا يقع بالحاضرة التي تحيض وتطهر إلا بعد أن تكون طاهرة من الحيض طهرأ لم يحصل فيه جماع فلذلك سلمت مما وقع فيه المخالفون .

(قال الشيخ أدام الله عزه) : وقد حيرت هذه المسألة العامة حتى زعم بعضهم وقد أزمته أنا بمتضمنها أن المطلقة بعد الرجعة اليها عن الخلع يلزمها العدة وإن كانت مطلقة من غير دخول بها فردوا القرآن رداً ظاهراً وقلت لهذا القائل من أين أوجبت عليها العدة وقد طلقها الرجل من غير أن يدخل بها مع نص القرآن؟ (فقال) : لأنه قد دخل بها مرة قبل هذا الطلاق (فقلت له) : إن اعتبرت بهذا الباب لزمك أن يكون من تزوج بامرأة وقد كان طلقها ثلاثاً فاستحل منها ثم اعتدت وتزوجها بعد العدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها في الثاني أن تكون العدة واجبة عليها لأنه قد دخل بها مرة ، وهذا خلاف دين الإسلام ، (فقال) : الفرق بينهما أن هذه التي ذكرت قد قضت منه عدة والاولى لم تقض العدة ، (فقلت له) : أليس قد أسقطت الرجعة لها بعد الخلع عنها العدة باتفاق؟ (قال) بلى (قات له) : فمن أين

يرجع عليها ما كان سقط عنها ، وكيف يصح ذلك في الاحكام الشرعية وأنت لا يمكنك أن تلزمها العدة الساقطة عنها إلا بنكاح لا يجب فيه العدة بظاهر القرآن ، وهذا أمر متناقض فلم يأت بشيء .

(ومن حكايات الشيخ أدام الله عزه) : أيضاً في الميراث وحديثه ، حدثني الشيخ أبيه رحمه الله عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن أبيه عن عمير بن عمر بن أذينة عن بكير بن أعين قال : جاء رجل إلى أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام (فقال له) : يا أبا جعفر ما تقول في امرأة تركت زوجها وأخويها لأمها واختاً لأبيها ؟ (فقال أبو جعفر عليه السلام) : للزوج النصف ثلاثة أسهم من ستة أسهم وللأخوة من الأم الثلث سهمان من ستة وللأخت من الأب ما بقي وهو السدس سهم من ستة (فقال له) الرجل فان فرائض زيد وفرائض العامة والقضاة على غير ذلك يا أبا جعفر ، يقولون : للأخت من الأب ثلاثة أسهم من ستة تعول إلى ثمانية ، (فقال له أبو جعفر عليه السلام) : ولم قالوا ذلك ؟ (قال) لأن الله تعالى يقول : (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) (قال أبو جعفر عليه السلام) : فإن كانت الأخت أختاً (قال) : ليس له إلا السدس .

(فقال أبو جعفر عليه السلام) : فما لكم نقصتم الأخ ان كنتم تحتجون في النصف للأخت بأن الله تعالى قد سمى لها النصف فان الله تعالى قد سمى للأخت أيضاً الكل والكثير من النصف ، قال الله سبحانه : (فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد) فلا تعطون الذي جعل الله له الجميع في بعض فرائضكم شيئاً وتعطونه السدس في موضع وتعطون الذي جعل الله له النصف ذلك تاماً .

(فقال) له الرجل : فكيف تعطى الاخت أصلحك الله النصف ولا يعطى الاُخ شيئاً ؟ (فقال أبو جعفر عليه السلام) : يقولون في أم وزوج وأخوة لأم واخت لأب فيعطون الزوج النصف ثلاثة أسهم من ستة تعول الى تسعة والام السدس والاخوة من الام الثلث والاخت من الاب النصف ثلاثة يرتفع من ستة إلى تسعة ، (قال) : كذلك يقولون (قال) فان كانت الاخت أختاً لأب (قال) : ليس له شيء (فقال الرجل) لأبي جعفر عليه السلام فما تقول أنت رحمك الله ؟ (فقال) : ليس للأخوة من الأب والام ولا للأخوة من الام ولا للأخوة من الأب مع الام شيء .

(ومن حكايات الشيخ أدام الله عزاه) قال : وقد أزم الفضل بن شاذان رحمه الله فقهاء العامة في قولهم في الميراث أن يكون نصيب بنى العم أكثر من نصيب الإبن واضطروهم الى الإعراف بذلك .

(قال لهم) : خبروني عن رجل توفي وخلف ثلاثين ألف درهم وخلف ثمانية وعشرين بنتاً وخلف ابناً واحداً كيف يقسم ميراثه ؟ فقالوا : يعطى الولد الذكر ألفي درهم وتعطى كل ابنة الف درهم فيكون للبنات ثمانية وعشرون الف درهم على عددهم ويحصل للولد الذكر الف درهم فيكون ما قسمه الله تعالى وأوجه في كتابه (للذكر مثل حظ الانثيين) .

(قال لهم) : فما تقولون إن كان موضع الإبن ابن عم كيف تقسم الفريضة ؟ (فقالوا) : يعطى ابن العم عشرة آلاف درهم وتعطى البنات كلهن عشرين الف درهم .

(قال لهم) الفضل بن شاذان : فقد صار ابن العم أوفر حظاً من الإبن للصلب والإبن مسمى في التنزيل متقرب بنفسه ، وبنو العم لا تسمية لهم إنما يتقربون بأبيهم وأبؤهم يتقرب بحده ، والجيد يتقرب بابنه ، وهذا نقض الشريعة .

(قال الشيخ أدام الله عزه) : وإنما لزمت هذه الشناعة فقهاء العامة خاصة لقولهم بأن ما عدا الزوج والزوجة والابوين يرثون مع الولد على خلاف مسطور الكتاب والسنة وإنما اعطوا ابن العم عشرة آلاف درهم في هذه الفريضة من حيث تعلقوا بقوله تعالى : (فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك) فلما بقي الثلث أعطوه لابن العم فلحققتهم الشناعة المخرجة لهم عن الدين ونجت الشيعة من ذلك .

فصل

(قال الشيخ أدام الله عزه) : وما رأيت أشد وقاحة من الناصبة في تشنيعهم على الإمامية فيما يذهبون اليه من الفقه المأثور عن آل محمد عليهم السلام وان عجبى ليطول منهم في ذلك فأننى لا أزال أسمع المحتفل منهم والمتفقه يقول خرجت الإمامية عن الإجماع في قولها ان البنت تحوز المال دون العم وقدينا عن الحججة في ذلك من نص القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولو قالت الشيعة ذلك فيهم ووصفتهم في توريث العم النصف مع البنت برد القرآن والسنة والإجماع لسكانت ظاهرة الحججة في صدقها ، ثم إن الرجل منهم ينفر العامة عن الإمامية بما يحكيه من قولها في توريث المرأة قيمة الطوب والخشب دون ملك الرباع .

والاثر عن آل محمد عليهم السلام ورد بأن ذلك حكم الله تعالى في الأزواج لأنهن إنما يرثن بالسبب دون النسب وهن يتزوجن بعد أزواجهن فلو ورثن من الارض لادخلن على ولد الميت الاجنبي فأدى ذلك الى إفساد الملك في الأغلب وإن جاز سلامته من الفساد فحكم الله تعالى بذلك في الأزواج لرأفته بعباده ، وأعطيت المرأة قيمة ما منعت من ملكه فلم تظلم في ذلك .

والناصبية لا ترجع على أنفسها باللوم إذا زعمت أن من سمي الله له كل المال لا يستحق منه شيئاً في بعض فرائضهم ويستحق السدس في بعض آخر مع تواريخهم الأخت التي سمي لها النصف ذلك على كماله .

وإذا تأمل المتأمل ما وصفناه بأن له من جرة القوم وتغطر سهم ما ذكرناه ثم يقولون أيضاً : ان الشيعة تظلم في الفرائض فتعطي الابن الأكبر سيف أبيه وقيصه وخاتمه ومصحفه دون الابن الأصغر فان لم يكن له من الذكور إلا ولد واحد اعطى ذلك دون البنات .

وهذا القول مأثور من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد فعله أمير المؤمنين عليه السلام مع ابنه الحسن عليه السلام وفعلته الأئمة عليهم السلام بعده .

وقد ذهب جماعة من الإمامية الى تعويض باقي الورثة بقيمة ما اختص به الولد الأكبر الذكر دون البنات ، ومن لم ير العوض ولا أخذ القيمة ذهب الى أن السنة أفردت الابن باستحقاق ذلك ، وجاءت بتفضيله على باقي الولد كما جاء القرآن (للذكر مثل حظ الانثيين) ، وإنما وجب للذكر ضعف ما للأثني لأن عليه العقل والجهاد وليس ذلك على الاناث ، كذلك على الولد الأكبر كبر قضاء الصوم عن أبيه والصلاة إذا كان قد فرط فيهما وهو أن يجب عليه قضاء الصوم من مرض أو سفر فيسوفه ويحترم دونه ، ويجب عليه قضاء الصلاة التي نسيها فيسوفها وتأتيه المنية قبل قضائها ، فيلزم الولد الأكبر من الذكور ذلك فلاجله فضل في الميراث بما ذكرناه ، وليس هذا بأشنع من قولهم ان ابن العم أوفر حظاً في الميراث من الابن وان الابن أقل سهماً من ابن العم ، بل لا شناعة في قول الشيعة ، وهذا القول ضلال بخلاف الكتاب والسنة وقواعد الاجماع .

فصل

(قال الشيخ أدام الله عزه) ، ومن شناعتهم على أهل الإمامة بما اختصوا به من جمهورهم في المسح على الرجلين ، وظاهر القرآن ينطق بذلك قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) ، فأوجب المسح بصرح اللفظ وجاءت الأخبار أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توطأ فغسل وجهه وذراعيه ومسح برأسه ومسح برجليه ، وإن أمير المؤمنين عليه السلام توطأ كذلك ، وأن ابن عباس قال نزل القرآن في الوضوء بغسلين ومسحين فأسقط الله تعالى الغسلين في التيمم وجعل بدلها مسحين ، وجاءت الآثار عن أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام أنهم قالوا : إن الرجل ليصلي أربعين سنة وما يطيب الله بالوضوء ، ففيل لهم وكيف ذلك؟ فقالوا : يجعل موضع المسح غسلا ، فهذا القول لا شناعة فيه لموافقته الكتاب والسنة وأحكام أهل البيت عليهم السلام وخيار الصحابة لكن الشناعة في قولهم بالمسح على الخفين اللذين ليسا من بعض الإنسان ولا من جوارحه ولا نسبة بينهما وبين أعضائه إلا كغيرهما من الملابس ، والقرآن ينطق بصد قولهم في ذلك إذ صريحه يفيد إيقاع الطهارة بنفس الجارحة دون ما عداها ، وقد قال الصادق عليه السلام : (إذا رد الله كل إهاب إلى موضعه ذهب طهارة هؤلاء) يعني الناصبة في جلود الإبل والبقر والغنم ، وهم أنفسهم أعني الناصبة يروون عن عائشة أنها قالت لئن تقطع رجلاي بالمواسي أحب إلي من أن أمسح على الخفين ، ويروون عن أبي هريرة أنه كان يقول ما ابالي أمسحت على خفي أم مسحت على ظمير غير بالفلاة ، وكثيراً ما يشنعون علينا بتحليل المتعة بالنساء وقد تقدم قولنا بالحجة على صحتها من الكتاب والسنة وإجماع الأمة فلا شناعة في القول بها

لكن الشناعة عليهم في القول بنكاح الامهات ، والاخوات ، والبنات والعات
والخالات ، والمستأجرات من ذوات الصناعات ، وإتيان النساء في ادبارهن
على الجبر لهن والإكراه ، والجمع بين الاخوات في ملك اليمين والامهات
والبنات ثم لا يقنعون بالتشنيع بالحق الذي لا قبح فيه مع شناعة مذاهبهم
وقبحها على ما وصفناه حتى يتخرون علينا الكذب فيزعمون أنا لا نلحق ولد
المتعة بأبيه ، وهذا بهت منهم للشريعة وكذب عليهم لا شبهة فيه ، لكن القول
عنهم فيما لا يمكنهم دفاعه مما هو ضد للشريعة وخروج عن الملة (قول ابى حنيفة)
ان الرجل إذا تزوج بالمرأة ثم طلقها عقيب عقد النكاح بلا فصل فأنت بولد
لسته أشهر انه يلحق به من غير ان يكون جامعها الرجل ولا خلاها وإنما
عقد عليه لها أبوها وطلقها هو في المجلس فالحق بالرجل غير ولده (وقال) لو
عقد عليها بمصر وهي ببغداد ثم جاءت بولد وهو بمصر لم يبرح منها للحق
به الولد (وقال الشافعي) بضد هذا انه لو افتض رجل بكراً وأحبلها فجاءت
بابنة لحل له العقد عليها وحل له وطئها ، فأباح هذا نكاح ابنته وعلق ذلك
على الرجل غير ولده ، (ثم زعم ابو حنيفة) ايضاً ان المرأة إذا زنت بصبي
صغير لم تحد وإن زنى كبير بصغيرة حد ، فأبطل قول الله تعالى : (الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ثم فرق بين المتفقين وناقض في
القياس (وقال) مضيئاً الى قبائح قوله ان المرأة اذا كان لها مهر فمات زوجها
وتقادم موته وجعل مهر المرأة فانه لا مهر لها ، (ونظير ذلك) قوله ان المقر
على نفسه بشرب الخمر بعدما تقادم لا حد عليه ، فأبطل بذلك ايضاً حكم الله
تعالى (وقال) في الجماعة اذا سرق بعضهم دون بعض قطع الجميع فأوجب الحد
على من أسقطه الله عنه واسقطه عن اوجه الله تعالى عليه .

(تم الجزء الأول ويتلوه الجزء الثاني بمشيئة الله وعونه)

الفصول المختارة

من

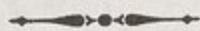
العيون والمحاسن

تأليف

الإمام الفقيه المحقق

محمد بن النعمان العكبرى البغدادى الملقب بالشيخ (المفيد)

المتوفى ٤١٣ هـ



الجزء الثانى

الطبعة الرابعة

منشورات مكتبة الداورى - قم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل

(قال الشيخ أيده الله) : وقد ناقض رجل من أهل الحجاز رجلاً من أهل العراق وشنع عليه في مقاله فقابله العراقي وظهر بينهما في ذلك فضائهما معاً وقبح اعتقاداتهما ، وأنا أحكي طرفاً من قولها لينضاف إلى ما أثبتناه في ذلك .

(قال الحجازي) وجدت الله تعالى يقول : (فإن لم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) ، وأرى العراقي يقول : (فإن لم تجدوا ماء فتوضأوا بالنبيذ بخلاف قول الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وإجماع المسلمين .

(فقال العراقي) وأنا أيضاً وجدت الله يقول : (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء) .

وأرى الحجازي يقول : (واستشهدوا شاهداً واحداً ويمين المدعى ، مع قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : (لو يعطى قوم بدعواهم لإدعى قوم دماء قوم وأموالهم ، يخالف كتاب الله تعالى وستة نبيه (ص) ، وإجماع المسلمين .

(ثم قال الحجازي) وأرى العراقي يقول في فارة وقعت في بئر فماتت إنه ينزح منها عشرون دلوأ ، وإن وقع فيها ذنب فارة ينزح ماء البئر كله ، فما أعجب هذا القول وأطرفه ، كيف يكون الكل غير منجس والبعض منجس إن هذا شيء عجيب .

(فقال العراقي) : أطرف من هذا القول قوالك أيها الحجازي في فارة وقعت في بئر فيها قلتان من ماء وتفسخت فيها إن ماء البئر طاهر ، ولو أخذ من الماء قلة وفيها بعض الفارة لكان ذلك الماء نجساً ، فقد صارت الفارة بأسرها غير منجسة وبعضها منجس ، والماء بأسره طاهر وبعضه نجس ، وهذا أشنع مما حكيت عنا .

(وقال الحجازي) : وأرى العراقي يقول في الفارة إذا ماتت في البئر إنه ينزح منها عشرون دلوأ ، وإن مات فيها إنسان من أهل الطهارة والإيمان ينزح الماء كله ، أفترى الفارة اطهر من أهل الإيمان ، نعوذ بالله من سوء الاختيار .

(فقال العراقي) : وأنا أيضاً أرى الحجازي يقول إن المسلم المؤمن التقى الطاهر إذا مس فرجه وجب عليه الوضوء ، ولو مس فرج كلب أو خنزير لما وجب عليه الوضوء ، فجعل الكلب والخنزير اطهر من أهل التقى والإيمان ، نعوذ بالله من الخذلان .

وحكى زكريا بن يحيى الساجي عن أبي حنيفة قال : إذا أدخل الجنب يده في بئر بنية الوضوء فسد الماء كله ، وإن لم ينو الوضوء كان الماء طاهراً ، وهذا عجيب أيضاً .

وحكى عن محمد بن الحسن أنه كان يقول : لو أن رجلاً جنباً دخل إلى بئر ينوي الغسل من الجنابة لفسد الماء كله ولم يطهر هو ، فإن خرج منها ثم دخلها ثانية لم يطهر هو أيضاً ولم يطهر الماء ، فإن دخلها ثالثة كان

هذا حكمه ، فإن دخلها رابعة طهر .

وحكى عن ابى يوسف انه قال : لو أن رجلاً جنباً دخل بئراً ليخرج منها دلواً فانغمس فيها لم يفسد الماء ولم يجزه الغسل ، وقال محمد بن الحسن لا يفسد الماء ويجزيه الغسل ، وهذه الأقوال عجيبة جداً .

(قال الشيخ أبيه الله) : وعدنا الى الحكاية عن المتناقضين الحجازى والعراقى ، (قال الحجازى) : رأيت العراقى يدفع السنن بالراح ويعدل عنها الى رأى والقياس ، لأننا نجد النبى (ص) يقول : الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ، وقال العراقى : إن الوضوء غير محتاج الى النية جراً منه على رد السنن .

(فقال العراقى) : وأنا أرى الحجازى أرد للسننة منى وأشد إقداماً على البدعة ، لأنه يقول فى ضرورة أحرم بالجمع عن غيره ان الحججة تكون عن المحرم وتجزيه عن حجة الاسلام ، فيا عجباً من مدع على العراقى رد السنة فى الوضوء بغير نية ويأتى هو فى الجمع الذى هو أعظم الدين فيجيزه بغير نية ، نعوذ بالله من مشنع هو بالتشنيع عليه أولى ، ومن عائب بشيء قد أتى ما هو أعظم منه .

(ثم قال الحجازى) : وأرى العراقى يقول ان الرجل لو صلى فى ثوب فيه من بول ما لا يؤكل لحمه اكثر من قدر الدرهم أن صلاته جائزة إلا ان يكون كثيراً فاحشاً ، والكثير عنده ربع الثوب فصاعداً ، ثم يناقض فيقول : لو أن شاة بالت فى بئر فيها الف قربة ماء لتجس الماء كله ، وهذا من فاحش المناقضة .

(فقال العراقى) : وأرى الحجازى أولى بالمناقضة لأنه يقول لو أن رجلاً تيمم بتراب قد خالطه دقيق لم يجزه ، وان توضأ بماء قد خالطه لبن كان وضوءه جائزاً ، وهذا اعجب من ذلك .

(ثم قال الحجازي) وجدت الله تعالى يقول : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) فأمر تعالى بالوضوء مرتباً ، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين بدأ بالصفاء (نبدأ بما بدأ الله تعالى به) ، وأرى العراقي ينقض ذلك ويخالف الله في ترتيبه .

(فقال العراقي) : فإنني رأيتك أيها الحجازي تقول في أصل الديانة بمثل ما شنت به علي ، وذلك ان الله عز وجل يقول : (وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجراً عظيماً) ، ويقول تعالى : (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب) ، فقدم الله جل اسمه أهل الجهاد على القاعدین في محل التعظيم ، ولم يسو بين العالمين وبين من نقص عزرتبتهم في العلم وقد قدمنا جريماً ابا بكر على علي بن ابي طالب وكان اكثر علماً من ابي بكر ، وكان مجاهداً ، و ابو بكر قاعد ، فيجب ان نشترك جميعاً في العيب وتسلم منه الراضة خاصة ، وهذا بما لا ترضيه لنفسك ، ثم قال له علي اننا قد اتفقنا جميعاً على تقديم المياسر على الميامن ولم نوجب الترتيب في ذلك فيجب ان نكون جميعاً قد خالفنا الله في ترتيبه .

فصل

(ثم قال الحجازي) : وأرى العراقي متعجرفاً في قوله متعسفاً في نخلته . يقدم بالعصية على الأنبياء لينجس الأخيار والأصفياء ، من ذلك قوله : إن المنى نجس ومنه خلقت الأنبياء ، فليت شعري إذا لم يفكر في تنجيس نفسه . فهلا اتق الله في إقدامه على أنبياء ربه بالتنجيس ولقد نزه الله عز وجل الأنبياء عما اضافه إليهم .

(فقال العراقي) : وأرى الحجازي أشد تعجرفاً وتعسفاً وإقداماً

على القول بالباطل من ذلك قوله : إن الشعر اذا بان من الحى فهو نجس ، وهذا رد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول فطيع في سنته لأن النبي (ص) قسم شعره حين حلقه بمنى بين أصحابه لتأحقهم بركته ، ولو كان نجساً وحاشاله عليه السلام مما ذهب اليه الحجازى لما قسمه بين أصحابه ولكن يجعل سبيله سبيل ما يخرج من السيلين في اطراحه وابعاده ولكنه عليه السلام أعلننا بفعله ذلك طهارة شعره فوجب علينا ان نحكم لأجل ذلك على كل شجر باين بالطهارة لإتفاق العلل الموجبة لذلك .

(ثم قال الحجازى) : رأيت النبي (ص) قال في الصلاة تحريمها التكبير وتحليلها التسليم ، وأرى العراقي يقول : تحريم الصلاة التعظيم والتهيل ، وتحليلها البول والغائط والضراط ، وهذا رد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(فقال العراقي) : وأنا أرى الحجازى قد دان بمثل ذلك وأشنع منه وذلك أن من قوله إنه من قذف المحسنات في صلاته ساهياً جازت صلاته ، والنبي (ص) قد جعل التسليم خروجاً وقذف المحسنات ليس بخروج ، وهذا هو الرد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال وهو يقول مع ذلك مناقضاً أنه لو قال في افتتاح الصلاة الأكبر الله لم يكن مكبراً حتى يأتي باللفظ المعروف وهو الله أكبر ، ولو قال في موضع التسليم عليكم السلام لكان مسلماً خارجاً من الصلاة وإن خالف المعروف المأثور في ذلك .

(ثم قال الحجازى) : ورأيت الله سبحانه يقول في القرآن بلسان عربي مبين) ، وأرى العراقي يقول : لو قرأ بالفارسية في الصلاة لكان جائزاً تحريفاً للقرآن وتبديلاً له وإدخالاً له في جملة ما يأتيه الباطل وقد نفي الله عنه الباطل من بين يديه ومن خلفه وهو أيضاً إخراج القرآن عن حد الإعجاز الي حد الإمكان نعوذ بالله من الخذلان .

(فقال العراقي) : وأرى الحجازي قد شاركني في هذه الشناعة ، وأبطل الكتاب والسنة ، وذلك أن الله تعالى يقول : (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) ، وقال تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) ولم ير النبي (ص) في حال حياته تلفظ بالفارسية فضلا عن أن يؤدي فرضاً من فرائض الصلاة بالفارسية ، ولا خلاف عند الحجازي أن التشهد في الصلاة والصلاة على النبي (ص) فيها فرض ، ولو تشهد المصلي بالفارسية في الصلاة لاجزأه ذلك ، ولو سلم أيضاً التسليمة التي هي عنده فريضة بالفارسية لاجزأه ذلك ، فإن كان العراقي قد خالف القرآن والحجازي قدر السنة والقرآن .

(ثم قال الحجازي) : رأيت النبي (ص) يقول : كل صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج ، وأرى العراقي يميز الصلاة بالآية القصيرة مثل ألم ، ومدھآمتان ، وما أشبههما من الآيات جراً منه على الله عز وجل .

(فقال العراقي) : وأرى الحجازي قد نقض هذا الخبر وأبطل معناه وذلك أنه يقول : من قرأ آية طويلة مقدارها مقدار فاتحة الكتاب أجزأته صلاته فقد دخل بهذا القول فيما عاب ، ورد الحديث الذي احتج به رداً ظاهراً .

(ثم قال الحجازي) : وأرى العراقي مذعنناً بالقياس وهو مع ذلك أشد الناس مناقضة وأبعدهم من القياس ، من ذلك قوله : في رجل تكلم في الصلاة ساهياً فإن ذلك مفسد لصلاته ، وإن سلم في صلاته ساهياً لم يفسد صلاته ، فأى مناقضة أبين من هذه .

(فقال العراقي) ، وأرى الحجازي أكثر مناقضة وأعجب مقالة ، من ذلك قوله : إن الخائف على نفسه من السبع والعدو في حال القتال

أنه يصلي إلى غير القبلة ولا إعادة عليه ، وأن تيمم وهو يخاف على نفسه التلف أن اغتسل صلى بتيممه وأعاد الصلاة ، وهذا لعمرى هو المناقضة الظاهرة . (ثم قال الحجازي) . وأرى العراقي يقدم على رد الكتاب ويبيح ما قد جعل الله إباحته على صفة ، من ذلك قوله : إن العائث في الأرض بالفساد يحل له أكل الميتة عند الضرورة ، ويقصر عند طول سفره . فأباح رخص الله تعالى حيث حظرها .

(فقال العراقي) فإن قول الحجازي "أعجب" ، وذلك أنه يبيح لهذا العائث بعينه المسح على الخفين يوماً وليلة كما يبيحه للقيم ، فإن كان ذلك تشبيهاً فلا مكاس بالشهوة وإن كان اتباعاً للسنة واقتداءً بالسلف فلسنا نعلم لذلك قائلًا من تقدم الحجازي والله نسأل التوفيق .

(ثم قال الحجازي) وأرى العراقي يقول في الرجل يصلي الظهر يوم الجمعة في منزله أنها تجزئه ، ثم يقول إن خرج بعد ذلك يريد الجمعة فأدرك الإمام في الصلاة صلى معه وإن لم يدرك الإمام أعاد الظهر أربعاً فهمي في حال تجزئه وفي حال لا تجزئه ، وهذا تلاعب بالدين .

(فقال العراقي) فإن الحجازي أشد تلاعباً بالدين مني ، وذلك أنه يقول في الإمام إذا خطب خطبتين لم يجلس بينهما أن ذلك لا يجزئه وإن صلى ركعتين لم يجزه من الجمعة وحجته في ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرق بين الخطبتين فلا يجزئ خلاف فعل النبي (ص) . وهو مع هذا يقر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما اعتكف إلا صائماً والاعتكاف على مذهبه يجوز بغير صيام خلافاً للنبي (ص) . وخلافاً على جميع أصحابه إذ لم ير أحد منهم اعتكف إلا بصيام ، فأينا على هذا القول ألعب في الدين ؟

(ثم قال الحجازي) وأرى العراقي مع مناقضته في الصلاة قد ناقض أيضاً في الزكاة وذلك أني رأيت النبي (ص) جعل في أربعين من الغنم شاة ،

وأرى العراقي يجعل فيها كلباً ، ورأيت رسول الله (ص) جعل صدقة الفطرة من الخنطة والشعير ، وأرى العراقي يعطي من ذلك سقمونيا .

(فقال العراقي) وأنا أيضاً رأيت النبي (ص) يقول في خمس من الابل شاة وأرى الحجازي يقول في خمس من الابل بعير ، وهذا رد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

(ثم قال الحجازي) ورأيت النبي (ص) يقول ليس فيما دون خمس آراق صدقة وأرى العراقي يقول إذا كانت للرجل عشرة مثاقيل ذهباً ومائة درهم قيمتها عشرة مثاقيل أن عليه الزكاة خلافاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم

(فقال العراقي) وأنا أرى الحجازي قد رد قول النبي (ص) ليس فيما دون الخمس آواق صدقة لأنه يوجب على الف رجل لهم مائتا درهم الزكاة ويسقطها عن مائة الف درهم من الصياقة ، وهذا هو السفه في الاحكام .

(ثم قال الحجازي) وقد ناقض العراقي أيضاً في الصيام ، فقال إذا داوى الصائم جائفة (١) في شهر رمضان فعليه القضاء ، وإن بلع حصاة أو خاتماً وما اشبههما متعمداً لم يجب عليه بذلك القضاء .

(فقال العراقي) فإن الحجازي شريك في المناقضة ، وذلك أن من قوله إن المسافر والمريض إذا أفطر في شهر رمضان ثم لم يقضيا ما أفطراه حتى حال عليهما شهر رمضان آخر أن عليهما القضاء والكفارة ، وقال مع ذلك لو أن رجلاً أفطر عامداً في شهر رمضان من غير عذر كان عليه القضاء ولا كفارة عليه فإنا مع هذا أشد مناقضة

(ثم قال الحجازي) وقال العراقي مناقضاً في الجنون، إذا غلب

(١) الجائفة : الطعمة التي تبلغ الجوف ، والجمع جوائف . (المنجد)

الجنون على عقله الشهر كله لم يكن عليه القضاء وإن أفاق في بعض الشهر كان عليه صيام، ما أفاق فيه وقضاء ما سلف ثم قال في المعنى عليه الشهر كله عليه قضاء الشهر بأسره وهذه هي المناقضة الواضحة .

(فقال العراقي) قد ذهب الحجازي الى مثل ذلك بعينه ، فقال ان من بلغ من الصبيان في بعض النهار أنه يمسك بقية يومه ولا قضاء عليه ومن أسلم من الكفار في بعض النهار كان عليه قضاء ذلك اليوم ، وهذا ما لا خفاء بالمناقضة فيه .

(ثم قال الحجازي) وأرى العراقي مبدعاً في الحجج كابداعه فيما سلف ، وذلك أن النبي (ص) قال لا ينكح المحرم ولا ينكح (١) وأرى العراقي يقول لا حرج على المحرم أن ينكح وينكح رداً على قول الرسول صلى الله عليه وآله . (فقال العراقي) وأنت أيها الحجازي قد رددت على النبي (ص) وذلك أن النبي (ص) قال ان المحرم اذا لم يمسد النعلين فليلبس الخفين ويقطعها من أسفل الكعبين وأنت تقول يلبس الخفين ولا حرج عليه وان لم يقطعها فرددت على النبي (ص) رداً صريحاً .

(ثم قال الحجازي) وأرى العراقي يقابل افعال النبي (ص) بالرد . ويبدع المتبع لسنته ، من ذلك أن النبي (ص) أشعر بدنة سات (٢) الدم باصبه ، فقال العراقي إشعار البدنة بدعة .

(فقال العراقي) فان الحجازي أيضاً غير سليم من هذا العيب ، وذلك أن النبي (ص) قيل له ليلة المزدلفة الصلاة ، فقال الصلاة أمامك واعد عليه القول فقال الصلاة أمامك حتى اتى المزدلفة فجمع بها الصلاتين

(١) الفعل الاول مبني للفاعل ، والثاني مبني للفعول ، وكذا الامر في الفعلين اللذين بعدهما .

(٢) سلت الدم : أي مسحه .

وقال الحجازي لا حرج في الصلاة قبل جمع (١) في وقت لم يصل النبي (ص) فيه وفي موضع لم يصل فيه ، هذا أشنع مما أضافه إلى العراقي .

(ثم قال الحجازي) مشنعاً على العراقي في البيوع أنه يجعل الخمره النجسة المحرمة أمماً للاستخفاف بالشريعة ، ومن ذلك قوله إن المسلم اذا اشترى عبداً من ذمي بخمر ثم أعتقه أن العتو جائز وعليه قيمة الخمر .

(فقال العراقي) وان الحجازي يقول في مسلم كاتب عبده على خمر إن العبد يكون مكاتباً وعليه أداء الخمر لاغيره ، وهذا هو ما عابه بعينه .

(فشنع الحجازي) أيضاً فقال وأرى العراقي لا يتحاشى من اجارة بيع الخمر تهوئاً بالمحارم ، من ذلك قوله لا بأس ببيع العصير من يتخذه خمرأ .

(فقال العراقي) فانت أيضاً تقول لا بأس ببيع السلاح لأهل الحرب وحمله اليهم ومبايعه قاتلي الأنفس وقاطعي الطريق وبخني السبل السلاح الذي يتوصلون به الى حتف أهل الاسلام ، وهذا أشنع مما ذكرت .

(فقال الحجازي) رأيت النبي (ص) يقول ثمن الكلاب سحت وأمر

بقتل الكلاب ، وأرى العراقي يستجيز بيع الكلاب وأكل أثمانها .

(فقال العراقي) فان الحجازي قد رد قول النبي (ص) كما رددت ، وذلك أن النبي (ص) قال من ملك ذارحم فهو حر ، والحجازي يقول ان الرجل يملك اخته ، والمرأة تملك اخاها ، وهذا أقبح مما حكاها عن العراقي .

(ثم شنع الحجازي) على العراقي في الكفارات ، فقال وجدت الله تعالى يقول في كفارة اليمين (فاطعام عشرة مساكين) وأرى العراقي يقول يطعم مسكيناً واحداً عشر مرات وقد أدى فرض الله عليه .

(١) جمع : بفتح الجيم وسكون الميم علم للزدلفة سمي جمعاً لأن آدم

عليه السلام وحواء لما أهبطا اجتماعاً بها ، وقيل سمي بذلك لأنه يجمع

(ط)

فيه بين صلاتي العشاءين .

(وقال العراقي) فان الله تعالى يقول (واطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم) وأنت أيها العجazy تقول إن كسى مسكيناً واحداً عشر مرات أجزاءه ، فكيف اكون أنا راداً للقرآن في الاطعام ولا تكون أنت راداً له في الكسوة ، لولا الاقتراح الذي لا يجدى نفعاً .

(ثم شنع العجazy) على العراقي في الحدود ، فقال رأيت العراقي مبتلا لحدود الله عز وجل ، من ذلك قوله في مجنون زنى بصحيحة أنه لا حد عليها ، ثم يقول مناقضاً وان زنى صحيح بمجنونة فان الحد عليه .

(فقال العراقي) فان العجazy يقول إن المجنون اذا جامع امرأته الصحيحة في شهر رمضان وهي صائمة لم يكن عليها كفارة ، ولو جامع صحيح امرأته المجنونة في شهر رمضان كانت عليه الكفارة فقد ناقض هو أيضاً ودخل فيما عاب .

(ثم قال العجazy) وأرى العراقي يكافئ دماء أهل الكفر بدماء أهل الاسلام مع قول الله تعالى (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) فزعم أن المسلم يقتل بالكافر وأن لأهل الذمة أن يقتلوا أهل الإيمان قوداً .

(فقال العراقي) وأنت أيها العجazy شريكى في مثل ذلك لأنك تقول إن مخيف السبيل إذا كان مسلماً وقتل ذمياً قتل أو صلب . والذي من قبلك يقول ان المسلم إذا قتل الذي غيلة قتل به فأى شناعة ليست عليك .

(قال الشيخ أدام الله عزه) فهذا ظرف مما تناقض فيه الرجلان قد أتيت به على نهاية من الاختصار ولو ذكرت جميع ما وجدته لها في اثبات الاحكام لاحتجت الى كتاب مفرد لذلك وخرجت عن غرضي في هذا الكتاب ، وفيما أورده كفاية لاولي الالباب في بطلان ماذهب اليه أهل

الخلاف لآل محمد عليهم السلام من الحلال والحرام .

(ومن حكايات الشيخ) وكلامه ، قال الشيخ أيده الله ، قال لي يوماً بعض المعتزلة لو كان ماتدعونيه من هذا الفقه الذي تضيفونه الى جعفر ابن محمد وآبائه وأبنائه عليهم السلام حقاً وأنتم صادقون في الحكاية عنهم لوجب أن يقع لنا معشر مخالفكم العلم الضروري بصحة ذلك حتى لا نشك فيه كما وقع لكم صحة الحكاية عن أبي حنيفة ومالك والشافعي وداود وغيرهم من فقهاء الامصار برواية اصحابهم عنهم فلما لم نعلم صحة ماتدعونيه مع سماعنا لاخباركم وطول مجالستنا لكم دل على أنكم متخرون في ذلك ، وبعد فما بال كل من عددناه من فقهاء الامصار قد استفاض عنهم القول في الفتيا استفاضة منعت من الريب في مذاهبهم وأنتم أنتمكم أعظم قدراً من هؤلاء وأجل خطراً لاسيما مع ماتعتقدونه فيهم من العصمة وعلو المنزلة والفضل على جميع البرية والبيوتة من الخلق بالمعجزة وما اختصوا به من خلافة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وفرض الطاعة على الجن والانس إن هذا شيء عجيب .

(قال الشيخ أيده الله) فقلت له إن الجواب عن هذا السؤال قريب جداً غير أني ألقبه عليك فلا يمكنك الانفصال منه إلا باخراج من ذكرت من جملة أهل العلم ونقي المعرفة عنهم وإسقاط مقال من زعم أنهم كانوا من اصحاب الفتيا ، والعلم الضروري حاصل لكل من سمع الاخبار بصد ذلك وخلافه وأنهم عليهم السلام كانوا من أجلة أهل الفتيا ، وذلك أننا وإن كنا كاذبين على قولك فلا بد لهؤلاء القوم عليهم السلام من مقال في الفتيا يتضمن بعض ما حكيناه عنهم فما بالناس معشر الشيعة بل ما بالكم معشر الناصبة لاتعلمون مذاهبهم على الحقيقة بالضرورة كما تعلمون مذاهب أهل الحجاز وأهل العراق ومن ذكرت من فقهاء الامصار ، فان زعمت أنك تعلم لهم في الفتيا مذهباً بخلاف ما نحكيه عنهم علم اضطرار مع تديننا بكذبك في ذلك لم نجد فرقا بيننا

وبينك إذا ادعيت أننا نعلم صحة ما نحكيه عنهم بالاضطرار وأنت وأصحابك تعلمون ذلك ولكنكم تكابرون العيان ، وهذا ما لا فصل فيه (فقال) إنما نعلم مذاهبهم باضطرار لأنه كان مبثوثاً في مذاهب الفقهاء وكانوا عليهم السلام يختارون فاختاروا من قول الصحابة والتابعين فنفروا بمجموع اختيارهم في مذاهب الفقهاء .

(فقلت) إن هذا كان بعينه موجوداً في مذهب مالك وإبي حنيفة والشافعي ومن عدت لأن هؤلاء تخيروا من أقوال الصحابة والتابعين فكان يجب أن لا نعلم مذاهبهم باضطرار ، على أنك إن قنعت بهذا الاعتلال فإننا نعتمد عليه في جوابك ، فنقول إنما تعرينا من علم الاضطرار بمذاهبهم عليهم السلام لأن الفقهاء تقسموا مذاهبهم المنصوصة عندنا فدانا بها على سبيل الاختيار لأن قولهم متفرق في مقال الفقهاء فلذلك لم يقع العلم به باضطرار (فقال) فهم ان الامر كما وصفت ما بالنا لا نعلم ما روتم عنهم من خلاف جميع الفقهاء علم اضطرار (فقلت له) ليس شيء مما تومي اليه إلا وقد قاله صحابي أو تابعي وان اتفق من ذكرت من فقهاء الامصار على خلافه الآن فلما قدمناه بما رضيته من الاعتلال لم يحصل علم الاضطرار ، مع أنك تقول لا محالة بان قولهم عليهم السلام في هذه الابواب بخلاف ما عليه غيرهم فيها وهو ما أجمع عليه عندك فقهاء الامصار من الصحابة والتابعين باحسان ، فما بالنا لا نعلم ذلك من مقالهم علم اضطرار وليس هو مما يحدثه مذاهب الفقهاء ولا اختلف فيه عندك من أهل الاسلام أحد ، فبأي شيء تعلقت في ذلك تعلقنا به في اسقاط سؤالك والله الموفق للصواب بمنه ، فلم يأت بشيء تجب حكايته والحمد لله .

(قال الشريف ابو القاسم علي بن الحسين الموسوي ايده الله) قلت للشيخ ايده الله عقيب هذه الحكاية لي أن احمل هؤلاء القوم أنفسهم علي أن

يقولوا إن جعفر بن محمد واباه محمد بن علي وابنه موسى بن جعفر عليهم السلام لم يكونوا من أهل الفتيا لكنهم كانوا من أهل الزهد والصلاح (قال) فانه يقال لهم هب أما سألناكم في هذه المسألة وجوزناها لكم أليس من قولكم وقول كل مسلم وذمي وعدو علي بن أبي طالب ووليه إن أمير المؤمنين عليه السلام كان من أهل الفتيا فلا بد من أن يقولوا بلى (فيقال لهم) ما بالنا لانعلم جميع مذاهبه في الفتيا كما نعلم مذاهب من عدتموه من فقهاء الامصار بل من الصحابة كزيد وابن مسعود وعمر بن الخطاب (فان قالوا) إنكم تعلمون ذلك باضطرار (قلنا لهم) وذلك هو ما تحكمونه انتم عنه او ما نحكيه نحن بما يوافق حكايتهما عن ذريته عليهم السلام (فان قالوا) هو ما نحكيه دونكم (قلنا لهم) ونحن على اصلكم في انكار ذلك مكابرون (فان قالوا) نعم (قلنا لهم) بل العلم حاصل لكم بما نحكيه عنه خاصة وانتم في انكار ذلك مكابرون وهذا ما لا فصل فيه وهو أيضاً يسقط اعتلاككم في عدم العلم الضروري بمذاهب الذرية لما ذكروه من تقسيم الفقهاء لها لأن أمير المؤمنين عليه السلام قد سبق الذين أشاروا اليهم وكان مذهبه عليه السلام منفرداً فان اعتلوا بأنه كان متقسماً في قول الصحابة فهم انفسهم ينكرون ذلك لروايتهم عنه الخلاف ، مع أنه يجب أن لا نعرف مذهب عمر وابن مسعود لأنهما كانا متقسمين في مذهب الصحابة ، وهذا فاسد من القول بين الاضمحلال .

(قال الشيخ) وهذا كلام صحيح ، ويؤيده علمنا بمذاهب المختارين من المعتزلة والزيدية والخوارج مع اثباتها في اقاويل الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار .

(وقال الشيخ أيده الله تعالى) وقد ذكرت الجواب عما تقدم من السؤال في هذا الباب في كتابي المعروف بتقرير الاحكام وجوده هناك يعني

عن تكراره هاهنا إذ هو في موضعه مستقصى على البيان .
(ومن حكايات الشيخ) وكلامه قال الشيخ ادام الله عزه ، حكى عمر بن بحر الجاحظ عن ابراهيم بن سيار النظام في كتاب الفتيا بعد كلام اورده في صدره (قال ابراهيم) وقد قال عمر بن الخطاب (لو كان هذا الدين بالقياس لكان باطن الخُف اولى بالمسح من ظاهره) قال وهذا القول من عمر لا يجوز إلا في الاحكام والفرائض وأما الوعد والوعيد والتعديل والتجوز والتشبيه ونفي التشبيه فلا يجوز فيه خلاف القياس ، وقد كان يجب على عمر بن الخطاب العمل بما قال في الاحكام كلها ولكنه ناقض فاستعمل القياس بعد ان منع منه بما تقدم من المقال (فقال الجاحظ) قال ابراهيم وليس ذلك باعجب من قوله يعني عمر بن الخطاب (أجرأكم على الحد أجرأكم على النار) ثم قضى في الحد بمائة قضية مختلفة ، ذكر ذلك هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال سألت عبيدة السلماني عن شيء من أمر الحد فقال إني لاحفظ من عمر مائة قضية في الحد كلها ينقض بعضها بعضاً (قال ابراهيم) وليس قول من قال إنما كان ذلك من عمر على جهة الاصلاح بين الخصوم بشيء لأن الاصلاح غير القضاء ، وكيف يكون هذا التأويل مذهباً وعمر بنفسه يقول (إني قضيت في الحد قضايا مختلفة كلها لم آل فيها عن الحق فان أعش إن شاء الله لأقضي بقضاء لا يختلف فيه اثنان بعدى تقضى به المرأة وهي قاعدة على ذيلها) ذكر ذلك ايوب السجستاني وابن عون عن محمد بن سيرين ، وهؤلاء بعمر اعرف ممن خرج له العذر (وقال الجاحظ) وقال ابراهيم ، وقال أيضاً عمر (ردوا الجهالات الى السنة) ولعمري لورد المجهول الى المعروف والاختلاف الى الاجماع كان اولى به ، ومتى رد عمر الجهالات الى السنة وهو يقضى في شيء واحد بمائة قضية مختلفة ، ولو كان ذلك عنده جائزاً وكان عند نفسه مأجوراً لما قال (أجرأكم على الحد أجرأكم على النار) وهذا بين في الكلام .

(قال الشيخ أيداه الله) وهذا القول الذي حكيناه عن صديق المعتزلة
 ابي عثمان فيما حكاه عن شيخه ورئيسه ابراهيم النظام طعن ظاهر على عمر بن
 الخطاب وشهادة عليه بالجور في الاحكام وقطع منه انه كان من أهل العناد
 في الديانة وأنه لم يرعها فيما صار اليه من اجتهاد الرأي ، ألا ترى الى قوله
 بعد أن أورد مناقضته في الكلام كيف صرح بعناده فقال لو كان الاختلاف
 في الاحكام والقول فيها بالرأي عند عمر جائزاً لما قال (أجرأكم على الحد
 أجرأكم على النار) فابان بهذا المقال عن اعتقاده في عمر بأنه إنما أقدم على
 القول بالرأي واختلفت أحكامه فيه للدنيا وطلب الرياسة دون الدين الذي
 يأمر به الثواب (وقال الجاحظ) قال ابراهيم وليس يشبهه رأيه صنيعه حين
 خالف ابي بن كعب وعبد الله بن مسعود في الصلاة في ثوب واحد لأنه حين
 بلغه ذلك خرج مغضباً حتى أسند ظهره الى حجرة عائشة وقال (اختلف
 رجلان من أصحاب رسول الله (ص) ممن يؤخذ عنهما لا أسمع أحداً يختلف
 في الحكم بعد مقامي هذا إلا فعلت به وصنعت) أفترى أن عمر نسي
 اختلاف قوله في الاحكام حتى أنكر ما أظهر من الاختلاف عن الرجلين كلا ،
 ولكنه كان يناقض ويخبط خبط عشواء (قال الجاحظ) وقال ابراهيم وهذه أيضاً
 كانت سبيل ابي بكر لأنه سئل عن قول الله عز وجل (وفاكهة وأباً)
 فقال (أي سماء تظلني أم أي أرض تقلني أم أين اذهب أم كيف أصنع اذا
 قلت في آية من كتاب الله بغير ما اراد الله عز وجل ، أما الفاكهة فنعرها ،
 وأما الاب فانه أعلم به) ثم سئل عن الكلاله ، فقال (أقول فيها برأيي فان
 كان صواباً فمن الله عز وجل ، وإن كان خطأ فمن قبلي ، الكلاله مادون
 الوالد والولد) (قال ابراهيم) وقوله هاهنا خلاف قوله هناك ، فكيف
 يجوز لصاحب الحكم في الاموال وفي حقوق المسلمين برأي لا يدرى صاحبه
 لعله فيه مخطيء فان استجاز القول فيها لأن ذلك كان جهد رأيه فليجز الاجتهاد

في الآية التي سئل عنها ، ومن استعظم القول في الرأي ذلك الاستعظام لم يقدم على القول بالرأي هذا الاقدام (قال الجاحظ) وقال ابراهيم وإنما لا عجب من قول عمر (إني لأستحي من الله أن اخالف أبا بكر) فان كان عمر إنما تابعه لأن خلافه لا يجوز فقد خالفه في الحد مائة مرة ، وفي أهل الردة وفي امور كثيرة ، وإن كان لم يقل ذلك لأن أبا بكر لا يخطيء ولكنه كان استبان له بعد أن الحق ما قال ابو بكر في الكلاله فان كان ذلك كذلك فما وجه قوله (إني لأستحي من الله عز وجل أن اخالف أبا بكر) وهذا قول لو قال به أبعده الناس كان عليه الاقرار به ، على أن أبا بكر لم يعزم على ذلك القول وقد تبرأ اليهم منه (قال الجاحظ) وقال ابراهيم وكذلك كان ابن مسعود يعنى في المناقضة والقول بالباطل في الدين ، ألا تراه قال في حديث بروع ابنة واسق (أقول فيها برأى فإن كان خطأ فني وإن كان صواباً فمن الله عز وجل ، لها صدقة نسائها لاوكس (١) ولا شطط) وهذا هو الحكم بالظن والقضاء بالمشبهه ، واذا كانت الشهادة بالظن حراماً فالحكم بالظن أعظم (قال ابراهيم) ولو أن ابن مسعود أخذ نفسه بما أدب به غيره حيث يقول (الحلال بين والحرام بين فدع ما يريك الى ما لا يريك) واستعمل هذا الأدب لم يقل في الأحكام وهو رجل مقلد (أقول فيها برأى فإن أصبت فمن الله تعالى وإن اخطأت فمن نفسي) وهذا كلام فاسد لأنه لا يكون عمل واحد واجتهاد واحد إذا وافق الحق كان من الله وإذا وافق الباطل كان من عند غير الله عز وجل ، وهو في الوجهين جميعاً واحد (وقال ابراهيم) ولو كان ابن مسعود بدل نظره في الفتيا بنظره في الشقي كيف شقي والسعيد كيف سعد حتى لا يفحش قوله على الله عز وجل فيما دان به في ذلك ولا يشتد غلظه كان اولي به ، قال وكان يزعم ان مرتكب الكبيرة لامؤمن

(١) يقال (لاوكس ولا شطط) أي لانقص ولازيادة . (المنجد)

ولا فاسق ولا كافر ولا منافق ، وبقوله قال سفيان الثوري وغيره من الشكية (قال ابراهيم وزعم ابن مسعود أنه رأى القمر قد انشق لرسول الله (ص) قال ابراهيم وهذا من الكذب الذي لا خفاء به لأن الله تعالى لم يشق له القمر وحده وإنما شقه آية للعالمين وحجة لسيد المرسلين ومزجرة للعباد وبرهاناً في جميع البلاد فكيف لم يعرف ذلك العامة ولم يؤرخ الناس لذلك العام في جميع البلاد ولم يذكره شاعر ولم يسلم عنده كافر ولم يحتج به مسلم على ملحد فيما سلف ، وهذا باب يستوى في معرفته الخاصة والعامة .

(قال الشيخ أيدته الله تعالى) فتأملوا وفقكم الله هذا الكلام وحصلوا مافيه فان أبا عثمان قد فصح في الحكاية عن شيخه النظام بصريح الطعن على ابي بكر وعمر وعبد الله بن مسعود ثم زاد عبد الله في الذم بأن كذبه فيما يحكيه من مشاهدة المعجز لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما وصفه به من الحكم في الدين بالرأى وتناقض قوله في ذلك ، تعرفوا بما ذكرناه خبث باطن هذا الرجل وهو سيد أهل الاعتزال وبه فخرت المعتزلة وضربت به وبأبي الهذيل الامثال ، فقال قائلهم عند موته ذهب الكلام ، خرف أبو الهذيل ومات النظام ، واذا انضاف الى نظركم فيما سلف نظركم فيما يأتي بعد من مقال هذا الرجل واخوانه من أهل الاعتزال تحققت فيهم ما ذكرناه (قال الجاحظ) قال ابراهيم وكذا قدم عبد الله على حذف سورتين من كتاب الله عز وجل فهبه لم يشهد قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها أفما علم بعجيب تأليفهما وأنها على نظم سائر القرآن المعجز للبلغاء أن ينظموا نظمه وأن يحسنوا تأليفه على أنها من القرآن وأحسبه جهل ذلك كاه كيف لم يصدق جماعة الامة أنها من القرآن (قال) وما زال يعنى عبد الله يطبق في الركوع حتى مات وأخذ ذلك عنه بعض أصحابه وأحسبه لم يشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل خلاف ذلك وإن كان غائباً كيف لم يقنعه اجماعهم على نسخ ذلك وكيف لم

يستوحش من خلافهم وهو في ذلك الرأي غريب وحيد (قال) وعاب
عثمان حين بلغه أنه صلى بمى اربعاً ، وقال فيه قولاً شديداً (ثم قال)
فتقدم فكان أول صلاة صلاحها اربعاً فقبل له في ذلك فقال الخلف شر ،
فكيف يكون هذا عذره وقد عمل بالفرقة في امور كثيرة عظيمة وخالف
الامة بأسرها ، وكيف يكون الخلف على المعصية معصية (فقال ابراهيم)
ورأى عبد الله اساساً من الزط فقال هؤلاء أشبه من رأيت بالجن ليلة الجن ،
ذكر ذلك عنه من لايتهم عليه ولا على غيره جماعة ، منهم سلمان التميمي عن
ابي عثمان النهدي ، وقال علقمة قلت لابن مسعود كنت مع رسول الله (ص)
ليلة الجن ، فقال ماشهدا منا أحد ، ذكر ذلك أيضاً عنه من لايتهم عليه ولا
على غيره جماعة ، منهم داود عن الشعبي عن علقمة (قال ابراهيم) وسأله عمر
عن شيء من الصرف فقال لا بأس به ، فقال عمر قد كرهته ، فقال يا أمير
المؤمنين وأنا أيضاً قد كرهته إذ كرهته أنت فرجع عن قوله بغير نظر
ولا تأمل ، وهذا ابن مسعود زكن من اركانكم يعني فقهاء العامة وإمام من
أئمتكم وهو من أفاضل من قال في الفتيا فما ظنك بمن دونه ، فكيف يكون
هؤلاء حجة علينا ويلزمنا لهم طاعة ، على أنا لا نبلغ من القول فيهم ما قال
بعض في بعض (قال الجاحظ) قال ابراهيم ورويتم عن اسماعيل عن الشعبي
أن قوماً سألو ازيد بن ثابت عن شيء فأفتاهم فكتبوه ، فقال وما يدريك
اعلى قد أخطأت وإنما اجتهدت لكم رأيي (ورويتم) عن المغيرة عن
ابراهيم أن عمر بن الخطاب قضى بقضاء فقال له رجل أصبت والله يا أمير
المؤمنين فقال وما يدريك اني أصبت والله ما يدري عمر أصاب أم أخطأ
(ورويتم) عن سفیان الثوري عن عاصم عن الشعبي عن ابن عباس أنه قال
ربما أنهما كم عن أشياء لعلها ليس بها بأس وأمركم بأشياء لعل بها بأساً
(ورويتم) عن عمر وعن طاوس ان ابن عمر سئل عن شيء ، فقال لا أدري

فان شئت اخبرتك بالظن (قال ابراهيم) فقد أقر القوم على أنفسهم أنهم بالظن كانوا يريقون الدماء وبالظن يبيحون الفروج وبالظن يحكمون بالأموال وبالظن يوجبون العبادات ، وقد نهى الله عز وجل أن يحكموا بالظن ويشهدوا به فقال تعالى (إلا من شهد بالحق وهم يعلمون) وأمر بالعلم واليقين فخالف القوم وعملوا بالظن وعلّموا أن الناس لهم متقادون وأنهم ما قالوا من شيء فهو حتم لا مرد له (وقال ابراهيم) وإذا كان هذا المذهب موجوداً في الأكبر والأصغر من السلف فما ظنك بالتابعين ، ثم ما ظنك بالفرق الذي بينهم ، وإذا كان هذا ما اقروا به على أنفسهم فما لم يقروا به ورأوا ستره أكثر .

(قال الشيخ أبيه الله) وقد أدخل ابراهيم النظام أمير المؤمنين على ابن ابي طالب عليه السلام في جملة من ذكرنا قوله فيه ونظمه معهم في معايب الاقوال عناداً منه لأمير المؤمنين عليه السلام وعصية لم يلجأ فيها الى شبهة بل اعتمد في نصرتها على البهت واللجاج وظن الجاحظ وإخوانه من أهل الاعتزال أن ابراهيم قد أخذ بطائل من ذلك وسوى بين القوم في الحكم عليهم بموجب الضلال ، وليس الأمر كما ظنوه في استواء الاحوال لكنه مستمر في القول منهم والاعتقاد دون الحجة الموجبة للاتفاق ، والدليل على ذلك أن الذي حكاه النظام عن ذكرناه متفق عليه عند جماعة اهل الاسلام لا ينازع فيه اثنان من نفلة الآثار فالطاعنون على القوم ينقلونه للحجة عليهم في ارتكاب الضلال والمتولون لهم ينقلونه على وجه المدح لهم بالاجتهاد في الاحكام ويجعلونه أصلاً لمذاهبهم من تسوية الاختلاف ومن أبى الاجتهاد والقياس من القائلين بسلامة القوم ينقله عنهم على وجه الصالح في الاحكام والقول بمدلول الخطاب واختلاف وجوهه واحتماله في اللسان ، فليس في الأمة إلا من يشهد بصحة ذلك على ما حكاه ابراهيم وغيره من أصحاب المقالات ؛

والذي حكاه عن أمير المؤمنين عليه السلام من اختلاف الأقوال وإظهار القول بالرأي شيء تفرد به فريق وأباه فريق وادعته شيعة ابن بكر وعمر وعثمان وانكرته شيعة علي أمير المؤمنين عليه السلام كافة واطبقوا على رده وتكذيب الرواة له واجمعت ذريته وعترته عليهم السلام على انكار ذلك وابطاله فكيف يكون المختلف فيه نظير المتفق عليه أم كيف يتساوى الحكمان في ذلك والقول فيه على ما وصفناه ، مع ان الاجماع من فرق اهل الخلاف ومن ذرية أمير المؤمنين عليه السلام وشيعته على نقيض ما تفرد به شيعة عثمان من الحكاية عن أمير المؤمنين عليه السلام في اختلاف الاحكام ، وقد نقل ذلك عدو علي (ع) كما نقله وليه فكانت الحجة به دامغة لاهل الخلاف ، من ذلك اجماع الخاص والعام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (علي أقضاكم) وأقضى القوم لا يختلف قوله في الاحكام ، وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (علي مع الحق والحق مع علي يدور حيثما دار) ومن كان الحق معه بشهادة رسول الله (ص) لم يرتكب الضلال ، وقال أمير المؤمنين عليه السلام بعثني رسول الله (ص) الى اليمن قاضياً بين أهله فقلت يا رسول الله أتبعثني وأنا شاب ولا علمي بكثير من القضاء فضرب بيده على صدرى وقال (اللهم أهد قلبه وثبت لسانه فما شككت في قضاء بين اثنين) وهذا القول يصاد الحكاية عنه أنه كان يقول بالرأي لأن القول بالرأي يوجب الشك في الاحكام وقد نفي عن نفسه ذلك فكيف تثبته مع النفي لولا البهت والعناد ، وهذه أخبار قد سلمها العدو ونقلها على ما ذكرناه وإنما يتأولها من فارقنا في العقد على مدلولها ويخص بها شيئاً دون شيء أو زماناً دون زمان ، وذلك باطل لظاهر عمومها وما تقتضيه حقايقها في معانيها من كونها مدحاً على الاوصاف التي هي عليها عند من عرف اللسان وليس لخصومنا اخبار تنفي ما حكاها ابراهيم عن أئمتهم من الاختلاف بل الاجماع على صحة ذلك عليهم حاصل حسبما

قدمناه ، على ان أكثر ما حكاه ابراهيم عن امير المؤمنين عليه السلام يمكن مساهلته في بابه وتسليمه له على وجه النظر دون التدين وحمله مع ذلك على خلاف ما توهمه من القول بالاجتهاد ، ولأننا نذهب فيه إن سلمناه مذهب التقية والاستصلاح والتأليف والمداراة ، وهذا أصل ندين به ونعتقده وليس لخصومنا مثله يلجأون اليه في الخروج من الشناعات .

(قال الشيخ أيده الله) وقد أورد الجاحظ في الاخبار التي ذكرناها واعتمدنا عليها في بطلان ما أضافه إبراهيم الى أمير المؤمنين عليه السلام من القول بالرأى ولم يعمل فيها شيئاً بل خلط في الكلام عليها وصار الى الهديان ، وقد ذكر عنا أيضاً عمدة قوله وانصرف عن الكلام عليها خائباً للعجز والاضطرار ، وهي ان العقول عندنا توجب عصمة الإمام والدليل الظاهر قائم على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ، وليس يجوز أن يعتري الشك في الدين أهل العصمة في الأديان ولا أن يقع الضلال من الإمام السيد الذي هو أفضل الأئمة ، وهذا يسقط ما حكاه القوم واعتمده مما جاءت به الآحاد ، وليس بمن خالفنا أحد يدعي العصمة لأئمة ولا لأحد منهم ولا لصحابي ولا لتابعي باحسان فنسلم مما حكاه ابراهيم عنهم وحكم به عليهم من الضلال في الدين والعناد ، وقد استقصيت القول في اقرار أمير المؤمنين عليه السلام أحكام القوم للتقية والاستصلاح وبينت وجوه ذلك واوردت الزيادات فيه والمسائل والجوابات في كتابي المعروف بتقرير الاحكام فاغنى عن اعادته هاهنا .

(قال الشيخ أيده الله) وقد علم ابراهيم أن الذي أراد به التسوية بين أمير المؤمنين عليه السلام وبين القوم لا يتم له عند اهل النظر والحجاج فاعتمد على السب المحض لأمر المؤمنين عليه السلام والغميمة فيه بمجرد أقوال الرجال ، فقال وقد اختلف قول علي بن أبي طالب عليه السلام في امهات الاولاد فقال بشيء ثم رجع عنه ، وحكى عن عبيدة السلماني أنه قال سألت

علياً عليه السلام عن بيع أمهات الأُولاد فقال كان رأي ورأي عمر أن لا يبعن وأنا الآن أرى أن يبعن فقلت رأيك مع رأي عمر أحب اليكما رأيك وحدك .

(قال الشيخ أيده الله) وهذا خبر قد اطبق الفقهاء ونقاد الآثار على بطلانه ، ومن صححه منهم فلم يثق بهذه الحكاية من عبادة وقال تخرصها ليتجمل بالكذب فيما ادعاه لأن أمير المؤمنين عليه السلام كان أعظم في نفوس المهاجرين والأنصار من أن يقدموا عليه في حكم حكم به هذا الاقدام فكيف بعبادة مع صغر سنه في الحال وضعة قدره ، ولم يكن عبادة ولا أضرابه من الذين يتجاسرون على أمير المؤمنين عليه السلام بهذا المقال ، وجملة الأمر أنه لو كان عبادة صادقاً لما أخل ذلك بما ذكرناه من عصمة أمير المؤمنين عليه السلام من قبل أنه كان رأيه في أيام عمر أن لا يخالفه في الفتيا خوفاً من انتشار الكلمة ووقوع الفساد وذلك هو الذي توجه الحكمة في تدبير الدين واستصلاح الانام ، فلما أفضى الأمر اليه زال ما كان يخافه فيما سلف من اظهار الخلاف فحكم بما لم يزل يعتقد من جواز بيع امهات الأُولاد كما كان رأي رسول الله صلى عليه وآله وسلم في عام الحديبية امضاء احكام الكفار والكف عن الحرب لهم والجهاد ثم زالت العلة الموجبة لذلك في عام الفتح فرأى حربهم وجهادهم وخلاف ما كان رآه قبل من الاحكام ، فاما اعتراض عبادة في قوله بالرد فهو نظير رد الخوارج عليه في التحكيم وحرب طلحة والزبير ومعاوية وأهل الشام له ولم يخل ذلك بكامل عصمته عليه السلام كما لم يقدح خلاف المشركين لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووردهم عليه وحربهم له في نبوته وعصمته ، ومن اعتمد على ما اعتمد عليه الجاحظ واستاذه وأشياعهما في هذا الباب ، فقد وضع جهله وبان عجزه (ثم قال الجاحظ) وقال ابراهيم وقد قضى يعني أمير المؤمنين عليه السلام في الحد

بقضايا مختلفة ، وهذا تخرص منه لا خفاء به لأنه لا يحفظ عنه في الحد إلا قول واحد ولم يختلف من أهل النقل عنه في ذلك اثنان ومن اعتمد على البهت هان أمره (ثم قال ابراهيم) وندم يعني أمير المؤمنين عليه السلام على احراق المرتد بعد الذي كان بلغه من فتيا ابن عباس ، وهذا من أطرف شيء سمع وأعجبه وذلك أن ابن عباس أحد تلامذته والآخذين العلم عنه ، وهو الذي يقول كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلس بيننا كأحدنا ويداعبنا ويبسطنا ، ويقول والله ماملات طرفي قط منه هيبة له عليه السلام ، فكيف يجوز من مثل من وصفناه التقدم على أمير المؤمنين عليه السلام في الفتيا واطهار الخلاف عليه في الدين لاسيما في الحال التي هو مظهر له فيها الاتباع والتعظيم والتبجيل ، وكيف يكون ما حكاه ابراهيم من ندمه عليه السلام على احراق المرتد حقاً وقد أحرق في آخر زمانه الا أحد عشر الذين ادعوا الربوبية فيه ، أفتراه ندم على ندمه الا أول كلا ، ولكن الناصبة تتعلق بالهباء المنشور (ثم قال ابراهيم) وودى رجلا جلده في الخمر ثمانين فمات ، وقال إنما وديته لأن هذا شيء جعلناه بيننا ، فهذا شيء لم يسمع به إلا من هذه الجهة ولا رواه احد من أهل الآثار فكيف وهو عليه السلام يقول (من ضربناه حداً في حق من حقوق الله فمات فلا دية له علينا ومن ضربناه حداً في حق من حقوق المخلوقين فمات فديته علينا) ولا خلاف ان حد الخمر من حقوق الله عز وجل خاصة ، ولكنني أظن أن ابراهيم أراد ان يذكر حد القذف فغلط بحد الخمر لاتفاقهما في العدد (وقال ابراهيم) رأى يعني أمير المؤمنين عليه السلام الرجم على مولاة حاطب فلما سمع قول عثمان تابعه ، ونازعه زيد بن ثابت في المكاتب فافحمه ، وهذا سب صريح بغير حجة وكذب ظاهر بلا شبهة لأن الاتفاق حاصل على ان أمير المؤمنين عليه السلام كان أعلم القوم وأنهم كانوا يرجعون اليه ولا يرجع الى أحد منهم ، وكيف يكون ما رواه هذا الرجل حقاً والخبر

المستفيض عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (على أفضاكم) وليس يصح أن يكون أفضى الأمة من أحمه زيد بن ثابت في المكاتب فإن كان قد أحمه على ما ذكره إبراهيم فقد أكذب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أحمه من شهد له بأنه أفضى أمته ، وليس المكاتب من الفرائض في شيء فيصح أن يتعلق بالخبر الذي يروونه (زيد أفضاكم) مع ان الاجماع موجود على مذهب أمير المؤمنين عليه السلام في الرجم والمكاتب خلاف زيد وابن عفان ، وهذا يدل على بطلان ما ادعاه هؤلاء القوم (ثم قال إبراهيم) وروى داود عن الشعبي أن علياً رجع من قوله في الحرام ثلاثاً ، ولم يحتج على ابطال هذه الرواية إلا بإضافتها الى الشعبي لكفى وذلك أن الشعبي كان مشهوراً بالنصب لعلي عليه السلام ولشيعته وذريته ، وكان معروفاً بالكذب سكيراً خميراً مقامراً عياراً ، وكان معلماً لولد عبد الملك بن مروان وسميراً للحجاج .

وروى اسماعيل بن عيسى العطار ، قال حدثنا بهلول بن كثير ، قال حدثنا ابر حنيفة ، قال أتيت الشعبي أسأله عن مسألة فاذا بين يديه شطرنج ونيذ وهو متوشح بملحفة مصبوغة بعصفر فسأله عن مسألة ، قال ما تقول بنو أستها ، قال فقلت هذا أيضاً مع هذا وذهبت الى كتب لي كنت سمعتها منه فخرقتها ثم صار مصيرى هذا ألا أسمع عن رجل منه ، وروى أبو بكر الكوفي عن المغيرة قال كان الشعبي يهون عليه أن تقام الصلاة وهو على الشطرنج والنرد وقال مررت بالشعبي وإذا هو قائم بالشمس على فرد رجل وفي فمه بيدق (١) فقال هذا جزاء من قورم ، وروى الفضل بن سليمان عن النضر بن نزار قال رأيت الشعبي بالنجف يلعب بالشطرنج والى جنبه قطيفة فاذا مر به من يعرفه أدخل رأسه فيها ، وبلغ من كذبه أنه قال لم يشهد الجمل من الصحابة إلا أربعة فإن جاؤا بخامس فانا كذاب ، علي وعمار وطلحة والزبير ، وقد أجمع

(١) البيدق بالدال والذال الآلة السادسة من آلات الشطرنج الستة .

أهل السير أنه شهد البصرة مع علي عليه السلام ثمانمائة من الأنصار
وتسعمائة من أهل بيعة الرضوان وسبعون من أهل بدر ، وهو الذي روى
أن علياً عليه السلام كان أحمر الرأس واللحية خلافاً على الأمة في وصفه ،
وبلغ من نصبه وكذبه أنه كان يحلف بالله لقد دخل علي بن أبي طالب
الحد وما حفظ القرآن ، وهذا خلاف الاجماع وانكار الاضطرار ، وروى
خالد قال قيل للشعبي إنك لتقع في هذه الشيعة وإنما تعلمت منهم وكان يقول
ما أشك في صاحبنا الحرث الاعور أنه كان كذاباً ، وكان يشبه في زيهِ
ولباسه وفعاله بالشاطر وأهل الزعارة ، وخالف الأمة في قوله إن النفساء
تربص شهرين فكيف يحتج برواية هذا على أمير المؤمنين عليه السلام مع أن
المشهور عنه أنه كان لا يرى الحرام شيئاً ويقول فيه أنه جاء الى ما أحل الله
فخرمه على نفسه يمسك إمرأته ولا شيء عليه (ثم قال ابراهيم) وقال - يعني
أمير المؤمنين عليه السلام - في امر الحكمين :

لقد عثرت عثرة لا أنجبر سوف أكيس بعدها وأستمر

وأجمع الرأي الشئيت المنتشر

وهذا لا ينضاف اليه عليه السلام بلا شبهة لأننا نعلم بالضرورة أنه كان
عليه السلام يظهر التدين بصوابه في التحكيم وتضليل من خطاه في ذلك حتى
قتل اربعة آلاف على تحطنتهم له في التحكيم ، فكيف يسوغ من عاقل أن يضرب
الرقاب على قول قيل فيه وهو يشهد به على نفسه هذا ما لا يتوهمه إلا مثوف
العقل غير معدود في جملة المكلفين ، وكيف يصح ذلك مع أن الجوارح إنما
ساموه أن يعترف لهم بالخطأ فيما صنعه في باب الحكمين ليرجعوا الى ولايته
فرد عليهم ذلك ووجه بابن عباس لمناظرتهم فيه ، ولو كان قال هذا الشعر
كما حكاه ابراهيم لكان الغاية في بغية القوم منه ولرضوا به عنه ولدخلوا في
ولايته إذ صريحه شهادة منه على نفسه بالخطأ والندم على ما صنع ، والذي

يدل على بطلان جميع ما حكاه هذا الرجل عنه من قرب و بوضحه انه لو كان له أصل لكان أوكد الحجج لاعدائه من الخوارج وغيرهم ممن رأى حربه بالبصرة أو صفين ومن قعد عن نصرته ولشيعة عثمان خاصة حتى كانوا يحتجون به عليه في المقامات ويشنعون به على رؤوس الجماعات ، وقد أحطنا علماً باحتجاج جميع من خالفه أو قعد عنه أو نازعه و حاربه فلم نجد فيه أنهم قالوا له تناقضت أحكامك واختلفت آراؤك ولا فضل لك في العلم لأن زيدا نازعك فافحمك ولأن عثمان خالفك فاسكتك ولأنك تحكم بشيء ثم تندم عليه وتخطيء في أمر وتعترف بخطأك فيه ثم تقيم عليه ، بل وجدنا جماعة من ذكرناه معترفين بفضله عليه السلام في العلم والشجاعة والحكم والقرابة بالرسول صلى الله عليه وآله والزهد وإنما كان بعضهم يتعلق عليه بإيوانه قتلة عثمان وهم أهل البصرة والشام ، وبعضهم بتحكيم الرجال وهم أهل النهروان ، وبعضهم بقتال أهل القبلة وهم المعتزلة للقتال ، وقد اجتهدت بنو أمية وبنو مروان في مثالبه عليه السلام ونفروا العامة عن ولايته فلم يحفظ عن احد منهم في سلطانه سقط له في العلم ولا تجهيل في الاحكام واكثر ما كانوا يخطبون به في ذلك ويشبهون على الاغفال خذلانه لعثمان ونصرته لقتلته والاستبداد بالامر دون الرجال وما أشبه ذلك ، ولو كان شيء مما حكاه ابراهيم عن أمير المؤمنين عليه السلام محفوظاً لنشره من ما ذكرناه واعتمد عليه كما وصفناه ، وفي عدول الكفاة عنه سيما الخوارج — وقد جرت بينه وبينهم المناظرات — دليل على وقاحة ابراهيم وبهته وعناده وضعف ما اعتمده من الكذب الذي لا يخفاه به ، ثم طعن على أمير المؤمنين عليه السلام ابراهيم بأن قال وخالف الجماعة كلها في امهات الأولاد ، وفي الاحياض ، وقضائه في قطع اليدين اصول الأصابع ، ودفع السارق الى الشهود ، وجلده الوليسد بن عقبة اربعين سوطاً في خلافة عثمان ، وجهره بتسمية الرجال في قنوت الغداة ، وقبول

شهادة الصبيان بعضهم على بعض (قال) وقد قال الله عز وجل (من ترضون من الشهداء) وأخذ نصف دية الرجل من أولياء المرأة ، وأخذ نصف دية العين من المقتص من الأعمور ، وتحليفه رجلا يصلى العيدين بالضعفاء في المسجد الأعظم (قال) وغير ما عددناه مما جعله في سلطانه وحكم به وقاله وهو خلاف على الأحياء من قضائه ومن فقهاء مصره وعلى جميع الاموات من نظرائه (قال ابراهيم) وهو يقول مع ذلك لقضائه (أقضوا كما كنتم تقضون حتى يكون الناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي فإن أكره الخلاف) فلا يخلو ماترك من الحكم وآخر من العمل به الى اجتماع الناس أن يكون لهذه الامور في الخلاف أو كخلاف بعضهم على بعض أو كخلاف آخر له (قال) واجب مما مضى قطعه القدم وترك العقب وقطعه الاصابع وتركه الكف والابهام (قال) فان كان الذي أخره من باب الخلاف الذي عددناه فكيف لم يحكم به ولم أخره وقدم مثله ؟ وان كان كخلاف بعض الصحابة لبعض فذاك مما لا يحتشم منه ولا يوحش العامة من صاحبه ، وان كان ضرباً آخر من الخلاف فليس يكون إلا خلاف المعروف من دين محمد صلى عليه وآله وسلم (قال) فعلى أي وجه استجاز ترك الحكم عنده وأمرهم أن يحكموا بالباطل ، أفتراه كان في تقيه كلا ، ما كانت عليه تقيه من ذلك لأن أصل الفساد لم يكن من قبل خلافهم له في الفتيا وإنما كان الخلاف من طلحة والزبير على وجه طلب الشورى وإنهما بايعاه بالمدينة كارهين والطلب بدم عثمان ، وانه كان سدى ذلك ولحمته ، وأن قاتل عثمان لا يكون للناس إماماً ، وكان خلاف عبد الله بن وهب على أن من حكم الرجال في واجب الدين وما قد افصح به الكتاب فغير إمام ، فلو كان اضطراب جل الناس من قبل الخلاف على علي عليه السلام في الفتيا كان لما قال وجه فكيف وقد حكم في كل ما ذكرناه بخلاف ما عليه الجماعة ثم لم يكن في ذلك تنكير ولا تغيير (ثم قال ابراهيم)

عقيب هذا الفصل فكيف تجب طاعة قوم هذه سيرتهم واقوليلهم ومذاهبهم ،
يعنى علياً أمير المؤمنين عليه السلام وأبا بكر وعمر وزيداً وعبد الله بن
مسعود وعبد الله بن عباس ومن تقدم ذكره ، غير أنه لم يذكر عثمان على
التفصيل وأظن ان الجاحظ طوى ذكره لعصيته للعثمانية والمروانية إلا أنه قد
حكى عنه الطعن عليه في الجملة في فصل أنا أورده أن شاء الله .

(قال الشيخ أيده الله) وليس في جميع هذا الفصل الذي حكيناه عن
ابراهيم كثير طائل ولا معتمد من شبهة فيتعلق بهذا المبطل غير الفاظ في
جملة ما أورده أنا أبين عن وهن متضمنها وان كان في المختصر الذي قدمته
من النقص عليه كفاية لو لا أنني اريد البيان (فاما ما ذكره) من
خلافه عليه السلام على جملة القوم فالعار في ذلك على من خالفه دونه والعيب
يختص به سواه ، لأنه عليه السلام هو الإمام المتبوع والقدوة المتأسى به
والمدلول على صوابه والمدعو الى اتباعه حيث يقول رسول الله صلى الله عليه
 وآله (أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب) وحيث
يقول (ص) وقد قدمناه فيما سلف (علي أقضاكم) وهو (مع الحق والحق
معه) وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم (إني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله
وعترتي أهل بيتي وأنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض) فلما عدل القوم
عن اتباعه كانوا ضللا بذلك ، وكان هو عليه السلام المصيب وأهل بيته
عليهم السلام وأنصاره وشيعته ، فما أعجب هذا المقال من النظام وهو في
مذهبه هذا الذي نصره بتخطئة الصحابة مبطل للاجماع راد على من احتج به
واعتمده فكيف يشنع على الشيعة بانفراد أمير المؤمنين عليه السلام بالاحكام
وهو ركن الامة وعمادها وملجأها في الدين وإمامها ، ثم يقول خالف جميع
الاحياء من قضاته وفقهاء مصره ، ولو انصف واستحى لجعل الخلاف للقضاة
والفقهاء عليه و اضافه اليهم دونه وجعل قوله الحجة إذ قول الإمام هو المعيار

على قضائه ورعيته وليس قول الرعية معياراً عليه فقلب القصة تعجرفاً (وأما قوله) إنه عليه السلام قال لقضائه أفضوا كما كنتم تقضون فإنما قال لهم هذا القول في أول الأمر وعند وفور الناس بالبيعة له فكره عليه السلام أن يأمرهم بالقضاء بمذاهبه كلها المتضمنة لنقض أحكام من تقدمه والخلاف على جماعتهم فينفرون عن نصرته ويتفرقون عن الجهاد معه ويشمأزون منه ويظنون أن ذلك مقدمة للبراءة من تقدمه فصدف عنه لتألفهم واستصلاحهم ، فلما قتل الله أهل البصرة وفرق جمعهم وأباد أهل الشام وأفى الخارجة بالنهروان خمدت نار الفتنة ودرجهم في طول المدة على الخلاف شيئاً بعد شيء ، ولو تمكن عليه السلام على الحد الذي يستطيع معه إظهار جميع الأحكام من غير أن يكون في ذلك عموم الفساد لأظهر الأحكام الماثورة عن ذريته عليهم السلام بما حفظوها عنه عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فتلك هي الأحكام التي لا تتمكن من إمضائها مع ما حكم به مما ذكره إبراهيم من الأحكام ، وليست خلافاً لدين محمد صلى الله عليه وآله وسلم بل هي أحكامه في الحقيقة بالجلي من البرهان .

فصل

وأما قول إبراهيم إن الفساد لم يكن على أمير المؤمنين من قبل خلافهم في الفتيا فإن ذلك إنما كان كذلك لأنه عليه السلام لم يفتح ولايته به بل قال لقضائه أفضوا كما كنتم تقضون ، وقد ذكر هذا إبراهيم لكنه نسيه عن قرب ولو افتتح ولايته بنقض أحكام القوم والخلاف عليهم جملة لكان الفساد عليه أكثر من الفساد بأهل البصرة وصفين والنهروان لأنه كان تضليلاً لأئمتهم وتسفيهاً لهم وتخطئة لجمهور الصحابة في الاقتداء بمن سلف والتصويب لهم في الأحكام لكنه عليه السلام عدل عن ذلك ودرجهم على إظهار الخلاف في شيء بعد شيء وحال بعد حال وأراهم في الظاهر أنه كخلاف بعضهم على بعض

في الاجتهاد ، فلو أمن عليه السلام من اضطراب الجماعة وتفرقهم عنه وانصرفهم عن نصرته عند الحكم بمحض مذهبه لما أخرج ذلك ، ودليل ما قلناه قوله عليه السلام لقضائه : (أقضوا كما كنتم تقضون حتى يكون الناس جماعة) فأخر الحكم بجميع مذهبه الى اتفاق الجماعة أفلا ترى الى قوله عليه السلام (لو ثنى لي الوسادة لحكمت بين أهل التوراة بتوراتهم وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم وبين أهل الزبور بزبورهم وبين أهل الفرقان بفرقانهم حتى يزهر كل كتاب من هذه الكتب ويقول : يارب إن علينا قد قضى بقضائك) فدل عليه السلام على أنه لم تستقر به الدار ولم يتمكن من تنفيذ الاحكام (وأما انصرفهم) عن التكبير فيما حكم به من خلاف أقاويل الجماعة الذين ذكرهم فانما استقام له ذلك لوافق جمهور أصحابه له عليه السلام واتباعهم اياه وتجويزهم له الخلاف على من تقدم فيه ولو استجازوا فيما بقي من الاحكام مثل ذلك لاظهر عليه السلام القول فيها ولم يؤخره الى وقت الاجتماع (وقول ابراهيم) إن الذي أخره لا يخلو من أن يكون مثل ما أظهره أو خلاف المعروف من دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم (فانه يقال له) بل هو من جنس ما أظهره وهو من دين محمد (ص) لا غير ، وإنما لم يظهر الحكم لأن في إظهاره مباينة القوم بنقض أحكام أئمتهم كلها واخراج ذلك على وجه التضييل لهم وليس في اظهار البعض ما يدل على اظهار الكل ، ولأن الاتفاق قد يحصل بتجويز جماعة الخلاف على إمام لهم في شيء وان كان الخلاف لهم في مثله ونوعه أو نظيره في باب الخلاف فيكون لا أجل ذلك الواجب على المستصالح أن يكف عن إظهاره وليس في الاتفاقات قياس .

(وشيء آخر) وهو أن يكون الذي عدل أمير المؤمنين عليه السلام عن تغييره من أحكام القوم شيئاً قد تكرر العمل به في سلطان الماضين حتى صار ديناً ومذهباً وما مخالفه ونقضه لم يكن كذلك بل كان قولهم فيه مجرداً

من عمل بل كان فتياً مضت في الحال وعمل بها في سلطانهم وقتاً من الزمان فلم يتخوف من اظهار الخلاف فيها وربما كانت الشبهة للتابع في بعض المنكر أقوى منها في بعض آخر ، فعدل الإمام المستصلح للانام عن تغيير ما قويت عندهم فيه الشبهات الى ما ضعفت في انفسهم الشبهة فيه كراهة اختلاف الكلمة والافتان .

فصل

وأما ما تعلق به في إبطال شهادة الصبيان من قوله : (بمن ترضون من الشهداء) ومن قوله : (ذوى العدل منكم) فان الأمر فيه على خلاف ما توهمه ، وذلك أن الله سبحانه أمر بالاشهاد في الديون رجلين أو رجل وإمرأتان ولم يبطل الحكم في ذلك ولا في غيره بشهادة من يخالف ما وصفناه وليس يتضمن قوله : (وأشهدوا ذوى عدل منكم) أن لا تقبلوا إلا بشهادة ذوى عدل ، وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة خزيمه بن ثابت وحده وأمضى الحكم بها ، وقبل شهادة واحد ويمين المدعى وأمضى الحكم بذلك فما ترى ابراهيم إلا طاعناً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما اعتمده ، بل طاعناً على كتاب الله عز وجل ومزياً على أحكامه ، وذلك أن الله تعالى قد أمر بقبول شهادة الكفار بالوصية حيث يقول : (أو آخران من غيركم) والكفار ليسوا من أهل العدالة وإنما قبل أمير المؤمنين عليه السلام شهادة الصبيان في مكان دون مكان وعلى حال دون حال ، فقبلها في الجراح وأشباهه من حقوق العباد وأخذ بأول قولهم وأطرح آخره لما دعاه الى ذلك الاضطرار لتنفيذ أحكام الله عز وجل ولئلا تبطل حقوق العباد ، ولم يصنع عليه السلام ذلك إلا بنص فيه من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بادلة ، منها الاتفاق على قوله (ص) : (أنا مدينة العلم وعلى بابها) وقوله (ص) : (على مع الحق والحق معه يدور حيثما دار) على أنه قد

أخذ بها القول عن أمير المؤمنين عليه السلام جماعة لا يتمكن الجاحظ من الطعن عليهم في الفتيا ودان به أئمة في الفقه عنده من التابعين وهو إجماع من فقهاء مدينة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

(وقد روى مالك) عن هشام بن عروة أن عبد الله بن الزبير أجاز شهادة الصبيان بعض على بعض في الجراح (وقال مالك) بهذا القول ما لم يتفرقوا .

(وروى) ابن أبي زياد عن أبيه قال : السنة أن تقضى بشهادة الغلمان ويؤخذ بها في الجراح ولا يلتفت إلى ما أحدثوا (وروى أيضاً) عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز مثل ذلك .

(وروى) يونس عن ابن شهاب قال كان مروان يجيز شهادة الصبيان ويأخذ بأول قولهم .

(وروى) ابن اسحاق قال : كان ابن شهاب وربيعة يجيزان شهادة الصبيان بعضهم على بعض .

(وروى) مثل ذلك أيضاً عن شريح وهو مشهور عنه ، وهذا يكشف لك عن جهل الجاحظ واستاده النظام فيما ادعيه من الاجماع على خلاف أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الباب (وأما تعلقه) بضرب الوليد بن عقبة أربعين سوطاً في خلافة عثمان فإنه ذهب عليه وجه ذلك لأن أمير المؤمنين عليه السلام ضربه بسعفة لها رأسان فكان قد أقام فيه الحد ثمانين على الكمال ، وهذا مأخوذ من قوله تعالى في محكم القرآن : (وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث إنا وجدناك صابراً نعم العبد إنه أواب) .

(وأما تشنيعه) على أمير المؤمنين عليه السلام في القنوت في الغداة والجره فيه بتسمية الرجال فيه فهذا أدل دليل على جهله وقلة فهمه وأرضح برهان على إلحاده وإرادته الطعن على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،

وذلك أنه لا خلاف بين الفقهاء وجملة الآثار أن رسول الله (ص) كان يقنت في صلاة الغداة ويحجر بتسمية الرجال فيه ، وقد نقل الناس ذلك واستفاض حتى ليس يخالف في لفظه من أهل العلم اثنان ، وكان قنوته بعد حمد الله تعالى والثناء عليه (اللهم العن رعلا وذكوان (١) والعن الملحدين من أسد وغطقان والعن أباسفيان والعن سهيلا ذا الاسنان والعن العصاة الذين عادوا دينك وقاتلوا نبيك) فجعل يلعنهم بهذا الذي ذكرناه اربعين صباحاً ، وقد روت الرواة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت في الصبح فقال : (اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة ، والمستضعفين بمكة ، اللهم اشد وطأتك على مضر ورعل وذكوان واجعلها عليهم سنين كسني يوسف) فان كان على أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك عاراً ونقص في الدين وحاشاه من ذلك بما ذكره ابراهيم في قنوته وجهره بتسمية الرجال فذلك بعينه عيب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعار عليه ، وهذا هو الذي اراده النظام وكفى عنه بذكر أمير المؤمنين

(١) (رعل) بن مالك بن عوف جد جاهلي ، بنوه بطن من بهته من العدنانية . وهم الذين مكث النبي (ص) يقنت في الصلاة شهراً ويدعو عليهم ، قاله في (نهاية الارب) ص ٢١٩ ، (وذكوان) بن ثعلبة بن بهته ، جد جاهلي ، بنو بطن من سليم من العدنانية و (سهيل) بن عمر ابن عبد شمس بن عبد ود بن نضر بن مالك بن حسيل بن عامر بن لوى القرشي العامري ، خطيب قریش ، أبو يزيد ، وله ذكر في حديث ابن عمر في الذين دعا النبي (ص) عليهم بالقنوت فنزلت (ليس لك من الأمر شيء) مات بالطاعون سنة ١٨ ويقال قتل باليرموك ، وقال خليفة بمرج الصفر ، والاول أكثر وأنه مات بالطاعون ، قاله ابن حجر العسقلاني في الاصابة (ج ٢

عليه السلام ولم يذكر بعد هذا وقبله شيئاً إلا والوجه فيه معروف واضح البيان وقد قدمت الحججة عليه في الجملة ، وإن ذكرت وجه بعضه فانا اذكر وجوه باقيه لثلاثيهم متوهم أي إنما عدلت عنه لعدم البرهان عليه .

(وأما قول أمير المؤمنين عليه السلام) في الاحياض فلسنا نعلم فيه خلافاً بل قوله في الاقراء وأنها الاطهار مأخوذ من جهة اللغة التي نزل بها القرآن وذلك أن القرء هو الجمع ومن ذلك سميت القرية قرية لجمعها من تحتوى عليه ، وقيل قرية الماء في الحوض إذا جمعت ، وسمى الذكر قرءاً لأنه باجتماع بعضه الى بعض ، وثلاً كان الطهر فيه تجمع المرأة الدم بالمحيض ثبت أنه الطهر ، فأى شناعة في ذلك ؟

(وأما قطعه اليد) من أصول الأصابع فذلك هو حكم الله عز وجل بنص القرآن ، قال الله عز وجل : (فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم) وإنما الكتابة بالأصابع خاصة .

(وأما دفعه السارق) الى الشهود فهو كأمره الجزار بقطع يد السارق وكتأمره بعض الفقهاء في بلده ليقطع الأيدي ويضرب الرقاب ، وإنما رد أمر السارق الى الشهود استظهاراً عليهم في الشهادة ليرهبوا الكذب فيها وليرتحن صدقهم ، فإن كانوا صادقين لم يتحرجوا من قطع المشهود عليه وإن كانوا كاذبين جزعوا من ذلك ويخرجوا من ولايته بأنفسهم ، فأى شناعة في هذا لولا جهل النظام وضعف عقله .

(وأما أخذه) نصف الدية من أولياء المرأة إذا أرادوا قود الرجل بها فذلك هو العدل الذي من تخلف عنه لم يصر إلا الى الجور ، وذلك أن دية المرأة خمسة آلاف درهم ودية الرجل عشرة آلاف درهم فاذا قتل أولياء المرأة الرجل قتلوا نفساً ديتها الضعف من دية صاحبهم فوجب عليهم رد الفاضل من ذلك ، ألا ترى أنهم لو أرادوا أخذ الدية لما كان لهم إلا خمسة

آلاف درهم فكيف يكون لهم نفس قيمتها في الشريعة عشرة آلاف درهم وإنما لهم الدية خمسة آلاف درهم ، لكن النظام يجعل المحاسن من غفلته مثالب وهو لا يشعر بذلك ، وكذلك القول في أخذ نصف الدية من المقتصر من الأعور ، لأن دية عين الأعور عشرة آلاف درهم ودية فرد عين الصحيح خمسة آلاف ، وهذا كالأول .

(وأما تخليفه) رجلا يصلي العيدين بالضعفاء في المسجد الأعظم فذلك من الأدلة على عدله عليه السلام وأنه أعرف الأمة بمعالم الدين وأنواع القضاء لأنه لو كلف الضعفاء بالخروج إلى المصلى لكلفهم فوق الواسع ، ولو أنه أسقط عنهم صلاة العيدين لكان قد منعهم فضلا كثيرا فجعل لهم ما يدركون به الفضل ولم يكلفهم ما لا طاقة لهم به ، وهذه كلها أمور منصوطة على ما قدمناه (وأما قوله) أنه عليه السلام أمرهم أن يحكموا بالباطل إلى أن تجتمع الناس فقد تجاهل بذلك من قبل أن الحق كان عند الاختلاف بتنفيذ أحكام القوم ولو أبدله بالحكم بما يوجب التقية العدول عنه لكان الباطل بعينه ، ولم يسلك أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الباب إلا مسلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث أمضى أحكام المشركين في الحديبية وكانت ضلالا منهم وشركا وكان امضاؤه هدى وإيمانا وصوابا وهذا القدر كاف في إسقاط هذه الشناعة .

(وأما قوله) إن خلاف طلحة والزبير على أمير المؤمنين «ع» إنما كان على وجه طلب الشورى وإنما بايعاه بالمدينة كارهين فهذا هو نفس ما ادعاه الرجلان وكذبا فيه على الواضح بالبيان ، وذلك أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يدع الناس إلى بيعته وإنما جاؤه فيها على الاختيار وألزموه قبول أمرهم ، وكان أول من صفق على يده بالاتفاق طلحة بن عبيد الله ، والدلالة على ذلك ما أجمع عليه رواية الآثار من قول الاسدي ، وقد رأى يد طلحة أول يد صفتت على يد أمير المؤمنين عليه السلام ، فقال إنما لله أول يد صفتت على

يد أمير المؤمنين يد سلاء يوشك أن لا يتم هذا الأمر ، فكيف يكون طلحة مكرها وهو أول من صفق على يده بالبيعة ، ويكشف أيضاً عن ذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته التي هي أشهر من خطبه كلها وقد ذكر بيعته ، فقال : (فتذاك الناس على كتدك الإبل على حياضها حتى وطئء الحسنان وشقت أعطافي وقيل لي إن لم تجبنا الى البيعة ألحقناك بآبن عفان) ولا خلاف أن أمير المؤمنين عليه السلام كان عند قتل عثمان مستتراً من جمهور الناس فلما قتل عثمان تلوذ بحيطان المدينة مخافة أن يقال له إنه رغب في الأمر حتى مضى الناس اليه طوعاً ، وكيف يكون طلحة والزبير مكرهين والعامّة تروى أنه قال لهما : (أمددا أيديكما اباعكما فاني أكون لكما وزيراً خير من أن أكون لكما أميراً) (وأما طلبهما) الشورى فليس ذلك لهما وقد تمت إمامته وانعقدت بيعته بالمهاجرين والأنصار وبهما انفسهما ، هذا على التسليم للمخالفين أن إمامته كانت باختيار دون النص عليها والدلالة على وجوبها (وقوله) إنه قتل عثمان وكان سدى ذلك ولحمته وقاتل عثمان لا يكون للناس إماماً ، فقد علم كل من سمع الاخبار أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يحضر قتل عثمان وقد كان أنفذ اليه بابنه الحسن عليه السلام لما منعه الماء ليسقيه وأن الذي تولى قتله وحضره طلحة والزبير في أشياعهما وجماعة من المهاجرين والأنصار ، وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام لهما ولغيرهما من اشتبه ذلك عليه (والله ما قتلت عثمان ولا مآلات على قتله) فلم يمكن أحد منهم الرد عليه (وأما خذلانه له) فلسنا ننكره وكذلك الديانة كانت توجب ذلك ولو نصره أو رضى بفعاله لما كان يصلح للإمامة ، والذي توهمه النظام وشبه به في إبطال إمامته اذا صح كان دليلاً على إمامته عليه السلام ، ولم يأت فيما أورده بحجة فيحتاج الى نقضها وإنما أقصر على الدعوى فاسقطناها بمثلها ، ثم لم نقنع بذلك حتى عضدناها ببرهان يعرّفه من تأمله والله الموفق للصواب .

(قال الشيخ أدام الله عزه) وقد طعن ابراهيم على أمير المؤمنين عليه السلام من وجه آخر فزعم أنه كان يحدث بالمعاريض ويدلس في الحديث ، فقال : روى ابو عوانة عن داود بن عبد الله الأزدي عن حميد بن عبد الرحمن الحميري أنه بعث ابن أخ له الى الكوفة وقال سل علي بن ابي طالب عن الحديث الذي رواه أهل الكوفة عنه بالبصرة فان كان حقاً تحولنا عنها ، قال : فأتى الكوفة وأتى الحسن بن علي عليه السلام فاخبره بالخبر ، فقال له الحسن عليه السلام : إرجع الى عمك واقراءه السلام وقل له قال أمير المؤمنين ، يعني أباه عليه السلام ، إذا حدثتكم عن رسول الله (ص) فإني لم أكذب على الله عز وجل ولا على رسوله وإذا حدثتكم برأيي فانما أنا رجل محارب والحرب خدعة .

وقال وروى داود عن الاعمش عن خيشمة عن سويد بن غفلة ، قال : سمعت علياً عليه السلام يقول : إذا حدثتكم عن رسول الله (ص) فهو كما حدثتكم فوالله لأن آخر من السماء أحب إلي من أن أكذب على رسول الله (ص) وإذا سمعتموني أحدث فيما بيني وبينكم فانما أنا رجل محارب والحرب خدعة (قال ابراهيم) وكيف يجوز لمن قد علم أنه اذا قال للناس أمرني رسول الله (ص) بكذا وكذا أن ذلك عندهم على السماع والمشافهة ، فان كان هذا ونحوه جائزاً فالتدليس في الحديث جائز (قال ابراهيم) وفي الجملة أن علياً لو لم يحدثهم عن النبي (ص) بالمعاريض لما اعتذر من ذلك .

(قال الشيخ أدام الله حراسته) وهذا الذي ذكره النظام عن أمير المؤمنين عليه السلام ليس فيه شيء يوجب التدليس ولا الشبهات من الاخبار بل قد أفصح أمير المؤمنين عليه السلام عن المراد فيه وميز بين ما يقتضى الظاهر منه مثله في الباطن وبين ماله وجه وتأويل في الكلام ، فقال لهم :

(إذا حدثكم عن رسول الله (ص) فهو كما حدثكم وإذا لم أسند الحديث الى الرسول (ص) فله وجه وتأويل) فرفع ذلك التلبيس وأزال عنهم الشكوك فيه والارتباب ، ولا معنى لقول النظام كيف يجوز لمن علم أنه إذا قال للناس أمرني رسول الله (ص) بكذا وكذا أن ذلك عندهم على السماع ، لأنه قد منعهم من الإعتقاد بما أورده من علامات الاعراض ، مع أنه يمكن أن يقال له أن الذي يضيفه أمير المؤمنين عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من باب ما باطنه كظاهره في الاحكام ، وليس يدخل في باب الخبر عن نفسه وما يراه ، فلا تخلط أيها الرجل هذين وميز كل واحد منهما على ما ذكرناه فانه يسقط شناعتك ، مع انها سقطت بما قدمناه (وأما قوله) إن أمير المؤمنين عليه السلام لو لم يحدثهم بالمعارض لما اعتذر من ذلك ، فإننا لاننكر أن يتكلم عليه السلام بالمعارض في حال الاضطرار بعد أن يجعل بينها وبين الحقائق فصلا وقد فعل ذلك أمير المؤمنين عليه السلام وليس إخباره به اعتذاراً على ما ظنه النظام بل بيان وبرهان لهم على وجوه الكلام وهو يجرى مجرى الحقيقة في القرآن والمجاز والمحكم منه والآيات المتشابهات ، فان كانت الدلالة من أمير المؤمنين عليه السلام على الفرق بين الاعراض اعتذاراً من جنابة جناها أو غلطاً وقع منه وحاشاه من ذلك فالدلائل من الله عز وجل على الفرق بين ما ذكرناه اعتذار من خطأ فيه ، وهذا كفر وإلحاد ، وما رأيت أعجب من رجل يحكي عن متكلم أنه حقق وعرض ولم يخل كلامه من برهان يميز به بين الأمرين ثم يحكم عليه بالتلبيس والتدليس لوجود البرهان . أفتراه لو عرى كلامه من الدليل لكان يجب على قول النظام أن يكون قد بين وأزال الالتباس ، فان كان ذلك فهذا هو الجهل المحض والوسواس وان كان بخلافه فكيف يكون المبرهن مدلساً لولا العناد ، على ان الحديث الذي رواه عن حميد بن عبد الرحمن الحميري غير

معروف ولا ثابت عند نقلة الآثار وهو من جملة تخرصه الذي قدمنا حكايته عنه فيما سلف من هذه الابواب .

فصل

ثم قال ابراهيم وقال عمرو بن عبيد ، وهاشم بن الاوقص ألا ترى أن قوله يعني أمير المؤمنين عليه السلام (أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين) من ذلك القول الذي يقوله برأيه للخدعة ، وقوله في ذى الثدية (ما كذبت ولا كذبت) من ذلك أيضاً (قال) ولعل الشيء اذا كان عنده حقاً استجاز أن يقول عليه السلام أن رسول الله (ص) أمرني به لأن الله ورسوله أمرا بكل حق .

(قال الشيخ أيداه الله) يقال لابراهيم هذا من جهل عمرو بن عبيد وهاشم بن الاوقص وضلالهما وضعف عقلك أنت أيضاً يا ابراهيم في اعتمادك على هذا القول منهما وطعنكم جماعتكم على أمير المؤمنين عليه السلام ، وذلك أن قوله (أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين) إنما قاله قبل كون القتال من هؤلاء المذكورين وهو متوجه الى البصرة عند نكث طلحة والزبير بيعته ، فجعل هذا القول حجته في قصدهما والمسير اليهما لأن قوماً أشاروا بالكف عنهما فاعتمد في ترك رأيهم في ذلك على هذا القول وأضافه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أقوال ضمها اليه نقلها أهل السير جميعاً ، منها قوله عليه السلام (أما والله لقد علم أصحاب محمد (ص) وهذه عائشة بنت ابى بكر فاسألوها أن أصحاب الجمل والمخدج اليد ملعونون على لسان النبي الامي . وها هذه هاهنا فاسألوها) وقال عليه السلام : (لا أجد إلا قتالهم أو الكفر بما انزل على محمد (ص) فكيف يكون هذا عن رأيه وهو يستشهد باعدى الناس له ويواجه عائشة بلعنة أصحابها ويستشهدها على خبر ذى الثدية قبل

كونه ، وهب أنه عليه السلام ذكر قتال أهل البصرة وقال فيه برأيه من أين علم بحال القاسطين والمارقين ولم يكن ظهر منهم شيء في الحال يستدل به بل المارقون كانوا خاصة أصحابه عند هذا المقال ، وكيف عين ذا الثدية بالمقال وقطع عليه بالضلال وجعله رأساً للقوم وهو إذ ذاك من جملة أوليائه فان كان رجم بذلك فاصاب لم ينكر أن يكون ما أخبر به المسيح عليه السلام أصحابه من أفعالهم في المأكول والمشروب والمدخر كان ترجيماً ، وكذلك جميع ما أخبرت به الأنبياء قبل كونه وإخبار النبي (ص) قبل مخبراتها ، وهذا طعن في الدين وخروج من قول أهل المال كافة ، ولعمري أنه يليق بمذهب النظام وإن كان ما خبر به النبي (ص) وكان إخباره قبل كونه يدل على أنه لم يكن عن رأي ترجيم ولا تحديس وظن وتركين ، فقد بطل ما قاله الرجلان ، ولا وجه غير الترجيم وما هو إلا علم الغيب أو النص عن الرسول (ص) فترى النظام وابن عبيد والاقص أرادوا الطعن على أمير المؤمنين عليه السلام فجعلوه إلهاً يعلم الغيب بغير تعليم ، وهكذا يجن الله من عاداه .

(ثم قال ابراهيم) وقال عمرو بن عبيد لولا أن علياً يوم التمس ذا الثدية كان يقول ما كذبت ولا كذبت وهو ينظر الى السماء مرة والى الارض مرة اخرى ماشككت أن النبي (ص) قد قال له في ذلك قولاً (قال ابراهيم) وهذا القول من عمرو وطعن شديد على أمير المؤمنين عليه السلام .

(قال الشيخ أيده الله) فيقال لابراهيم لسنا نشك في نصب عمرو وعداوته لأمر المؤمنين عليه السلام وكما لا نشك في ذلك فلسنا نشك في جهله وضعف عقله وطعنه في الدين ونفاقه ، والذي حكيت عنه يدل على ما وصفناه لأن نظر أمير المؤمنين عليه السلام الى السماء إن لم يدل على صحة ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورغبته الى الله في التوفيق لتقريب إظهار المخدج ليزول عن قلوب الناس الشبهات لم يدل على أنه لانص عنده في ذلك وأي

نسبة بين النظر الى السماء وبين الكذب وبين النظر الى الارض وبين التدليس ، وهل النظر الى ذلك إلا كالنظر الى العسكر أو الى نفسه أو يمين أو يسار أو أمام أو وراء ، وهل ذلك إلا كغير ما عددناه من ضروب الافعال والتصرف من الانسان في حركاته وسكناته وهذا الذي حكاه النظام عن عمرو بن عبيد ليس يجب فيه أكثر من التعجب منه ، فانه ليس بحجة يجب التسليم لها ولا شبهة يجب النظر فيها ، ولولا أنني كرهت إغفاله لثلا يظن ظان أن ذلك لشبهة فيه لما كان الرأي ايراده لأنه محض الهذيان ، على أنه إذا تأمل متأمل قصة المخدج عرف ان أمره كان بعهد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وذلك أن هذا المخدج لم يك معروفاً عند أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ولا مشهوراً ولا علموا انه كان من الخوارج فنجا أو قتل أو سمعوا له خبراً فأنبأهم أمير المؤمنين عليه السلام بصفته قبل الواقعة وخبرهم بقتله ومآله ، والدليل على ذلك انه لو كان الرجل معروفاً عند القوم وكان قتله معلوماً لهم لما كان لاستدلال أمير المؤمنين بالخبر عنه على باطلهم وحقه معنى يعقل وإنما جعل خبره معجزاً له وبرهاناً على صوابه فلما انكشف الحرب أمر بطلبه في القتلى فلم يوجد وشك الناس في خبره فقلق عليه السلام لذلك وجعل ينظر الى السماء تارة يناجي ربه في بيان الأمر وإزالة الغمة عن الخلق وينظر الى الارض اخرى مفكراً في أصحابه خائفاً عليهم الضلال عند استبطانهم وجوده فوفى الله الكشف عنه فركب عليه السلام بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أتى جمعاً من القتلى فقال اكشفوا بعضهم عن بعض فكشفوهم فوجدوا رجلاً أسود بادناً له ثديان كثدي المرأة عليها شعرات اذا مدت جذبت يده وإذا ارسلت مدت يده فكبر عليه السلام عند ذلك وزال الريب عن أصحابه ، فكيف يكون الخبر عما وصفناه حدساً وترجيماً ، بل كيف تكون هذه المنقبة الجليلة مثابة وهذه الفضيلة العظيمة رذيلة لولا أن الله سبحانه قد أحمي عين

عمرو بن عبيد والنظام الحاكى عنه وأصحابها المعتدين لفضلها والله نسأل توفيقاً برحمته .

فصل

(قال الشيخ أيدته الله) ووجدت جماعة من المعتزلة يدفعون ما حكيت عن النظام بحكاية الجاحظ عنه أن يكون مذهباً له وتحملهم الحمية للاعتزال والعصية للرجال على انكار المعلوم من ذلك وعلى أن يحملوا أنفسهم على البهت المزرى بصاحبه المسقط لقدرة حتى آل بهم الأمر الى تخريج العذر للنظام فيما ذكرناه بأن زعموا ان الذى وصفناه وشرحناه من الفصول عنه إنما خرج مخرج الحجاج لجملة الاخبار ومناقضة خصومه من الفقهاء .

(قالوا) وإنما قال الرجل إن هذه الشناعات على الصحابة تلزمكم على روايتكم عنهم هذه الروايات فأما أنا فاني اتخلص من ذلك لاعتمادى على ظاهر القرآن والخبر القاطع للعذر من الاخبار ويسلم بذلك على مقالتي الأئمة من الصحابة والتابعين باحسان .

(قال الشيخ أيدته الله) وهذا من هؤلاء الجهال واعتلال فاسد يدل على ضعف عقل معتقده أو على محض العصية منه والعناد ، وذلك أن صريح كلام النظام وظاهره وباطنه بخلاف ما ادعاه هؤلاء الاوغاد ، ولا فرق بين من يحمل مذهب النظام على ما ذكره القوم وانصرف عن مفهومه وبين من حمل مذهب الخوارج على خلاف المعروف منه ، بل من ادعى معنى مذهب الشيعة وحمل مذاهب الشيعة على مقتضى مذهب الخوارج وصنع ذلك فى سائر المذاهب والمقالات ، وأقرب ما يبطل قول هذه الفرقة ويشهد بتخرصها وعنادها فى تخريج مذهب النظام على خلاف ما حكيناه ماشهد به الجاحظ عليه وحكاه عنه نصاً لا يشوبه شك ولا ارتياب ، وذلك انه قال وكان ابراهيم من أشد الناس قولاً فى الروافض لبغضهم ابا بكر وعمر و ابا

عبيدة وأشد الناس قولاً في الخوارج لبغضهم علماً عليه السلام وعثمان وطلحة والزبير وعائشة ومن أشد الناس قولاً في المعتزلة لبغضهم سعداً وابن عمر ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد وزيد بن ثابت وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وجميع من كان لا يرى قتال الفئة الباغية ويقول كُنْ عند الله المقتول ولا تكن القاتل ، فإذا صار إلى القول من أصول الفتياء انتظم جميع المعاني المعيبة عنده والمذهب الذي كان يسخطه من غيره ، ولو كان له من يثيره ويسائله لكشف عنه ما كان مستوراً ولأظهر من تناقض مذهبه ما يسقط قدره ويحط منه وليكن أصحابه لم يكونوا أصحاب أخبار وآثار واحكام وفتيا وكانت المداخلة اليهم أعجب من علم القرآن والطفرة ابلغ عندهم من علم الاحكام ، وبئس المذهب لعمر الله اجتبي لنفسه واختار لدينه ، وسنقول عند الرد عليه بالذي يجب إن شاء الله .

(قال الشيخ أيده الله) فايما أولى بنا الآن أن نصدق على النظام قوله على نفسه وإخباره عن مذهبه وصريح لفظه الدال على مراده وحكاية صاحبه الجاحظ عمرو بن بحر عنه أو تصديق هؤلاء النفر المتعصبين بالباطل الحاملين انفسهم على البهت والعناد والخصومة واللجاج ، وكيف يحسن مناظرة من ركب هذا المركب في اوقاحة والمكابرة لولا ان قوماً من الضعفة الذين لا معرفة لهم بالمقالات ولم يطلعوا على المذاهب ولا عنوا بقراءة الكتب على المشايخ فالتبس عليهم هذا المقال .

فصل

مع أن النظام لم يحتج في شاهد مذهبه إلى الشهادة عليه من عمرو بن بحر الجاحظ وغيره من حيث صرح بما مضى وبما أنا ايينه الآن حيث يقول وقتلم يعني مخالفه إن قولنا هذا يعني قوله خلاف على الجماعة وأن النبي (ص) قال : يد الله على الجماعة ، ثم قال حاكياً عن مذهبه : فنحن لانزعم أن اصحاب

رسول الله (ص) أظبقوا على الرأي وأجمعوا على القول في الفتيا فيكون كما وصفتم ويخالف ما أدعيتم ، وإنما كان يرى الفتيا بالقياس وترك النصوص عليه من أصحاب رسول الله (ص) عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد ومعاذ وأبو الدرداء وأبو موسى الأشعري وناس قليل من أحداث الصحابة دون الأكابر والباقيون هم الجماعة ، وهؤلاء نفرهم أصحاب الفرقة ، ولكن لما كان فيهم عمر بن الخطاب وعثمان وهؤلاء معهم سلطان الرغبة والرغبة شاع لهم ذلك في الدهماء وانفادت لهم العوام وجاز للباقيين السكوت على التقية وأنهم قد علموا أنه غير مقبول منهم ولا مسموع قولهم .

(قال الشيخ أيده الله) أفلا ترون وفقكم الله الى تجريد مذهب في تمييز الصحابة وتعيين من طعن عليه منهم فبدأ بعمر بن الخطاب وأتبعه الباقيين ، وقبل هذا قد ذكر أبا بكر وصرح بالظن عليه في قوله في الكلاله ، وطعن على عبدالله بن عباس بعد هذا وعلي ابن عمر وذكر في هذا الفصل بعينه علة استفاضة القول في الصحابة بالرأي وأنها هي التمسك والغلبة والسلطان ونحن مصدقوه فيما ذكره عن القوم ومصوبوه في تعلقه بانخار الحق بالتقية إلا ادخاله أمير المؤمنين عليه السلام في جملتهم في القول بالقياس والرأي ومكذوبه ورايون عليه بما سلف لنا ذلك في البيان ، وما أعلم أحداً أجسر على البهتان ممن تعلق بمذهب النظام بخلاف ما شرحه هو في مقالته وحكيانه عنه في المواضع المقدمات .

(فصل)

(قال الشيخ أيده الله) وقال المحاظ في آخر فصل حكاة عن النظام في الفتيا ، وكان ابراهيم من حفاظ الحديث مع ذهن حديد ولسان ذرب يتخلص به الى الغامض ويحل به المنعقد ويقرب به ما بعد وهو مع ذلك يخطيء .

خطأ الغمر ويخبط خبط السكران ويجمع بين التيقظ والغفلة والحزم والاضاعة (ثم قال عمرو) عقيب هذا الفصل وقول ابراهيم هذا لم يعمل به مسلم وهو وإن طول وكثر فإن المأخذ في الكثير عليه قريب، فقد شهد عمرو على النظام بخلافه الامة في المقال ووصفه بالجمع بين المتضادات وهو أعرف بمذهبه من هؤلاء الجهال ، وبعد فإن لم يصدق الجاحظ عليه في هذه الحكايات لم يجب أن يصدقه عليه في جميع ما حكاه من مذاهبه لأنها لم تظهر إلا من جهته ، وإذا أكدبناه في ذلك كله لم نعرف للنظام مذهباً في الفتيا فضلاً عن أن يحتاج الى الاحتيال له في التخريجات ، على أن هذه الجماعة التي حكينا عنها الانكار لا بد لها من إقامتها على ذلك من تكذيب الجاحظ وتضليله وتجهيله في الرد على النظام لأنه قد رد عليه في هذا الكتاب على ترتيب ما حكيناه من تدينه بما وصفناه ، وليست في موضع من يقبل قولها على الجاحظ ويترك ما خبر به وحكاه الى شهواته وامايتها التي تدل على سوء التدبير وقلة الدين وضعف الرأي .

(قال الشيخ أيده الله) فهذه جملة ما ثبت عن النظام في الطعن على الصحابة والأئمة والتابعين باحسان ، ولو اوردنا جميع ما في هذه الابواب من مقاله لطال به الكتاب ، وقد أضربنا عن مناقضته بين الاخبار وإيراده تكذيب بعض القوم لبعض في الروايات وشهادته عليهم بالبدع في الديانات وقول الزور والبهتان ، فتم أردتم أرشدكم الله معرفة ذلك على السكال فعليكم بكتاب الفتيا لعمرو بن بحر الجاحظ فانكم تجدونه في ذلك على الاستقصاء والبيان مع أن ابراهيم في اعتذاره من الاقدام على تخطيط الامة ملبس في ذلك على الضعفاء لأنه يدين بفساد الاجماع ، وقد ذكر ذلك عنه عمرو بن بحر في هذا الكتاب (فقال) وقال ابراهيم لم يضطرني الخبر أن النبي (ص) قال لا يجتمع أمي على خطأ ، وكان يزعم أنه قد يجوز أن يجتمع المسلمون على ضلالة ولكن لا يجتمعون على خطأ بعينه .

(وقال الجاحظ) في افتتاح حكاياته عنه ، زعم ابراهيم بن سيار أن سبيل القرآن كسبيل التوراة والانجيل والزبور وجميع كتب الانبياء وأن سبيل هذه الامة في فتيها واحكامها كسبيل امة موسى وعيسى وجميع الانبياء عليهم السلام ، وأن أصحاب محمد (ص) حين تكلفوا القول في الفتيا وقالوا بالقياس لم يعد أمرهم أحد وجهين ، أما أن يكونوا ظنوا أن ذلك جائز لهم بسبب غلطوا فيه لأمر توهموه ، أو يكون ذلك كان منهم على التأمر والتحكيم وليكونوا أئمة وقادة وسلفاً .

(قال الشيخ أيده الله) في هذا أدام الله توفيقكم كفاية في الدلالة على مذهب الرجل في جواز تغيير القرآن والزيادة فيه والنقصان والظعن على الاجماع والبرامة من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة جميعاً والتابعين باحسان ، وكفى بمعتقد هذا الرجل كفرأ والحادأ وخروجأ عن دين الاسلام ، والحمد لله على ما من به من هدايته وله الشكر على نعمته في دينه وإياه نسأل سترأ جميلاً برحمته :

فصل

(ومن حكايات الشيخ وكلامه) قال الشيخ أيده الله تعالى : وجدت أصحاب المقالات كافة يقولون أن أول خلاف وقع في الاسلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخلاف في الامامة بين المهاجرين والانصار ، وقد غلطوا في ذلك ، فإن أول خلاف حدث في الاسلام بعد الرسول (ص) خلاف عمر بن الخطاب في وفاة النبي (ص) فإنه ادعى حياته ، وذلك أن جميع أهل السير والآثار يقولون أن النبي (ص) لما قبضه الله عز وجل نخرج الناعي ينعاه خرج عمر بن الخطاب من منزله فقال : (والله لا أسمع احدأ يقول مات رسول الله إلا قتلته إن رسول الله لم يمت وإنما غاب عنا كما غاب موسى عن قومه اربعين ليلة والله ليرجعن رسول الله الى قومه كما رجع موسى

الى قومه وليقطعن أيدي رجال وأرجلهم) فلم يزل على ذلك يقول هذا القول في محفل بعد محفل حتى خرج اليه ابو بكر فقال له : على رسلك يا عمر ، فلم ينصت له ، فلما رأى أنه ليس يسمع قام ابو بكر فحمد الله واثنى عليه وصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال : (أيها الناس من كان يعبد محمداً فان محمداً قد مات ومن كان يعبد الله سبحانه وتعالى فان الله سبحانه حي لا يموت ولقد نعى نبيه الى نفسه وهو بين أظهركم فقل إنك ميت وإنهم ميتون) قالوا فخينئذ كيف عمر عن القول الذي كان يقول فيه .

(قال الشيخ أدام الله تأييده) وفي هذا الذي ذكرناه غير شيء (فنه) أن أول خلاف حدث بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلاف عمر ابر الخطاب على الجماعة ونفيه موت رسول الله (ص) وما ادعاه من حياته (ومنه) أن هذا الخلاف هو مذهب المحمديّة من الغلاة وبه يتدينون وهو ضلال باتفاق (ومنه) أنه خلاف أظهره الرجل بغير شبهة يدعو إليها من جهة عقل أو تأويل كتاب أو لفظ سنة أو عادة جرت فيتعلق بذلك ، وما جرى هذا المجرى لم يتوهم على صاحبه إلا العناد وقصد الافساد والادغال في الدين (ومنه) أنه يدل على جهل قائله بالقرآن وعدم حفظه له لأن التنزيل مبين لوفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال الله سبحانه لنبيه عليه السلام : (إنك ميت وإنهم ميتون) وقال سبحانه : (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم) . (ومنه) أن الرجل أقدم على اليمين بالله عز وجل وأقسم باسمائه الحسنی ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يميت ، ثم لم يقنع بذلك حتى وصفه بالغيبة ثم شبه غيبته بغيبة موسى عليه السلام عن قومه وأقسم بالله في مقدار زمان غيبته ، ثم لم يقنعه جميع ذلك من قوله الباطل حتى خبر أنه سير جمع ويقطع أيدي رجال وأرجلهم ، فهب ان الشبهة دخلت عليه في وفاة

النبي صلى الله عليه وآله وسلم واعتقد أنه من لا يموت أو من يتأخر عن تلك الحال ، أى شبهة عرضت له في ذكر قطع أيدي الرجال وأرجلهم إذا عاد ، إن هذه الامور عجيبة ، وإذا تأملها المنصف عرف مباينتها لليقين والصدق ومبايعتها لشرائط الإيمان ، ولعل بعض أهل الخلاف يزعم عند سماع هذا الكلام أن القول الذى أظهره عمر لم يكن عن عقودية ولكنه كان على سبيل الارهاب لئلا يطمع أهل النفاق ، فإن زعم ذلك ، قيل له إن التخريج لا يصح على ظاهر مقال الرجل ولا يلائم ما كان منه في الحال لأنه أخرجه مخرج الجد وأبان عما يبان به عن الاعتقاد فأكد به بالقسم والأيمان ، ولو كان على ما ظننت من أنه أراد الاستصلاح ما كان يورد ذلك على الوجه الذى يقع به الضلال ولا يؤكد التأكيد الذى يدل به السامع على وجود اعتقاد صدقه في ظاهره وباطنه ، ولما كان لقوله عند سماع الآية من أبي بكر : (كأتى والله ما سمعتها قط ولا علمت أنها في القرآن) معنى ، ولقال عند اجتماع الكلبة على الوفاة للناس إعلموا أيها الناس أنى لم أكن جاهلا بوفاة الرسول وإنما أظهرت ما أظهرته من الكلام للارهاب والاستصلاح ، وفي يمين عمر بالله تعالى أنه لما سمع الآية تنبه بها على غلظه في المقال وكان قبلها كأن لم يسمعها قط دليل على بطلان قول من تخرج له ما قدمناه ، وإذا بطل أن يكون الرجل أراد بما أظهره الاستصلاح وبطل أن يكون ما قاله لشبهة دخلت عليه دعتة الى ذلك المقال ، لم يبق إلا أنه أراد الفساد في الدين وسلك طريق العناد ، على أنه مع الأمر الذى يخرجونه له في ذلك لا ينفك من اظهار الباطل وتصريح الكذب في الاخبار والاذاعة بما يدعو الى الجهل والضلال ، وهذا بين لذوى الالباب ، على أن المقدار من الزمان الذى أظهر فيه عمر من القول ما حكيناه ثم رجع عنه لم يكن موهوماً فيه أن لو صمت عن ذلك أو اعتمد على غيره مما لا يخرج به على ظاهر الحق ووقوع الفساد على معهود العادات ،

وبعد فما بال أبي بكر لم يسبقه الى هذا الاستصلاح وغيره من المهاجرين والانصار بل ما باله لما أمره أبو بكر بالانصات لم يجبه الى ذلك حتى تركه وعدل عن كلامه الى كلام الناس ، وكيف لم يجر فساد قط فيما سلف عنه بموت نبي أو ملك كان المعلوم أو المظنون أنه لو وقع موته ساعة من النهار ليصلح الناس فارتفع ذلك الفساد فكيف لم يسبقه الى ذلك أحد عند موت من ذكرناه من الملوك والانبيا ، وأي فساد كان يتخوف من السكوت عن الباطل والكذب ودفع الضرورات ، وما كان وجه الفساد الذي يتخوفه الرجل ، وإنما انتشرت الكلمة ووقع معظم الخلاف بعد رجوعه عما كان ادعاه ، مع أنا لانجده استصلح أحداً من الامة بذلك ولا يعرف وجه كلامه للاستصلاح ، وقد وجدنا ما كان يتخوفه من الفساد مع مقاله ذلك ، فأى فائدة حصلت للامة فيما أورده وعلى أي معنى يحمله إن لم يكن أراد الافساد والتلبس والضلال ، على أن الرجل بعينه قد أظهر أنه قال القول الذي حكيناه عنه على وجه الاعتقاد له وصرح بأنه لم يقصد الاستصلاح بمقال ظاهره خلاف باطنه في الحال وابطل قول من خرج له العذر بالاستصلاح .

فروى محمد بن اسحاق عن الزهري قال : أخبرني أنس بن مالك قال : لما بايع الناس ابا بكر في السقيفة فلما كان من الغد جلس أبو بكر على المنبر ، فقام عمر فتكلم من قبل ابي بكر فحمد الله واثني عليه وقال : (أيها الناس قد كنت قلت لكم بالأمس مقالة ما كانت إلا عن رأي وما وجدتها في كتاب الله ولا كانت بعهد من رسول الله (ص) ولكن قد كنت أرى أن رسول الله (ص) سيدبر أمرنا حتى يكون آخرنا موتاً) .

وروى عكرمة عن ابن عباس قال : (والله إني لأمشي مع عمر في خلافته مامعه غيري وهو يتحدث نفسه ويضرب قدميه بدرته إذ التفت إلي فقال : يا ابن عباس هل تدري ما حملني على مقالتي التي قلت حين توفي رسول

الله (ص) قال قلت لا أدري أنت أعلم يا أمير المؤمنين قال فإنه والله ما حملني على ذلك إلا أنني كنت أقرأ هذه الآية (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً) وكنت أظن أنه سيبقى بعد امته حتى يشهد عليها تأخر أعمالها فإنه الذي حملني على أن قلت ما قلت (ألا ترى الى تصريح الرجل بأنه كان يعتقد حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويعتدل لذلك تارة بالرأى وتارة بتأويل القرآن وأنه لم يعتمد فيه أنه من كتاب الله ولا عهد من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ثم يناقض تارة أخرى بالاعتلال ، فرغم أن الذى حمله عليه ما وجدته فى الكتاب ، فيعلم بذلك صحة ما ذكرناه عنه من التخليط ويظهر لك ادغاله فى الدين بمناقضته فى المقال وبنقله التلبيس على الضعفاء من الاعتلال الى الاعتلال ، وقد بين لك ما قلناه صحة ما قدمناه من ركوبه فى ذلك عظيم الضلال وأنه إن كان صدق على نفسه فقد وضع عناده وادغاله فى الدين على ما شرحناه .

(قال الشيخ أيداه الله) وقد سلك ابنه عبد الله طريقه فى الاقدام على الباطل والقول بغير علم ولا بيان وهو عندهم من صلحاء الصحابة وأهل الفضل والسداد ، وذلك أنه لما غنم المسلمون من الفرس فى أيام عمر ما غنموه وكان فى جملة العود الذى يستعمله المجوس من الملاحى واحضروه مجلس عمر فلم يكذب يعرفه أحد ممن حضر فى الحال ولم يدر ما الذى يصنع به ولا اسمه من الاسماء فتشاجروا فى ذلك فقال لهم عبد الله بن عمر دعونا من اختلافكم فى هذا وخذوها عنى وانا ابو عبد الرحمن ، هـذا الميزان الحرانى ، فلم يرض بالسكوت عما يعلم حتى تحدى القوم بأن عنده معرفة لما لا يعرفه ، ثم لم يرض بذلك حتى أنبأهم بباطل وشهد عندهم شهادة زور وقد كان غنياً عن ذلك وما دعاه اليه داع ، وهذا مما يعد من حماقة أفترى من خالفنا يمكنه أن يزعم فى هذا أيضاً أنه اراد به الاستصلاح بكلام يطلب لهذا الرجل إلا مشارك له

في الحق والإقدام على الباطل ، ولا يثو به في النقل بعدما حكيناه ويتولاه في الشرع ويعتقد فضله في الصحابة إلا ما يق مآفون العقل ، ولو لم يكن عبد الله ضعيف الرأي ناقص العقل لما تأخر عن بيعة أمير المؤمنين «ع» وأبي الدخول في طاعته وحرمة الجهاد معه ويدعه في حرابه وخذل الناس عنه واستحل خلافه ومباينته ثم جاء بعد ذلك مختاراً إلى الحجاج بن يوسف الثقفي فقال له ايها الامير أمدد يدك ابايعك لأمير المؤمنين عبد الملك بن مروان سحتي قال له الحجاج بن يوسف الثقفي وما حملك على هذا يا أبا عبد الرحمن بعدما تأخرت عنه ، قال حملني عليه حديث رواه عن النبي (ص) إنه قال : (من مات وليس في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية) فقال له الحجاج بالأمر تأخر عن بيعة علي بن أبي طالب مع روايتك هذا الحديث ثم تأتيني الآن لا ابايعك لعبد الملك أما يدي فمشغولة عنك ولكن هذه رجلى فبايعها فسخر منه وعبث به وأنزله منزلته ، ولعمري إن عبد الله وان فارق أباه في الشهامة والفتنة لقد رافقه في العداوة لأمير المؤمنين عليه السلام ومضى على شاكلته وعادته في ذلك ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من أبغض علياً فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله عز وجل) وقال له عليه السلام (عادى الله من عاداك وقاتل الله من قاتلك) وقال له عليه السلام (حربك يا علي حربى وسلمك يا علي سلمى) وقال له عليه السلام (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله) وهذه دعوات قد استجابها الله عز وجل من نبيه عليه وآله السلام .

فصل

(من كلام الشيخ أيده الله) قال الشيخ قد اجمعت الاممة على أن أبا بكر قال بعد العقد له (أقبلوني أقبلوني) فاستقالهم الولاية والامرة عليهم ، فهنا ذلك وعرفناه وقد اجمعت الاممة على أن الناس دعوا عثمان إلى

الخلع فإني فحصره لذلك وتوعدوه بالقتل إن لم يخلع نفسه ليختاروا لأنفسهم من يرضوه فإني إلا دفاعهم عن ذلك واحتج عليهم فيه بأن الله سبحانه قصه الأمر فلا يحل له خلعه ، وقال لهم لا أخلع قيصاً قصديه الله عز وجل فظننا في هذين الفعلين فوجدناهما مختلفين متضادين يوجب أحدهما إن كان صواباً خطأ فاعل ضده وإن كان خطأ صواب فاعل خلافه ، وذلك أنه إن كان حل لأبي بكر أن يخلع نفسه من الإمامة مختاراً ويدعو الناس إلى خلعه فقد حرم الله سبحانه على عثمان أن يمنع من ذلك إذا أريد عليه ودعي إليه واخيف وهدد بالقتل إن امتنع عليهم من ذلك فلما رأينا عثمان اختار القتل على الإجابة إلى الخلع علمنا أنه لم يختتر ذلك إن كان متديناً به إلا أن الخلع أعظم من إظهار كلمة الشرك وصنع ضروب الفسق وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير لأن هذه كلها تحل عند الخوف على النفس وعثمان لم يستحل الخلع عند الخوف على نفسه فيمكن على مذهبه من أعظم الكبائر وأكبر ضروب الكفر ، وإذا كان أبو بكر قد استحلّه ودعا إليه بان أنه أتى ككفر على مذهب عثمان وأعظم من الكفر أو يكون استحلّاه ذلك يدل على استسلام عثمان للقتل بدلا عن الخلع وأعظم ما يكون من الكفر لأن من امتنع من مباح بقتل نفسه كان مارقاً عن الدين ولا فضل في ذلك لمن عقل ما بيناه ، وعسى أن يقول بعضهم أن عثمان دعا إلى خلعه على ما يوجب الخلع فامتنع لذلك وأبو بكر اختار الخلع فاختلف الوجهان في ذلك ، فانه يقال لو كان الأمر على ما رصفت لكان الخلع حاصلًا له وإن لم يخلع نفسه لأن الفسق الموجب للخلع بوجوده يخرج عند أصحاب الاختيار خاصة صاحبه من الإمامة ولا يحتاج معه إلى أن يخلع نفسه ، مع أن عثمان كان أناب لهم وأظهر التوبة وأعتبهم على ما عتبوه ورجع لهم في الظاهر إلى ما أرادوا فصار في الحكم بمنزلة الأولى من العدالة فلذلك ساموه أن يخلع نفسه مختاراً وكان ذلك هو الذي دعا إليه

ابو بكر بعينه فلم يختلف الوجهان على ما ظنتموه ، وفي ذلك ما قدمناه من وجوب ضلال أحد الرجلين وخطأه في الدين ، على أن الاختيار إن كان للامة فكان اليها العزل والخلع ولم يكن لدعائها عثمان الى أن يخلع نفسه معنى يعقل لأنه كان لها أن تخلعه اذا لم يجبهها الى ذلك واختار ، وإن كان الخلع الى الإمام فلا معنى لقول أبي بكر للناس أقبلوني وقد كان يجب لما كره الأمر أن يخلع هو نفسه ولا تكون لهم إذ ذاك ضربة لازب عليه أيضاً ، وهذا أيضاً تناقض آخر يبين عن بطلان الاختيار وتخليط القوم ، وأنت ارشدك الله اذا تأملت قول أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته في الكوفة عند ذكر الخلافة حيث يقول : (فيا عجباً بينا هو يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته) وجدته عجباً وعرفت منه المغزى الذي كان من الرجل في القول وبأن خلاف الباطن منه للظاهر وتيقنت الحيلة التي اوقعها والتلبيس وعثرت به على الضلال وقلة الدين والله تعالى نسأل التوفيق .

فصل

وسمعت شيخنا أيده الله يقول : أن مما يشهد برذالة بني تيم بن مرة وبني عدى ويجب أن يضاف الى ما سلف لنا في ذلك قول أبي سفيان صخر بن حرب ابن أمية حين بلغه بيعة الناس لابي بكر فجعل يقول ويحرض بني هاشم على فسخ أمره ويدعوهم الى تقديم أمير المؤمنين عليه السلام وتسليمه ويقول :

بني هاشم لا تطمعوا الناس فيكم ولا سيما تيم بن مرة أو عدى
 فما الأمر إلا منكم وإليكم وليس لها إلا أبو حسن علي
 أبا حسن فاشدد بها كف حازم فانك للأمر الذي يرتجى ملي

أفلا ترون الى قول هذا الشيخ بحضرة الملائم وبحيث يبلغ قوله الحاضر والبادي كيف يزرى على تيم وعدى ويظهر القول برذالتها وقصورها عن استحقاق الخلافة ونيل الرياسة وهو وان كان منافقاً عندنا فان وصف القبائل

لا تتعلق صحته بما ينفي نفاقه ولا يخجل نفاقه بصدقه في وصفه لأن العرب كانوا أهل أنفة من الكذب فيما يعلم باضطراب صدق مقاتلهم فيه لاسيما وأبو سفيان سيد من سادات قومه فأقل ما في هذا الباب أن ينزل بشعره منزلة شعر الجاهلية في وصف القبائل بالشجاعة أو الجبن أو السخاء أو البخل أو الشرف أو الضعة ، وإذا كان الأمر على ما بيناه سقط قول من رام إبطال احتجاجنا بقول أبي سفيان على ما ذكرناه لموضع نفاقه وخلافه للدين على ما بيناه .

فصل

(قال الشيخ أبيه الله) وما رأيت أوهن ولا أضعف من تعلق المعتزلة ومتكلمي المجبرة بقول العباس بن عبد المطلب رحمه الله لأمر المؤمنين عليه السلام من بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (أمدد يدك يا ابن أخ أبايعك فيقول الناس عم رسول الله بايع ابن أخيه فلا يختلف عليك اثنان) وقد ادعوا أن في هذا دليلا على أن رسول الله (ص) لم ينص على أمير المؤمنين عليه السلام ، وقولهم إنه لو كان نص عليه لم يدعه العباس إلى البيعة لأن المنصوص عليه لا يفتقر في إمامته وكإلها إلى البيعة فلما دعاه العباس إلى عقد إمامته من حيث تنعقد الإمامة التي تكون بالاختيار دل على بطلان النص ، وهذا الكلام مع وهنه فقد حار قوم من الشيعة عن فهم الغرض فيه وعدلوا عن نقضه من وجهه ، وقد كنت قلت لمناظر اعتمد عليه في حجاجه في الإمامة ورام به مناقضتي في مجلس من مجالس النظر أقوالا أنا أورد مختصرا منها وأعتمد على بعضها إذ كان شرح ذلك يطول ، وهو أن يقال لهم إن كان دعاه العباس أمير المؤمنين عليه السلام إلى البيعة يدل على ما زعمتم على بطلان النص وثبوت الإمامة من جهة الاختيار فيجب أن يكون دعاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى نصار إلى بيعته في ليلة العقبة ودعاؤه المسلمين من المهاجرين والآنصار تحت شجرة الرضوان دليلا على أن نبوته صلى الله عليه وآله وسلم

إنما ثبتت له من جهة الاختيار فانه لو كان ثابت الطاعة من قبل الله عز وجل وإرساله له وكان المعجز دليل نبوته لاستغنى عن البيعة له تارة بعد اخرى فان قلتم ذلك خرجتم عن الملة ، وإن أثبتموه نقضتم العلة عليكم (فان قالوا) إن بيعة الناس لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تك لإثبات نبوته وإنما كانت للعهد في نصرته بعد معرفة حقه وصدقه فيما أتى به عن الله عز وجل من رسالته (قيل لهم) أحسستم في هذا القول وكذلك دعاء العباس أمير المؤمنين عليه السلام الى بسط اليد الى البيعة فإنما كان بعد ثبوت إمامته بتجديد العهد في نصرته والحرب لمخالفيه وأهل مضادته ولم يحتج عليه السلام إليها في إثبات إمامته، ويدل على ما ذكرنا قول العباس : (يقول الناس عم رسول الله بايع ابن اخيه فلا يختلف عليك اثنان) فعلق الاتفاق بوقوع البيعة ولم يكن لتعلقه بها إلا وهي بيعة الحرب التي يهرب عندها الاعداء ويحذرون من الخلاف ولو كانت بيعة الاختيار من جهة الشورى والاجتهاد لما منع ذلك من الاختلاف بل كانت نفسها الطريق الى تشتت الرأى وتعلق كل قبيل باجتهاده واختياره ، أو لا ترى الى جواب أمير المؤمنين عليه السلام بقوله : (يا عم إن لي برسول الله (ص) أعظم شغل عن ذلك) ولو كانت بيعته عقد الإمامة لما شغله عنها شاغل ولما كانت قاطعة له عن مراده في القيام برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أو لا ترى أنه لما ألح عليه العباس في هذا الباب قال : (يا عم ، إن رسول الله (ص) أوصى إلي وأوصاني أن لا اجرد سيفاً بعده حتى يأتيني الناس طوعاً وأمرني بجمع القرآن والصمت حتى يجعل الله عز وجل لي مخرجاً) فدل ذلك على أن البيعة إنما دعا اليها للنصرة والحرب وأنه لا تعلق لثبوت الامامة بها وأن الاختيار ليس في قبيل ولا دبير على ما وصفناه .

(ووجه آخر) وهو أن القوم لما انكروا النص وأظهروا أن الإمامة ثبتت لهم من طريق الاختيار أراد العباس أن يكيدهم من حيث ذهبوا

اليه ويبطل أمرهم بنفس ما جعلوه طريقاً لهم الى الظلم وجحد النص ، فقال
 لأمير المؤمنين عليه السلام (أبسط يدك ابايعك فان سلموا الحق لاهله لم
 تضرك البيعة وإن ادعوا الشورى والاختيار وأنكروا حقك كان لك من
 البيعة والاختيار والعقد مثل ما لهم فلا يمكنهم الاستبداد بالامر دونك)
 فأبى أمير المؤمنين عليه السلام ذلك وكره أن يتوصل الى حقه بباطل لا يوصل
 اليه وبرهان أمره يقهر القلوب بظهور النص عليه ، ولأنه كره أن يبسط
 يده للبيعة فيلزمه بعد ذلك تجريد السيف على دافعيه الأمر فلا يستقيم له مع
 الاختيار وعقد القوم له أن يلزمه التقية وقد تقدمت الوصية له من النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بالكف عن الحرب مخافة بطلان الدين ودرس الاسلام ،
 وقد بين ذلك في مقاله عليه السلام حيث يقول : (أما والله لولا قرب عهد
 الناس بالكفر لجاهدتهم) فعدل عن قبول البيعة لما ذكرناه .

(فان قال بعضهم) في هذا الجواب قد وصل الى حقه كما زعمتم بعد
 عثمان بالاختيار ودخل في الشورى فكيف استجاز التوصل الى الحق بالباطل
 على ما فهمناه عنكم بالجواب (قيل له) يقول القوم إنما ساغ له ذلك في
 الشورى وبعد عثمان لحفاء النص عليه في تلك الأحوال واندراس أمره بمرور
 الزمان على دفعه عن حقه فلم يجد إذ ذاك من ظهور فرض طاعته ما كان عند
 وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاضطر الى التوصل الى حقه من حيث
 جعلوه طريقاً الى التأمير على الناس ، على أن القوم جمعوا بين علتين احدهما
 ما ذكرناه ، والاخرى ما أردفناه من المذكور من وجوب الجهاد عليه بعد
 قبول البيعة ولم يكن في الاول يجوز له ذلك للوصية المتقدمة من النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم في الكف عن السيف ولما رآه في ذلك من الاستصلاح
 وكانت الحال بعد عمر وبعد عثمان على خلاف ما ذكرناه وهذا يبطل ما تعلقتم به .
 (ووجه آخر) وهو المعتمد عندي في الجواب عن هذا السؤال

والمعول عليه دون ماسر ، ، وهو أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يتوصل الى حقه في حال من الاحوال بما يوصل اليه من اختيار الناس له على ماظنه الخصوم ، وذلك أنه عليه السلام احتج في يوم الشورى بنص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الموجبة له فرض الطاعة كقوله (أفبكم أحد قال له رسول الله (ص) من كنت مولاه فعلي مولاه غيري أفبكم أحد قال له رسول الله (ص) أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لابنبي بعدى غيري) وأشبه ذلك من الكلام الموجب لإمامة صاحبه بدليله المغنى له عن اختيار العباد ، ولما قتل عثمان لم يدع أحداً الى اختياره ولكنه دعاهم الى بيعته على النصره له والإقرار له بالطاعة ، وليس في هذا من معنى الاختيار الذى يذهب اليه المخالفون شىء على كل حال ، والجواب عن الأول لى خاصة والثانى لاصحابنا وقد نصرته بموجب من الكلام .

فصل

وقد سأل المخالفون فى شىء يتعلق بهذا الفصل عن سؤال لم أجد لأحد من أصحابنا فيه جواباً فاجبت عنه بما أسقطه على البيان ، وهو أن قالوا اذا زعمتم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نص على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة وبين عن فرض طاعته ودعا الامة الى اتباعه فما قول العباس بن عبد المطلب رحمة الله عليه لأمر المؤمنين عليه السلام فى مرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يابن أخ أدخل معى الى النبي فاسأله عن الأمر من بعده هل هو فينا فتطمئن قلوبنا أم هو فى غيرنا فيوصيه بنسأ) فدخلا عليه فسأله العباس عن ذلك فلم يجبه هل هو فيهم أو فى غيرهم فقال لهم : (على رسلكم معشر بنى هاشم أنتم المظلومون وأنتم المقهورون) فيقال لهم أخطأتم الغرض فى معنى هذا المقال وضللتهم عن المراد منه ، وذلك ان العباس رحمه الله إنما سأل النبي (ص) عن كون الأمر فيهم بعده على الوجوب وتسليم الامة

لهم وهل المعلوم عند الله عز وجل تمكنهم منه وعدم الخيلولة بينهم وبينه فطمئن لذلك نفسه ويسكن الى وصوله الى غرضه وعدم المنازع وتمكنهم من الأمر أو يغلبون عليه ويحال بينهم وبينه فيسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يوصى بهم في الإكرام والاعظام ولم يك في شك من الاستحقاق والاختصاص بالحكم ، ألا ترى الى جواب النبي (ص) بأنكم المقهورون وأتم المضطهدون ، فجميع هذه الالفاظ جاءت بها الرواية ولو لا ان سؤال العباس إنما كان عن حصول المراد من التمكن من المستحق ونفوذ الأمر والنهي لم يكن لجواب النبي (ص) بما ذكرناه له معنى يعقل وكان جواباً عن غير السؤال ورسول الله (ص) يجمل عن صفات النقص كلها لانتظامه صفات الكمال ، ونظير ما ذكرناه قول الرجل لأبيه وهو يعلم أنه وارثه دون الناس كافة (أترى أن تركتك تكون لي بعد الوفاة أم تجعل لغيري ، وهل ما أهلتني له ينفرد لي أم يغلبني عليه اخوتي أو بنو عمي) فيقول له الوالد اذا لم يعلم الحال ما يغلب في ظنه من ذلك أو يجيبه بالرجاء ، وليس سؤال الولد لوالده أن يجيبه عن الاستحقاق وأمثال هذا كثير ، وفي الجواب عنه كفاية وغنى عن الامثال وبالله نستعين .

(ومن كلام الشيخ أيده الله) في تقديم إيمان أمير المؤمنين عليه السلام ، قال الشيخ أحسن الله توفيقه أجمعت الامة على أن أمير المؤمنين عليه السلام أول من أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الرجال ولم يختلف في ذلك أحد من أهل العلم إلا أن العثمانية طغنت في إيمان أمير المؤمنين عليه السلام لصغر سنه في حال الاجابة وقالوا إنه لم يك عليه السلام في تلك الحال بالغاً فيقع إيمانه على وجه المعرفة ، وإن إيمان أبي بكر حصل منه على الكمال فكان على اليقين والمعرفة والإقرار من جهة التقليد والتلقين غير مساو للإقرار بالمعلوم المعروف بالدلالة فلم يحصل خلاف من

القوم في تقدم الإقرار من أمير المؤمنين عليه السلام للجماعة والإجابة منه للرسول (ص) وإنما خالفوا فيما ذكرناه ، وأنا أبين عن غلطهم فيما ذهبوا اليه من توهين اقرار أمير المؤمنين عليه السلام وحملهم إياه على وجه التلقين دون المعرفة واليقين بعد أن اذكر خلافاً حدث بعد الاجماع من بعض المتكلمين والناصبية من أصحاب الحديث وذلك أن هاهنا طائفة تنسب الى العثمانية تزعم أن أبا بكر سبق أمير المؤمنين عليه السلام الى القرار وتعتل في ذلك بأحاديث مولدة ضعاف (منها) أنهم رووا عن أبي نضيرة قال : أبطأ علي والزبير عن بيعة أبي بكر قال فلقى أبو بكر علياً فقال له ابطأت عن بيعتي وأنا أسلمت قبلك ولقي الزبير فقال ابطأت عن بيعتي وأنا أسلمت قبلك (ومنها) حديث أبي أمامة عن عمر بن عنبسة قال أتيت رسول الله (ص) أول ما بعث وهو بمكة وهو حينئذ مستخف فقلت من أنت ؟ قال أنا نبي ، قلت وما النبي ؟ قال رسول الله ، فقلت الله أرسلك ، قال نعم ، فقلت بماذا أرسلك ، قال بأن نعبد الله عز وجل ونكسر الأصنام ونوصل الأرحام ، قلت نعم ما أرسلك به فن تبعك على هذا الأمر ، قال تبعني حر وعبد ، يعني أبا بكر وبلا لا ، وكان يقول (لقد رأيتني وأنا رابع الاسلام) قال فأسلمت ثم قلت أنا أبايعك يا رسول الله (ومنها) حديث الشعبي قال سألت ابن عباس عن أول من أسلم قال أبو بكر ، ثم قال أما سمعت قول حسان :

إذا تذكرت شجواً من أخي ثقة فاذكر أخاك أبا بكر بما فعلا
خير البرية أنقاها وأعلمها بعد النبي وأوقاها بما حملا
الثاني التالي المحمود مشهده وأول الناس منهم صدق الرسلا

(ومنها) حديث روه عن منصور عن مجاهد قال أول من أظهر الاسلام سبعة : رسول الله (ص) ، وأبو بكر ، وخباب ، وعمار ، وبلا ل ، وسمية ، وصهيب (ومنها) حديث روه عن عمرو ابن مرة قال

ذكرت لابراهيم النخعي حديثاً فانكره وقال أبو بكر أول من أسلم .

(قال الشيخ أيده الله) فيقال لهم أما الحديث الأول فإنه رواه أبو نضيرة وهذا أبو نضيرة مشهور بعداوة أمير المؤمنين عليه السلام ، وقد ضمنه ما ينقض اصلهم في الإمامة ، ولو ثبت لكان أرجح من تقدم اسلام أبي بكر وهو أن أمير المؤمنين عليه السلام والزبير ابطناً عن بيعة أبي بكر ، وإذا ثبت أنهما ابطناً عن بيعته وتأخرا نقض ذلك قولهم ان الامة اجمعت عليه ، ولم يكن من أمير المؤمنين عليه السلام كراهية لأمره ، وإذا ثبت أن أمير المؤمنين عليه السلام قد كان متأخراً من بيعته على وجه الكراهة لها بدلالة ما رووه عن قول أبي بكر له ابطناً عن بيعتي وأنا أسلمت قبلك على وجه الحجّة عليه في كونه أولى بالإمامة منه ثبت بطلان إمامة أبي بكر لأن أمير المؤمنين عليه السلام لا يجوز أن يكره الحق ولأن يتأخر عن الهدى ، وقد اجمعت الامة على أنه عليه السلام لم يوقع خطأ بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يعثر عليه طول مدة أبي بكر وعمر وعثمان ، وإنما ادعت الخوارج الخطأ منه في آخر أيامه «ع» بالتحكيم وذهبت عن وجه الحق في ذلك فاذا لم يجز من أمير المؤمنين عليه السلام التأخر عن الهدى والكراهة للحق والجهل بموضع الأفضل بطل هذا الحديث ، وما زلنا نجتهد في اثبات الخلاف من أمير المؤمنين عليه السلام على أبي بكر والتأخر عن بيعته والكراهة لأمره والناصبه تحيد عن قبول ذلك وتدفعه أشد دفع حتى صاروا يسلمونه طوعاً واختياراً وينظمونه في احتجاجهم لفضل صاحبهم ، فهكذا يفعل الله عز وجل بأهل الباطل يخيبهم ويسلمهم التوفيق حتى يدخلوا فيما يكرهون من حيث لا يشعرون ، على أن بأزاء هذا الحديث عن أبي بكر حديثاً عنه ينقضه من طريق أوضاع من طريق أبي نضيرة ، وهو ما رواه علي بن مسلم الطوسي ، عن زافر بن سليمان ، عن الصلت بن بهرام ، عن الشعبي قال : مر علي بن

أبي طالب ومعه أصحابه على أبي بكر فسلم ومضى ، فقال أبو بكر : من سره أن ينظر الى أول الناس في الإسلام سبقاً وأقرب الناس من نبينا عليه السلام رحماً وأعظمهم دالة عليه وأفضلهم غناء عنه بنفسه فلينظر الى علي بن أبي طالب وهذا يبطل ما ادعوه على أبي بكر وأضافه أبو نضيرة اليه .

(وأما حديث عمر بن عنبسة) فإنه من طريق أبي أمامة ولا خلاف أن أبا أمامة كان من المنحرفين عن أمير المؤمنين عليه السلام والمتجبرين عليه ، وأنه كان في جيش معاوية ، ثم فيه عن عمر ، وأنه شهد لنفسه أنه كان رابع الاسلام وشهادة المرء لنفسه غير مقبولة إلا أن يكون معصوماً أو يدل دليل على صدقه ، وإذا لم تثبت شهادته لنفسه بطل الحديث بأسره ، مع أن الرواية قد اختلفت عن عمر من طريق أبي أمامة ، فروى عنه في حديث آخر أنه قال أتيت النبي (ص) بماء يقال له عكاظ فقلت له يا رسول الله من بايعك على هذا الأمر قال من بين حر وعبد فاقمت الصلاة فصليت خلفه أنا وأبو بكر وبلال فانا يومئذ رابع الاسلام ، فاختلف اللفظ والمعنى في هذين الحديثين والواسطة واحد ، فتارة يذكر مكة وتارة يذكر عكاظاً ، وتارة يذكر أنه وحده مستخفياً بمكة وتارة يذكر أنه كان ظاهراً يقيم الصلاة ويصلي الناس معه ، والحديث واحد من طريق واحد وهذا أدل دليل على فساده .

(وأما حديث الشعبي) فقد قابله الحديث عنه من طريق الصلت بن بهرام المتضمن لصدده ، وفي ذلك إسقاطه ، مع أنه قد عزاه الى ابن عباس والمشهور عن ابن عباس ضد ذلك وخلافه ، ألا ترى الى ما رواه أبو صالح عن عكرمة عن ابن عباس وهذان أصدق علي ابن عباس من الشعبي لأن أبا صالح معروف بعكرمة وعكرمة معروف بابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلت الملائكة على وعلى علي بن أبي طالب سبع

سنين ، قالوا ولم ذلك يارسول الله ؟ قال لم يكن معي من الرجال غيره ،
ومن طريق عمر بن ميمون عن ابن عباس قال : أول من أسلم من الناس بعد
خديجة بنت خويلد علي بن أبي طالب .

(وأما قول حسان) فإنه ليس بحجة من قبل أن حسانا كان شاعراً
وقصد الدولة والسلطان وقد كان منه بعد رسول الله (ص) انحراف شديد عن
أمير المؤمنين عليه السلام وكان عثمانياً وحرص الناس على أمير المؤمنين عليه
السلام وكان يدعو لنصرة معاوية وذلك مشهور في نثره ونظمه ، ألا ترى
الى قوله :

ياليت شعري وليت الطير تخبرني ما كان بين علي وابن عفانا
ضحوا باشمط عنوان السجود به يقطع الليل تسبيحاً وقرآنا
ليسمعن وشيكا في ديارهم الله أكسير يائارات عثمانا

فان جعلت الناصبة شعر حسان حجة في تقديم إيمان ابى بكر فلتجعله
حجة في قتل أمير المؤمنين عليه السلام عثمان والقطع على أنه أحض الناس
بقتله وأن ثاراته يجب أن تطلب منه (فان قالوا) إن حسانا غلط في ذلك
(قلنا لهم) وكذلك غلط في قوله في ابى بكر (وان قالوا) لا يجوز غلظه
في باب ابى بكر لأنه شهد به بمحضر من الصحابة فلم يردوا عليه (قيل لهم)
ليس عدم اظهارهم الرد عليه دليلا على رضاهم به لأن الجمهور كانوا شيعة
ابى بكر وكان المخالفون له في تقية من الجهر بالنكير عليه في ذلك مخافة الفرقة
والفتنة ، مع أن قول حسان بن ثابت محتمل أن يكون أبو بكر من المتقدمين
في الاسلام والأولين دون أن يكون أول الأولين ، ولستنا ندفع أن أبا بكر
من يعد في المظهرين للاسلام أولا وإنما ننكر أن يكون من أول الأولين فلما
احتمل قول حسان بن ثابت ما وصفناه لم ينكر المسلمون عليه ذلك ، مع أن
حسانا أيضاً قد حرص على أمير المؤمنين عليه السلام ظاهراً ودعاً بمطالبتة

بشارت عثمان جهراً فلم ينكر عليه في الحال منكر ، فيجب أن يكون مصيباً في ذلك (فان قالوا) هذا شيء قاله في مكان دون مكان فلما ظهر عنه انكره جماعة من الصحابة (قيل لهم) فان قنعتم بذلك واقترحتم في الدعوى فاقنعوا منا بمثله فيما اعتقدتموه من شعره في أبي بكر ، وهذا ما لا فصل فيه ، على أن حسناً قد شهد في شعره بإمامة أمير المؤمنين نصاً وذكر ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجراه خيراً في قوله :

يناديهم يوم الغدير نبينهم
بجهم وأسمع بالنبي منادياً

في آيات سأذكرها في موضعها إن شاء الله ، وشهد لأمر المؤمنين عليه السلام أيضاً بسبق قریش الى الإيمان حيث يقول :

جزى الله خيراً والجزاء بكفه
سبقت قریشاً بالذي أنت أهله
أباحسن عنا ومن كأبي حسن
فصدرك مشروح وقلبك ممتحن

فشهد بتقديم إيمان أمير المؤمنين عليه السلام الجماعة ، وهذا مقابل لما تقدم ومسقط له ، فان زعموا أن هذا محتمل ، قيل لهم ، أما في تفضيله إياه على الكل فليس بمحتمل ، وأما في تقدم الإسلام فان الظاهر منه يوجبه ، وان احتمل فكذلك بما ذكرتموه أيضاً عنه محتمل .

(وأما روايتهم عن مجاهد) فانها مقصورة على مذهبه ورأيه ومقاله ، وبأزاء مجاهد عالم من التابعين ينكرون عليه مقاله ويذهبون الى خلافه في ذلك وأن أمير المؤمنين عليه السلام أول الناس إيماناً ، وهذا القدر كاف في ابطال قول مجاهد .

على أن الثابت عن مجاهد خلاف ما ادعوه هؤلاء القوم وأضافوه اليه وضده ونقيضه ، روى ذلك منهم من لا يتهم عليه سفيان بن عيينة عن ابن نجيم عن مجاهد وآثره عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، السباق أربعة : سبق يوشع بن نون الى موسى بن عمران « ع »

وصاحب ياسين الى عيسى بن مريم «ع» ، وسبق علي بن أبي طالب عليه السلام الى رسول الله (ص) ونسى الناقل عن سفیان الآخر ، وقد ذكر في حديث غير هذا أنه مؤمن آل فرعون ، وهذا يسقط تعلمهم بما ادعوه عن مجاهد .

(وأما حديث عمر بن مرة) عن ابراهيم فهو أيضاً نضير قول مجاهد ، وإنما أخبر عمرو عن مذهب ابراهيم والغلط جائز على ابراهيم ومن فوقه ، وبازاء ابراهيم من هو فوقه وأجل قدراً منه يدفع قوله ويكذبه في دعواه كإبي جعفر محمد بن علي الباقر وأبي عبد الله الصادق عليهم السلام ، ومن غير أهل البيت قتادة والحسن وغيرهما ممن لا يحصى كثرة ، وفي هذا أيضاً غنى عن غيره .

(قال الشيخ أيده الله) فهذه جملة ما اعتمده القوم فيما ادعوه من خلافنا في تقديم إيمان أمير المؤمنين عليه السلام وتعلقوا به ، وقد بينت عوارها وأوضحت عن حالها ، وأنا ذاكر اسماء من روى أن أمير المؤمنين عليه السلام كان أسبق الخلق الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأولهم من الذكور اجابة له وإيماناً به (فمن ذلك) الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام نفسه من طريق سلمة بن كهيل عن حبة العرنى ، قال سمعت علياً عليه السلام يقول : اللهم لا أعرف عبداً لك عبدك من هذه الامة قبلي غير نبيها ، يقول ذلك ثلاث مرات ، ثم قال ، لقد صليت قبل أن يصلي أحد سبعا .

(ومن طريق المنهال) عن عباية الاسدي عن أمير المؤمنين عليه السلام ، قال : لقد أسلمت قبل الناس بسبع سنين (ومن طريق جابر) عن عبد الله بن يحيى الحضرمي عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث سنين ولم يصل أحد غيري .

(ومن طريق نوح بن قيس) الطاحني عن سليمان أبي فاطمة ، قال حدثتني معاذة العدوية ، قالت : سمعت علياً عليه السلام يخاطب على منبر

البصرة فسمعته يقول: أنا الصديق الأكبر آمنت قبل أن يؤمن أبو بكر وأسليت قبل أن يسلم (ومن طريق عمرو بن مرة) عن أبي البخترى عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: صليت قبل الناس سبع سنين (ومن طريق نوح بن دراج) عن خالد الحفاف، قال أدركت الناس وهم يقولون وقع بين علي عليه السلام وعثمان كلام، فقال عثمان والله إن أبا بكر وعمر خير منك، فقال علي عليه السلام: كذبت والله لإنا خير منك ومنهما عبدت الله قبلهما وعبدت الله بعدهما (ومن طريق الحرث الاعور) قال سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: اللهم لا اعرف عبداً من عبادك عبدك قبلي (وقال عليه السلام) قبل ليلة الهريز بيوم وهو يحرض الناس على أهل الشام أنا أول ذكر صلى مع رسول الله (ص) ولقد رأيتني أضرب بسيفي قدماه وهو يقول لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي حيايتك وموتك موتي (وقال عليه السلام) وقد بلغه أن قوماً من أعدائه يطعنون عليه في الاخبار عن رسول الله صلى عليه وآله وسلم بعد كلام خطب به عليه السلام - بلغني أنكم تقولون إن علياً يكذب فعلى من أكذب أعلى الله فانا أول من آمن به وعبدته ووحده أم علي رسول الله (ص) فانا أول من آمن به وصدقته ونصره (وقال عليه السلام) لما بلغه افتخار معاوية عليه عند أهل الشام شعره المشهور الذي يقول فيه:

سبقتكم الى الإسلام طراً صغيراً ما بلغت أو ان حلي

وأما أذكر الشعر بأسره في موضع غير هذا عند الحاجة اليه إن شاء الله تعالى .
(ومن ذلك) مارواه أبو أيوب خالد بن زيد الانصاري صاحب منزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من طريق عبد الرحمن بن معمر عن أبيه عن أبي ايوب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلت الملائكة علي وعلى علي بن ابي طالب سبع سنين وذلك أنه لم يصل معي رجل

غيره (ومن ذلك) مارواه سلمان الفارسي رضى الله تعالى عنه من طريق علم الكندى عن سلمان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولكم وروداً على الحوض أولكم إسلاماً علي بن ابي طالب (ومن ذلك) مارواه أبو ذر الغفاري رضى الله تعالى عنه من طريق محمد بن عبد الله بن ابي رافع عن أبيه عن جده عن ابي ذر رضى الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعلي عليه السلام أنت أول من آمن بي في حديث طويل .

(وروى) أبو سخيلة عن ابي ذر أيضاً قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو آخذ بيد علي عليه السلام يقول : أنت أول من آمن بي وأول من يصالحني يوم القيامة . (وقد رواه) ابن ابي رافع عن أبيه أيضاً عن ابي ذر رضى الله تعالى عنه قال : أتيت اودعه فقال إنها ستكون فنة فعليك بالشيخ علي بن ابي طالب عليه السلام فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول له أنت أول من آمن بي (ومن ذلك) مارواه حذيفة ابن اليمان رضى الله عنه من طريق قيس بن مسلم عن ربعي بن خراش قال : سألت حذيفة بن اليمان ما تقول في علي بن ابي طالب ؟ فقال : ذاك أقدم الناس سلماً وأرجح الناس علماً (ومن ذلك) مارواه جابر بن عبد الله الأنصاري رضى الله عنه من طريق شريك بن عبد الله عن محمد بن عقيل عن جابر قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين وأسلم علي يوم الثلاثاء (ومن ذلك) مارواه زيد بن ارقم من طريق عمرو بن مرة عن أبي حمزة مولى الانصار ، قال سمعت زيد بن ارقم يقول : أول من صلى مع رسول الله (ص) علي بن ابي طالب (ومن ذلك) مارواه زيد بن صوحان العبدى من طريق عبد الله بن هشام عن ابيه عن طريف بن عيسى الغنوى أن زيد بن صوحان خطب في مسجد الكوفة فقال سيروا الى أمير المؤمنين وسيد المسلمين وأول المؤمنين إيماناً (ومن ذلك) ماروته

أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق مساور الحميري عن أمه
قالت قالت : أم سلمة : والله لقد أسلم علي بن أبي طالب أول الناس وما كان
كافراً في حديث طويل .

(ومن ذلك) مارواه عبد الله بن عباس من طريق أبي صالح عن
عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلت
الملائكة على وعلى علي بن أبي طالب سبع سنين ، قالوا ولم ذلك يا رسول الله ؟
قال لم يكن معي من الرجال غيره .

(ومن طريق) عمرو بن ميمون عنه ماتقدم ذكره (وروى مجاهد)
عنه أيضاً مثل ذلك ، وقد سلف لنا فيما مضى .

(ومن ذلك) مارواه قثم بن العباس بن عبد المطلب من طريق قيس
ابن أبي حازم عن أبي اسحاق ، قال : دخلت على قثم بن العباس فسألته عن
علي بن أبي طالب «ع» ، فقال كان أولنا برسول الله (ص) لحوقاً وأشدنا به
اصوقاً (ومن ذلك) مارواه مالك الاشتهر بن الحرث يقول في خطبة
الفضل بن أدهم المزني قال : سمعت مالك الاشتهر بن الحرث يقول في خطبة
خطبها بصفين : (معنا ابن عم رسول الله (ص) وسيف من سيوف الله علي
ابن أبي طالب صلى مع رسول الله (ص) صغيراً ولم يسبقه بالصلاة ذكر
وجاهد حتى صار شيخاً كبيراً) .

(ومن ذلك) مارواه سعيد بن قيس من طريق مالك بن قدامة
الارحبي أن سعيد بن قيس خطب الناس بصفين فقال : معنا ابن عم نبينا (ص)
صدق وصلى صغيراً وجاهد مع نبيكم كبيراً (ومن ذلك) مارواه عمرو بن
الحق الخزاعي من طريق عبد الله بن شريك العامري ، قال : قام عمرو بن
الحق بصفين فقال : يا أمير المؤمنين أنت ابن عم نبينا وأول المؤمنين إيماناً
بالله عز وجل (ومن ذلك) مارواه هاشم بن عتبة بن أبي وقاص من طريق

جندب بن عبد الله الأزدي ، قال : قال هاشم بن عتبة بن أبي وقاص يوم صفين نجاهد في طاعة الله مع ابن عم رسول الله (ص) وأول من آمن به وأفقه الناس في دين الله (ومن ذلك) مارواه محمد بن كعب من طريق عمر مولى عفرة عن محمد بن كعب ، قال : أول من أسلم علي بن أبي طالب وأول من أظهر الإسلام أبو بكر (ومن ذلك) مارواه مالك بن الحويرث من طريق مالك بن الحسن بن مالك ، قال : أخبرني أبي عن جدي مالك بن الحويرث ، قال : أول من أسلم من الرجال علي بن أبي طالب (ومن ذلك) مارواه أبو مخلد من طريق أبي عوانة عن عمران عن أبي مخلد ، قال : أول من أسلم وصلى علي بن أبي طالب (ومن ذلك) مارواه أبو بكر عتيق بن أبي قحافة ، وعمر بن الخطاب ، وأنس بن مالك ، وعمر بن العاص ، وأبو موسى الأشعري .

فالذي رواه أبو بكر ، من طريق زافر بن سليمان عن الصلت بن بهرام عن الشعبي ، قال : مر علي بن أبي طالب على أبي بكر ومعه أصحابه فسلم عليه ومضى ، فقال أبو بكر من سره أن ينظر إلى أول الناس في الإسلام سبفا وأقرب الناس برسول الله (ص) قرابة فليُنظر إلى علي بن أبي طالب ، في الحديث ، وقد قدمناه فيما مضى .

(وأما عمر) فإن أبا حازم مولى ابن عباس قال : سمعت عبد الله بن عباس يقول : كفوا عن علي بن أبي طالب فإني سمعت رسول الله (ص) يقول فيه خصالا ، قال إنك أول المؤمنين بعدى إيماننا ، وساق الحديث . (وأما عمرو بن العاص) فإن تميم بن حذيم الناجي قال : إنا لمع أمير المؤمنين عليه السلام بصفين إذ خرج إليه عمرو بن العاص فاراد أن يكلمه ، فقال عمرو تكلم فإني أول من أسلم واهتدى ووجد وصلى (ومن ذلك) مارواه أبو موسى الأشعري من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن

أبيه سلمة عن أبي جعفر عن ابن عباس قال : قال أبو موسى الأشعري علي أول من أسلم (ومن ذلك) مارواه أنس بن مالك من طريق عباد بن عبد الصمد ، قال : سمعت أنس بن مالك يقول : قال رسول الله (ص) لقد صلت الملائكة علي وعلى علي بن أبي طالب سبع سنين ، وذلك أنه لم ترفع إلى السماء شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلا مني ومن علي صلوات الله عليه .

(ومن ذلك) ماروى عن الحسن بن أبي الحسن البصرى من طريق قتادة بن دعامة السدوسى ، قال : سمعت الحسن يقول إن علياً عليه السلام صلى مع النبى (ص) أول الناس ، فقال رسول الله (ص) صلت الملائكة علي وعلى علي سبع سنين (ومن ذلك) ماروى عن قتادة من طريق سعيد بن أبى عروبة قال : سمعت قتادة يقول : أول من صلى من الرجال علي بن أبى طالب (ومن ذلك) ماروى عن ابن اسحاق من طريق يونس بن بكير عن محمد بن اسحاق ، قال : كان أول ذكر آمن وصدق علي بن أبى طالب وهو ابن عشر سنين ثم أسلم بعده زيد بن حارثة (ومن ذلك) ماروى عن الحسن بن زيد من طريق اسماعيل بن عبد الله بن أبى أويس : قال أخبرني أبى عن الحسن بن زيد أن علياً عليه السلام كان أول ذكر أسلم .

(وأما الرواية) عن آل أبى طالب فى ذلك فإنها أكثر من أن تحصى ، وقد أجمع بنو هاشم وخاصة آل علي عليه السلام لا تنازع بينهم على أن أول من أجاب رسول الله (ص) من الذكور علي بن أبى طالب عليه السلام ، ونحن اغنياء بشهرة ذلك عن ذكر طرقه ووجوهه .

(فأما الأشعار) التى تؤثر عن الصحابة فى الشهادة له عليه السلام بتقديم الإيمان وأنه أسبق الناس إليه فقد وردت عن جماعة منهم وظهرت منهم على وجه يوجب العلم ويزيل الارتباب ولم يختلف فيها من أهل العلم

والنقل والآثار اثنان (فمن ذلك) قول خزيمه بن ثابت ذى الشهاداتين رحمه الله :

إذا نحن بايعنا علياً فحسبنا
وجدناه أولى الناس بالناس إنه
وإن قريشاً لا تشق غباره
وصى رسول الله من دون أهله
وأول من صلى من الناس كلهم
وصاحب كبش القوم فى كل وقعة
فذاك الذى تثنى الخناصر باسمه

(ومنه) قول حسان بن ثابت ، وقد قدمنا هذين البيتين فيما سلف :

جزى الله خيراً والجزاء بكفه
سبقت قريشاً بالذى أنت أهله
أبا حسن عنا ومن كآبى حسن
فصدرك مشروح وقلبك ممتحن

(ومنه) قول كعب بن زهير فيه :

صهر النبى وخير الناس كلهم
صلى الصلاة مع الأُمى أولهم
وكل من رامه بالفخر مفخور
قبل العباد ورب الناس مكفور

(ومنه) قول ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب حيث يقول عند بيعة

الناس لأبى بكر :

ما كنت أحسب أن الامر منتقل
أليس أول من صلى لقبائهم
وأخر الناس عهداً بالنبى ومن
من فيه مافيه ما يمترون به
عن هاشم ثم منها عن أبى حسن
وأعلم الناس بالآيات والسنن
جبريل عون له فى الغسل والكفن
وليس فى القوم مافيه من الحسن
ها أن بيعتكم من أول الفتن
مأذا الذى ردكم عنه فعلمه

وفى هذا الشعر قطع من قائله على إبطال إمامة أبى بكر وإثبات الإمامة

لأمير المؤمنين عليه السلام (ومنه) قول الفضل بن أبى لُهب فيما رد به على

الوليد بن عقبة من مديحة لعثمان ومرثيته له وتحريضه على أمير المؤمنين عليه السلام في قصيدته التي يقول في أولها :

ألا إن خير الناس بعد ثلاثة
قتيل التجيبى الذى جاء من مصر
فقال الفضل رحمه الله :

ألا إن خير الناس بعد محمد
وخيرته في خير ورسوله
وأول من صلى وصنو نبيه
فذاك على الخير من ذا يفوقه
مهمنه التالیه فی العرف والنكر
ببذ عهد الشرك فوق أبى بكر
وأول من أردى الغواة لدى بدر
أبو حسن حلف القرابة والصهر

وفي هذا الشعر دليل على تقديم إيمان أمير المؤمنين عليه السلام ، وعلى أنه كان الأمير في سنة تسع على الجماعة ، وكان من جملة رعيته أبو بكر على خلاف ما ادعته الناصبة من قولهم أن أبا بكر كان الأمير على الجماعة ، وأن أمير المؤمنين عليه السلام كان تابعاً له (ومنه) قول مالك بن عبادة الغافقي حليف حمزة بن عبد المطلب رضى الله عنه :

رأيت علياً لا يلبث قرنه
إذا مادعاه حاسراً أو مسربلاً
فهذا وفي الإسلام أول مسلم
وأول من صلى وصام وهللاً
(ومنه) قول عبد الله بن ابى سفيان بن الحرث بن عبد المطلب :
وكان ولي الأمر بعد محمد
علي وفي كل المواطن صاحبه
وصى رسول الله حقاً وجاره
وأول من صلى ومن لان جانبه

وفي هذا الشعر أيضاً دليل على اعتقاد هذا الرجل في أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان الخليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل (ومنه) قول النجاشي بن الحرث بن كعب :

فقل للبضلل من وائل
وجعلت ابن هند وأشياعه
ومن جعل الغث يوماً سمينا
نظير علي أما تستحونا

الى أول الناس بعد الرسول أجاب النبي من العالمينا
(ومنه) قول جرير بن عبد الله البجلي :

فصلى الآله على أحمد رسول المليك تمام النعم
وصلى على الطهر من بعده خليفتنا القائم المدعم
عليها عنيت وصي النبي يجالد عنه غواة الامم
له الفضل والسبق والمكرما ت وبيت النبوة لا المهتمضم

وفي هذا الشعر أيضا تصريح من قائله على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام
بعد الرسول وأنه كان الخليفة له دون من تقدم (ومنه) قول عبد الله بن
حكيم التميمي حيث يقول :

دعانا الزبير الى بيعة وطلحة من بعد أن اثقلا
فقلنا صفقنا بايماننا فان شئنا نخذا الأشملا
نكتمت عليا على بيعة وإسلامه فيكم أولا

(ومنه) قول عبد الرحمن بن حنبل حليف بني جمح :

لعمري لئن بايعتم ذا حفيظة على الدين معروف العفاف موقفا
عفيقا على الفحشاء أبيض ماجدا صدوقا وللجبار قدما مصدقا
أبا حسن فارضوا به وتبايعوا فليس كن فيه لذي العيب منطقا
علي وصي المصطفى ووزيره وأول من صلى لذي العرش واتقى

(ومنه) قول ابى الأسود الدؤلى :

وإن عليا لكم مفخر يشبه بالاسد الاسود
أما إنه ثانى العابدين بمكة والله لم يعبد

(ومنه) قول زفر بن زيد بن حذيفة الاسدى :

فخطوا عليا واحفظوه فانه وصي وفي الاسلام أول أول

(ومنه) قول قيس بن سعد بن عبادة بصفين :

هذا على وابن عم المصطفى أول من أجابه بمن دعا

هذا الإمام لانبألى من غوى

(ومنه) قول هاشم بن عتبة بن ابي وقاص بصفين :

أشلهم بذى الكعوب شلا مع ابن عم أحمد بجلى

أول من صدقه وصلى

فصل

(قال الشيخ أيدى الله) وأما قول الناصبة إن إيمان أمير المؤمنين عليه السلام لم يقع على وجه المعرفة وإنما كان على وجه التقليد وبمحافظة التلقين ومن كان بهذه المنزلة لم يستحق صاحبه المدحة ولم يجب له به الثواب ، وادعائهم أن أمير المؤمنين عليه السلام كان فى تلك الحال ابن سبع سنين ومن كانت هذه سنه لم يكن كامل العقل ولا مكلفاً (فانه يقال لهم) قد جهلتم فى ادعائكم أنه كان فى وقت مبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن سبع سنين وقلتم قولاً لبرهان عليه يخالف المشهور ويضاد المعروف ، وذلك أن جمهور الروايات جاءت بانه عليه السلام قبض وله خمس وستون سنة ، وجاء فى بعضها أن سنه كانت عند وفاته ثلاثاً وستين سنة ، وأما ماسوى هاتين الروايتين فشاذ مطروح لا يعرف فى صحيح النقل ولا يقبله أحد من أهل الرواية والعقل ، وقد علمنا أن أمير المؤمنين عليه السلام صحب رسول الله (ص) ثلاثاً وعشرين سنة منها ثلاثة عشر قبل الهجرة وعشرة بعدها وعاش بعده ثلاثين سنة ، وكانت وفاته فى سنة اربعين من الهجرة ، فاذا حكمنا فى سنه على خمس وستين بما تواترت به الاخبار كانت سنه عند مبعث النبي (ص) اثنتى عشرة سنة وإن حكمنا على ثلاث وستين كانت سنه عند المبعث عشر سنين ، فكيف يخرج من هذا الحساب أن تكون سنه عند المبعث سبع سنين ، اللهم إلا أن يقول قائل إن سنه كانت عند وفاته ستين سنة فيصح له ذلك إلا أن يكون دافعاً

للمواتر من الاخبار منكرآ للشهور من الآثار معتمداً على الشاذ من الروايات ومن صار الى ذلك كان الاولى بمناظرته البيان له عن وجه الكلام في الاخبار والتوقيف على طريق الفاسد من الصحيح فيها دون المجازفة في المقالة وكيف يمكن عاقلاً سماع الاخبار أو نظر في شيء من الآثار أن يدعى أن أمير المؤمنين عليه السلام توفي وله ستون سنة مع قوله «ع» الشايح عنه الذايح في الخاص والعام عندما بلغه من ارجاف اعدائه به في التدبير والرأى (بلغنى أن قوما يقولون إن علي بن ابي طالب شجاع لكن لا بصيرة له في الحرب لله ابوم وهل فيهم أحد أبصر بها منى لقد قتت بها وما بلغت العشرين وها أنا ذا قد ذرفت على الستين ولكن لا رأى لمن لا يطاع) تخبر عليه السلام بأنه قد ذرف على الستين في وقت عاش بعده دهرأ طويلاً وذلك في أيام صفين ، وهذا مكذب قول من زعم أنه صلوات الله عليه توفي وله ستون سنة ، مع أن الروايات قد جاءت مستفيضة ظاهرة بأن سنه كانت عند وفاته بضعا وستين سنة ، وفي صحتها بذلك على الانتشار دليل على بطلان مقال من انكر ذلك .

(فمن روى) ما ذكرناه علي بن عمرو بن ابي سبرة عن عبد الله بن محمد بن عقيل قال : سمعت محمد بن الحنفية يقول في سنة الجحاف حين دخلت سنة احدى وثمانين ، هذه لى خمس وستون سنة وقد جاوزت سنن أبى ، قلت ومكم كانت سنه يوم قتل ؟ قال : ثلاث وستون سنة (ومنهم ابو القاسم) نعيم قال حدثنا شريك عن ابي اسحاق ، قال توفي علي صلوات الله عليه وهو ابن ثلاث وستين سنة (ومنهم يحيى) ابن ابي كثير عن سلمة ، قال سمعت أبا سعيد الخدرى وقد سئل عن سن أمير المؤمنين صلوات الله عليه يوم قبض قال كان قد نيف على الستين (ومنهم ابن عائشة) من طريق أحمد بن زكريا ، قال سمعته يقول بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلي عليه السلام ابن عشر سنين وقتل وهو ابن ثلاث وستين سنة (ومنهم الوليد) ابن هشام

الفحدي من طريق ابي عبد الله الكواشحي ، قال أخبرنا الوليد بأسانيد مختلفة أن علياً عليه السلام قتل بالكوفة يوم الجمعة لتسع عشرة ليلة من شهر رمضان سنة اربعين وهو ابن خمس وستين سنة (فأما من روى) أن سنة كانت عند البعثة أكثر من عشر سنين فغير واحد (منهم عبد الله بن مسعود) من طريق عثمان بن المغيرة عن وهب عنه قال إن أول شيء علمته من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أننا قدمنا مكة فإرشدونا الى العباس بن عبد المطلب فاتمينا اليه وهو جالس الى زمزم فبينما نحن جلوس إذ أقبل رجل من باب الصفا عليه ثوبان ابيضان على يمينه غلام مراهق أو محتلم تتبعه امرأة قد سترت محاسنها حتى قصدوا الحجر فاستلبه والغلام والمرأة معه ثم طاف بالبيت سبعاً والغلام والمرأة يطوفان معه ثم استقبل الكعبة وقام فرفع يده فكبر وقام الغلام على يمينه وقامت المرأة خلفهما فرفعت يديها وكبرت فاطال الرجل القنوت ثم ركع فركع الغلام والمرأة معه ثم رفع رأسه فاطال القنوت ثم سجد وهما يصنعان ما يصنع ، فلما رأينا شيئاً ننكره ولا نعرفه بمكة أقبلنا على العباس فقلنا يا أبا الفضل إن هذا الدين ما كنا نعرفه فقال أجل والله ما تعرفون هذا ، قلنا ما تعرفه ، قال هذا ابن اخي محمد بن عبد الله وهذا علي بن ابي طالب وهذه المرأة خديجة بنت خويلد والله ما على وجه الارض أحد يعبد الله بهذا الدين إلا هؤلاء الثلاثة (وروى قتادة) عن الحسن وغيره قال كان أول من آمن علي بن ابي طالب وهو ابن خمس عشرة سنة أو ست عشرة .

(وروى شداد) ابن اوس قال سألت خباب بن الارت عن اسلام علي ، فقال أسلم وهو ابن خمس عشرة سنة ولقد رأيته يصلي مع النبي (ص) وهو يومئذ بالغ مستحكم البلوغ (وروى علي) بن زيد عن ابي نضرة قال أسلم علي وهو ابن اربع عشرة سنة وكان له يومئذ ذوابة يختلف الى الكتاب .

(وقد روى عبد الله) ابن زياد عن محمد بن علي قال أول من آمن بالله

علي وهو ابن احدى عشرة سنة (وروى الحسن) ابن زيد قال أول من أسلم علي بن ابي طالب وهو ابن خمس عشرة سنة (وقد قال عبد الله) ابن ابي سفيان بن عبد المطلب :

وصلى علي مخلصاً بصلاته خمس وعشر من سنين كواهل

وخلى اناسا بعده يتبعونه له عمل أفضل به صنع عامل

(وروى سلمة) ابن كهيل عن ابيه عن حبة بن جوين قال أسلم علي وكان له ذوابة يختلف الى الكتاب علي أنا لو سلمنا لخصومنا ما ادعوه من أنه عليه السلام كان له عند المبعث سبع سنين لم يدل ذلك علي صحة ما ذهبوا اليه من أن إيمانه كان علي وجه التلقين دون المعرفة واليقين وذلك أن صغر السن لا يدل علي ما ينافي كمال العقل ، وليس دليل وجوب التكليف بلوغ الحلم فيراعي ذلك ، هذا باتفاق أهل النظر والعقول وإنما يراعى بلوغ الحلم في الاحكام الشرعية دون العقلية ، وقد قال الله سبحانه في قصة يحيى عليه السلام (وآتيناه الحكم صبياً) وقال في قصة عيسى عليه السلام (فاشارت اليه قالوا كيف نكلم من كان في المهبط صبياً قال إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبياً مباركا أينما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً) فلم ينف (يناف - خ ل) صغر هذين النبيين عليهما السلام كمال عقلمهما والحكمة التي آتاها الله تعالى ، ولو كانت العقول تحيل ذلك لاحتلت في كل أحد وعلى كل حال ، وقد أجمع أهل التفسير إلا من شذ منهم في قوله تعالى (وشهد شاهد من أهلها إن كان قيصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وإن كان قيصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين) أنه كان طفلاً صغيراً في المهبط أنطقه الله تعالى حتى برأ يوسف عليه السلام من الفحشاء وأزال عنه التهمة ، والناصفة اذا سمعت هذا الاحتجاج قالت ان الذي ذكرتموه فيمن عدتموه كان معجزاً بخرقه العادة ودلالة لنبي من أنبياء الله عز وجل ، فلو كان

أمير المؤمنين عليه السلام مشاركاً من وصفتموه في خرق العادة لكان معجزاً له عليه السلام وللنبي (ص) ، وليس أن يكون المعجز له ، ولو كان للنبي (ص) لجعله في معجزاته واحتج به في جملة بيناته ولجعله المسلمون من آياته فلما لم يجعله رسول الله (ص) لنفسه علماً ولا عده المسلمون في معجزاته علمنا أنه لم يجر الأمر على ما ذكرتموه (فيقال لهم) ليس كما خرق الله به العادات ووجب أن يكون علماً ولا يلزم أن يكون معجزاً ولا إشاع علمه في العام ولا عرف من جهة الاضطرار وإنما المعجز العلم هو خرق العادة عند دعوة داع أو براءة مقذوف وتجري برأته مجرى التصديق له في مقاله بل هي تصديق في المعنى وإن لم يك تصديقاً بنفس اللفظ والقول وكلام عيسى عليه السلام إنما كان معجزاً لتصديقه له في قوله (إني عبد الله أتاني الكتاب وجعلني نبياً) مع كونه خرقاً للعادة وشاهداً لبراءة أمه من الفاحشة وصدقها فيما ادعته من الطهارة وكانت حكمة يحيى عليه السلام في حال صغره تصديقاً له في دعوته في الحال ولدعوة أبيه زكريا عليه السلام فصارت مع كونها خرقاً للعادة دليلاً ومعجزاً وكلام الطفل في براءة يوسف عليه السلام إنما كان معجزاً بخرق العادة لشهادته ليوسف عليه السلام بالصدق في براءة ساحته ويوسف «ع» نبي مرسل ، فثبت أن الأمر على ما ذكرناه ، ولم يك كمال عقل أمير المؤمنين عليه السلام شاهداً في شيء مما دعا إليه ولا استشهد هو عليه السلام به فيكون مع كونه خرقاً للعادة معجزاً ، ولو استشهد به عليه السلام أو شهد على حد ما شهد الطفل ليوسف عليه السلام وكلام عيسى عليه السلام له ولا مه وكلام يحيى عليه السلام لأبيه بما يكون في المستقبل والحال لكان لخصومنا وجه في المطالبة بذكر ذلك في المعجزات ولكن لا وجه له على ما بيناه ، على أن كمال عقل أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن ظاهراً للحواس ولا معلوماً باضطرار فيجري مجرى كلام المسيح عليه السلام وحكمة يحيى عليه السلام وكلام شاهد يوسف عليه السلام ،

فيمكن الاعتماد عليه في المعجزات وإنما كان طريق العلم به قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو الاستدلال الشاق بالنظر الثاقب والسبر بحاله عليه السلام على مرور الاوقات لسماع كلامه والتأمل لاستدلالاته والنظر الى ما يؤدى الى معرفته وفطنته ، ثم لا يحصل ذلك إلا لخلص الناس ، ومن عرف وجه الاستنباطات وما جرى هذا المجزى فارق حكمه حكم ماسلف للانبياء من المعجزات وما كان لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم من الاعلام ، إذ تلك بظواهرها تقدح في القلوب أسباب اليقين ويشترك الجميع في علم الحال الظاهرة منها المنبئة عن خرق العادات دون أن تكون مقصورة على ما ذكرناه من البحث الطويل والاستبراء للاحوال على مرور الاوقات والرجوع فيه الى نفس قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذى يحتاج في العلم به الى النظر في معجز غيره والاعتماد على سواه من البيئات ، فلا ينكر أن يكون الرسول (ص) إنما عدل عن ذكر ذلك واحتجاجه به في جملة آياته لما وصفناه .

(وشيء آخر) وهو أنه لا تنكر أن يكون الله عز وجل علم من مصلحة خلقه الكف من الرسول (ص) عن الاحتجاج بذلك والدعاء الى النظر فيه وأن اعتماده على ظاهر خرق العادة أولى في مصلحة الدين .

(وشيء آخر) وهو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإن لم يحتج به على التفصيل واليقين فقد فعل ما يقوم مقام الاحتجاج به على البصيرة واليقين ، فابتدأ عليا عليه السلام بالدعوة قبل الذكور كما هم ممن ظاهره البلوغ فافتتح بدعوته أداء رسالته واعتمد عليه في ايداعه سره واودعه ما كان خائفا من ظهوره عنه ، فدل باختصاصه بذلك على ما يقوم مقام قوله عليه السلام إنه معجز له وإن بلوغ عقله علم على صدقه ، ثم جعل ذلك من مفاخره وجليل مناقبه وعظيم فضائله ونوه بذكره وشهره بين أصحابه واحتج له به في اختصاصه ، وكذلك فعل أمير المؤمنين عليه السلام في ادعائه له فاحتج به

على خصومه وتمدح به بين أوليائه وأعدائه وغفر به على جميع أهل زمانه ،
وذلك هو معنى النطق بالشهادة بالمعجز له بل هو الحججة في كونه نائباً في القول
بما خصه الله تعالى منه ونفس الاحتجاج بعلمه ودليل الله وبرهانه ، وهذا يسقط
ما اعتمده ، وما يدل على أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه كان عند بعثة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالغاً مكلفاً وأن إيمانه كان بالمعرفة والاستدلال
وأنه وقع على أفضل الوجوه وآكدها في استحقاق عظيم الثواب ، أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم مدحه به وجعله من فضائله وذكره في مناقبه ولم
يك بالذي يفضل بما ليس بفضل ويجعل في المناقب ما لا يدخل في جملتها ويمدح
على ما لا يستحق به الثواب ، ولما مدح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أمير المؤمنين عليه السلام بتقديم الإيمان فيما ذكرناه آنفاً من قوله (ص)
لفاطمة عليها السلام (أما ترضين أني زوجتك أقدمهم سلباً) وقوله (ص)
في رواية سليمان رضى الله عنه (أول هذه الامة وروداً على نبيها الحوض أولها
إسلاماً علي بن ابى طالب) وقوله (ص) (وقد صلت الملائكة علي وعلى
علي سبع سنين وذلك أنه لم يكن أحد من الرجال يصلي غيري وغيره) وإذا
كان الأمر على ما وصفناه فقد ثبت أن إيمانه عليه السلام وقع بالمعرفة واليقين
دون التقليد والتلقين ، لاسيما وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إيماناً وإسلاماً وما يقع من الصبيان على وجه التلقين لا يسمى على الإطلاق
الديني إيماناً وإسلاماً ، ويدل على ذلك أن أمير المؤمنين عليه السلام قد
تمدح به وجعله من مفاخره واحتج به على أعدائه وكرره في غير مقام من
مقاماته حيث يقول (إنى لا اعرف عبداً لك من هذه الامة عبدك قبلى)
وقوله عليه السلام (أنا الصديق الأكبر آمنت قبل أن يؤمن أبو بكر
وأسلمت قبل أن يسلم) وقوله عليه السلام لعثمان (أنا خير منك ومنهما
عبدت الله قبلهما وعبدت الله بعدهما) وقوله عليه السلام (أنا أول ذكر

(صلى) وقوله عليه السلام (أعلى من أكذب أعلى الله وأنا أول من آمن به وعبده) فلو كان إيمانه على ما ذهبت اليه الناصبة من جهة التلقين ولم يكن له معرفة ولا علم بالتوحيد لما جاز منه عليه السلام أن يتمدح بذلك ولا أن يسميه عبادة ولا أن يفتخر به على القوم ولا أن يجعله تفضيلاً له على أبي بكر وعمر ولو أنه فعل من ذلك ما لا يجوز لرده عليه مخالفوه واعترضه فيه مضادوه وحاجه في بطلانه مخاصموه ، وفي عدول القوم عن الاعتراض عليه وتسليم الجماعة له ذلك دليل على ما ذكرناه وبرهان على فساد قول الناصبة الذي حكيناه ، وليس يمكن أن يدفع مارويناه في هذا الباب من الاخبار لشهرتها واجماع الفريقين من الناصبة والشيعية على روايتها ومن تعرض للطعن فيها مع ما شرحناه لم يمكنه الاعتماد على تصحيح خبر وقع في تأويلها الاختلاف ، وفي ذلك إبطال جمهور الاخبار وفساد عامة الآثار ، وهب ان من لا يعرف الحديث ولا خالط حملة العلم يقدم على انكار بعض مارويناه أو يعاند فيه بعض العارفين به ويغتتم الفرصة بكونه خاصاً في أهل العلم ، كيف يمكن دفع شعر أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك وقد شاع في شهرته على حد يرتفع فيه الخلاف وانتشر حتى صار مذكوراً مسموعاً من العامة فضلاً عن الخاصة في قوله عليه السلام :

محمد النبي أخى وصنوى	وحمزة سيد الشهداء عمى
وجعفر الذى أضخى وأمسى	يطير مع الملائكة ابن أمى
وبنت محمد سكنى وعرسى	مسوط لحمها بدمى ولحى
وسبطا أحمد ولدائى منها	فأيكم له سهم كسهمى
سبقتكم الى الاسلام طراً	على ما كان من فهمى وعلى
فاوجب لى الولاء معاً عليكم	رسول الله يوم غدیر خم
فويل ثم ويل ثم ويل	لمن يلقي الآله غداً بظلمى

وفي هذا الشعر كفاية في البيان عن تقدم إيمانه عليه السلام وأنه وقع مع المعرفة بالحجة والبيان ، وفيه أيضاً أنه كان الإمام بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بديل المقال الظاهر في يوم الغدير الموجب له للاستخلاف ، وما يؤيد ما ذكرناه مارواه عبد الله بن الاسود الكندي عن محمد بن عبد الله بن ابي رافع عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم الاثنين وصلت خديجة رضوان الله عليها معه ودعا علياً عليه السلام الى الصلاة معه يوم الثلاثاء ، فقال له أنظرني حتى ألقى أبا طالب ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنها أمانة ، فقال علي عليه السلام فان كانت أمانة فقد أسلمت لك (سلمت وأسلمت معك - خ ل -) فصلى معه وهو ثاني يوم المبعث ، وروى الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس مثله ، وقال في حديثه إن هذا دين يخالف دين ابي حتى أنظر فيه وأشاور أبا طالب فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم انظروا كتم ، قال فكش هنيئة ثم قال بل أجيبك وأصدق بك فصدقه وصلى معه ، وروى هذا المعنى بعينه وهذا المقال من أمير المؤمنين عليه السلام على اختلاف في اللفظ واتفاق في المعنى جماعة كثيرة من حملة الآثار ، وهو يدل على أن أمير المؤمنين عليه السلام كان مكلفاً عارفاً في تلك الحال بتوقفه واستدلاله وتمييزه بين مشورة أبيه وبين الإقدام على القبول والطاعة للرسول (ص) من غير فكرة ولا تأمل ثم خوفه إن التى ذلك الى أبيه أن يمنعه منه مع أنه حق فيكون قد صد عن الحق فعدل عن ذلك الى القبول وعلم من النبي (ص) مع أمانته وما كان يعرفه من صدقه في مقاله وما سمعه من القرآن الذي نزل عليه وأراه الله من برهانه أنه رسول محق فآمن به وصدقه ، وهذا بعد أن ميز بين الامانة وغيرها وعرف حقها وكره أن يفشى سر رسول الله (ص) وقد ائتمنه عليه وهذا لا يقع اتفاقاً من صبي لاعقل له ولا يحصل ممن لا تميز معه ، ويؤيد أيضاً ما ذكرناه أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم بدأ به في الدعوة قبل الذكور كلهم وإنما أرسله الله تعالى إلى المكلفين ، فلو لم يعلم أنه عليه السلام عاقل مكلف لما افتتح به أداء رسالته وكلفه في الدعوة على جميع من بعث إليه لأنه لو كان الأمر على ما ادعته الناصبة لكان عليه السلام قد عدل عن الأولى وتشاغل بما لم يكلفه عن أداء ما كلفه ووضع فعله في غير موضعه ورسول الله (ص) يجمل عن ذلك .

(وشيء آخر) وهو أنه دعا علماً عليه السلام في حال كان متسترأ فيها بدينه كائماً لأمره خائفاً إن شاع من عدوه ، فلا يخلو أن يكون قد كان واثقاً من أمير المؤمنين عليه السلام بكم سره وحفظ وصيته وامتنال أمره وحمله من الدين ماحملاً ، أو لم يكن واثقاً بذلك ، فان كان واثقاً فلم يثق به عليه السلام إلا وهو في نهاية كمال العقل وعلى غاية الأمانة وصلاح السريرة والعصمة والحكمة وحسن التدبير لأن الثقة بما وصفناه دليل على جميع ما شرحناه على الحال التي قدمنا شرحها ، وإن كان غير واثق منه عليه السلام بحفظ سره وغير آمن من تضييعه وإذاعة أمره فوضعه عنده من أعظم الجهل والتفريط وضد الحزم والحكمة والتدبير حاشا الرسول (ص) من ذلك ومن كل صفة نقص ، وقد أعلى الله تعالى عز وجل رتبته وأكذب مقال من ادعى ذلك فيه ، وإذا كان الأمر على ما بيناه فما ترى الناصبة قصدت الطعن في إيمان أمير المؤمنين عليه السلام إلا عيب الرسول (ص) والذم لافعاله ووصفه بالعبث والتفريط ووضع الأشياء غير مواضعها والازراء عليه في تدبيراته ، وما أراد مشايخ القوم ومن ألقى هذا المذهب اليهم إلا ما ذكرناه والله متم نوره ولو كره الكافرون .

فصل

(وسمعت الشيخ أدام الله عزه) يقول بما يدل على إيمان أبي طالب رضي الله عنه إخلاصه في الود لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والنصرة

له بقلبه ويده ولسانه وأمره ولديه علياً عليه السلام وجعفرأ رضي الله عنه
 باتباعه ، وقول رسول الله (ص) فيه عند وفاته (واصلتك رحم وجزيت
 خيراً يا عم) فدعا له ، وليس يجوز أن يدعو رسول الله (ص) بعد الموت
 لكافر ولا أن يسأل الله خيراً ، ثم أمره علياً عليه السلام خاصة من بين
 أولاده الحاضرين بتغسيله وتكفينه وتوريته دون عقيل ابنه وقد كان حاضراً
 ودون طالب أيضاً ، ولم يكن من أولاده من قد آمن في تلك الحال إلا
 أمير المؤمنين عليه السلام وجعفر ، وكان جعفر غائباً في بلاد الحبشة فلم
 يحضر من أولاده من هو مؤمن إلا أمير المؤمنين عليه السلام فأمره أن
 يتولى أمره دون من لم يكن على الإيمان ، ولو كان رحمة الله عليه كافراً لما أمر
 ابنه المؤمن بتولية أمره وكان الكافر أحق به ، مع أن الخبر قد ورد على
 الاستفاضة بأن جبرئيل عليه السلام نزل على رسول الله صلى عليه وآله وسلم
 عند موت أبي طالب رضوان الله عليه فقال له يا محمد إن ربك يقرئك السلام
 ويقول لك اخرج من مكة فقدمات ناصرك وهذا يبرهن على إيمانه لتتحققه بنصرة
 الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وتقوية امره ، ويدل على ذلك قوله رضوان الله
 عليه لعلي عليه السلام حين رآه يصلي مع رسول الله (ص) ما هذا يا بني قال هذا
 دين دعاني إليه ابن عمي فقال له اتبعه فإنه دين لا يدعوك إلا إلى خير ، فاعترف
 بصدق رسول الله (ص) وذلك حقيقة الإيمان ، وقوله رحمة الله عليه وقد مر
 على أمير المؤمنين عليه السلام وهو يصلي على يمين رسول الله (ص) ومعه
 جعفر ابنه ، يا بني صل جناح ابن عمك فصلى جعفر معه وتأخر أمير المؤمنين
 عليه السلام حتى صار هو وجعفر خلف رسول الله (ص) فجاءت الرواية أنها
 أول صلاة جماعة صليت في الاسلام ، ثم انشأ أبو طالب يقول :

إن علياً وجعفرأ ثقتي عند مل الزمان والكرب
 والله لا أخذل النبي ولا يخذله من بني ذو حسب

لاتخذلا وانصرا ابن عمكما أخى لأمى من بينهم وأبى
 فاعترف بنبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعترافاً صحيحاً فى قوله (والله
 لا أخذل النبي) ولا فصل بين أن يصف رسول الله (ص) بالنبوة فى نظمه
 وبين أن يقر بذلك فى نثر كلامه ويشهد عليه من حضره ، وبما يدل على ذلك
 أيضاً قوله فى قصيدته اللامية :

ألم تعلموا أن ابنتنا لامكذب لدينا ولا يعنى بقول الاباطل
 وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل

فشهد بتصديق رسول الله (ص) شهادة ظاهرة لا تحتمل تأويلاً ونفى عنه
 الكذب على كل وجه ، وهذا هو حقيقة الإيمان به ، ومنه قوله :
 ألم تعلموا أن النبي محمداً رسول أمين خط فى سالف الكتب
 وهذا إيمان لاشبهة فيه لشهادته له فى الإيمان برسول الله (ص) وقد
 روى أصحاب السير أن أبا طالب رضوان الله عليه لما حضرته الوفاة اجتمع اليه
 أهله فانشأ يقول :

أوصى بنصر النبي الخير مشهده علياً ابني وشيخ القوم عباسا
 وحمزة الأسد الحامى حقيقته وجعفرأ أن يذودوا دونه الناسا
 كونوا فداء لكم امى وما ولدت فى نصر أحمد دون الناس أتراسا

فاقر للنبي (ص) بالنبوة عند احتضاره ، واعترف له بالرسالة قبل مماته ،
 وهذا أمر يزيل الريب فى إيمانه بالله عز وجل وبرسوله (ص) وبصديقه له
 وبإسلامه (ومنه قوله) المشهور عنه بين أهل المعرفة ، وأنت اذا التمسته
 وجدته فى غير موضع من المصنفات ، وقد ذكره الحسين بن بشر الأمدى
 فى كتاب ملح القبائل :

أترجون أن نسخرى بقتل محمد ولم تختضب سمر العوالى من الدم
 كذبتهم وبيت الله حتى تفرقوا جماجم تلقى بالخطيم وزمزم

وينهض قوم في الحديد اليكم
 على ما أتى من بغيكم وضلالكم
 بظلم نبي جاء يدعو الى الهدى
 فلا تحسبونا مسلميه ومثله
 فهذي معاذير وتقدمة لكم
 وهذا أيضاً صريح في الإقرار بنبوّة رسول الله (ص) كالذي قبله
 على ما بيناه ، وقد قال في قصيدته اللامية ما يدل على ما وصفناه في اخلاصه
 في النصرة حيث يقول :

كذبتهم وبيت الله نسلماً أحماً
 ونسله حتى نصصرع دونه
 ولما نطاعن دونه ونناضل
 ونذهل عن ابنائنا والحلائل

(فان تعلقوا) بما يؤثر عنه من قوله لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
 والله لا وصلوا اليك بجمعهم
 فامض ابن اخ فما عليك غصاصة
 ودعوتني وزعمت أنك ناصح
 لولا المخافة أن تكون معرة
 حتى أغيب في السراب دفيناً
 وابشر بذلك وقر فيه عيوناً
 ولقد صدقت وكنت ثم أميناً
 لو جدتني سمحاً بذلك مبيناً

فقالوا هذا الشعر يتضمن أنه لم يؤمن برسول الله (ص) ولم يسمح له
 بالإسلام والاتباع خوف المعرة والتسفيه فكيف يكون مؤمناً مع ذلك ؟
 (فانه يقال لهم) إن أبا طالب رحمه الله لم يمنع من الإيمان برسول الله (ص)
 في الباطن والإقرار بحقه من طريق الديانة وإنما امتنع من اظهار ذلك لئلا
 تسفه قريش وتذهب رياسته ويخرج منها من كان متبعاً له عن طاعته وتمزق
 هيئته عندهم فلا يسمع له قول ولا يمثل له أمر فيحول ذلك بينه وبين مراده
 من نصرة رسول الله (ص) ولا يتمكن من غرضه في الذب عنه فاستتر بالإيمان
 وأظهر منه ما كان يمكنه اظهاره على وجه الاستصلاح ليصل بذلك الى بناء

الاسلام وقوام الدعوة واستقامة أمر رسول الله (ص) وكان في ذلك كؤمنى
 أهل الكهف الذين أبطنوا الإيمان وأظهروا ضدهم للتقية والاستصلاح فأتاهم
 الله أجرهم مرتين ، والدليل على ما ذكرناه في أمر ابى طالب رحمه الله قوله في
 هذا الشعر بعينه :

ودعوتنى وزعمت أنك ناصح ولقد صدقت وكنت ثم أمينا
 فشهد بصدقه واعترف بنبوته وأقر بنصحه وهذا محض الايمان على ما قدمناه .

فصل

(وسمعت الشيخ أدام الله عزه) يقول : وبما يشهد بأن آل محمد
 صلوات الله عليهم أحق بمقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمن عداهم من سائر
 الناس في النظم الذى قد ضمنه وفى الاحتجاج قول الكميث بن زيد الاسدى
 رحمه الله :

يقولون لم يورث ولولا تراثه	لقد شركت فيه بكييل وأرحب
وعك ولحم والسلول وحمير	وكندة والحيسان بكر وتغلب
ولا انتشلت عضوين منها يجابر	وكان لعبد القيس عضو مورب
ولا انتقلت من خندف في سواهم	ولا اقتدحت قيس بها حين أئقبوا
ولا كانت الأنصار فيها أذلة	ولا غيباً عنها إذ الناس غيب
هم شهدوا بدرأ وخير بعدها	ويوم حنين والدماء تصيب
وهم رموها غير ظئر وأشبوا	عليها بأطراف القنا وتحذبوا
فان هى لم تصلح لحي سواهم	فان ذوى القربى أحق وأوجب

وقد كان الجاحظ قال في بعض كتبه بجهله وتعصبه على الشيعة وعناده إنه
 لولا الكميث وما احتج به في هذا القول لم تعرف الشيعة وجه الحججة في تقديم
 آل محمد عليهم السلام ، وهذا ينضاف الى حماقاته في الديانة واختياراته الملائمة
 لسخف عقله ، وكيف يجوز أن يذهب مثل هذا على الشيعة وأمير المؤمنين

علي بن ابي طالب عليه السلام امام الشيعة قد احتج به على معاوية في جواب كتابه اليه الذي يقول فيه : (لكل الخلفاء حسدٌ وعلى كلهم بغيت تقاد الى بيعتهم وأنت كاره كما يقاد الجمل المخشوش) فاجابه أمير المؤمنين عليه السلام عن هذا الفصل بأن قال له : (حاشا لله أن يكون الحسد من خلقى والبغى من شيمتى بل ذلك من خلقك وخلق أهلك وأهل بيتك وشيمتهم إذ حسدتم رسول الله (ص) على ما آتاه الله من فضله فنصبتهم له الحرب وكنتم أصحاب رايات اعدائه في كل موطن وبغيتهم عليه حتى أظفره الله بكم) في كلام يتصل بهذا ، ثم قال عليه السلام : (أما كراهتى لأمر القوم فانى لست أتبرأ منه ولا أنكره وذلك أن رسول الله (ص) قبضه الله اليه ونحن أهل بيته أحق الناس به فقلنا لا يعدل الناس عنا ولا يبغضونا حقنا فما راعنا إلا والانصار قد صارت الى سقيفة بنى ساعدة يطلبون هذا الأمر فصار أبو بكر اليهم وعمر فيمنعها فاحتج أبو بكر عليهم بأن قريشاً أولى بمقام رسول الله (ص) منهم لأن رسول الله (ص) من قريش وتوصل بذلك الى الامر دين الانصار فان كانت الحججة لأبي بكر بقريش فنحن أحق برسول الله من تقدمنا لانا اقرب من قريش كلها اليه وأخصهم به وإن لم يكن لنا حق مع القرابة فالانصار على دعواهم) في كلام يتلو هذا لاجابة بنا الى ايراده في هذا المكان ، وإنما نظم الكميته معنى كلام أمير المؤمنين عليه السلام في منشور كلامه في الحججة على معاوية فلم يزل آل محمد عليهم السلام بعد أمير المؤمنين عليه السلام يحتجون بذلك ومتكلموا الشيعة قبل الكميته وفي زمانه ربعده وذلك موجود في الاخبار الماثورة والروايات المشهورة ، ومن بلغ الى الحد الذي بلغه الجاحظ في البهت سقط كلامه ولم يجد فرقاً بين من قال له إن أول من فتح باب الحججة للمعتزلة في مذاهبها بشر بن المعتز في شعره وأنهم كانوا قبل ذلك مقلدة ومن تعاطى منهم الكلام كان سخييف الحججة ضعيف الشبهة حتى اتفق لهم بشر وبني الناس

على شعره (فان قالوا) هذا بهت لأن كتب القوم موجودة قبل بشر تتضمن الحبيج والبراهين (قيل لهم) وما أتى به جاحظكم بهت وعناد لأن اصول الشيعة ورواياتهم وكتب السير والمصنفات في الأثر قبل الكهيت موجود فيها احتجاج آل محمد عليهم السلام بالقرابة واعتمادهم في اللصوق بالرسول (ص) والاختصاص به في النسب ، ومن نظر في كتب الشيعة وقول شيعة الصحابة عرف ذلك وأغناه عن غيره ، مع أن من زعم أن احتجاج العلوية والشيعة بالقرابة شيء محدث لم يكن في منزلة من يناظر لأنه يدفع الاضطراب ، إذ الجماعة كلها مطبقة على ذلك وقد صار سبقها اليه من جهة العادة كالطبع الذي لا يتوهم في صاحبه خلاف موجب لاتفاقها بلسان واحد على التعلق به والاعتماد عليه .

فصل

(وسمعت الشيخ أيده الله تعالى) يقول وما يشهد لإمامة أمير المؤمنين عليه السلام ويؤيد القول بصحة وجود السلف للشيعة في الصدر الأول من النظم المتفق على نقله أيضاً قول أمير المؤمنين عليه السلام بصفين وهو يرتجز للبارزة :

أنا على صاحب الصمصامة وصاحب الحوض لدى القيامه

أخو نبي الله ذى العلامه قد قال إذ عممى العامه

أنت أخي ومعدن الكرامه ومن له من بعدى الامامه

وهذا مع ما فيه من الدلالة على ما قدمناه دليل على أن أمير المؤمنين عليه السلام قد ذكر النص واحتج به ، وفيه ابطال قول الناصبة إنه لم يذكره في مقام من مقاماته .

(قال الشيخ ايده الله) وما جاء في هذا المعنى ما قد تقدم ذكره في الاشعار السابقة في تقدم إيمانه عليه السلام ، وأنا اذكر المواضع منها دون جملتها وإن كنت قد شرحت ذلك فيما مضى وتكراره هنا للتأكيد والبيان

(فنه) قول عبد الله بن ابي سفيان بن الحرث بن عبد المطلب :

وكان ولي الأمر بعد محمد علي وفي كل الموطن صاحبه

فشهد بأن أمير المؤمنين عليه السلام كان خليفة رسول الله (ص) دون من تقدم عليه بشهادته أنه كان ولي الأمر من بعده (ومنه) قول جرير بن عبد الله:

فصلى الاله على أحمد رسول المليك تمام النعم

وصلى على الطهر من بعده خليفته القائم المدعم

علياً عنيت وصى النبي يجالده عنه غواة الامم

وهذا قطع على اماره أمير المؤمنين عليه السلام لا ريب فيه على عاقل في قصد قائله وغرضه والابانة عن معتقده في أنه الخليفة للرسول (ص) بلا فصل والإمام من بعده ، فاما الأشعار وأن متضمنها الوصى دون الجماعة والاطباق من الكافة على ذلك ، فغنى عن تفصيله بتسمية الرجال وفي ثبوته دليل على القول بامامته عليه السلام إذ كان وصى النبي (ص) في أهله وتركاته هسو الخليفة له لاستحالة أن يكون إمامان في زمان واحد وخليفتان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم على امته في وقت واحد .

فصل

(قال الشيخ أيده الله) وما يشهد لقول الشيعة في معنى المولى وأن النبى (ص) أراد به يوم الغدير الامامة قول حسان بن ثابت على ما جاء به الأثر أن رسول الله (ص) لما نصب علياً عليه السلام يوم الغدير للناس علماً وقال فيه ما قال استأذنه حسان بن ثابت في أن يقول شعراً في ذلك المقام فانشأ يقول :

يناديهم يوم الغدير نبيهم

يقول فمن مولاكم ووليكم

أهلك مولانا وأنت ولينا

فقال له قم يا علي فاني

بخم وأسمع بالنبي مناديا

فقالوا ولم يبدوا هناك التعاميا

ومالك منا في المقالة عاصيا

رضيتك من بعدى إماماً وهاديا

فمن كنت مولاه فهذا وليه
هناك دعا اللهم وال وليه
فكونوا له أنصار صدق مواليا
وكن للذي عادى علياً معاديا

فلما فرغ من هذا القول قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تزال يا حسان مؤيداً بروح القدس مانصرتنا بلسانك ، فلولا أن النبي (ص) أراد بالمولى الإمامة لما أثنى على حسان بإخباره بذلك ولأنكره عليه ورده عنه (ومنه) قول قيس بن سعد بن عبادة رحمه الله وهو يتوجه الى صفين قصيدته اللامية التي أولها :

قلت لما طغى العدو علينا
حسبنا ربنا ونعم الوكيل
حسبنا ربنا الذي فتح البه
مرة بالامس والحديث يطول

الى أن قال :

وعلى إمامنا وإمام
يوم قال النبي من كنت مو
لسوانا أتى به التنزيل
لاه فهذا مولاه خطب جميل
إنما قاله النبي على الامن
ة حتماً ما فيه قال وقيل

وهذه الأشعار مع تضمنها الاعتراف بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام فهي دلائل على ثبوت سلف الشيعة وإبطال عناد المعتزلة في إنكارهم ذلك :

فصل

(قال الشيخ أيده الله) وما يشهد بشجاعة أمير المؤمنين عليه السلام وعظم بلائه في الجهاد ونكايته في الأعداء من النظم الذي يشهد بصحة النثر في النقل قول أسيد بن ابى أياس بن زعيم بن محمد بن عبد بن عدى يحرص مشركى قريش على أمير المؤمنين عليه السلام :

في كل مجمع غاية أخراكم
هذا ابن فاطمة الذي أفناكم
جذع أبر على المذاكى القرح
ذبحاً ويمسى سالمأ لم يذبح
قد ينكر الحر الكريم ويستحي
له دركم ألما تنكروا

أعطوه خرجاً واتقوا بضريبة فعل الذليل ويبعة لم تربع
 أين الكهول وأين كل دعامة في المعضلات وأين زين الأبطح
 أفنأم قعصاً وضرباً يفترى بالسيف يعمل حده لم يصفح
 وما يشهد لذلك قول اخت عمرو بن ود العامري وقد رآته قتيلاً فقالت من
 قتله؟ فقيل لها علي بن ابي طالب فقالت كفو كريم ثم انشأت تقول :

لو كان قاتل عمرو غير قاتله لكنت ابكي عليه آخر الأبد
 لكن قاتله من لا يعاب به من كان يدعى قديماً بيضة البلد

أفلا ترى الى قريش كيف تحرض عليه بذكر من قتله وكثرتهم وفناء
 رؤسائهم بسيفه وقلته لشجعانهم وأبطالهم ثم لا يجسر أحد من القوم أن ينكر
 ذلك ولا ينفع في جماعتهم التحريض لعجزهم عنه عليه السلام ، ولا يرى أنه
 عليه السلام قد بلغ من فضله في الشجاعة انها قد صارت تفخر بقتله من قتل
 منها وتنفي العار عنه باضافته اليه ، وهذا لا يكون إلا وقد سلم الجميع له
 واصطلحوا على اظهار العجز عنه ، وقد روى أهل السير أن أمير المؤمنين
 عليه السلام لما قتل عمرو بن عبد ود نعى الى أخته فقالت لم يبعد يومه على يد
 كفو كريم لارقات دمعتي إن هرقتها عليه قتل الأبطال وبارز الأقران وكانت
 منيته على يد كفو كريم ماسمعت بانخر من هذا يابني عامر ثم انشأت تقول :

أسدان في ضيق المكر تصاولا وكلاهما كفو كريم باسل
 فتخالسا مهج النفوس كلاهما وسط المدار مخاتل ومقاتل
 فكلاهما حضر القراع حفيظة لم يثنه عن ذلك شغل شاغل
 فاذهب علي وما ظفرت بمثله قول سديد ليس فيه تحامل
 فالثأر عندي يا علي فليتنى أدركته والعقل مني كامل
 ذلت قريش بعد مقتل فارس فالذل مهلكها وخزي شامل

ثم قالت والله لا تأرت قريش بأخي ما حنت النيب ، وقد كان حسان بن ثابت

افتخر للإسلام بقتل عمرو بن عبد ود فقال في ذلك اقوالا كثيرة منها :

أمسى الفتى عمرو بن عبد يبتغى
بجنوب يثرب غارة لم تنظر
فلقد وجدت سيوفنا مشهورة
ولقد رأيت غداة بدر عصابة
ضربوك ضرباً غير ضرب الحسر
يا عمرو أو لجسيم أمر منكراً
أصبحت لا تدعى ليوم عظيمة

فلما بلغ شعره بنى عامر قال فتى منهم :

كذبتم وبيت الله لم تقتلوننا
بسيف ابن عبد الله احمد في الوغى
ولكن بسيف الهاشميين فافخروا
بكف على نلتم ذلك فاقصروا
فلم تقتلوا عمرو بن عبد ولا ابنه
على الذي في الفخر طال بناؤه
فلا تكثروا الدعوى علينا وتفخروا
ببدر خرجتم للبراز فردكم
شيوخ قريش جهرة وتأخروا
فلم أتاهم حمزة وعبيدة
وجاء علي بالمهنـسد يخطر
فقالوا نعم أكفاء صدقوا قبلوا
عليهم سراغاً إذ بغوا وتجبروا
فجال علي جولة هاشمية
فدمرهم لما عتوا وتكبروا
فليس لكم نخر علينا بغيرنا
وليس بكم نخر يعد ويذكر

وقد جاء الأثر من طرق شتى باسانيد مختلفة عن زيد بن وهب قال : سمعت
علياً عليه السلام وقد ذكرت حديث بدر فقال : قتلنا من المشركين
سبعين وأسروا سبعين ، وكان الذي أسر العباس رجل قصير من الأنصار
فادركته فالتق العباس علي عمامته لئلا يأخذها الأنصارى فاحب أن أكون
أما الذي أسرته وجاء الى رسول الله (ص) فقال الأنصارى يا رسول الله قد
جئتك بعمك العباس أسيراً فقال العباس كذبت ما أسرنى إلا ابن اخي علي
ابن ابى طالب فقال له الأنصارى يا هذا أنا أسرتك فقال والله يا رسول الله
ما أسرنى إلا ابن اخي علي بن ابى طالب ولكأنى بجملته في النقع تبين لى ،

فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدق عمي ذلك ملك كريم ، فقال العباس لقد عرفته بمجملته وحسن وجهه ، فقال له إن الملائكة الذين أيدى الله بهم على صورة علي بن ابي طالب ليكون ذلك أهيب لهم في صدور الاعداء ، قال فهذه عمامتي على رأس علي فره أن يردها علي فقال له ويحك إن يعلم الله فيك خيراً يعوضك أحسن العوض ، أفلا ترون أن هذا الحديث يؤيد ماتقدم ويؤكد القول بأن أمير المؤمنين كان أشجع البرية وأنه بلغ من بأسه وخوف الاعداء منه عليه السلام أن جعل الله الملائكة على صورته ليكون ذلك أربح لقلوبهم فإن هذا المعنى لم يحصل لبشر من قبله ولا بعده ، ويؤيد ما رويناها من الأثر عن ابي جعفر محمد بن علي عليهما السلام في حديث بدر ، قال لقد كان يسأل الجريح فيقال من جرحك فيقول علي بن ابي طالب فاذا قالها مات ، وفي بلاء أمير المؤمنين عليه السلام يوم بدر يقول أبو هاشم السيد اسماعيل بن محمد الخيمري رحمه الله :

من كعلي الذي تبارزه الأ	فران إذ بالسيوف تصظم
إذ الوغى نارها مسعرة	تحرق فرسانها إذا اقتحموا
في يوم بدر وفي مشاهدته	عظمى ونار الحروب تضطرم
بارز ابطالها وسادتها	قعصاً لهم بالحسام قد علوا
دعوه كي يدركون غرته	فما تملوا منه ولا سلوا
جد بسيف النبي هامات أق	وام هم سادة وهم قدم
سيدنا الماجد الجليل أبو الس	بطين رأس الاثام والعلم
إن علياً وإن فاطمة	وإن سبطيهما وإن ظلموا
لصفوة الله بعد صفوته	لا عرب مثلهم ولا عجم

فصل

في معنى نسبة الامامية (قال الشيخ أيده الله) الإمامية هم القائلون

بوجوب الإمامة والعصمة ووجوب النص ، وإنما حصل لها هذا الاسم في الاصل لجمعها في المقالة هذه الاصول فكل من جمعها فهو إمامي وإن ضم إليها حقاً في المذهب أم كان باطلاً ، ثم إن من شمله هذا الاسم واستحقه لمعناه قد افتقرت كلمتهم في أعيان الأئمة عليهم السلام وفي فروع ترجع الى هذه الاصول وغير ذلك ، فأول من شذ عن الحق من فرق الإمامية (الكيسانية) وهم أصحاب المختار ، وإنما سميت بهذا الاسم لأن المختار كان اسمه أولاً كيسان ، وقيل إنما سمي بهذا الاسم لأن أباه حملة وهو صغير بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام قالوا فمسح يده على رأسه فقال كيس كيس فلهذا الاسم ، وزعمت فرقة منهم أن محمد بن علي عليه السلام استعمل المختار على العراقيين بعد قتل الحسين عليه السلام وأمره الطلب بشاراته وسماه كيسان لما عرف من قيامه ومذهبه ، وهذه الحكايات في معنى اسمه عن الكيسانية خاصة ، فاما نحن فلا نعرف له إلا أنه سمي بهذا الاسم ولا نتحقق معناه (فقالت هذه الطائفة بإمامة ابي القاسم محمد بن أمير المؤمنين عليه السلام بن خولة الخنفية ، وزعموا أنه هو المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً ، وأنه حي لم يموت ولا يموت حتى يظهر الحق ، وتعلقت في إمامته بقول أمير المؤمنين عليه السلام يوم البصرة أنت ابني حقاً وأنه كان صاحب رايته كما كان أمير المؤمنين عليه السلام صاحب راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان ذلك عندهم الدليل على أنه أولى الناس بمقامه واعتلوا بأنه المهدي بقول النبي (ص) لن تنقضي الأيام والليالي حتى يبعث الله عز وجل رجلاً من أهل بيتي اسمه اسمي وكنيته كنييتي واسم أبيه اسم ابني يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً (قالوا) وكان من أسماء أمير المؤمنين عليه السلام عبد الله بقوله أنا عبد الله واخو رسول الله وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي إلا كذاب مفتر (وتعلقوا) في حياته بأنه إذا ثبت إمامته

وأنة القائم ، فقد بطل أن يكون الإمام غيره ، وليس يجوز أن يموت قبل ظهوره فتخلو الأرض من حجة ، فلا بد على صحة هذه الاصول من حياته ، وهذه الفرقة بأجمعها تذهب الى أن محمداً رحمه الله كان الإمام بعد الحسن والحسين عليهما السلام وقد حكى عن بعض الكيسانية أنه كان يقول إن محمداً كان الإمام بعد أمير المؤمنين «ع» ويبطل إمامة الحسن والحسين عليهما السلام ويقول إن الحسن «ع» إنما دعا في باطن الدعوة الى محمد بأمره وأن الحسين عليه السلام ظهر بالسيف باذنه وأنهما كانا داعيين اليه وأميرين من قبله وحكى عن بعضهم أن محمداً مات وحصلت الإمامة بعده في ولده وأنها انتقلت من ولده الى ولده العباس بن عبد المطلب وقد حكى أيضا أن منهم من يقول إن عبد الله بن محمد حى لا يموت وأنه القائم وهذه حكاية شاذة (وقيل) إن منهم من يقول ان محمداً مات وأنه يقوم بعد الموت وهو المهدي وينكر حياته ، وهذا أيضا قول شاذ ، وجميع ما حكيناه بعد الأول من الاقوال فهو حادث لجأ القوم اليه للاضطرار عند الخيرة ورافقهم الحق : والأصل المشهور ما حكيناه من قول الجماعة المعروفة بإمامة ابى القاسم بعد اخويه عليهما السلام والقطع على حياته وأنه قائم ، مع أنه لابقية للكيسانية جملة وقد انقضوا حتى لا يعرف منهم في هذا الزمان أحد إلا ما يحكى ولا يعرف صحته ، وكان من الكيسانية أبو هاشم اسماعيل بن محمد الحميرى الشاعر رحمه الله وله في مذهبهم اشعار كثيرة ثم رجع عن القول بالكيسانية وتبرأ منه ودان بالحق لأن أبا عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام دعاه الى إمامته وأبان له عن فرض طاعته فاستجاب له فقال بنظام الإمامة وفارق ما كان عليه من الضلالة وله في ذلك أيضا شعر معروف ، ومن بعض قوله في إمامة محمد رضوان الله عليه ومذاهب الكيسانية قوله :

ألا حى المقيم بشعب رضوى وأهدله بمنزله السلاما

وقل يابن الوصى فدتك نفسى
أضرب بمعشر والوك منا
وعادوا فيك أهل الارض طراً
لقد أضحى بمورق شعب رضوى
وما ذاق ابن خولة طعم موت
وإن له بهما لمقيل صدق
أطلت بذلك الجبل المقامنا
وسموك الخليفة والإمامنا
مقامك عندهم سبعين عامنا
تراجعة الملائكة الكلامنا
ولا وارت له أرض عظامنا
وأندية تحمده كرامنا

وله أيضاً وقد روى عبد الله بن عطاء عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليهما السلام أنه قال أنا دفنت عمي محمد بن الحنفية ونقضت يدي من تراب قبره فقال :

نبئت أن ابن عطاء روى
لما روى أن أبا جعفر
دفنت عمي ثم غادرته
ما قاله قسط ولو قاله
وربما صرح بالمنكر
قال ولم يصدق ولم يبرر
صفيح لبن وتراب ثرى
قلنا اتقى الله أبا جعفر

وله عند رجوعه الى الحق وفراقه الكيسانية :

تجعفرت باسم الله والله أكبر
ودنت بدين غير ما كنت دايماً
فقلت هب انى قد تهودت برهة
فلمست بغال ما حبيت وراجع
ولا قاتل قولاً لكيسان بعدها
ولكنه من قد مضى لسبيله
وأيقنت أن الله يعفو ويعفر
به ونهاني سيد الناس جعفر
وإلا فديني دين من يتنصر
الى ما عليه كنت أخفى وأضمر
وإن عاب جهال مقالى وأكثروا
على أحسن الحالات يقضى ويؤثر

وكان كثير عزة كيسانياً ومات على ذلك ، وله في مذهب الكيسانية :

ألا إن الأئمة من قریش
علي والثلاثة من بنیه
فسبط سبط إيمان وبر
ولاة الحق أربعة سواء
هم الأسباب ليس بهم خفاء
وسبط غيبته كربلاء

وسبط لا يذوق الموت حتى
يقود الخيل يقدمها اللواء
يغيب فلا يرى منهم زماناً
برضوى عنده غسل وماء

فصل

(قال الشيخ أيده الله) وأنا اعترض على هذه الطائفة مع اختلافها في مذاهبها بما أدل به على فساد أقوالها بمختصر من القول وإشارة إلى معاني الحجاج دون استيعاب ذلك وبلوغ الغاية إذ ليس غرضي القصد لنقض المذاهب الشاذة عن النظام عن الإمامة في هذا الكتاب وإنما كان غرضي حكايتها فاحسبت أن لا أخليها من رسم يبلغ من الحجج ما ذكرت وبالله التوفيق (فما يدل على بطلان قول الكيسانية) في إمامة محمد رضي الله عنه أنه لو كان على ما زعموا إماماً معصوماً يجب على الأمة طاعته لوجب النص عليه أو ظهور العلم الدال على صدقه إذ العصمة لا تعلم بالحس ولا تدرك من ظاهر الخلق وإنما تعلم بخبر علام الغيوب المطلع على السرائر أو بدليله سبحانه على ذلك ، وفي عدم النص على محمد من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو من أبيه أو من أخويه عليهم السلام دليل على بطلان مقال من ذهب إلى إمامته ، وكذلك عدم الخبر المتواتر بمعجز ظهر عليه عند دعوته إلى إمامته إذ لو كان لكان ادعاؤها برهاناً على ما ذكرناه ، مع أن محمداً رضي الله عنه لم يدع قط الإمامة لنفسه ولا دعا أحداً إلى اعتقاد ذلك فيه ، وقد كان سئل عن ظهور المختار وادعائه أنه أمره بالخروج والطلب بثأر الحسين عليه السلام وأنه أمره أن يدعو الناس إلى إمامته عن ذلك وصحته فانكروه وقال لهم والله ما أمرته بذلك لكني لا أبالي أن يأخذ بثأرنا كل أحد وما يسوؤنا أن يكون المختار هو الذي يطلب بدمائنا ، فاعتمد السائلون له على ذلك فكانوا كثرة قدر حلوا إليه ، ولهذا المعنى بعينه على ما ذكره أهل السير رجعوا فنصر أكثرهم المختار على الطلب بدم أبي عبد الله الحسين عليه السلام ولم ينصروه على القول بإمامة أبي القاسم ومن قرأ الكتب

وعرف الآثار وتصفح الأخبار وما جرى عليه أمر المختار لم يخف عليه هذا الفصل الذي ذكرناه فكيف يصح القول بإمامة محمد مع ما وصفناه .

فصل

وأما ما تعلقوا به فيما ادعوه من إمامته من قول أمير المؤمنين عليه السلام له يوم البصرة وقد أقدم بالراية أنت ابني حقاً ، فانه جهل منهم بمعاني الكلام وعجرفة في النظر والحجاج ، وذلك أن النص لا يعقل من ظاهر هذا الكلام ولا من فخواه على معقول أهل اللسان ولا من تأويله على شيء من اللغات ، ولا فصل بين من ادعى أن الإمامة تعقل من هذا اللفظ وإن النص بها يستفاد منه ، وبين من زعم أن النبوة تعقل منه وتستفاد من معناه إذ تعريه من الأمرين جميعاً على حد واحد (فان قال منهم) قائل إن أمير المؤمنين عليه السلام لما كان إماماً وقال لإبنه محمد أنت ابني حقاً دل ذلك على أنه إنما شبهه به في الإمامة لا غير فكان هذا القول منه تبييناً على استخلافه له على حسب ما بيناه (قيل لهم) لم زعمتم أنه لما أضافه الى نفسه وشبهه بها دل على أنه أراد التشبيه له بنفسه في الإمامة دون غير هذه الصفة من صفاته عليه السلام ، وما أنكرت أنه أراد تشبيهه به في الصورة دون ما ذكرت (فان قال) إنه لم يجوز في تلك الحالة ذكر الصورة ولا ما يقتضى أن يكون أراد تشبيهه به فيها بالاضافة التي ذكرها فكيف يجوز حمل كلامه عليه السلام على ذلك (قيل له) وكذلك لم يجوز في تلك الحال للإمامة ذكر فتكون إضافة الى نفسه بالذكر دليلاً على أنه أراد تشبيهه به فيها على أن لكلامه عليه السلام معنى معقولاً ولا يذهب عنه منصف ، وذلك أن محمداً لما حمل الراية ثم صبر حتى كشف أهل البصرة فابان من شجاعته وبأسه ونجدته ما كان مستوراً سر بذلك أمير المؤمنين عليه السلام فأحب أن يعظمه بذلك ويمدحه على فعله فقال له (أنت ابني حقاً) يريد به أنك شبيهي في الشجاعة والبأس

والنجدة (وقد قيل) إن من أشبه أباه فما ظلم (وقيل) إن من نعم الله على العبد أن يشبه أباه ليصح نسبه ، فكان الغرض المفهوم من قول أمير المؤمنين عليه السلام التشبيه لمحمد به في الشجاعة والشهادة له بطيب المولد والقطع على طهارته والمدحة له بما تضمنه الذكر من اضافته ، ولم يجر للإمامة ذكر ولا هناك سبب يقتضى حمل الكلام على معناها ولا تأويله على فائدة يقتضيا ، وإذا كان الأمر على ما وصفناه سقطت شبهتهم في هذا الباب (ثم يقال لهم) فإن أمير المؤمنين عليه السلام قال في ذلك اليوم بعينه في ذلك الموضع نفسه — بعد أن قال لمحمد المقال الذي رسموه — للحسن والحسين عليهما السلام وقد رأى فيهما انكساراً عند مدحه لمحمد رضى الله عنه (وأتما ابننا رسول الله) فإن كان إضافة محمد رضى الله تعالى عنه بقوله أنت ابني حقا يدل على نصح عليه فاضافته الحسن والحسين عليهما السلام الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدل على أنه قد نص على نبوتها إذ كان الذى أضافها اليه نبيا ورسولا وإماما فإن لم يجب ذلك بهذه الاضافة لم يجب بتلك ما ادعوه ، وهذا بين لمن تأمله ، (وأما اعتقادهم) على اعطائه الراية يوم البصرة وقياسهم إياه بأمر المؤمنين عليه السلام عندما أعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رايته فإن فعل النبي (ص) ذلك واعطاه أمير المؤمنين عليه السلام الراية لا يدل على أنه الخليفة من بعده ، فلو دل على ذلك لوجب أن يكون كل من حمل الراية في عصر الرسول (ص) منصوفا عليه بالإمامة وكل صاحب راية كان لأمر المؤمنين عليه السلام مشاراً اليه بالخلافة ، وهذا جهل لا يرتكبه عاقل ، مع أنه يلزم هذه الفرقة أن يكون محمد رضى الله عنه إماما للحسن والحسين عليهما السلام وأن لا تكون لهما امامة البتة لأنهما لم يحملوا الراية وكانت الراية له دونهما ، وهذا قول لا يذهب اليه إلا من شذ من الكيسانية على ما حكيناه ، وقول ارتكك منقوض بالاتفاق على قول النبي (ص) في الحسن

والحسين عليهما السلام (ابنائى هذان إمامان قايما أو قعدا) . وبالاتفاق على وصية أمير المؤمنين الى الحسن عليهما السلام ووصية الحسن الى الحسين عليهما السلام وبقيام الحسن عليه السلام بالإمامة بعد أبيه ودعائه الناس الى بيعته على ذلك ، وبقيام الحسين عليه السلام من بعده وبيعة الناس له بالأمر دون محمد حتى قتل عليه السلام من غير رجوع من هذا القول مع قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها الدال على عصمتها وأنهما لا يدعيان باطلا حيث يقول ابنائى هذان سيدا شباب أهل الجنة (وأما تعلقهم) بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لن تنقضى الايام والليالي حتى يبعث الله رجلا من أهل بيتي الى آخر الكلام فإن بأزائمهم الزيدية يدعون ذلك فى محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن عليه السلام وهم أولى به منهم لأن أبا محمد كان اسمه المعروف به عهد الله ، وكان أمير المؤمنين عليه السلام اسمه على وإنما انضاف الى الله بالعبودية كما انضاف جميع العباد الى الله بالعبودية وان كان لإضافته فى هذا الموضوع معنى يزيد على ما ذكرناه ليست بنا حاجة الى الكشف عنه فى حجاج هؤلاء القوم ، مع أن الإمامية الاثني عشرية أولى به فى الحقيقة من الجميع لأن صاحبهم اسمه اسم رسول الله (ص) وكنيته كنيته (ص) وأبوه عبد الله من عبيد الله وهم يقولون بالعصمة وجميع اصول الإمامة ويمضون مع الاخبار الواردة بالنصوص على الأئمة عليهم السلام وينقلون فضائل من تقدم القائم عليه السلام من آياتهم ومعجزاتهم وعلومهم التي بانوا بها من الزعينة ولا يدفعون ضرورة من موت حى ولا يقدمون على تضليل معصوم وتكذيب إمام عبد والكيسانية على الضد بما حكيناه فلا معتبر بتعلقهم بظاهر لفظ قد تحدثه الفرق إذ المعتمد هو الحجة والبرهان ولم يأت القوم بشيء منه فيكون عذراً لهم فيما صاروا اليه (وأما تعلقهم) فى حياته بما ادعوه من إمامته وبنائهم على ذلك أنه القائم من آل محمد عليهم السلام فانا قد أبطلنا ذلك بما تقدم من

مختصر القول فسقط بسقوطه وبطلانه (وما يدل) أيضاً على فساده تواتر الخبر بنص ابي جعفر الباقر على ابنه الصادق عليهما السلام بالإمامة ونص الصادق على ابنه الكاظم موسى عليهما السلام ونص موسى على علي عليهما السلام وتظاهر الخبر عن ذكرناه بالعلوم الدالة على إمامتهم والمعجزات المنبئة عن حقوقهم وصدقهم مع الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حديث اللوح ، وما رواه عبد الله بن مسعود ووصفه سليمان من ذكر أعيانهم وأعدادهم ، وقد أجمع من ذكرناه باسرم والأئمة من ذريتهم وجميع أهل بيتهم على موت ابي القاسم رضى الله عنه ، وليس يصح أن يكون اجماع هؤلاء باطلا ، ويؤيد ذلك أن الكيسانية في وقتنا هذا لا بقية لهم ولا يوجد عدد منهم يقطع العذر بنقله بل لا يوجد أحد منهم يدخل في جملة أهل العلم بل لا نجد أحداً منهم جملة وإنما يقع من الناس الحكاية عنهم خاصة ومن كان بهذه المنزلة لم يجوز أن يكون ما اعتمده من طريق الرواية حقاً لأنه لو كان كذلك لما بطلت الحججة عليه بانقراض اهله وعدم تواترهم ، فإن بما وصفناه أن مذهب القوم باطل لم يحتج الله به على أحد ولا أزمه اعتقاده على ما حكيناه .

(قال الشيخ أبيه الله تعالى) ثم لم تزل الإمامية على القول بنظام الإمامة حتى افرقت كليتها بعد وفاة ابي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام (فقالت فرقة) منها أن أبا عبد الله عليه السلام حي لم يموت ولا يموت حتى يظهر فيملا الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً لأنه القائم المهدي ، وتعلقوا بحديث رواه رجل يقال له عنبة بن مصعب عن ابي عبد الله عليه السلام أنه قال إن جاءكم من يخبركم عنى بأنه غسلنى ودفننى فلا تصدقوه ، وهذه الفرقة تسمى (الناوسية) وإنما سميت بذلك لأن رئيسهم في هذه المقالة رجل من أهل البصرة يقال له عبد الله بن ناوس (وقالت فرقة اخرى) إن أبا عبد الله عليه السلام توفي ونص على ابنه اسماعيل بن جعفر وأنه الإمام

بعده وأنه القائم المنتظر ، وانكروا وفاة اسماعيل في حياة ابي عبد الله عليه السلام وقالوا لم يممت وإنما لبس الأئمة على الناس أبوه في أمره (وقال فريق منهم) إن اسماعيل قد كان توفي على الحقيقة في زمن ابيه عليه السلام غير أنه قبل وفاته نص على ابنه محمد فكان الإمام بعده وهؤلاء (القرامطة) وهم المباركية ونسبهم الى القرامطة برجل من أهل السواد يقال له قرمطويه ، ونسبهم الى المباركية برجل يسمى المبارك مولى اسماعيل بن جعفر ، والقرامطة أخلاف المباركية ، والمباركية سلفهم (وقال فريق) من هؤلاء ان الذي نص على محمد بن اسماعيل هو الصادق عليه السلام دون اسماعيل وكان ذلك الواجب عليه لأنه أحق بالأمر بعد ابيه من غيره ، ولأن الإمامة لا تكون في اخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام وهؤلاء الفرق الثلاثة هم (الاسماعيلية) وإنما سموا بذلك لادعائهم إمامة اسماعيل (وأما علمتهم) في النص على اسماعيل فهمي أن قالوا كان اسماعيل أكبر ولد جعفر ، وليس يجوز أن ينص على غير الأكبر (قالوا) وقد أجمع من خالفنا على أن أبا عبد الله عليه السلام نص على اسماعيل غير أنهم ادعوا أنه بدأ الله فيه وهذا قول لانقبله (وقالت فرقة اخرى) إن أبا عبد الله توفي وكان الإمام بعده محمد بن جعفر (واعتلوا في ذلك) بحديث تعلقوا به ، وهو أن أبا عبد الله عليه السلام على ما زعموا كان في داره جالساً فدخل عليه محمد وهو صبي صغير فعدا اليه فكبا في قبضه ووقع لحر وجهه ، فقام اليه أبا عبد الله عليه السلام فقبله ومسح التراب عن وجهه وضمه الى صدره وقال سمعت أبي يقول إذا ولد لك ولد يشبهني فسمه باسمي ، وهذا الولد شبيهي وشبيه رسول الله (ص) وعلى سنته وشبيه علي عليه السلام ، وهذه الفرقة تسمى (الشمطية) — الشمطية خل — بنسبتها الى رجل يقال له يحيى بن ابي الشمط (السمط — خل —) وهو رئيسهم (وقالت فرقة اخرى) إن الإمام بعد ابي عبد الله

عليه السلام ابنه عبد الله بن جعفر (واعتلوا في ذلك) بأنه كان اكبر ولد
ابى عبد الله «ع» ، قالت وإن أبا عبد الله عليه السلام قال الإمامة لا تكون
إلا في الاكبر من ولد الامام ، وهذه الفرقة تسمى (الفطحية) وانما سميت
بذلك لان رئيساً لها يقال له عبد الله بن أفتح ، ويقال إنه أفتح الرجلين
ويقال بل كان أفتح الرأس ، ويقال إن عبد الله كان هو الافطح .

(قال الشيخ أيده الله) فاما الناروسية فقد ارتكبت في انكارها وفاة
ابى عبد الله عليه السلام ضرباً من دفع الضرورة وانكار المشاهدة لأن العلم
بوفاته كالعلم بوفاة ابيه من قبله ، ولا فرق بين هذه الفرقة وبين الغلاة الدافعين
لوفاة أمير المؤمنين عليه السلام وبين من انكر مقتل الحسين عليه السلام
ودفع ذلك وأدعى أنه كان مشبهاً للقوم ، فكل شيء جعلوه فصلاً بينهم وبين
من ذكرناه فهو دليل على بطلان ما ذهبوا اليه في حياة ابى عبد الله عليه السلام
(وأما الخبر) الذى تعلقوا به فهو خبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً ، ولو
رآه الف انسان والف الف لما جاز أن يجعل ظاهره حجة في دفع الضرورات
وارتكاب الجهالات بدفع المشاهدات ، على أنه يقال لهم ما أنكرتم أن يكون
هذا القول إنما صدر عن ابى عبد الله عليه السلام عند توجهه الى العراق
ليؤمنهم من موته في تلك الاحوال ويعرفهم رجوعه اليهم من العراق ويحذرهم
من قبول أقوال المرجفين به المؤدية الى الفساد ، ولا يجب أن يكون ذلك
مستغرفاً لجميع الازمان وأن يكون على العموم في كل حال ، ويحتمل أن
يكون أشار الى جماعة علم أنهم لا يبقون بعده وأنه يتأخر عنهم ، فقال من
جاءكم من هؤلاء ، فقد جاء في بعض الأسانيد من جاءكم منكم ، وفي بعضها
من جاءكم من أصحابي ، وهذا يقضى الخصوص (وله وجه آخر) وهو أنه
عنى بذلك كل الخلق سوى الإمام القائم بعده لأنه ليس يجوز أن يتولى غسل
الإمام وتكفينه ودفنه إلا الإمام القائم مقامه إلا أن تدعو ضرورة الى غير

ذلك ، فكانه عليه السلام أنبأهم بأنه لا ضرورة تمنع القائم من بعده عن تولي أمره بنفسه وإذا كان الخصوص قد يكون في كتاب الله تعالى مع ظاهر القول للعموم وجاز أن يخص القرآن ويصرف عن ظواهره على مذهب أصحاب العموم بالدلائل ، فلم جاز الانصراف عن ظاهر قول أبي عبد الله عليه السلام الى معنى يلائم الصحيح ولا يحمل على وجه يفسد المشاهدات ويسد على العقلاء باب الضرورات ، وهذا كاف في هذا الموضوع إن شاء الله تعالى مع أنه لا بقية للناروسية ولم يكن أيضاً في الأصل كثرة ولا عرف منهم رجل مشهور بالعلم ولا قرىء له كتاب وإنما هي حكاية إن صحت فعن عدد يسير لم يبرز قولهم حتى اضمحل وانتقض ، وفي ذلك كفاية عن الاطالة في نقضه .

فصل

وأما ما اعتلت به الاسماعيلية من أن اسماعيل رحمه الله كان الاكبر وأن النص يجب أن يكون على الاكبر ، فلعمري إن ذلك يجب اذا كان الاكبر باقياً بعد الوالد وأما اذا كان المعلوم من حاله أنه يموت في حياته ولا يبقى بعده فليس يجب ما ادعوه ، بل لا معنى للنص عليه ولو وقع لكان كذباً لأن معنى النص أن المنصوص عليه خليفة الماضي فيما كان يقوم به واذا لم يبق بعده لم يكن خليفة فيكون النص حينئذ عليه كذباً لا محالة ، واذا علم الله أنه يموت قبل الأول فأمره باستخلافه لكان الامر بذلك عبثاً مع كون النص كذباً لأنه لا فائدة فيه ولا غرض صحيح ، فيبطل ما اعتمده في هذا الباب (وأما ما ادعوه) من تسليم الجماعة لهم حصول النص عليه فانهم ادعوا في ذلك باطلاً وتوهموا فاسداً من قبل أنه ليس أحد من اصحابنا يعترف بأن أبا عبد الله عليه السلام نص على ابنه اسماعيل ولا روى راو ذلك في شاذ من الاخبار ولا في معروف منها وإنما كان الناس في حياة اسماعيل يظنون أن أبا عبد الله عليه السلام ينص عليه لأنه أكبر أولاده وبما كانوا يرونه من

تَعْظِيمِهِ فَلَمَّا مَاتَ إِسْمَاعِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ زَالَتْ ظُنُونُهُمْ وَعَلِمُوا أَنَّ الْإِمَامَةَ فِي غَيْرِهِ فَتَعَلَّقُوا هَؤُلَاءِ الْمَبْطُلُونَ بِذَلِكَ الظَّنِّ وَجَعَلُوهُ أَصْلًا وَادَّعَوْا أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ النِّصْبُ ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ فِي ذَلِكَ أَثْرٌ وَلَا خَبْرٌ يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنْ نَفَلَةِ الشَّيْعَةِ ، وَإِذَا كَانَ مَعْتَمِدُهُمْ عَلَى الدَّعْوَى الْمَجْرَدَةِ مِنْ بَرَهَانٍ فَقَدْ سَقَطَ بِمَا ذَكَرْنَا (فَأَمَّا الرِّوَايَةُ) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ مَا بَدَأَ اللَّهُ فِي شَيْءٍ كَمَا بَدَأَ لَهُ فِي إِسْمَاعِيلَ فَانْهَاهَا عَلَى غَيْرِ مَا تَوَهَّمُوهُ أَيْضًا مِنَ الْبِدْءِ فِي الْإِمَامَةِ وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا مَارَوْى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ إِنْ اللَّهُ تَعَالَى كَتَبَ الْقَتْلَ عَلَى ابْنِ إِسْمَاعِيلَ مَرَّتَيْنِ فَسَأَلْتُهُ فِيهِ فَعَفَا عَنْ ذَلِكَ فَمَا بَدَأَ لَهُ فِي شَيْءٍ كَمَا بَدَأَ لَهُ فِي إِسْمَاعِيلَ ، يَعْنِي بِهِ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْقَتْلِ الَّذِي كَانَ مَكْتُوبًا فَصَرَفَهُ عَنْهُ بِمَسْأَلَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَمَّا الْإِمَامَةُ فَأَنَّهُ لَا يُوصَفُ اللَّهُ فِيهِ بِالْبِدْءِ ، وَعَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ فَهَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ وَمَعَهُمْ فِيهِ أَثْرٌ عَنْهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّهُمْ قَالُوا مَهْنًا بَدَأَ اللَّهُ فِي شَيْءٍ فَلَا يَبْدُو لَهُ فِي نَقْلِ نَبِيِّ عَنْ نَبِيَّتِهِ وَلَا إِمَامٍ عَنْ إِمَامَتِهِ وَلَا مَوْمِنٍ قَدْ أَخَذَ عَهْدَهُ بِالْإِيمَانِ عَنْ إِيْمَانِهِ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فَقَدْ بَطُلَ أَيْضًا هَذَا الْفَصْلُ الَّذِي اعْتَمَدُوهُ وَجَعَلُوهُ دَلَالَةً عَلَى نِصْبِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ .

فصل

فَإِذَا مِنْ ذَهَبَ إِلَى إِمَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بِنِصْبِ أَبِيهِ عَلَيْهِ فَانْهَاهُ مِنْتَقِصُ الْقَوْلِ فَاسِدِ الرَّأْيِ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ لِإِسْمَاعِيلَ إِمَامَةٌ فِي حَيَاةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِاسْتِحَالَةِ وَجُودِ إِمَامِينَ بَعْدَ النَّبِيِّ (ص) فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ ، لَمْ يَجْزِ أَنْ تَثْبُتَ إِمَامَةُ مُحَمَّدٍ لِأَنَّهَا تَكُونُ حَيْثُ تَدْرُكُ نَائِبَةً بِنِصْبِ غَيْرِ إِمَامٍ ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ بِالنَّظَرِ الصَّحِيحِ .

فصل

وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نِصَّبَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بَعْدَ

وفاة ابيه ، فانهم لم يتعلقوا في ذلك بأثر وإنما قالوه قياساً على أصل فاسد وهو ما ذهبوا اليه من حصول النص على ابنه اسماعيل ، وزعموا أن العدل يوجب بعد موت اسماعيل النص على ابنه لأنه أحق الناس به ، وإذا كنا قد بينا عن بطلان قولهم فيما ادعوه من النص على اسماعيل فقد فسد أصلهم الذي بنوا عليه الكلام ، على أنه لو ثبت ما ادعوه من نص ابي عبد الله عليه السلام على ابنه اسماعيل لما صح قولهم في جواب النص على محمد ابنه من بعده لأن الإمامة والنصوص ليستا موروثين على حد ميراث الأموال ولو كانت كذلك لاشترك فيها ولد الامام واذا لم تكن موروثه وكانت إنما تجب لمن له صفات مخصوصة ومن اوجبت المصلحة إمامته فقد بطل أيضاً هذا المذهب .

فصل

فاما من ادعى امامة محمد بن جعفر بعد ابيه عليه السلام فانهم شذاذ جداً قالوا بذلك زماناً مع قلة عددهم وانكار الجماعة عليهم ثم انقرضوا حتى لم يبق منهم أحد يذهب الى هذا المذهب ، وفي ذلك ابطال مقالتهم لانها لو كانت حقاً لما جاز الله أن يعدم أهلها كافة حتى لا يبقى منهم من يحتج بنقله ، مع أن الحديث الذي رووه لا يدل على ما ذهبوا اليه لو صح وثبت فكيف وليس هو حديثاً معروفاً ولا رواه محدث مذكور ، وأكثر ما فيه عند ثبوت الرواية له أنه خبر واحد وأخبار الآحاد لا يقطع على الله تعالى بصحتها ، ولو كان صحيحاً أيضاً لما كان في متضمنه دليل الامامة لأن مسح ابي عبد الله عليه السلام التراب عن وجه ابنه ليس بنص عليه في عقل ولا سمع ولا عرف ولا عادة وكذلك ضمه الى صدره وكذلك قوله أن ابي خبرني أن سيولدي ولد يشبهه ، وأنه أمره بتسميته ، وأنه أخبره أنه يكون على شبه رسول الله (ص) ولا في مجموع هذا كله دلالة على الإمامة في ظاهر قول وفعل ولا في تأويله ، واذا لم يك في ذلك دلالة على ما ذهبوا اليه بان بطلانه ، مع أن محمداً بن جعفر خرج

بالسيف بعد أبيه ودعا الى امامته وتسمى بامرة المؤمنين ولم يتسم بذلك أحد ممن خرج من آل ابي طالب ، ولا خلاف بين أهل الإمامة أن من تسمى بهذا الاسم فقد أتى منكراً فكيف يكون هذا شبه رسول الله (ص) لو لا أن الراوي لهذا الحديث قد وهم فيه أو تعدد الكذب .

(فصل)

وأما الفطحية فإن أمرها أيضاً واضح وفساد قولها غير خاف ولا مستور عن تأمله ، وذلك أنهم لم يدعوا نصاً من ابي عبد الله عليه السلام على عبد الله وإنما عملوا على ما روره من أن الإمامة تكون في الأكبر ، وهذا حديث لم يروقط إلا مشروطاً وهو أنه قد ورد أن الإمامة تكون في الأكبر ما لم تكن به عاهة ، وأهل الإمامة القائلون بإمامة موسى بن جعفر عليه السلام متواترون بأن عبد الله كان به عاهة بالدين لأنه كان يذهب الى مذاهب المرجئة الذين يقعون في علي عليه السلام وعثمان ، وأن أبا عبد الله عليه السلام قال وقد خرج من عنده (عبد الله هذا مرجيء كبير) وأنه دخل عليه عبد الله يوماً وهو يحدث أصحابه فلما رآه سكت حتى خرج فسئل عن ذلك فقال (أو ما علمتم أنه من المرجئة) هذا مع أنه لم يكن له من العلم بما يتخصص به من العامة ، ولا روى عنه شيء من الحلال والحرام ، ولا كان بمنزلة من يستفتى في الاحكام ، وقد ادعى الإمامة بعد أبيه فامتحن بمسائل صغار فلم يجب عنها ولا يأتي للجواب فأى علة مما ذكرناه تمنع من إمامة هذا الرجل ، مع أنه لو لم تكن علة تمنع من امامته لما جاز من أبيه صرف النص عنه ، ولو لم يكن صرفه عنه لأظهره فيه ، ولو أظهره لنقل وكان معروفاً في أصحابه ، وفي عجز القوم عن التعلق بالنص عليه دليل على بطلان ما ذهبوا اليه .

(فصل)

(قال الشيخ أيده الله) ثم لم تزل الإمامية بعد من ذكرناه علي نظام

الإمامة حتى قبض موسى بن جعفر عليه السلام ، فافتقرت بعد وفاته فرقا (فقال جمهورهم) بإمامة ابى الحسن الرضا عليه السلام ودانوا بالنص عليه وسلكوا الطريقة المثلى فى ذلك (وقال جماعة منهم) بالوقف على ابى الحسن موسى عليه السلام وادعوا حياته وزعموا أنه هو المهدي المنتظر (وقال فريق منهم) أنه قد مات وسيبعث وهو القائم بعده (واختلفت الواقفة) فى الرضا عليه السلام بعد ابيه ابى الحسن موسى عليه السلام (فقال بعضهم) هؤلاء خلفاء ابى الحسن عليه السلام وامراه وقضاته الى أوان خروجه فانهم ليسوا بأئمة وما ادعوا الإمامة قط (وقال الباقر) أنهم ضالون مخطئون ظالمون (وقالوا) فى الرضا عليه السلام خاصة قولا عظيما وأطلقوا تكفيره وتكفير من قام بعده من ولده (وشذت فرقة) ممن كان على الحق الى قول سخيف جداً فانكروا موت ابى الحسن عليه السلام وحبسه ، وزعموا أن ذلك كان تخيلا للناس ، وادعوا أنه حي غائب وأنه المهدي وزعموا أنه استخلف على الأمر محمد بن بشر مولى بنى أسد ، وذهبوا الى الغلو والقول بالاباحة ودانوا بالتناسخ (واعتلت الواقفة) فيما ذهبوا اليه باحاديث روهها عن ابى عبد الله عليه السلام (منها) أنهم حكوا عنه أنه لما ولد موسى بن جعفر عليه السلام دخل أبو عبد الله عليه السلام على حميدة البربرية ام موسى عليه السلام فقال لها يا حميدة بخ بخ حل الملك فى بيتك (قالوا) وسئل عن اسم القائم فقال اسمه اسم حديدة الخلاق .

(فصل)

فيقال لهذه الفرقة ما الفصل بينكم وبين الناوسية الواقفة على ابى عبد الله «ع» ، والكيسانية الواقفة على ابى القاسم ابن الحنفية رحمة الله عليه ، والمفوضة المنكرة لوفاة ابى عبد الله الحسين عليه السلام الدافعة لقتله ، والسبائية المنكرة لوفاة أمير المؤمنين عليه السلام المدعية حياته ، والمحمدية

النافية لموت رسول الله (ص) المتدينة بحياته وكل شيء راموا به كسر مذاهب من عددناهم فهو كسر لمذاهبهم ودليل على ابطال مقالتهم (ثم يقال لهم) فيما تعلقوا به من الحديث الاول ما أنكرتم أن يكون الصادق عليه السلام أراد بالملك الإمامة على الخلق وفرض الطاعة على البشر وملك الأمر والنهي ، وأي دليل في قوله لحميدة (حل الملك في بيتك) على أنه نص على ابنه وأنه القائم بالسيف أو ما سمعتم الله تعالى يقول (فقد آتينا آل ابراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً) وإنما أراد ملك الدين والرياسة فيه على العالمين ، وأما قوله عليه السلام وقد سئل عن اسم القائم فقال اسم حديدة الخلاق ، فانه إن صح وثبت ذلك على أنه غير معروف فانما أشار به الى القائم بالإمامة بعده ولم يشر به الى القائم بالسيف ، وقد علمنا أن كل إمام فهو قائم بالأمر بعد ابيه فأى حجة فيما تعلقوا به لولا عى القلوب (مع أنه يقال لهم) ما الدليل على امامة ابى الحسن موسى عليه السلام وما البرهان على أن اباه نص عليه فبأى شيء تعلقوا في ذلك واعتمدوا عليه أريناهم بمثله صحة إمامة الرضا عليه السلام وثبوت النص على ابيه عليه السلام ، وهذا ما لا يجردون عنه مخلصاً ، وأما من زعم أن الرضا عليه السلام ومن بعده كانوا خلفاء ابى الحسن موسى عليه السلام ولم يدعوا الأمر لأنفسهم فانه قول مباحث لا يذكر في دفع الضرورة وليس جميع شيعة هؤلاء القوم وغير شيعتهم من الزيدية الخالص ، ومن تحقق النظر يعلم يقيناً أنهم ينتحلون الإمامة وأن الدعاة الى ذلك خاصتهم من الناس ، ولا فصل بين هذه الفرق في بهتها وبين الفرق الشاذة من الكيسانية فيما أدعوه من أن الحسن والحسين عليهما السلام كانا خليفتي محمد بن الحنفية وأن الناس لم يبايعوهما على الإمامة لأنفسهما ، وهذا قول وضوح فساده يغنى عن الاطئاب فيه (وأما البشرية) فان دليل وفاة ابى الحسن عليه السلام وإمامة الرضا «ع» وبطلان الحلول والاتحاد ولزوم

الشرايع وفساد الغلو والتناسخ يدل بمجموع ذلك وبآحاده على فساد ما ذهبوا اليه .

(فصل)

(قال الشيخ أيده الله) ثم إن الإمامية استمرت على القول باصول الإمامة طول أيام أبي الحسن الرضا عليه السلام ، فلما توفي وخلف ابنه أبا جعفر عليه السلام وله عند وفاة ابيه سبع سنين اختلفوا وتفرقوا ثلاث فرق (فرقة) مضت على سنن القول في الإمامة ودانت بإمامة ابي جعفر عليه السلام ونقلت النص عليه وهي أكثر الفرق عدداً (وفرقة) ارتدت الى قول الواقفة رجعوا عما كانوا عليه من إمامة الرضا عليه السلام (وفرقة) قالت بإمامة أحمد بن موسى عليه السلام وزعموا ان الرضا دع ، وصى اليه ونص بالإمامة عليه (واعتل الفريقان) الشاذان عن أصل الإمامة بصغر سن ابي جعفر عليه السلام وقالوا ليس يجوز أن يكون إمام الزمان صيماً لم يبلغ الحلم (فيقال لهم) ماسوى الراجعة الى التوقيف كما قيل للواقفة دلوا بأى دليل شتمت على امامة الرضا (عليه السلام) حتى زريكم بمثله إمامة ابي جعفر عليه السلام ، وبأى شيء طعنتم به في نقل النص على ابي جعفر عليه السلام فإن الواقفة تطعن بمثله في نقل النص على ابي الحسن الرضا عليه السلام ولا فصل في ذلك ، على أن ما اشتبه عليهم من جهة سن ابي جعفر عليه السلام فانه بين الفساد ، وذلك أن كمال العقل لا يستنكر لحجج الله تعالى مع صغر السن . قال الله سبحانه (قالوا كيف نكلم من كان في المهدي صيماً قال إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبياً) فخير عن المسيح عليه السلام بالكلام بالمهد ، وقال في قصة يحيى عليه السلام (وآتيناه الحكم صيماً) وقد أجمع جمهور الشيعة مع سائر من خالفهم على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا علياً عليه السلام وهو صغير السن ولم يدع الصبيان غيره ، وباهل بالحسن والحسين عليهما السلام وهما طفلان ، ولم ير مباهل قبله ولا بعده

باهل بالأطفال ، وإذا كان الأمر على ما ذكرناه من تخصيص الله تعالى حججه على ما شرحناه بطل ما تعلق به هؤلاء القوم ، على أنهم إن أقروا بظهور المعجزات على الأئمة «ع» وخرق العادة لهم وفيهم بطل أصلهم الذي اعتمدوا عليه في إنكار إمامة أبي جعفر «ع» وإن أبوا ذلك ولحقوا بالمعتزلة في إنكار المعجز إلا على الأنبياء عليهم السلام ، كلوا بما يكلم به إخوانهم من أهل النصب والضلال ، وهذا المقدار يكفي بمشيئة الله في نقض ما اعتمده بما حكيناه .

فصل

(قال الشيخ أيده الله) ثم ثبتت الإمامية القائلون بإمامة أبي جعفر «ع» بأسرها على القول بإمامة أبي الحسن علي بن محمد من بعد أبيه عليهما السلام ونقل النص عليه إلا فرقة قليلة العدد شذوا عن جماعتهم ، فقاوا بإمامة موسى بن محمد أخى أبي الحسن علي بن محمد «ع» ثم إنهم لم يثبتوا على هذا القول إلا قليلا حتى رجعوا إلى الحق ودانوا بإمامة علي بن محمد «ع» ورفضوا القول بإمامة موسى بن محمد «ع» وأقاموا جميعاً على إمامة أبي الحسن «ع» ، فلما توفي «ع» تفرقوا بعد ذلك (فقال الجمهور) منهم بإمامة أبي محمد الحسن ابن علي «ع» ونقلوا النص عليه واثبتوه (وقال فريق منهم) إن الإمام بعد أبي الحسن محمد بن علي «ع» أخو أبي محمد «ع» وزعموا أن أباه علياً «ع» نص عليه في حياته ، وهذا محمد كان قد توفي في حياة أبيه فدفعت هذه الفرقة وفاته وزعموا أنه لم يمت وأنه حي وهو الإمام المنتظر (وقال نفر) من الجماعة شذوا أيضاً عن الأصل إن الإمام بعد محمد بن علي بن موسى «ع» أخوه جعفر بن علي وزعموا أن أباه نص عليه بعد مضي محمد وأنه القائم بعد أبيه .

فصل

فيقال للفرقة الاولى لم زعمتم أن الإمام بعد أبي الحسن «ع» ابنه محمد وما الدليل على ذلك ، فإن ادعوا النص طولبوا بلفظه والحجة عليه ولن يجدوا لفظاً يتعلقون به في ذلك ولا تواتر يعتمدون عليه ، لأنهم في انفسهم من الشذوذ والقلة على حد ينفي عنهم التواتر القاطع للعدر في العدد ، مع أنهم قد انقضوا ولا بقية لهم ، وذلك مبطل لما أدعوه ويقال لهم في ادعاء حياته ما قيل للكيسانية والناوسية والواقفة ، ويعارضون بما ذكرناه ولا يجدون فصلاً ، فأما اصحاب جعفر فان أمرهم مبني على امامة محمد ، واذا سقط قول هذا الفريق لعدم الدلالة على صحته وقيامها على امامة أبي محمد عليه السلام فقد بان فساد ما ذهبوا اليه .

فصل

(قال الشيخ أيده الله) ولما توفي ابو محمد الحسن بن علي بن محمد «ع» افترق اصحابه بعده (علي ماحكاه ابو محمد الحسن بن موسى رضى الله عنه) اربع عشرة فرقة (قال الجمهور منهم) يامامة ابنه القائم المنتظر «ع» واثبتوا ولادته وصحوا النص عليه ، قالوا هو سمي رسول الله (ص) ومهدى الانام ، واعتقدوا ان له غيبتين احدهما أطول من الاخرى ، والاولى منها هي القصرى ، وله فيها النواب (الابواب - خ ل -) والسفراء ، ورووا عن جماعة من شيوخهم وثقاتهم أن أبا الحسن «ع» أظهره لهم وأراه شخصه (واختلفوا) في سنه بعد وفاة ابيه (فقال كثير منهم) كان سنه إذ ذاك خمس سنين لأن أباه توفي سنة ستين ومائتين ، وكان مولد القائم «ع» سنة خمس وخمسين ومائتين (وقال بعضهم) بل كان مولده سنة اثنتين وخمسين ومائتين ، وكان سنه عند وفاة ابيه ثمانى سنين ، وقالوا ان اباه لم يميت حتى اكمل الله عقله وعلمه الحكمة وفصل الخطاب وأبانه من سائر الخلق بهذه الصفة

اذ كان خاتم الحجج «ع»، ووصى الاوصياء وقائم الزمان (واحتجوا) في جواز ذلك بدليل العقل من حيث ارتفعت احالته ودخل تحت القدرة وبقوله تعالى في قصة عيسى «ع» (ويكلم الناس في المهد) وفي قصة يحيى «ع» (وآتيناه الحكم صبيا) وقالوا ان صاحب الامر عليه السلام حي لم يموت ولا يموت ولو بقي الف عام حتى يملأ الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً ، وأنه يكون عند ظهوره شاباً قويا في صورة ابن نيف وثلاثين سنة ، وأثبتوا ذلك في معجزاته وجعلوه من جملة دلائله وآياته «ع» (وقالت فرقة) من دانت بإمامة الحسن عليه السلام انه حي لم يموت وانما غاب وهو القائم المنتظر (وقالت فرقة اخرى) إن أبا محمد عليه السلام مات وعاش بعد موته وهو القائم المهدي (واعتلوا) في ذلك بخبر روه أن القائم إنما سمي بذلك لأنه يقوم بعد الموت (وقالت فرقة اخرى) إن أبا محمد عليه السلام قد توفي لاحالة ، وإن الإمام من بعده اخوه جعفر بن علي (واعتلوا) في ذلك بالرواية عن ابى عبد الله عليه السلام إن الإمام هو الذى لا يوجد منه ملجأ إلا إليه ، قالوا فلما لم نزل للحسن «ع» ولداً ظاهراً التجأنا الى القول بامامة جعفر اخيه (ورجعت فرقة) من كانت تقول بإمامة الحسن عليه السلام عن إمامته عند وفاته ، وقالوا لم يكن اماماً وكان مدعياً مبطلاً ، وانكروا امامة أخيه محمد ، وقالوا الإمام جعفر بن علي بنص ابيه عليه ، قالوا إنما قلنا بذلك لأن محمداً مات في حياة ابيه والإمام لا يموت في حياة ابيه ، وأما الحسن عليه السلام فلم يكن له عقب والإمام لا يخرج من الدنيا حتى يكون له عقب (وقالت فرقة اخرى) إن الإمام محمد بن علي اخو الحسن بن علي عليه السلام ، ورجعوا عن امامة الحسن «ع» ، وادعوا حياة محمد بعد أن كانوا ينكرون ذلك (وقالت فرقة اخرى) إن الإمام بعد الحسن «ع» ابنه المنتظر وأنه علي بن الحسن ، وليس كما يقول القطعية إنه محمد بن الحسن «ع»

وقالوا بعد ذلك بمقالة القطعية في الغيبة والانتظار حرفاً خرفاً (وقالت فرقة اخرى) إن القائم محمد بن الحسن «ع» ولد بعد موت ابيه بثمانية أشهر وهو المنتظر ، واكذبوا من زعم أنه ولد في حياة ابيه (وقالت فرقة اخرى) إن ابا محمد «ع» مات عن غير ولد ظاهر ولكن عن جبل من بعض جواريه والقائم من بعد الحسن «ع» محمول به ، وما ولدته امه بعد وإنه يجوز أنها تبقى مائة سنة جاملاً به فاذا ولدته أظهرت ولادته (وقالت فرقة اخرى) إن الإمامة قد بطلت بعد الحسن «ع» فانفعت الأئمة وليس في الأرض حجة من آل محمد عليهم السلام وإنما الحجة الاخبار الواردة عن الأئمة المتقدمين عليهم السلام ، وزعموا أن ذلك شايع اذا غضب الله على العباد فجعله عقوبة لهم (وقالت فرقة اخرى) إن محمد بن علي اخا الحسن بن علي عليه السلام كان الإمام في الحقيقة مع ابيه علي «ع» وانه لما حضرته الوفاة وصى الى غلام له يقال له نفيس وكان ثقة أميناً ودفع اليه السكب والسلاح ووصاه أن يسلمه الى اخيه جعفر ليسلمه اليه ، وكانت الإمامة في جعفر بعد محمد علي هذا الترتيب (وقالت فرقة اخرى) وقد علمنا أن الحسن عليه السلام كان اماماً فلما قبض التمس الأمر علينا فلا ندري أجعفر كان الإمام بعده أم غيره ، والذي يجب علينا أن نقطع على أنه لا بد من امام ولا نقدم على القول بإمامة أحد بعينه حتى يتبين لنا ذلك (وقالت فرقة اخرى) بل الإمام بعد الحسن ابنه محمد وهو المنتظر غير أنه قد مات وسيجي ويقوم بالسيف فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً (وقالت الفرقة الرابعة عشرة) منهم أن ابا محمد عليه السلام كان الإمام من بعد ابيه ، وانه لما حضرته الوفاة نص على اخيه جعفر بن علي بن محمد بن علي وكان الإمام من بعده بالنص عليه والوراثة له ، وزعموا أن الذي دعاهم الى ذلك ما يجب في العقل من وجوب الإمامة مع تقدم لولد الحسن «ع» وبطلان دعوى من ادعى وجوده فيما زعموا من الإمامية .

(قال الشيخ أبيه الله) وليس من هؤلاء الفرق التي ذكرناها فرقة موجودة في زماننا هذا وهو سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة إلا الإمامية الاثنا عشرية القائلة بإمامة ابن الحسن المسمى باسم رسول الله (ص) للقاطعة على حياته وبقائه الى وقت قيامه بالسيف حسبما شرحناه فيما تقدم عنهم وهم اكثر فرق الشيعة عدداً وعلماً ومتكلمون ونظار وصالحون وعباد ومتفقهة واصحاب حديث وادباء وشعراء ، وهم وجه الإمامية ورؤساء جماعتهم والمعتمد عليهم في الديانة ، ومن سواهم منقرضون لا يعلم أحد من جملة الأربع عشرة فرقة التي قدمنا ذكرها ظاهراً بمقالة ولا موجوداً على هذا الوصف من ديارته وانما الحاصل منهم حكاية عن سلف وارجيف بوجود قوم منهم لا تثبت .

فصل

فاما الفرقة القائلة بحياة ابي محمد عليه السلام (فانه يقال لها) . فما الفصل بينك وبين الواقفة والناووسية فلا يجدون فصلاً (وأما الفرقة الاخرى) التي زعمت أن ابا محمد عليه السلام عاش من بعد موته وهو المنتظر . (فانه يقال لها) اذا جاز أن تخلو الدنيا من امام حي يوماً فلم لا يجوز أن تخلو منه سنة فما الفرق بين ذلك وبين أن تخلو أبداً من الإمام ، وهذا خروج عن مذهب الإمامية وقول بمذهب الخوارج والمعتزلة ومن صار اليه من الشيعة كالم بكلام الناصبة ودل على وجوب الإمامة (ثم يقال لهم) ما انكركتم أن يكون الحسن عليه السلام ميتاً لاحالة ولم يعش بعد وسيعيش ، وهذا نقض مذهبهم (فاما ما اعتلوا) من أن القائم انما سمي بذلك لأنه يقوم بعبد الموت (فانه يحتمل) أن يكون المراد به بعد موت ذكره دون أن يكون المراد به موته في الحقيقة بعدم الحياة منه ، على أنهم لا يجربون بهذا الاعتلال بينهم وبين الكيسانية فرقاً ، مع أن الرواية قد جاءت بان القائم انما يسمى بذلك لأنه يقوم بدين قد ادرس ويظهر بحق كان مخفياً ويقوم بالحق من غير

تقية تعتريه في شيء منه ، وهذا يسقط ما ادعوه (وأما الفرقة) التي زعمت بان جعفر بن علي هو الإمام بعد أخيه الحسن عليه السلام فانهم صاروا الى ذلك من طريق الظن والتوهم ولم يوردوا خبراً ولا أثراً يجب النظر فيه ، ولا فصل بين هؤلاء القوم وبين من ادعى الإمامة بعد الحسن عليه السلام لبعض الطالبين واعتمد على الدعوى المعترية عن برهان (واما ما اعتلوا به) من الحديث عن ابي عبد الله عليه السلام ان الإمام هو الذي لا يوجد منه ملجأ إلا اليه (فانه يقال لهم) ولم زعمتم أنه لا ملجأ إلا الى جعفر وما أنكرتم أن يكون الملجأ هو ابن الحسن عليه السلام الذي نقل جمهور الإمامية النص عليه (فان قالوا) لا يجب أن يثبت وجود من لم يشاهد (قيل لهم) ولم لا يجب ذلك اذا قامت الدلالة على وجوده مع أنه لا يجب علينا أن نثبت الإمامة لمن لانص عليه ولا دليل على امامته ، على أن هذه العلة يمكن أن يعتل بها كل من ادعى الإمامة لرجل من آل ابي طالب بعد الحسن عليه السلام ، واقول انما قلت ذلك لأنني لم أجد ملجأ إلا اليه (وأما الفرقة) الراجعة عن امامة الحسن عليه السلام والمنكرة لإمامة أخيه محمد فانها يحتج عليها بدليل امامة الحسن عليه السلام من النص عليه والتواتر عن ابيه به ويطالب بالدلالة على امامة علي بن محمد عليه السلام وكل شيء اعتمده في ذلك فانه العمدة عليهم فيما ابوه من امامة الحسن عليه السلام (واما انكارهم) لإمامة محمد بن علي اخ الحسن عليه السلام فقد أصابوا في ذلك ونحن موافقونهم على صحته (وأما اعتلاهم) لصوابهم في الرجوع عن امامة الحسن عليه السلام وأنه ممن مضى ولا عقب له فهو اعتماد على التوهم لأن الحسن عليه السلام قد اعقب المنتظر عليه السلام ، والادلة على امامته أكثر من أن تحصى ، وليس اذا لم نشاهد الإمام بطلت امامته ، ولا اذا لم يدرك وجوده حساً واضطراباً ولم يظهر للخاصة والعامة ، كان ذلك دليلاً على عدمه (وأما الفرقة الاخرى)

الراجعة عن امامة الحسن «ع» الى امامة محمد اخيه ، فهي كالتى قبلها والكلام عليها نحو ما سلف ، مع أنهم أشد بهتاناً ومكابرة لأنهم أنكروا امامة من كان حياً بعد ابيه وظهرت عنه من العلوم ما يدل على فضله على الكل وادعوا امامة رجل مات فى حياة ابيه ولم يظهر منه علم ولا من ابيه عليه السلام نص عليه بعد أن كانوا يعترفون بموته ، وهؤلاء سقاط جداً (وأما الفرقة) التى اعترفت بولد الحسن «ع» ، وأقرت بأنه المنتظر الا انها زعمت أنه على وليس بمحمد فالحلاف بيننا وبين هؤلاء فى الاسم دون المعنى والكلام لهم فيه خاصة فيجب أن يطالبوا بالأثر فى الاسم فانهم لا يجدونه والاخبار منتشرة فى أهل الإمامة وغيرهم أن اسم القائم اسم رسول الله (ص) ولم يكن فى اسماء رسول الله (ص) على ، ولو ادعى أنه أحمد لكان أقرب الى الحق ، وهذا المقدار كاف فيما يحتج به على هؤلاء (وأما الفرقة) التى زعمت أن القائم ابن الحسن «ع» ، وأنه ولد بعد ابيه بثمانية أشهر فانكروا أن يكون له ولد فى حياة ابيه فانه يحتج عليهم بوجوب الإمامة من جهة العقول ، وكل شىء يلزم المعتزلة واصناف الناصبة يلزم هذه الفرقة فيما ذهبوا اليه من جواز خلو العالم من وجود امام حتى كامل ثمانية أشهر ، لأنه لا فرق بين ثمانية أشهر والثمانين (على أنه يقال لهم) لم زعمتم ذلك أبالعقل قلتموه أم بالسمع ؟ فان ادعوا العقل أحالوا فى العقول لأن العقل لا مدخل له فى ذلك ، وان ادعوا السمع طولبوا بالأثر فيه ولن يجدوه وانما صاروا الى هذا القول من جهة الظن والرجم بالغيب ، والظن لا يعتمد عليه فى الدين (وأما الفرقة الاخرى) التى زعمت أن الحسن عليه السلام توفى عن حمل بالقائم وأنه لم يولد بعد فهي مشاركة للفرقة المتقدمة فى انكار الولادة وما دخل على تلك داخل على هذه ويلزمها من التجاهل ما يلزم تلك لقولها إن حملاً يكون مائة سنة ، إذ كان هذا مما لم تجر به عادة ولا جاء به أثر فى أحد من سائر الامم ولم

يسكن له نظير ، وإن كان مقدوراً لله تعالى فليس يجب أن يثبت إلا بعد الدليل
الموجب لثبوته ومن اعترف به من حيث الجواز فواجبه يلزمه إيجاب وجود
كل مقدور حتى لا يؤمن لعل المياه قد استحالت ذهباً وفضة وكذلك الاشجار ،
ولعل كل كافر في العالم إذا نام مسخه الله تعالى قرداً أو كلباً أو خنزيراً من
حيث لم يشعر به ثم يعود الى الانسانية ، ولعل بالبلاد القسوى مما لا نعرف
خبره فساء يجب ان يوماً ويضعن في غده ، وهذا كله جهل وضلال فتحه على
نفسه من اعترف بخرق العادة من غير حجة واعتمد على جواز ذلك في القدرة
(وأما الفرقة الاخرى) التي زعمت أن الإمامة قد بطلت بعد الحسن عليه
السلام فان وجوب الإمامة بالعقل يفسد قولها بقول الله (يوم ندعو كل اناس
بإمامهم) وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (من مات وهو لا يعرف
إمام زمانه مات ميتة جاهلية) وقول أمير المؤمنين عليه السلام (اللهم إنك
لا تخلي الأرض من حجة على خلقك إما ظاهراً مشهوراً أو خائفاً مغموراً
لئلا تبطل حججك وبيناتك) وقول النبي (ص) (في كل خلف من أمي عدل
من أهل بيتي ينبي عن هذا الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين) (وأما
تعلقهم) بقول الصادق عليه السلام (إن الله لا يخلي الأرض من حجة
إلا أن يغضب على أهل الدنيا) فالمعنى في ذلك أنه لا يخليها من حجة ظاهرة
بدلالة ما قدمناه (وأما الفرقة) التي زعمت أن محمد بن علي عليه السلام كان
اماماً بعد ابيه وأنه وصى الى غلام يقال له نفيس وأعطاه السلاح والكتب
وأمره أن يدفنها الى جعفر فإن الذي قدمناه على الاسماعيلية من الدليل على
بطلان إمامة اسماعيل بوفاته في حياة ابيه يكسر قول هذه الفرقة ، وتزيده
بيناً أن وصي الإمام لا يكون إلا إماماً ونفيس غلام محمد لم يكن إماماً ،
ويبطل امامة جعفر عدم الدلالة على امامة محمد ودليل بطلان امامته أيضاً
ما ذكرناه من وفاته في حياة ابيه (وأما الفرقة) التي أقرت بإمامة الحسن

عليه السلام ووقفت بعده واعتقدت أنه لا بد من إمام ولم يبينوا على أحد ،
فالحجة فيه عليهم النقل الصادق بإمامة المنتظر عليه السلام والنص من آية
عليه ، وليس هذا موضعه فنذكره على النظام (وأما الفرقة) التي أقرت
بالمنتظر وأنه ابن الحسن عليه السلام وزعمت أنه قدمات وسيجي ويقيم
بالسيف ، فإن الحجة عليها ما يجب من وجود الإمام وحياته وكاله وكونه
بحيث يسمع الاختلاف ويحفظ الشرع ، وبدلالة أنه لا فرق بين موته
وعدمه (وأما الفرقة) التي اعترفت بأن أبا محمد الحسن بن علي «ع» كان
الإمام بعد أبيه وادعت أنه لما حضرته الوفاة نص على أخيه جعفر بن علي ،
فاعتروا في ذلك بأن زعموا أن دعوى من ادعى النص على ابن الحسن «ع» ،
باطل والعقل موجب للإمامة فلذلك اضطروا إلى القول بإمامة جعفر (فإنه
يقال لهم) لم زعمتم أن نقل الإمامية النص من الحسن عليه السلام على ابنه
باطل وما أنكرتم أن يكون حقاً لقيام الدلالة على وجوب الإمامة وثقة
الناقلين وعلامة صدقهم بصفات الغيبة والخبر فيها عما يكون قبل كونه وتكون
النقطة لذلك خاصة أصحاب الحسن عليه السلام والسفراء بينه وبين شيعته ،
ولفساد إمامة جعفر لما كان عليه في الظاهر مما يصاد صفات الإمامة من نقصان
العلم وقلة المعرفة وارتكاب القبائح والاستخفاف بحقوق الله في مخلقي أخيه
مع عدم النص عليه ولقد أحد من الخلق يروى ذلك أو يؤثره عن أحد من
آبائه أو من أخيه خاصة ، وإذا كان الأمر على ما ذكرناه فقد سقط ما تعلق به
هذا الفريق أيضاً ، على أنه لا فصل بين هؤلاء القوم وبين من ادعى إمامة
بعض الطالبين واعتل بعلمهم في وجوب الإمامة ، وفساد قول الإمامية زعم
فيما يدعونه من النص على ابن الحسن عليه السلام ، فإذا كان لا فصل بين
القولين واحدهما باطل بلا اختلاف فالآخر في البطلان والفساد مثله ، فهذه
وفضلكم الله جملة كافية فيما قصدناه ، ونحن نشرح هذه الأبواب والقول فيها على

الاستقصاء والبيان في كتاب نفرده بعد ، والله ولي التوفيق وإياه نستهدى الى سبيل الرشاد .

مسألة في الغيبة

(سئل الشيخ أبيه الله) فقيل له أليس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد ظهر قبل استتاره ودعا الى نفسه قبل هجرته وكانت ولادته معروفة ونسبه مشهوراً وداره معلومة، وهذا مع الخبر عنه في الكتب الاولى والبتارة به في صحف ابراهيم وموسى عليهما السلام وادراك قريش وأهل الكتاب علاماته ومشاهدتهم لدلائل نبوته وأعلام عواقبه فكيف لم يخف مع ذلك على نفسه ولا أمر الله إياه بستر ولادته وفرض عليه إخفاء أمره كما زعمتم أنه فرض ذلك على ابي الإمام لما كان المنتظر عنكم من بين الأئمة والمشار اليه بالقيام بالسيف دون آباءه فالوجب ذلك على ما ادعيتموه واعتلتم به في الفرق بين آباءه وبينه في الظهور على خبره وكنتم ولادته والسترة عن الانام شخصه ، وهل قولكم في الغيبة مع ما وصفناه من حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا فاسد متناقض .

(جواب) يقال ان المصلحة لا تكون من جهة القياس ولا تعرف أيضاً بالتوهم ولا يتوصل اليها بالنظائر والامثال وإنما تعلم من جهة علام الغيوب المطلع على الضمائر العالم بالعواقب الذي لا تخفى عليه السرائر ، فليس ننكر أن يكون الله سبحانه قد علم من حال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع جميع ما شرحتم أنه لا يقدم عليه أحد ولا يؤثر ذلك منه اما لخوف الاقدام على ذلك أو لشك فيما قد سمعتموه من وصفه أو لشبهة عرضت لهم في الرأي فيه ، فتدبير الله سبحانه في الظهور على خلاف تدبير الامام المنتظر لاختلاف الحالتين ، ويدل على ما بيناه ويوضح عما ذكرناه أنه لم يتعرض أحد من عبدة الأوثان ولا أهل الكتاب ولا أحد من ملوك العرب والفرس

مع ما قد اتصل بهم من البشارة بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم من آباء رسول الله (ص) بالاخافة ولا لاستبراء واحدة من امهاته لمعرفة الحمل به ولا قصدوا الاضرار به في حال الولادة ولا طول زمانه الى أن صدع بالرسالة ، ولا خلاف أن الملوك من ولد العباس لم يزوالوا على الاخافة لآباء الإمام وخاصة ماجرى من ابى جعفر المنصور مع الصادق عليه السلام ، وما صنعه هارون بابى الحسن موسى عليه السلام حتى هلك في حبسه ببغداد وما قصد المتوكل بابى الحسن العسكرى «ع» جد الإمام حتى أشخصه من الحجاز فحبسه عنده بسر من رأى ، وكذلك جرى أمر أبى محمد الحسن «ع» بعد أبيه الى أن قبضه الله تعالى . ثم كان من امر المعتمد بعد وفاة ابى محمد «ع» ، ما لم يخف على احد من حبسه لجواريه والمساءلة عن حالهم في الحمل واستبراء أمرهم عند ما انفقت كلمة الإمامية على أن القائم هو ابن الحسن «ع» ، فظن المعتمد أنه يظفر به فيقتله ويزيل طمعهم في ذلك فلم يتمكن من مراده وبقى بعض جوارى ابى محمد «ع» في الحبس أشهراً كثيرة ، فدل بذلك على الفرق بين حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مولده وبين الإمام عليه السلام على ما قدمناه بما ذكرناه وشرناه .

(وشيء آخر) وهو أن الخوف قد كان ما مونا على رسول الله (ص) من بنى هاشم وبنى عبد المطلب وجميع أهل بيته وأقاربه لأن الشرف المتوقع له بالنبوة كان شرفهم والمنزلة التي تحصل له بذلك فهي تختص بهم وعليهم بهذه الحال يعيهم على صيانتهم وحفظه وكلائته ليمبلغ الرتبة التي يرجونها له فينالون بها أعلى المنازل ويملكون بها جميع العالم ، وأما البعداء منهم في النسب فيعجزون عن ايقاع الضرر به لموضع أهل بيته ومنعهم منه وعليهم بحالهم وأنهم أمنع العرب جانباً وأشدهم بأساً وأعزهم عشيرة فيصدم ذلك عن التعرض له ويمتنع من خطوره ببالهم ، وهذا فصل بين حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يوجب ظهوره مع انتشار ذكره والبشارة به وبين الإمام

فما يجوز استتاره وركتم أمر ولادته ، وهذا بين لمن تدبره .
 (وشيء آخر) وهو أن ملوك العجم في زمان مولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكونوا يكرهون مجيء نبي يدعو إلى شرع مستأنف ولا يخافون مجيئه على أنفسهم ولا على ملكهم لأنهم كانوا يهودون الإيمان به والاتباع له ، وقد كانت اليهود تستفتح به على العرب وترجو ظهوره كما قال الله عز وجل (فلما جاءهم ماعرفوا به كفروا به) وإنما حصل للقوم الخلاف عليه والآباء له بنية تجددت لهم عند مبعثه ، ولم يجر أمر الإمام المنتظر عليه السلام هذا المجري بل المعلوم من حال جميع ملوك زمان مولده ومولد آباءه خلاف ذلك من اعتقادهم فيمن ظهر منهم يدعو إلى إمامة نفسه ويدعو إليه داعي سفك دمه واستئصال أهله وعشيرته ، وهذا أيضاً فرق بين الأمرين .

(وشيء آخر) وهو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكث ثلاث عشرة سنة يدعو بمكة إلى دينه والاعتراف بالوحانية وبنبوته ويسفه جميع من خالفه ويضللهم ويسب آلهتهم فلم يقدم واحد منهم على قتله ولا رام ذلك ولا استقام له نفيه عن بلادهم ولا حبسه ولا منعه من دعوته ، ونحن نعلم علماً يقيناً لا يتخالجنا فيه شك بأنه لو ظن أحد من ملوك هذه الأزمان ببعض آل أبي طالب أنه يحدث نفسه بادعاء الإمامة بعد مدة طويلة لسفك دمه دون أن يعلم ذلك ويتحققه فضلاً من أن يراه ويحجبه ، وقد علم أهل العلم كافة أن أكثر من حبس في السجون من ولد رسول الله (ص) وقتل بالغيلة إنما فعل به ذلك على الظنة والتهمة دون اليقين والحقيقة ، ولو لم يكن منهم حل به ذلك إلا موسى بن جعفر عليه السلام لكان كافياً ومن تأمل هذه الأمور وعرفها وفكر فيما ذكرناه وتبينه انكشف له الفرق بين النبي وبين الإمام فيما سأل عنه هؤلاء القوم ولم يتخالجه فيه ارتياب والله الموفق للصواب ، وبهذا النحو يجب أن يجاب من سأل فقال أليس الرسول قد ظهر في أول أمره

وعرفت العامة والخاصة وجوده ثم استتر بعد ذلك عند الخوف على نفسه فقد كان يجب أن يكون تدبير الإمام في ظهوره واستتاره كذلك ، مع أن الاتفاقات ليس عليها قياس ، والالطاف والمصالح تختلف في انفسها ولا تدرک حقايقها إلا بسمع يرد عن عالم الخفيات جلت عظمتة فلا يجب أن نسلك في معرفتها طريق الاعتبار ، وليس يستتر هذا الباب إلا على من قل عليه بالنظر وبعد عنه الصواب والله نستهدى الى سبيل الرشاد .

(ومن حكايات الشيخ وكلامه) قال الشيخ أيده الله حضرت مجلساً لبعض الرؤساء وكان فيه جمع كثير من المتكلمين والفقهاء فالتفت ابو الحسن على بن عيسى الرماني يكلم رجلاً من الشيعة يعرف بأبي الصقر الموصلی في شيء يتعلق بالحكم في فذك ووجدته قد انتهی في كلامه الى أن قال له قد علمنا باضطرار أن أبا بكر قال لفاطمة عليها السلام عند مطالبتها له بالميراث : (سمعت رسول الله يقول نحن معاشر الأنبياء لانورث) فسلمت عليها السلام لقوله ولم ترده عليه ، وليس يجوز على فاطمة عليها السلام أن تصبر على المنكر وتترك المعروف وتسلم الباطل لاسيما وأنتم تقولون إن عليا عليه السلام كان حاضرأ في المجلس ، ولاشك أن جماعة من المسلمين حضروه واتصل خبره بالباقيين فلم ينكره أحد من الأمة ولا علمنا أن واحداً رد على ابى بكر وأكذبه في الخبر ، فلو لا أنه كان محققاً فيما رواه من ذلك لما سلمت الجماعة له ذلك ، فاعترضه الرجل الإمامي بما روى عن فاطمة عليها السلام من ردها عليه وإنكارها لروايتها وخطبتها في ذلك واستشهادها على بطلان خبره بظاهر القرآن واورد كلاماً في هذا المعنى على حسب ما يقتضيه واتسعت له الحال ، فقال على ابن عيسى هذا الذى ذكرته شيء تختص أنت وأصحابك به والذى ذكرته من الحكم عليها شيء عليه الاجماع وبه حاصل علم الاضطرار ، فلو كان ماتدعونه من خلافه حقاً لارتفع معه الخلاف وحصل عليه الاجماع كما حصل على ما ذكرت

لك من رواية ابى بكر وحكمه ، فلما لم يكن الامر كذلك دل على بطلانه ، فكله الإمامى بكلام لم أرتضه ، وتكرر منهما جميعا ، فأشار صاحب المجلس إلى لأخذ الكلام فأحس بذلك علي بن عيسى فقال لى إننى قد جعلت نفسى أن لا أتكلم فى مسألة واحدة مع نفسين فى مجلس واحد فامسكت عنه وتركته حتى انقطع الكلام بينه وبين الرجل ثم قلت له خبرنى عن المختلف فيه هـسل يدل الاختلاف على بطلانه فظن أنى أريد شيئا غير المسألة الماضية وإننى لا اكسر شرطه فقال لست أدرى أى شىء تريد بهذا الكلام فأبى لى عن غرضك لا تكلم عليه ، فقلت لم آتتك بكلام مشكل ولا خاطبتك بغير العربية ، وغرضى فى نفس هذا السؤال مفهوم لكل ذى سمع من العرب اذا أصغى اليه ولم يله عنه ، اللهم إلا أن تريد أن أبين لك عن غرضى فيما أجرى بهذه المسألة اليه فلست أفعل ذلك بأول وهلة إلا أن يلزمنى فى حكم النظر والذى استخبرتك عنه معروف صحته وأما اكرره ، أتقول إن الشىء اذا اختلف العقلاء فى وجوده أو صحته وفساده كان اختلافهم دليلا على بطلانه ، أو قد يكون حقا وإن اختلفت العقلاء فيه (فقال) ليس يكون الشىء باطلا من حيث اختلف الناس فيه ولا يذهب الى ذلك عاقل (فقلت له) فما أنكرت إلا أن تكون فاطمة عليها السلام قد أنكرت على ابى بكر حكمه وردت عليه فى خبره واحتجت عليه فى بطلان قضائه واستشهدت بالقرآن على ما جاء الأثر به ولا يجب أن يقع الاتفاق على ذلك وإن كان حقا ولا يكون الخلاف فيه علامة على كذب مدعاه بل قد يكون صدقا وان اختلف فيه على ما أعطيت فى الفتيا التى قررتك عليها (فقال) أنا لا اعتمد على ما سمعت منى من الكلام مع الرجل على الاختلاف فيما ادعاه إلا بعد أن قدمت معه مقدمات لم تحصرها ، والذى اعتمد عليه الآن معك أن الذى يدل على صدق ابى بكر فيما رواه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم من أنه لا يورث ، وصوبه فيما حكم به ما جاء به الخبر

عن علي عليه السلام أنه قال ما حدثني أحد بحدِيث إلا استحلقتَه ولقد حدثني ابو بكر وصدق ابو بكر ، ولو لم يكن عنده صادقاً أميناً عادلاً لما عدل عن استحلافه ولا صدقه في روايته ولا ميز بينه وبين الكافة في خبره ، وهذا يدل على أن ما يدعونَه علي ابى بكر من تخرص الخبر فاسد محال (فقلت له) أول ما في هذا الباب أنك قد تركت الاعتلال الذي اعتمده بدأ ورغبت عنه بعد أن كنت راغباً فيه وأحلتنا على شيء لا نعرفه ولا سمعناه وإنما بينا الكلام على الاعتلال الذي حضرناه ولسنا نشاحك في هذا الباب لكننا نكلمك على استينافه من الكلام ، وأنت تعلم وكل عاقل عرف المذاهب وسمع الأخبار أن الشيعة لا تروى هذا الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام ولا تصححه بل تشهد بفساده وكذب روايته وإنما يرويه آحاد من العامة ويسلمه من دان بابى بكر خاصة فان لزم الشيعة أمر بحديث تفرد به خصومهم لزم المخالفين ما تفردت الشيعة بروايته ، هذا على شرط الانصاف وحقيقة النظر والعدل فيه فيجب أن يصير الى اعتقاد ضلالة كل ما روت الشيعة عن النبي (ص) وعن علي والأئمة من ذريته عليهم السلام ما يوجب ضلالتهم فان لم تقبل ذلك ولم تلزمه لتفرد القوم بنقله دونك فكيف استجزت الزامهم بالإقرار برواية ما تفردت به دونهم لولا التحكم دون الانصاف ، على أن أقرب الامور في هذا الكلام أن تتكافأ الروايات ولا يلزم أحد الفريقين منهما إلا ما حصل عليه الاجماع أو يضم اليه دليل يقوم مقام الاجماع في الحجة والبيان ، وفي هذا اسقاط الاحتجاج بالخبر من أصله ، مع أنى أسلمه لك تسليم جدل وأبين لك أنك لم توفى الدليل حقه ولا اعتمدت على برهان ، وذلك أنه ليس من شرط الكاذب في خبر أن يكون كاذباً في جميع الأخبار ولا من شرط من صدق في شيء أن يصدق في كل الأخبار وقد وجدنا اليهود والنصارى والملحدون يكذبون في أشياء ويصدقون في غيرها فلا يجب لصدقهم فيما صدقوا فيه أن نصدقهم فيما كذبوا فيه ولا نكذبهم

فيما صدقوا فيه لأجل كذبهم في الأمور الأخرى ، ولا نعلم أن أحداً من العقلاء جعل التصديق لزيد في مقالة واحدة دليلاً على صدقه في كل أخباره ، وإذا كان ذلك كذلك فما أنكرت أن يكون الرجل مخطئاً فيما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الميراث وأن أمير المؤمنين عليه السلام قد صدقه فيما رواه من الحديث الذي لم يستحلفه فيه فيكون وجه تصديقه له وعلته ذلك أنه عليه السلام شاركه في سماعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان حفظه له عينه يغنيه عن استحلافه ويدل على صدقه فيما أخبر به ولا يكون ذلك من حيث التعديل له والحكم على ظاهره ، على أن الذي رواه أبو بكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء يدل على صحته العقل ويشهد بصوابه القرآن فكان تصديق أمير المؤمنين عليه السلام له من حيث العقل والقرآن لا من جهة روايته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا لحسن ظاهره له على ما قدمناه ، وذلك أن الخبر الذي رواه أبو بكر هو أن قال سمعت رسول الله يقول (ما من عبد يذنب ذنباً فيندم عليه ويخرج إلى صحراء فلاة فيصلي ركعتين ثم يعترف به ويستغفر الله عز وجل منه إلا غفر الله له) وهذا شيء نطق به القرآن ، قال الله تعالى (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما يفعلون) وقال (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) والعقل يدل على قبول التوبة ، وإذا كان الأمر على ما وصفناه بطل ما تعلق به وكان ذكره لأبي بكر خاصة لأنه لم يحدثه بحديث غير هذا فصدقه لما ذكرناه وأخبر عن تصديقه بما وصفناه ولم يكن ذلك لتعديله على ما ظننت ولا لتصويبه في الأحكام كلها على ما قدمت بما شرحناه .

(فقال) عند سماع هذا الكلام أنا لم اعتمد في عدالة أبي بكر وصحة حكمه على الخبر وإنما جعلته توطئة للاعتماد وطولت الكلام فيه وأظنبت في معناه ، والذي اعتمده في هذا الباب أني وجدت أمير المؤمنين عليه السلام

قد بايع أبا بكر وأخذ عطاءه وصلى خلفه ولم ينكر عليه بيد ولا لسان فلو كان أبو بكر ظالماً لفاطمة عليها السلام لما جاز أن يرضى به أمير المؤمنين عليه السلام إماماً ينتهى فى طاعته الى ما وصفت (فقلت له) هذا إنتقال ثان بعد انتقال أول وتدارك فائت وتلاف فارط وتذكر ما كان منسيا وان عملنا على هذه انقطع المجلس بنشر المسائل والتنقل فيها والتحير وخرج الأمر عن حده وصار مجلس مذاكرة دون تحقيق جدل ومناظرة وأنت لاتزال تعتذر فى كل دفعة عندما يظهر من وهن متعمداتك بأنك لم تردها ولكنك وطأت بها ، تخبرنى الآن هل هذا الذى ذكرته أخيراً هو توطئة أو عماد ، فان كان توطئة عدلنا عن الكلام فيه وسألناك عن المعتمد ، وان كان أصلاً كلسناك عليه ، مع أنى لست أفهم منك معنى التوطئة لأن كل كلام اعتل به معتل ففسد فقد انهدم ما بناه عليه ووضع فساد مبناه إن بناه عليه ، فاعتذارك فى فساد ما تقدم بانه توطئة لامعنى له ، ولكنتا تتجاوز هذا الباب ونقول لك ما أنكرت على من قال لك إن ما ادعيت به من أن أمير المؤمنين عليه السلام بايع الرجل دعوى عربية عن برهان لا فرق بينها وبين قولك إنه كان مصيباً فيما حكم به على فاطمة عليها السلام ، فدل على أن أمير المؤمنين عليه السلام قد بايع على ما ادعيت ثم أبى عليه ، فاما ان تعتمد على الدعوى المحضة فانها تضر ولا تنفع ، وقولك إنه عليه السلام صلى خلف الرجل ، فان كنت تريد أنه صلى متأخراً عن مقامه فلسنا ننكر ذلك وليس فيه دلالة على رضاه به ، وإن أردت أنه صلى مقتدياً به ومؤتماً فما الدليل على ذلك فاننا نخالفك فيه وعنه ندفعك ، وهذه دعوى كالاولى تضر من اعتمد عليها أيضاً ولا تنفع . وأما قولك إنه أخذ العطاء فالأمر كما وصفت ، ولكن لم زعمت أن فى ذلك دلالة على رضاه بإمامته والتسليم له فى حكمه أو ليس تعلم أن خصومك يقولون فى ذلك أنه أخذ بعض حقه ولم يحل له الإمتناع من أخذه لأن فى ذلك تضييعاً لماله وقد نهى الله تعالى

عن التضييع وأكل الأموال بالباطل ، وبعد فما الفصل بينك وبين من جعل هذا الذي اعتمدت بعينه حجة في إمامة معاوية ، فقال وجدت الحسن والحسين وعبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر وغيرهم من المهاجرين والأنصار قد بايعوا معاوية بن أبي سفيان بعد صلح الحسن وأخذوا منه العطاء وصلوا خلفه الفرائض ولم ينكروا عليه بيد ولا لسان فكلما جعلته إسقاطاً لهذا الاعتماد فهو بعينه دليل على فساد ما اعتمدته حذو النعل بالنعل ، فلم يأت بشيء تجب حكايته .

(ومن حكايات الشيخ وكلامه) قال سألتني أبو الحسن علي بن نصر الشاهد بعكبرا في مسجده وأنا متوجه الى سر من رأى (فقال) أليس قد ثبت عندنا أن أمير المؤمنين عليه السلام كان أعلم الصحابة كلها وأعرفها بمعالم الدين وكانوا يستفتونه ويتعلمون منه لفقروهم اليه وكان غنياً عنهم لا يرجع الى أحد منهم في علم الدين ولا يستفيده عليه السلام منهم (فقلت نعم) هذا قولنا وهذا الواضح الذي لا خفاء به ولا يمكن عاقل دفعه ولا يقدم أحد على إنكاره إلا أن يرتكب البهت والمكابرة .

(فقال أبو الحسن) قال بعض أهل الخلاف قد احتج علي في دفع هذا بان قال قد وردت الرواية عن علي عليه السلام أنه قال : ما حدثني أحد بحديث إلا استحلقتة عليه ولقد حدثني أبو بكر وصدق أبو بكر ، فلو كان يعلم صلوات الله عليه جميع الدين ولا يفتقر الى غيره لما احتاج الى استحلاف من يحدثه ولا الاستظهار في يمينه ليصح عنده علم ما أخبر به .

وقد روى أيضاً أنه عليه السلام حكم في شيء فقال له شاب من القوم أخطأت يا أمير المؤمنين ، فقال عليه السلام له صدقت أنت وأخطأت ، فإذا يكون الجواب عن هذا الكلام وكيف الطريق الى حله (فقلت له) أول ما في هذا الكلام أن الأخبار لا تقابل ويحكم ببعضها على بعض حتى تتساوى في الصفة فيكون الظاهر المستفيض مقابلاً لمثله في الاستفاضة والمتواتر مقابلاً

لمثله في التواتر والشاذ مقابلاً لمثله في الشذوذ ، وما ذكرناه عن مولانا عليه السلام مستفيض قد تواتر به الخبر على التحقيق ، وما ذكر هذا الرجل عنه عليه السلام من الحديثين .

(أحدهما) شاذ وارد من طريق الأحاد غير مرضي الإسناد والآخر ظاهر البطلان لانقطاع إسناده وعدم وجوده في نقل معروف من الثقات وليس يجوز المقابلة في مثل هذه الأخبار بل الواجب إسقاط الظاهر منها الشاذ وإبطال المتواتر ما ضاده من الأحاد .

(والثاني) إن لما ذكره الخصم في الحديث الأول عن أمير المؤمنين عليه السلام غير وجه يلائم ما ذكرناه من فضل مولانا في العلم على سائر الانام (منها) أنه عليه السلام إنما كان يستحلف على الأخبار لتلا يجر مجترى على الإضافة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسمع مالم يسمعه منه وإنما أتى إليه عنه فحصل عنده بالبلاغ (ومنها) أنه كان يستحلف مع العلم بصدق الخبر ليتأكد خبره عند غيره من السامعين فلا يشك فيه ولا يرتاب له (ومنها) أنه عليه السلام استحلف فيما عرفه يقيناً ليكون ذلك حجة له اذا حكم به على أهل العناد ولا يقول قائل منهم عند حكمه بذلك قد حكم بالشاذ (ومنها) أنه يكون استحلافه عليه السلام للخبر بما لا يتضمن حكماً في الدين ويتضمن أدباً وموعظة أو لفظة حكمة أو مدحة لانسان أو مذمة فلا يجب إذا علم ذلك من غيره أن يكون فقيراً في علم الدين اليه أو ناقصاً في العلم عن رتبته ، على أن لفظ الحديث (ما حدثني أحد بحديث إلا استحلفته) فهذا يوجب بالضرورة أنه كان يستحلف على ما يعلم لأنه محال أن يكون كل من حدثه حديثه بما لا يعلم ، واذا ثبت أنه قد استحلف على علم لأحد ما ذكرناه أو لعله من العلل بطل ما اعتمده هذا الخصم .

(وأما الحديث الثاني) فظهور بطلانه أوضح من أن يخفى وذلك أنه

قال فيه (إن شأباً قال له ليس الحكم فيه ذلك فقال أمير المؤمنين عليه السلام على ما زعم الخصم أصبت أنت وأخطأت) وهذا واضح السقوط على ما بيناه لأنه لا يخلو عليه السلام أن يكون حكم بالخطأ مع علمه بأنه خطأ أو يكون حكم بالخطأ وهو يظن أنه صواب فإن كان حكم بالخطأ على علم بأنه خطأ عاند في دين الله وضل بإقدامه على تغيير حكم الله ، وهو عليه السلام يحمل عن هذه الرتبة ولا يعتقد مثل هذا فيه الخوارج فضلاً عن دورهم في عداوته من الناصبة وإن كان حكم بالخطأ وهو يظن أنه صواب فكيف زال ظنه عن ذلك وانتقل عنه بقول رجل واحد لا يعضده برهان ، وهذا مما لا يتوهم على أحد من أهل الأديان ، على أنه لو كان لهذا الحديث أصل أو كان معروفاً عند أحد من أهل الآثار لكان الرجل معروفاً مشهوراً بالعين والنسب مشهور القبيلة والمكان ، ولكان أيضاً الحكم الذي جرى فيه هذا الأمر مشهوراً عند الفقهاء ومدبرياً عند أصحاب الأخبار ، وفي عدم معرفة الرجل وتعيين الحكم وعدمه من الأصول دليل على بطلانه كما بيناه ، على أن الأمة قد اتفقت عنه عليه السلام أنه قال : ضرب رسول الله (ص) بيده على صدرى وقال : (اللهم أهد قلبه وثبت لسانه فما شككت في قضاء بين اثنين) وهذا مضاف لوقوع الخطأ منه عليه السلام في الأحكام ومانع من دخول السهو عليه في شيء منها والارتباب ، وأجمعوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : (علي مع الحق والحق مع علي يدور حيث مدار) وليس يجوز أن يكون من هذا وصفه يخطئ في الدين أو يشك في الأحكام ، وأجمعوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : (علي أقضاكم) وأقضى الناس لا يجوز أن يخطئ في الأحكام ولا أن يكون غيره أعلم منه بشيء من الحكم ، فدل بذلك على بطلان ما اعترض به الخصم وكشف عن وهنه على البيان وبالله التوفيق وإياه نستهدى إلى سبيل الرشاد (وأما التعلق) من الخبر بقوله وصدق أبو بكر في تعديله

وابتات الإمامة له فليس بصحيح لأنه قد يصدق من لا يستحق الثواب وقد يحكم بالصدق في الخبر لمن يستحق العقاب ، فلا وجه لتعلقه بذلك ، مع أن الخبر باطل لا يثبت بأدلة قد ذكرناها في مواضعها والحمد لله .

(وحضر الشيخ أبو عبدالله أيده الله) بمسجد الكوفة فاجتمع إليه من أهلها ومن غيرهم أكثر من خمسمائة إنسان فانتدب إليه رجل من الزيدية أراد الفتنة والشناعة (فقال) بأى شيء استجزت إنكار إمامة زيد بن علي .

(فقال له الشيخ) إنك قد ظننت علي ظناً باطلاً وقولي في زيد لا يخالفني فيه أحد من الزيدية فلا يجب أن يتصور مذهبي في ذلك بالخلاف لهم (فقال له الرجل) وما مذهبك في إمامة زيد بن علي ؟ (فقال له الشيخ) انا أثبت من إمامة زيد ما ثبتته الزيدية وأنفي عنه من ذلك ما تنفيه فأقول إن زيدا رحمة الله عليه كان إماما في العلم والزهد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأنفي عنه الإمامة الموجبة لصاحبها العصمة والنص والمعجز وهذا ما لا يخالفني عليه أحد من الزيدية حسبما قدمت فلم يتمالك جميع من حضر من الزيدية أن شكره وودعوا له وبطلت حيلة الرجل فيما أراد من التشنيع والفتنة .

(وحضر الشيخ أبو عبدالله أيده الله) بسر من رأى واحتج عليه من العباسيين وغيرهم جمع كثير (فقال له) بعض مشايخ العباسيين أخبرني من كان الإمام بعد رسول الله (ص) ؟ (فقال له) كان الإمام من دعاه العباس إلى أن يمد يده لبيعته على حرب من حارب وسلم من سالم (فقال له) العباسي ومن هذا الذي دعاه العباس إلى ذلك ؟ (فقال له الشيخ) هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حيث قال له العباس في اليوم الذي قبض فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما اتفق عليه أهل النقل (أبسط يدك يا ابن أخ أبايعك فيقول الناس عم رسول الله بايع ابن أخيه فلا يختلف عليك اثنان) . (فقال له) شيخ من فقهاء أهل البلد فما كان الجواب من علي ؟

(فقال) كان الجواب أن قال إن رسول الله (ص) عهد إلى أن لا ادعو أحداً حتى يأتوني ولا أجرد سيفاً حتى يباعوني ومع هذا فلي برسول الله شغل .
(فقال العباسي) فقد كان العباس رحمه الله إذن على خطأ في دعائه له إلى البيعة .

(فقال له الشيخ) لم يخطيء العباس فيما قصد لأنه عمل على الظاهر وكان عمل أمير المؤمنين عليه السلام على الباطن وكلاهما أصاب الحق ولم يخطئه والحمد لله رب العالمين .

(فقال له العباسي) فإن كان علي بن أبي طالب هو الإمام بعد النبي (ص) فقد أخطأ أبو بكر وعمر ومن اتبعهما وهذا أعظم في الدين .

(فقال له الشيخ) لست أنشط الساعة للفتيا بتخطئة أحد وإنما أجتك عن شيء سألت عنه فإن كان صواباً وضمن تخطئة انسان فلا تستوحش من اتباع الصواب ، وإن كان باطلا فتكلم على ابطاله فهو أولى من التشيع بما لا يجدي نفعاً ، مع أنه إن استعظمت تخطئة من ذكرت فلا بد لك من تخطئة علي والعباس من قبل أنهما قد تأخرا عن بيعة أبي بكر ولم يرضيا بتقدمه عليهما ولا عماله ولصاحبه عملاً ولا تقلدا لها ولا لاية ولا رأهما أبو بكر ولا عمر أهلاً أن يشركاهما في شيء من أمورهما وخاصة ما صنع عمر بن الخطاب فإنه ذكر من يصلح الإمامة في الشورى ومن يصلح للنظر في الاختيار فلم يذكر العباس من إحدى الطائفتين ولما ذكر علياً عليه السلام عابه ووصفه بالدعابة تارة وبالحرص على الدنيا أخرى وأمر بقتله إن خالف عبد الرحمن بن عوف وجعل الحق في حين عبد الرحمن درنه وفضله عليه ، هذا وقد أخذ منه ومن العباس ومن جميع بني هاشم الخمس الذي جعله الله تعالى لهم وأرغمهم فيه وحال بينهم وبينه وجعله في السلاح والكراع ، فإن كنت أيها الشريف تنشط للظعن على علي والعباس بخلافهما الشيخين بكر اهتبا لإمامتهما وتأخرهما

عن بيعتها وترى من العقد فيها ماسنه الشيخان من أمرهما في التأخير لها عن شريف المنازل والغض منها والخط من أقدارهما فصر الى ذلك فانه الضلال بغير شبهة ، وإن كنت ترى ولايتها والتعظيم لها والإقتداء بهما فاسلك سبيلهما ولا تستوحش من تخطئة من خالفهما ، وليس هاهنا منزلة ثالثة .
(فقال العباسي) عند سماع هذا الكلام اللهم أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون .

فصل

من الحكايات — (قال الشريف أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي أيده الله) سمعت الشيخ أبا عبد الله أدام الله عزه يقول ثلاثة أشياء لا تعقل وقد اجتهد المتكلمون في تحصيل معانيها من معتقدها بكل حيلة فلم يظفروا منهم إلا بعبارات تتناقض في المعنى على مفهوم الكلام ، اتحاد النصرانية ، وكسب النجارية ، وأحوال البهشية .

(قال الشيخ) ومن ارتاب بما ذكرناه في هذا الباب فليتوصل الى ايراد معنى واحد منها معقول والفرق بينها في التناقض والفساد ليعلم أن خلاف ما حكمنا به هو الصواب وهيئات (وسمعتة يقول) القول بالأحوال يتضمن من فحش الخطأ والتناقض ما لا يخفى على ذي حجب (فمن ذلك) أن الحال في اللغة هي ما حال الشيء فيها عن معنى كان عليه إما موجود أو معقول لا يعرف الحال في حقيقة اللسان إلا ما ذكرناه ، ومن ادعى غيره كان كمن ادعى في التحول والتغير خلاف معقولها ، ومن زعم ان الله تعالى يحول عن صفاته ويتغير في نفسه فقد كفر بربه ظاهراً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، ثم العجب من ينكر على المشبهة قولهم إن الله تعالى علما به كان عالما وقدرة بها كان قادراً ، ويزعم أن ذلك شرك من معتقده ، وهو يزعم أن الله عز وجل حالاً كان بها عالماً وبها فارق من ليس بعالم وإن له حالاً كان بها قادراً

وبها فارق من ليس بقادر وكذلك القول في حي وسميع وبصير ، ويدعى مع ذلك أنه موحد كيف لا يشعر بموضع مناقضته هذا ، وقد نطق القرآن بأن الله علما فقال عز اسمه أنزله بعلمه ، وما تحمل من انثى ولا تضع إلا بعلمه ، ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء . وأطلق المسلمون القول بأن الله سبحانه قدرة ولم يأت القرآن بأن له تعالى حالا ولا اطلق ذلك أحد من أهل العلم والإسلام بل أجمعوا على تخطئة من تلفظ بذلك في الله سبحانه ولم يسمع من أحد من أهل القبلة حتى احده أبو واشم وتبعه عليه نفر من أهل الاعتزال خالفوا به الجميع على ما ذكرناه ، هذا وصاحب هذه المقالة يزعم أن هذه الأحوال مختلفة ولو لا اختلافها ما اختلفت الصفات ولا تباينت في معانيها المعقولات (فاذا قيل له) أفهذه الأحوال هي الله تعالى أم غير الله ؟ (قال) لا أقول إنها هي هو ولا هي غيره والقول بأحد هذين المعنيين محال وهو مع هذا يحهل المعتزلة والمجبرة في قولهم إن صفات الله تعالى لا هي الله ولا هي غير الله ، ويعجب منهم وينسبهم بذلك الى الجنون والهديان ، واذا احتفل في الفرق بين الأمرين قال إنما جهلت المجبرة في نفهم أن تكون الصفات هي الله وغير الله لأنهم يثبتونها معاني موجودات وأنا لا أثبت الأحوال معاني موجودات ، ولو علم أنه قد زاد مناقضته فيما رام به الفرق وخرج عن المعقول لاستحجي من ذلك لأن القوم إنما أثبتوا الأوصاف التي تختص بالموجود لمعان أو جوا وجودها على تحقيق الكلام لاستحالة إيجاب الصفة المختصة بالموجود بالمعدوم الذي ليس له وجود لما يدخل في ذلك من الخلل والفساد وهذا الرجل لا يتأمل ما اجتناه فاثبت من الصفات ما لا يصح تعلقه بالمعدوم بحال زعم أنه لا وجود لها ولا عام فصارت مناقضته بذلك من جهتين تنضاف الى مناقضته في الإنكار على اصحاب الصفات على ما ذكرناه وحكيناه على أن مذهبه ومذهب أبيه أن حد الشيء ما صح العلم به والخبر عنه وهو يزعم أن الأحوال معلومة له تعالى وهو

دائماً يخبر عنها ويدعو الى اعتقاد القول بصحتها ثم لا يثبتها أشياء ، وهذا ما لا يكاد علم المناقضة فيه يخفى على انسان قد سمع بشيء من النظر والحجاج ، وأظن الذي أحوجه الى هذه المناقضة ماسطره المتكلمون وانفقوا على صوابه من أن الشيء لا يتخلو من الوجود والعدم فكره أن يثبت الحال شيئاً ما فتكون موجودة أو معدومة ومتى كانت موجودة لزمه على أصله واصولنا جميعاً أنها لا تتخلو من القدم أو الحدوث وليس يمكنه الإخبار عنها بالقدم فيخرج بذلك عن التوحيد ويصير به أسوأ حالا من أصحاب الصفات ولا يستجيز القول بانها محدثة وهي التي بها لم يزل القديم تعالى مستحقاً للصفات فيكون بذلك مناقضاً ، وإن قال إنها شيء معدوم دخل عليه من المناقضة مثل الذي ذكرناه فانكر لذلك أن تكون الحال شيئاً وهو لو شعر بما قد جناه على نفسه بنى الشيئية عنها مع اعتقاده العلم بها وصحة الخبر عنها وإيجابه كون القديم تعالى فيما لم يزل مستحقاً لصفات أوجبها أحوال ليست بشيء ولا موجودة ولا معدومة ولا قديمة ولا محدثة ، لما رغب في هذا المقال ولا تنقل عنه الى الحق والصواب .

فصل

(قال الشيخ أدام الله عزه) زعم البصريون جميعاً أن القدرة لا يصح تعلقها بالموجود لأنها إنما تتعلق بالشيء على سبيل الحدوث وأوجبوا لذلك تقدمها الفعل ثم قالوا مناقضين إن الإرادة لا تتعلق بالشيء أيضاً إلا على سبيل الحدوث فلذلك لا يصح أن يراد الماضي ولا القديم وهي مع ذلك عندهم توجد مع المراد ، فهل تخفى هذه المناقضة على عاقل (وقالوا) باجمعهم إن جواهر العلم وأعراضه لم تكن حقايقها بالله تعالى ولا بفاعليته (ولا بفاعل بته - خ ل -) لأن الجوهر جوهر في العدم كما هو جوهر في الوجود وكذلك العرض .
 (ثم قالوا) إن الله خلق الجوهر وأحدث عينه وأوجده بعد العدم .
 (فقيل لهم) مامعنى خلقه وهو قبل أن يخلقه جوهر كما هو حين خلقه .

(قالوا) معنى ذلك أو جده (قيل لهم) هذه مغالطة وما معنى قولكم أو جده وهو قبل الوجود جوهر كما هو في حال الوجود (قالوا) معنى ذلك أنه أحدثه وأخرجه من العدم الى الوجود .

(قيل لهم) هذه العبارة مثل الأولين ومعناها معناها فما الفائدة في قولكم أحدثه وأخرجه وهو قبل الاحداث والإخراج جوهر كما هو في حال الإحداث والإخراج ، فلم يأتوا بمعنى يعقل في جميع ذلك ولم يزيدوا على العبارات والإنتقال من حالة الى اخرى نزوحاً من الإنتقطاع ، ولم يفهم عنهم معنى معقول في الخلق والإحداث والاختراع مع مذهبهم في الجواهر والاعراض ، وأصحاب ابرقلس ومن دان بالهيولى وقدم الطبيعة أعذر من هؤلاء القوم إن كان لهم عذر ولا عذر للجميع فيما ارتكبوه من الضلال لأنهم يقولون إن الهيولى هو أصل العالم وإنه لم يزل قديماً وإن الله تعالى محدث له كما يحدث الصايغ من السبيكة خاتماً والناسج من الغزل ثوباً والناجر من الشجرة لوحاً فاضافوا الى الصانع الاعيان لصنعه ما أحدث فيها من التغيرات ، والبصريون من المعتزلة ومن وافقهم فيما ذكرناه أضافوا الى الفاعل الجواهر والاعراض ولم يحصلوا في باب الإضافة معنى يتعلق به ، ومن تأمل قول أصحاب هذا الفريق علم أنه قول أصحاب الهيولى في معنى قدم أصل العالم بعينه وإن فارق أهله في العبارة التي يلحقها الخلل ويسلم اولئك منه ومن المناقضات لكشفهم القناع وبجمجة هؤلاء للتمويهات .

فصل

(قال الشيخ أدام الله عزه) وقول جميع المعتزلة في الوعيد تجوير الله تعالى وتظلم له وتكذيب لاخباره ، لأنهم يزعمون أن من أطاع الله عز وجل الف سنة ثم قارف ذنباً محرماً له مسوفاً للتوبة منه فمات على ذلك لم يثبه على شيء من طاعاته وأبطل جميع أعماله وخلده بذنبه في نار جهنم أبداً لا يخرج

منها برحمة منه ولا بشفاعة مخلوق فيه . وأبو هاشم منهم خاصة يقول إن الله تعالى يخلد في عذابه من لم يترك شيئاً من طاعته ولا ارتكب شيئاً من خلافه ولا فعل قبيحاً نهاه عنه لأنه زعم وقتاً من الأوقات لم يفعل ماوجب عليه ولا خرج عن الواجب باختيار له ولا بفعل يضاده ، هذا والله تعالى يقول : (إنا لانضيع أجر من أحسن عملاً) ويقول (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره) ويقول : (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها) ويقول : (إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين) هذا وهم باجمعهم مبطلون للشفاعة وقد أجمعت الأمة عليها ويدفعون نزول الملائكة على أهل القبور ، ولا خلاف بين المسلمين في ذلك ويستهزئون بمن أثبت عذاب القبر وكافة أهل الملة عليه وينكرون خلق الجنة والنار الآن والمسلمون باجمعهم على إثباته ، وجمهورهم يبطل المعراج ويزعمون أن ذلك منام من جملة المنامات ، ومشايخهم يحدون انشقاق القمر في معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكثير منهم ينكرون نطق الذراع ، وشيخهم عباد يدفع الإعجاز في القرآن ، وسائرهم إلا من شذ منهم يزعم أن طريق المعجزات التي للنبي (ص) سوى القرآن أخبار الآحاد يتطرق بذلك إنكارها والطعن في الإحتجاج بها على الكفار ، وأما قولهم في الأنبياء عليهم السلام فانهم يصفونهم بالمعاصي والسهو والنسيان والخطأ والزلل في الرأي ويقولون إن الإمام الذي يخلف النبي (ص) قد يكون إماماً لجميع أهل الإسلام وان كان زنديقاً كافراً بالله العظيم في الباطن جاهلاً بكثير من علم الدين في الظاهر مجوزاً عليه السهو والنسيان وتعمد الضلال وإظهار الكفر والارتداد ، ومع هذا فان الأمة التي تحتاج اليه عندهم ولا تستغنى عنه في وقت من الأوقات أشرف من الأنبياء كلهم في صفات الكمال لانها معصومة من الصغائر والكبائر والسهو والغفلة والغلط عالمة بجميع الأحكام لا يجوز اجتماعها على شيء من الضلال ولا يسوغ

لأحد مخالفتها فيما اتفقت عليه وإن كان من جهة الرأي ، وهذه الأقوال كلها ظاهرة الإختلاف بينة التناقض والفساد مخالفة لأدلة العقول ومقتضى السنة والكتاب والله نسأل العصمة مما يسخط والتوفيق لمرضاته وإياه نستهدى الى سبيل الرشاد .

فصل

(ومن الحكايات قلت للشيخ) ابى عبد الله آدم الله عزه إن المعتزلة والحشوية يزعمون أن الذى نستعمله من المناظرة شئ يخالف اصول الإمامية ويخرج عن اجماعهم لأن القوم لا يرون المناظرة ديناً وينهون عنها ويروون عن أئمتهم تبديع فاعلمها وذم مستعملها فهل معك رواية عن أهل البيت عليهم السلام فى صحتها أم تعتمد على حجج العقول ولا تلتفت الى من خالفها وان كان عليه إجماع العصابة ، فقال أخطأت المعتزلة والحشوية فيما ادعوه علينا من خلاف جماعة أهل مذهبنا فى استعمال المناظرة وأخطأ من ادعى ذلك من الإمامية أيضاً وتجاهل لأن فقهاء الإمامية ورؤساءهم فى علم الدين كانوا يستعملون المناظرة ويدينون بصحتها وتلقى ذلك عنهم الخلف ودانوا به ، وقد أشبعت القول فى هذا الباب وذكرت أسماء المعروفين بالنظر وكتبهم ومدائح الأئمة لهم فى كتابى الكامل فى علوم الدين وكتاب الأركان فى دعائم الدين وأنا أروى لك فى هذا الوقت حديثاً من جملة ما اوردت فى ذلك إن شاء الله .

(أخبرنى) أبو الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين عن ابى جعفر محمد بن النعمان عن ابى عبد الله الصادق جعفر بن محمد دع ، قال : (قال لى) خاصموهم وبينوا لهم الهدى الذى أنتم عليه وبينوا لهم ضلالهم وباهلوم فى على عليه السلام .

(قلت) فانى لا أزال اسمع المعتزلة يدعون على أسلافنا أنهم كانوا

كلهم مشبهة وأسمع المشبهة من العامة يقولون مثل ذلك وأرى جماعة من اصحاب الحديث من الإمامية يطابقونهم على هذه الحكاية ويقولون إن نفي التشبيه إنما أخذناه من المعتزلة فاحب أن تروى لي حديثاً يبطل ذلك (فقال) هذه الدعوى كالاولى ولم يكن في سلفنا رحمهم الله من يدين بالتشبيه من طريق المعنى وإنما خالف هشام وأصحابه جماعة اصحاب ابي عبد الله عليه السلام بقوله في الجسم وزعم أن الله تعالى جسم لا كالأجسام ، وقد روى أنه رجع عن هذا القول بعد ذلك ، وقد اختلفت الحكايات عنه ولم يصح منها إلا ما ذكرت ، وأما الرد على هشام والقول بنفي التشبيه فهو أكثر من أن يحصى من الرواية عن آل محمد عليهم السلام .

(أخبرني) أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه رحمه الله عن محمد بن يعقوب عن محمد بن ابي عبد الله عن محمد بن اسماعيل عن الحسين بن الحسن عن بكر بن صالح ، والحسين بن سعيد عن عبد الله بن المغيرة عن محمد بن زياد قال : سمعت يونس بن ظبيان يقول : دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت له : إن هشام بن الحكم يقول في الله عز وجل قولا عظيماً إلا أني اختصر لك منه حرفاً ، يزعم أن الله سبحانه جسم لا كالأجسام لأن الأشياء شيان جسم وفعل الجسم فلا يجوز أن يكون الصانع بمعنى الفعل ويجب أن يكون بمعنى الفاعل فقال أبو عبد الله عليه السلام يارويحه أما علم أن الجسم محدود متناه محتتمل للزيادة والنقصان وما احتمل ذلك كان مخلوقاً ، فلو كان الله تعالى جسماً لم يكن بين الخالق والمخلوق فرق ، فهذا قول ابي عبد الله عليه السلام وحجته على هشام فيما اعتل به من المقال فكيف يكون قد أخذنا ذلك عن المعتزلة لولا قلة الدين .

(قلت) فانهم يدعون أن الجماعة كانت تدين بالجبر والقول بالرؤية حتى نقل عن جماعة من المتأخرين منهم المعتزلة عن ذلك فـلـ معـنا رويـة

بخلاف ما ادعوه (فقال) هذا أيضا كالأول مادان أصحابنا قط بالجبر إلا أن يكون عاميا لا يعرف تأويل الأخبار أو شاذاً عن جماعة الفقهاء والنظار ، والرواية في العدل ونفي الرؤية عن آل محمد عليهم السلام أكثر من أن يقع عليه الاحصاء .

(أخبرني) أبو محمد سهل بن أحمد الديباجي ، قال حدثنا أبو محمد قاسم بن جعفر بن يحيى المصرى ، قال حدثنا أبو يوسف يعقوب بن علي عن ابيه عن حجاج بن عبد الله ، قال سمعت ابي يقول سمعت جعفر بن محمد عليه السلام - وكان أفضل من رأيت من الشرفاء والعلماء وأهل الفضل - وقد سئل عن أفعال العباد ، فقال كلما وعد الله وتواعد عليه فهو من أفعال العباد ، وقال حدثني ابي عن ابيه عن الحسين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض كلامه انما هي أعمالكم ترد اليكم فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه ، فأما نفي الرؤية عن الله عز وجل بالأبصار فعليه اجماع الفقهاء والمتكلمين من العصابة كافة إلا ما حكى عن هشام في خلافه والحجج عليه مأثورة عن الصادقين عليهما السلام .

(فمن ذلك) حديث أحمد بن اسحاق وقد كتب الى ابي الحسن الثالث عليه السلام يسأله عن الرؤية فكتب جوابه ليس يجوز الرؤية ما لم يكن بين الرائي والمرئي هواء ينفذه البصر فتى انقطع الهواء وعدم الضياء لم تصح الرؤية وفي وجوب اتصال الضياء بين الرائي والمرئي وجوب الاشباه والله يتعالى عن الاشباه فنبت أنه سبحانه لا يجوز عليه الرؤية بالأبصار ، فهذا قول ابي الحسن عليه السلام ووجهه في نفي الرؤية وعليه اعتمد جميع من نفي الرؤية من المتكلمين وكذلك الخبر المروي عن الرضا عليه السلام وثبوتها مع نظائره في كتابي المقدم ذكرهما غني عن ايراده في هذا المكان .

فصل

من الحديث والحكايات عنه (أخبرني الشيخ أبو عبد الله أدام الله عزه) قال أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد بن الحسن الوليد عن أبيه عن سعد ابن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن عن بعض أصحابه عن خيثمة عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام قال دخلت عليه اردعه وأنا اريد الشخوص الى المدينة ، فقال أبلغ مواليها السلام وأوصهم بتقوى الله ، والعمل الصالح ، وأن يعود صحيحهم مريضهم وليعد غنيهم على فقيرهم ، وأن يشهد حيهم جنازة ميتهم ، وأن يتلاقوا في بيوتهم ، وأن يتفاوضوا علم الدين ، فان في ذلك حياة لا أمرنا ، رحم الله عبداً أحيا أمرنا ، وأعلمهم ياخيثمة أنه لا يغني عنهم من الله شيئاً إلا العمل الصالح ، فان ولايتنا لانال إلا بالورع ، وان أشد الناس عذاباً يوم القيامة من وصف عدلائهم خالفه الى غيره .

(أخبرني الشيخ أبو عبد الله) أدام الله عزه ، قال أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن يونس ابن عبد الرحمن عن كثير بن علقمة ، قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أوصني فقال أوصيك بتقوى الله والورع ، والعبادة ، وطول السجود ، وأداء الأمانة ، وصدق الحديث ، وحسن الجوار فبهذا جاءنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، صلوا في عشايتكم وعودوا مرضاكم ، واحضروا جنازتكم ، وكونوا لنا زيناً ، ولا تكونوا لنا شيناً حببونا الى الناس ، ولا تبغضونا اليهم جروا اليها كل مودة ، وادفعوا عنا كل شر ، فما قيل فينا من خير فنحن أهله ، وما قيل فينا من شر فوالله مانحن كذلك ، لناحق في كتاب الله ، وقرابة من رسول الله (ص) وولادة طيبة ، فمكثنا قولوا .

(وبهذا الإسناد) عن الحلبي عن حميد بن المثني عن يزيد بن خليفة قال

قال لنا ابو عبد الله عليه السلام ونحن عنده ، نظرتم والله حيث نظر الله واحترتم من اختيار الله أخذ الناس يمينا وشمالا وقصدتم قصد محمد (ص) أتم والله على المحجة البيضاء ، فاعينوا على ذلك بورع ، فلما أردنا أن نخرج من عنده قال ما على أحدكم إذا عرفه الله بهذا الأمر أن لا يعرفه الناس به ، إنه من للناس كان ثوابه على الناس ، ومن عمل لله كان ثوابه على الله تعالى .

(وقال) قال الحسن بن علي عليه السلام لرجل يا هذا لا تجاهد الطلب جهاد المغالب ، ولا تتكل على القدر اتكال المستسلم ، فان ابتغاء الفضل من السنة ، والإجمال في الطلب من العفة ، وليست العفة بدافعة رزقا ولا الحرص بجالب فضلا ، فان الرزق مقسوم ، والأجل موقوت ، واستعمال الحرص يورث المأثم (ثم قال) وأتى رجل أبا عبد الله عليه السلام فقال يا بن رسول الله أوصني فقال له لا يفقدك الله حيث أمرك ، ولا يراك حيث نهاك ، فقال له زدني ، فقال لا أجد .

(قال) وقال الباقر عليه السلام ما أنعم الله على عبد نعمة فشكرها بقلبه إلا استوجب المزيد بها قبل أن يظهر شكره على لسانه (قال) وقال ابو عبد الله عليه السلام في أدبه لأصحابه ، من قصرت يده بالمكافأة فليطل لسانه بالشكر ، وقال دع ، من حق الشكر لله تعالى أن يشكر من أجرى تلك النعمة على يده .

(قال) وقال سلمان رضى الله عنه أوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبع لا أدعهن على كل حال أن أنظر الى من هو دوني ولا أنظر الى من هو فوقى ، وأن أحب الفقراء وأدنو منهم ، وأن أقبول الحق وإن كان مرأ ، وأن أصل رحى وإن كانت مدبرة ، وأن لا أسأل الناس شيئا ، وأوصاني أن أكثر من قول لا حول ولا قوة إلا بالله فانها كنز من كنوز الجنة .

(قال) وقال ابو عبد الله «ع» قال رجل لابي من أعظم الناس في الدنيا قدراً؟ فقلل : من لم يجعل الدنيا لنفسه في نفسه خطراً وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة من مكارم الاخلاق ، إعطاء من حرمك وصلة من قطعك والعفو عن ظلمك .

(أخبرني الشيخ أبو عبد الله) قال أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد ابن الحسن عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن يونس ابن عبد الرحمن عن صفوان عن منصور بن حازم عن ابي حمزة الثمالي عن علي ابن الحسين «ع» ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ثلاث منجيات ، وثلاث مهلكات ، فاما المنجيات فخوف الله في السر والعلانية ، والعدل في الغضب والرضا ، وللقصد في الغنى والفقر ، وأما المهلكات فشح مطاع ، وهوى متبع ، وإعجاب المرء نفسه .

(تم الكتاب) والحمد لله أولاً وآخراً

وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً



فهرست مواضيع الجزء الاول

(مواضيع الكتاب)	صفحة
ترجمة المؤلف	..
مناظرة مع القاضي ابن سيار في معنى النص	٢
مناظرة بمعنى المولى	٤
مناظرة في النص الجلي على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام	٥
مناظرة ابن ميثم مع العلاف في العقائد	٦
جواب في مسألة تتعلق بالخلافة	٦
إبطال إمامة أبي بكر من جهة الاجماع	٧
مناظرة مع الشطوى تتعلق بالخلافة	٨
مناظرة بين ضرار وهشام تتعلق بالخلافة	٩
مناظرة بين ضرار وعلى بن ميثم في الخلافة	١٠
مناظرة مع المعتزلة تتعلق بالحسد	١١
مناظرة مع الورثاني في مشاوره النبي (ص) وآية الشورى	١٢
مناظرة تتعلق بالخلافة	١٥
إفتخار الرشيد وكلام الإمام الكاظم «ع» عند قبر النبي (ص)	١٦
كلام المأمون والرضا «ع» في المفاضلة	١٦
مكالمة المأمون للرضا «ع» في المباهلة	١٧
مستحسن الشعر وقصيدة الفرزدق في مدح السجادة «ع»	١٨
معنى قول النبي (ص) لأبي بكر (لا تحزن)	٢٠

صفحة	(مواضيع الكتاب)
٢٦	مناظرة يحيى البرمكي وهشام بن الحكم
٢٧	مناظرة خارجي مع هشام عند الرشيد
٢٨	حال هشام بن الحكم
٢٩	فيمن اسمه هشام من أصحاب الصادق عليه السلام
٢٩	مناظرة تتعلق بآية التطهير
٣١	الدلالة على أن أمير المؤمنين «ع» لم يبايع أبا بكر
٣٢	مباظرة ابن ميثم مع النصراني في الصليب
٣٣	مبيت علي عليه السلام على فراش النبي (ص) وشعره في ذلك
٣٤	كلام يتعلق بالمبيت
٣٨	الحجة على المشبهة وعلى قول المؤلف في معنى المعرفة والارضاء
٣٨	الحجة على قول المؤلف في ذبائح أهل الكتاب
٤٠	حسن العفو مع صدور الوعيد
٤١	صلاة أمير المؤمنين عليه السلام خلف القوم
٤٢	الكلام في القضاء والقدر
٤٣	سؤال أبي حنيفة الإمام جعفر بن محمد عليه السلام بقوله ابن يحدث الغريب عنكم وجوابه له
٤٤	سؤال فضال بن الحسن الكوفي أبا حنيفة في الخلافة
٤٥	كلام المؤلف على عبد الله بن كلاب في معنى الكلام والمتكلم
٤٦	مكاملة علي بن ميثم مع الملحد في وجود الصانع
٤٦	مكاملة رجل من بني أسد مع أمير المؤمنين عليه السلام
٤٧	في شأن عدول القوم عنه في الخلافة وجوابه له
٤٧	إبطال أبي الحسن الخياط قول المرجئة في الشفاعة

صفحة	(مواضيع الكتاب)
٥٠	مناظرة في القياس وإبطاله
٥٥	مناظرة في الخلافة
٥٥	ردالة بنى تيم بن مرة
٥٦	إثبات الحكم بقول فاطمة عليها السلام في شأن فدك
٥٨	قول أمير المؤمنين عليه السلام لما قبض عمر (لو ددت أن ألقى الله بصحيفة هذا المسجى)
٥٩	قول الإمام الصادق عليه السلام أعرى بواحدينا
٥٩	معنى النحو وأول من وضعه
٦١	كلام السيد الحميرى مع سوار القاضى وشعره فيه
٦٣	كلام يتعلق بقول مروان بن أبى حفصة (أنى يكون وليس ذاك بكائن)
٦٤	الدليل على أن أمير المؤمنين عليه السلام أفضل الصحابة
٦٥	حديث الطائر وشرحه ودلالته على أفضلية على عليه السلام
٦٩	معصية داود وما كانت
٧٢	ثبوت الاجتهاد والكلام مع الكعبى
٧٢	رد التعلق بصحة الاجتهاد والقياس بقول أمير المؤمنين عليه السلام
	على رسول الله الف باب (الخ)
٧٦	الغيبة ومناظرة فيها
٧٨	كلام الفضل بن شاذان فى الدلالة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام
٨٣	مناظرة مع المعتزلة بشجاعة أمير المؤمنين عليه السلام
٨٩	جواب مسألة تتعلق بالأمر بالصلاة عند مرض النبي (ص)
٩٣	نقض قول بعضهم إن الإمامية حنبلية وفيه حكم بزيارة القبور

صفحة	(مواضيع الكتاب)
٩٣	مناظرة مع معتزلي في فقه الإمامية
٩٤	تفسير آيات من القرآن تتعلق بالإمامة
١٠٤	توبة طلحة والزبير وقصة ابن جر موز قاتل الزبير
١١٢	فيما يخص مذهب الإمامية
١١٥	مناظرة في الرجعة
١١٩	مناظرة ابن لؤلؤة في المتعة
١٢٥	فيما يتعلق بها أيضاً من الأدلة والمناظرات مع الذاركي
١٢٩	جواب الفضل بن شاذان عن الرواية عن علي «ع» بالتفضيل عليه
١٣٠	فيما يتعلق بذلك أيضاً
١٣٢	استدلال الفضل بن شاذان على الإمامة وما يتصل بها
١٣٤	مناظرة في حوز البنات المال دون العم والأخ
١٣٦	مناظرة تتعلق بالطلاق
١٣٦	فيما يتعلق بها أيضاً
١٣٧	إلزام الفضل بن شاذان فقهاء العامة بالطلاق
١٣٩	كلام في الميراث
١٤٠	إلزام الفضل فقهاء العامة بالميراث
١٤٣	شناعة العامة على الإمامية في المسح على الرجلين في الوضوء

فهرست مواضيع الجزء الثاني

مواضيع الكتاب	صفحة
مناقضة بين الحجازى والعراقى فى الأصول والفقہ	١٤٧
مناظرة فى فقہ الإمامية	١٥٧
نقض مسائل من كتاب الفتيا للنظام	١٦٠
طعن من النظام على عمر بن الخطاب	١٧٥
أول خلاف وقع فى الإسلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم	١٩٢
أول خلاف حدث بعد رسول الله (ص) خلاف عمر مع الجماعة	١٩٢
خلاف عبد الله بن عمر وإقدامه على الباطل	١٩٥
قول ابى بكر أقبولنى أقبولونى	١٩٦
ردلة تيم بن مرة وبنى عدى	١٩٨
نقض تعلق المعتزلة بقول العباس لعلى «ع» أمدد يدك يا بن أخ أبايعك (الخ)	١٩٨
وجه آخر فى النقض	١٩٩
وجه آخر فى النقض	٢٠٠
المراد من قول العباس لأمير المؤمنين «ع» يا بن أخ أدخل معى الى النبي فاسأله عن الأمر من بعده (الخ)	٢٠١
تقديم إيمان أمير المؤمنين عليه السلام فما يتعلق بذلك من الروايات	٢٠٤

(مواضيع الكتاب)

صفحة

بيان أسماء من روى أن أمير المؤمنين عليه السلام كان أسبق الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	٢٠٥
في الأشعار الماثورة عن الصحابة في الشهادة له على اسبقيته في الايمان	٢١٥
الجواب عن قول الناصبة إن إيمانه «ع» لم يقع على وجه المعرفة	٢١٩
الأدلة على إيمان أبي طالب عليه السلام	٢٢٨
في أن آل محمد عليهم السلام أحق بمقام النبي (ص) من غيرهم	٢٣٢
فيما يؤيد ذلك من الشعر	٢٣٤
فيما يشهد لإمامة أمير المؤمنين عليه السلام	٢٣٥
فيما يشهد لذلك من الشعر	٢٣٥
كلام في معنى المولى وأن النبي (ص) أراد به الإمامة يوم الغدير	٢٣٦
كلام في شجاعة أمير المؤمنين عليه السلام	٢٣٦
معنى نسبة الإمامية	٢٣٨
الفرقة الكيسانية وبيان مذهبها	٢٣٩
الاعتراض عليها ونقض أدلتها	٢٤٣
إفتراق الشيعة بعد وفاة الإمام الصادق عليه السلام	٢٤٧
الناووسية	٢٤٩
القرامطة	٢٤٩
الاسماعيلية	٢٥٠
الشمطية - السمطية - خ ل -	٢٥١
النفطحية	٢٥٣
الرد على الناووسية	٢٥٤
الرد على الاسماعيلية	٢٥٥

(مواضع للكتاب)

صفحة

الرد على الفطحية	٢٥٦
إفتراق الشيعة بعد وفاة الإمام الكاظم عليه السلام وتعداد الفرق	٢٥٧
الرد عليهم	٢٥٨
البشرية والرد عليها	٢٥٨
إفتراق الشيعة بعد وفاة الإمام الرضا عليه السلام وتعداد الفرق	٢٥٩
الرد عليهم	٢٦١
الرد عليهم أيضاً	٢٦١
إفتراق الشيعة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام وتعداد الفرق	٢٦٢
الرد على الفرق وبيان سنة تصنيف هذا الكتاب	٢٦٥
مسألة في غيبة الإمام والجواب عنها	٢٦٦
مناظرة مع علي بن عيسى الرماني في شأن فهدك	٢٦٩
جواب مسألة علي بن نصر في علم أمير المؤمنين عليه السلام	٢٧٢
مناظرة الزيدي بمسجد الكوفة في حال زيد	٢٧٧
مناظرة العباسي في سرمن رأى في للخلافة	٢٧٨
كلام يتعلق بالحال عند المعتزلة	٢٨٢
كلام يتعلق بالقدرة	٢٨٤
كلام يتعلق بالوعيد	٢٨٦
في أن المناظرة قديمة في مذهب الإمامية أخذوها من الأئمة «ع»	٢٨٧
أحاديث تتعلق بالأداب والاخلاق	٢٨٩



Princeton University Library



32101 082355460